المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثانية 2023-2024

الجلسة الخامسة	5	الثلاثاء 31 أكتوبر 2023

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 374
2- كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب..... 374
3- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 374
4- عرض ومناقشة مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2023..... 374
5- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون..... 414
6- تدخلات السيدات والسادة النواب على معنى الفصل 108 من النظام الداخلي..... 426
7- رفع الجلسة..... 431
II. الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... 431

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء 31 أكتوبر 2023 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2023.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

إجراءات سير الجلسة العامة ليوم الثلاثاء 31 أكتوبر 2023،

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

أسعد الله صباحكم بكل خير،

في مستهل هذه الجلسة، يسعدني أن أرحب باسمكم جميعا بالسيدة سهام البوغديري نمصيّة، وزيرة المالية والوفد المرافق لها في رحاب مجلس نواب الشعب.

وقبل أن ننطلق في أشغالنا، نتأكّد من توفّر النصاب، عملا بمقتضيات الفصل 97 من النظام الداخلي وعليه أطلب منكم التفضل بتسجيل الحضور.

الحضور: 124عضوا إذن النصاب متوفر.

قبل الشروع في الجلسة، أطلب من حضراتكم الوقوف دقيقة صمت ترحما على أرواح شهدائنا فوق أرض فلسطين الحبيبة.

(تمّ الوقوف دقيقة صمت وتلاوة الفاتحة ترحما على أرواح شهداء فلسطين في غزة)

كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تمت تلاوة الفاتحة ترحما على شهدائنا وتنديدا بالهجمة الوحشية التي يتعرض إليها أبناؤنا في غزة وفي الضفة، وننند باستهتار الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي أعطت حمايتها للكيان الصهيوني فوق أرض فلسطين ليقترف أبشع الجرائم التي من غير الممكن أن يتصورها العقل البشري، ونحن والعالم بأسره نشهد هذه الجرائم ونبقى مكتوفي الأيدي.

لذلك، فالإنسانية قاطبة، مطالبة الآن بأن تبين موقفها من هذه الجرائم وتندد بالصّلف الصهيوني الجاثم الآن فوق أرض فلسطين الحبيبة.

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة الزملاء المحترمون،

أجدّد لكم التحيّة،

يتضمّن جدول أعمالنا لهذه الجلسة العامة النظر في مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2023 (عدد 2023/34) حيث تمّت برمجته لهذه الجلسة بموجب قرار مكتب المجلس المنعقد بتاريخ 20 أكتوبر 2023، وتجدر الإشارة إلى أنّ مشروع هذا القانون قد طلب في شأنه استعجال النظر عملا بأحكام الفصل 73 من النظام الداخلي.

كما أنّ المصادقة عليه، تخضع إلى مقتضيات الفقرة الثانية من الفصل 47 من القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلّق بالقانون الأساسي للميزانية التي ضبطت لمجلس نواب الشعب أجلا أقصاه 21 يوما بداية من تاريخ الإحالة.

هذا وسيتمّ النظر في مشروع هذا القانون وفقا لمقتضيات الفصول 47 و48 و49 من القانون الأساسي للميزانية وعملا بأحكام النظام الداخلي، وذلك على النحو التالي:

1- تلاوة تقرير اللجنة،

2- النقاش العام،

3- ردود السيدة وزيرة المالية،

4- التصويت بأغلبيّة الأعضاء الحاضرين على الانتقال إلى مناقشة الفصول، وذلك عملا بالفصل 109 من النظام الداخلي.

5- المرور إلى التصويت على مشروع القانون محل النظر بالأغلبية المطلوبة بالنسبة إلى القوانين العادية أي أغلبيّة الأعضاء الحاضرين على ألاّ تقلّ هذه الأغلبية عن ثلث أعضاء المجلس (54 عضوا).

هذا، وتبعا للفصل 105 من النظام الداخلي فإنّ الكلمة تُعطى إلى ممثّل جهة المبادرة وأحد أعضاء مكتب اللجنة المعنيّة وكلّما طلبوها.

أمّا بخصوص توزيع التوقيت خلال النقاش العام حول مشروع هذا القانون، فهو يخضع لأحكام الفصل 95 من النظام الداخلي، فيما يتمّ طلب التدخل عملا بمقتضيات الفصل 102 من النظام الداخلي مثلما جرى العمل به في جلساتنا العامة التشريعية السابقة.

وفيما يتعلّق بمقترحات التعديل، فالمجال مفتوح للسيدات والسادة النواب لتقديم مقترحاتهم إلى مكتب اللّجنة إلى حدود ختم النقاش العام وذلك وفق الشروط المبيّنة بالنظام الداخلي وخاصة الفصل 74 منه.

هذا، وتبقى لجهة المبادرة إمكانية تقديم مقترحات التعديل في صيغة مضبوطة ومكتوبة وتوزّع على جميع النواب بالجلسة وتُعرض هذه التعديلات على التصويت دون نقاش.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أنّ الفصل 49 من القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلّق بالقانون الأساسي للميزانية، أتاح لمجلس نواب الشعب اقتراح إدراج فصول جديدة أو تنقيحات على مشروع قانون المالية التعديلي في الحالات التالية:

- التخفيض في النفقات أو الزيادة في الموارد،

- إضافة نفقات جديدة شريطة اقتراح مورد إضافي أو اقتصاد في النفقات لتغطية النفقات الإضافية،

- إدخال تعديلات على توزيع الاعتمادات بين البرامج تكون مصحوبة بالتعديلات المقابلة لأهداف ومؤشرات البرامج المعنية بالتعديل.

عرض ومناقشة
مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2023
عدد 2023/34

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة الزملاء المحترمون،

ننتقل إلى النقطة الوحيدة في جدول أعمالنا لهذه الجلسة العامة، النظر في مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2023 (عدد 2023/34):

أجدّد الترحيب بالسيدة سهام البوغديري نمصيّة، وزيرة المالية والوفد المرافق لها.

كما لا يفوتنى أن أتوّجه باسمكم جميعا إلى أعضاء لجنة المالية والميزانية وطاقمها الإداري بالشكر والتقدير على الجهد المبذول وخاصة على احترام الآجال القانونية.

ونشرع الآن فى التداول حول مشروع القانون عدد 2023/34 ونحيل الكلمة إلى اللجنة لتستعرض تقريرها.

إذن المصدح إلى اللجنة، تفضل السيد رئيس اللجنة.

السيد عصام شوشان، رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير زملائي الأفاضل،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والطاقم المرافق لها،

ورد علينا بتاريخ 13 أكتوبر 2023مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2023 (عدد 2023/34).

سيدي الرئيس، لو تسمح في نقطة توضيحية حول مشروع القانون حتى يفهم زملائي الأفاضل ما هو قانون المالية التعديلي وما هي أعمال اللجنة التي عكفت على النظر فيه خلال الأسبوع المنقضي.

بالنسبة إلى قانون المالية التعديلي وهنا سأنطلق من سؤال وجهه إلي أحد الزملاء النواب، كيف دعت لجنة المالية خلال نظرها في قانون المالية التعديلي السيدة الوزيرة مرة واحدة وتم الاستماع إليها، إذ قانون مالية بهذا الحجم يستوجب جلسات متتالية ومتعددة، يمكن أن أجيبه وأقول أن قانون المالية التعديلي لا يمكن أن يستغرق منا خمس دقائق لماذا؟ لأنه تم إعداده قبل أن نكون نوابا في سنة 2023 هذا أولا.

ثانيا، ما هو قانون المالية التعديلي؟ هي مداخيل الدولة والنفقات وحين تكون هناك إخلالات في الموازنات بين النفقات والمداخيل ستحدث تعديلات ويمكن أن تكون للسيدة وزيرة المالية تبريراتها في شرحها للنفقات أو المداخيل، كما يمكن بناء فرضيات في المداخيل على أساس سعر البرميل وسعر الصرف والدين الخارجي وعملة الدين إلى آخره، مع العلم أن كل هذه المتغيرات شهدت تطورا وتكلفة جديدة في سنة 2023 كما يمكن أن تكون هناك العديد من العوامل الخارجية مثلا العوامل الطبيعية التي أثرت على ميزانية 2023 هذا من جانب المداخيل التي أخذتها وزارة المالية بعين الاعتبار وكانت تتوقع أن توفّر لها أموالا في سنة 2023 ولكن للأسف أضرت بميزانية الدولة.

من جهة أخرى، ارتفاع النفقات خاصة في سياسة الدعم في المحروقات والمواد المدعمة إلى آخره، لذلك، من الطبيعي أننا سنرتكز على قانون المالية التعديلي حتى نحافظ على الموازنات المالية للدولة.

ليست مشكلتي في قانون الميزانية التعديلي، سيدي الرئيس، ولكن حين أنظر في المشروع برمته، من أوّله إلى آخره وأرى الفرضيات التي بنتها وزارة المالية والمعطيات التي قدمتها والتي تتمثل خاصة في العديد من الأرقام، لكنني سأعرض رقمين فقط نسبة النمو التي بنتها وزارة المالية على أساس 1.8 وفي الحقيقة هي الآن 0.9 وهذا هو الخطر الكبير أن تبني فرضيات وتصل للنصف وبالعكس في المقابل ارتفعت ميزانية الدولة 1.9 يعني زدنا في ميزانية الدولة وفي المقابل تراجعت نسبة النمو 0.9. هذا الفارق المبني على الفرضيات والمفروض ألا يتم بهذه الطريقة لماذا؟

أن ترفع في ميزانية الدولة وتجد نسبة النمو في النصف هنا السؤال المطروح على أي أساس بنيت الفرضيات. في حين أن كل المعطيات موجودة مسبقا؟ فالحرب الأوكرانية الروسية والعوامل الطبيعية وسعر الصرف موجودة ومن الطبيعي أنه سيتغير في العالم من خلال التغيرات التي يشهدها العالم وكل هذه المعطيات موجودة على أرض الواقع، ليست جديدة وهي ليست وليدة الصدفة ولم تخلق في 2023 إنما هي تداعيات منذ 2019 إلى 2023.

وما ننبه إليه وزارة المالية وما نرغب في رؤيته في قانون المالية 2024، السيدة الوزيرة، أننا نطمح أن تكون الفرضيات دقيقة جدا ونحن هنا في تونس لن نقدم أرقاما لنجمل بها أو لنبرز صورة في العالم بأننا نقدم ونحقق أرقاما معينة، نحن نعرف واقعنا كما أننا نعرف حقيقة اقتصادنا وليس لدينا عيب بأن نقول بأننا حققنا 0.9 في 2023 وسنحقق 0.10 في 2024 ليس هناك خللا في هذا، بالعكس يشرفنا ذلك وهو أفضل من أن نقول سنحقق 1.8 ونصل إلى 0.9 فهنا يكمن الخطر الكبير والفرضيات التي بنيت عليها 2023 هي نفسها سنجدها في 2024 ومقارنة بين 2023 و2024 نجد أننا في 2023 بنينا على فرضيات 1.8 و 2.1 في 2024 رغم أن كل المتغيرات موجودة فكيف سنصل إلى معدل النمو 2.1؟ في حين أننا نعرف أن العامل الوحيد لبلوغ هذا الهدف هو الاستثمار، في حين أننا نلاحظ غياب الاستثمار في قانون المالية لسنة 2024.

لذلك، أقول لك السيدة الوزيرة، هذه هي المعطيات على أرض الواقع وهي تستوجب مراجعات وليس هناك عيبا أو خوفا ولدينا مسؤولية تجاه شعبنا بأن نصارحهم بالحقيقة ونقول لهم أن الوضع الاقتصادي صحيح منهك قليلا وتوجد عدة تغيرات على الشأن الوطني والعالمي، ولا نريد أن نقول بأن نسبة النمو متقدمة بـ 2.1 وفي تونس حتى إن وصلنا 4 أو 5 لا يغير شيئا ويوجد مشكل في أن نقول سنبلغ 1.4 أو 1.5 وهذا في القانون برمته.

بالنسبة إلى محتوى القانون، إن التعديلات والمداخيل والمصاريف ودعم الدين الخارجي أو الدين الداخلي كل هذه موجودة والعجز في الميزانية بتونس يستوجب" financement intérieur et extérieur" وقد اعتمدنا على الدين الخارجي ولم يتحقق لنا ذلك واعتمدنا على الذات والحمد لله وصلنا إلى تحقيق أهداف في 2023.

خلاصة القول يمكن أن نقول بأن 2023 مرت بسلام لكن السيدة الوزيرة بالنسبة إلى مشروع قانون 2024 ستكون فيه العديد من المؤاخذات والملاحظات والانطباعات على الأقل لنصل إلى الأرقام التي فرضتموها وبرمجتموها في 2024 وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد المقرر.

السيد عصام البحري جابري، المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير الزملاء المحترمين،

تحية للسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

عملا بأحكام الفصل 126 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، نقدم لكم في ما يلي عرضا موجزا لتقرير لجنة المالية والميزانية حول مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2023.

(تمت تلاوة ملخصا للتقرير)

تقرير لجنة المالية والميزانية
حول مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2023
(عدد 2023/34)

I. التقديم:

بعد مرور سنتين على جائحة كورونا، شهد الاقتصاد التونسي بداية تعافي من هذه الأزمة الصحية العالمية في 2021 بعد الانكماش غير المسبوق سنة 2020.إلا أن الأزمة الروسية ـ الأكرانية التي اندلعت مطلع 2022 عرقلت التعافي وأصابت الآفاق الاقتصادية العالمية بانتكاسة حادة حيث خلقت إرباكا على إمدادات القمح والطاقة في العالم وأفرزت ضغوطات تضخمية غير مسبوقة مما انعكس سلبا على النشاط الاقتصادي الوطني وزاد في حدة الضغوطات على ميزانية الدولة.

وقد تمّ إعداد قانون المالية لسنة 2023 في إطار معادلة ثنائية ترتكز على الحدّ قدر الإمكان من تبعات أزمتي كورونا والصراع الروسي ـ الأكراني على التوازنات المالية عامة والمالية العمومية خاصة من جهة، والتقدم في بلورة الأولويات وتنفيذ الإصلاحات الكفيلة بتحقيق التعافي واستعادة الحركية الاقتصادية للخروج من الأزمة والتحكم في التوازنات الكبرى على المدى القصير وتكريس مقومات الإقلاع الاقتصادي وضمان استدامة المالية العمومية على المدى المتوسط من جهة أخرى.

هذا وقد شهدت التسعة أشهر الأولى من سنة 2023 مستجدات خارجية وداخلية أثرت على تطور مؤشرات الاقتصاد الوطني وخاصة التغيرات المناخية والجفاف في ظل تواصل النزاع الروسي ـ الاكراني وتواصل ارتفاع أسعار المواد الأولية وخاصة الطاقة والحبوب وهو ما شكل ضغوطات إضافية على مستوى تنفيذ الميزانية، واستدعى ضرورة مراجعة الفرضيات الأولية لقانون المالية لسنة 2023 وتحيينها للأخذ بعين الاعتبار تطور المناخ العام وما تميز به من مستجدات تم تسجيلها منذ بداية السنة وملاءمة مستوى بعض المؤشرات والفرضيات مع المستوى المتوقع والمتعلقة أساسا بأسعار النفط والمواد الأساسية وسعر صرف أهم العملات الأجنبية خاصة الدولار وإقرار قانون مالية تعديلي في الغرض لسنة 2023.

وعلى هذا الأساس، تم تحيين ميزانية الدولة لسنة 2023 وفقا لما يلي:

ـ **مراجعة نسبة النمو بالأسعار القارة** من 1,8 % مقدرة بقانون المالية الأصلي إلى 0,9 % وذلك بالعلاقة خاصة مع تراجع مردود القطاع الفلاحي نتيجة التغيرات المناخية والجفاف الذي شهدته البلاد سنة 2023.

ـ **مراجعة فرضية سعر برميل النفط** من 89 دولار للبرميل مقدرة بقانون المالية الأصلي إلى 83 دولار للبرميل محيّنة لكامل السنة.

ـ **تطور الموارد الذاتية للميزانية** لكامل سنة 2023 بنسبة 10,7 % مقابل 13,2 % مبرمجة بقانون المالية الأصلي أي تراجع صاف بـ 1064 م.د موزع بين مداخيل جبائية لحد 1048 م.د ومداخيل غير جبائية لحد 1199 م.د مقابل تعبئة هبات إضافية في حدود 1183 م.د.

ـ **ارتفاع نفقات الميزانية** لكامل سنة 2023 بنسبة 10,8 % مقابل 6,7 % مقدرة أوليا أي زيادة صافية بـ 2150 م.د مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي. وتتميز التقديرات المحينة أساسا بـ:

- **زيادة** بـ 1361 م.د**في نفقات دعم المحروقات** لتبلغ 7030 م.د مقابل 5669 م.د مقدرة أوليا بالعلاقة أساسا مع:

✓ عدم تفعيل الإجراءات التي تم اعتمادها في قانون المالية خاصة المتعلقة بمراجعة أسعار المواد البترولية والكهرباء والغاز (مردود مقدر بـ 2450 م.د).

✓ الزيادة المسجلة في أسعار شراء المواد البترولية في الأسواق العالمية مقارنة مع الأسعار المقدرة أوليا حيث تم تسجيل ارتفاع في سعر شراء البنزين بـ 10 % خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2023.

- **زيادة** بـ 1282 م.د **في نفقات دعم المواد الأساسية** لتبلغ 3805 م.د مقابل 2523 م.د مقدرة أوليا وذلك لتوفير الاعتمادات لتوريد الحاجيات الإضافية من الحبوب وتعويض النقص الحاصل في الإنتاج الوطني خاصة من مادة القمح جراء تأثير الجفاف والتغيرات المناخية التي شهدتها سنة 2023.
- **زيادة** بـ 535 م.د **بعنوان فائدة الدين العمومي.**
- **اقتصاد** بـ 697 م.د **في النفقات بعنوان التدخلات الأخرى.**
- **اقتصاد** بـ 331 م.د **في النفقات الطارئة وغير الموزعة.**
- **المحافظة** على نفس مستوى التقديرات الأولية لبنود نفقات الميزانية المتعلقة **بالتأجير والتسيير ونفقات التنمية والعمليات المالية.**

وتبعا لما تقدم ينتظر أن يفضي تنفيذ ميزانية الدولة لكامل سنة 2023 إلى أهم النتائج المحينة التالية:

ـ **زيادة في حجم الميزانية** بنسبة 1.9 % مقارنة بقانون المالية الأصلي ليبلغ 71239 م.د مقابل 69914 م.د مقدر أوليا وزيادة بـ 17.4 % مقارنة بنتائج سنة 2022.

ـ **ارتفاع نسبة الدعم من الناتج المحلي الإجمالي** ليبلغ 7.2 % مقابل 5.4 % مقدرة أوليا و8,3 % مسجلة في 2022.

ـ **ارتفاع خدمة الدين من الناتج المحلي الإجمالي** لتبلغ 13.1 % مقابل 13.0 % مقدرة أوليا.

ـ **تسجيل عجز في الميزانية دون الهبات والمصادرة** في حدود 7,7 ـ % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 5.2 ـ % مقدر بقانون المالية الأصلي و7.7 ـ % مسجل سنة 2022.

ـ **بلوغ حجم الدين العمومي** مستوى 80,2 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 76,7 % مقدرة أوليا و79,9 % مسجلة في سنة 2022.

تذكير بأهم فرضيات وتوازن قانون المالية الأصلي:

تم تقدير حجم ميزانية الدولة لسنة 2023 بـ 69914 م.د أي بزيادة 15.2 % أو 9250 م.د بالمقارنة مع النتائج المسجلة لسنة 2022.

واعتمدت هذه التقديرات بالخصوص على الفرضيات والمعطيات التالية:

- النتائج المتوقعة لسنة 2022 على أساس النتائج المسجلة إلى موفى أكتوبر،
- تطور مختلف المؤشرات الاقتصادية لسنة 2022 حسب تقديرات منوال التنمية الاقتصادي، خصوصا في ما يتعلق بالنمو (1,8 % بالأسعار القارة مقابل 2,2 % متوقعة لكامل سنة 2022)،
- اعتماد معدل سعر برميل النفط لكامل السنة بـ 89 دولار للبرميل،
- حصر نسبة عجز الميزانية دون الهبات والمصادرة من الناتج المحلي الإجمالي في حدود 5,2 ـ % مقابل 7,7 % مسجلة لسنة 2022،
- تدعيم تعبئة الموارد الذاتية للدولة وذلك من خلال دعم مجهود الاستخلاص وتعبئة الموارد المالية اللازمة للدولة من استخلاصات فورية أو مثقلة،
- مواصلة خطة الإصلاح الشامل للمنظومة الجبائية من خلال تحسين قدرة الدولة على تحصيل المداخيل الجبائية ومراجعة الأنظمة التقديرية للضريبة على الدخل وحصرها في مستحقيها ومواصلة توسيع قاعدة الأداء وترشيد الامتيازات الجبائية ورقمنة إدارة الجباية والحدّ من الفوارق الجبائية من أجل تكريس العدالة الجبائية ودعم الشفافية.
- دعم الامتثال الضريبي وإدماج الاقتصاد الموازي والتصدي للتهرب الضريبي،
- التقليص في عدد نسب الأداء على القيمة المضافة (خاصة المهن غير التجارية)،
- مراجعة الزيادة الخصوصية والترفيع في أسعار التبغ،
- تحسين مردود المساهمة الاجتماعية التضامنية،
- تعبئة 656 م.د بعنوان مداخيل المصادرة والتخصيص،
- رصد اعتمادات بعنوان نفقات التأجير في حدود 22772 م.د مقابل 21125 م.د مسجلة سنة 2022 أي بزيادة قدرها 1647 م.د أو 7,8 %،
- رصد 2314 م.د بعنوان نفقات التسيير مقابل 2152 م.د مسجلة سنة 2022،
- تخصيص مبلغ 8832 م.د للدعم مقابل 11999 م.د مسجلة سنة 2022،
- رصد 8390 م.د لنفقات التدخلات الأخرى مقابل 5932 م.د مسجلة سنة 2022،
- تخصيص4750 م.د لنفقات الاستثمار والعمليات المالية مقابل 4744 م.د مسجلة سنة 2022،
- تسديد5307 م.د بعنوان نفقات التمويل (فائدة الدين) مقابل 4663 م.د مسجلة سنة 2022.

وتبعا لما سبق ذكره، اتسمت التقديرات الأولية لميزانية الدولة لسنة 2023 أساسا بالخصائص التالية:

- تسجيل نسبة ضغط جبائي في حدود 24,9 %،
- بلوغ مناب مداخيل الميزانية نسبة 66,4 % من جملة موارد الدولة مقابل 67,6 % مسجلة سنة 2022،
- تراجع حجم الدعم إلى 16,4 % من جملة النفقات و19 % من جملة مداخيل الميزانية و5,4 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 23.7 % و29.3 % و8.3 % على التوالي مسجلة سنة 2022،
- حصر مستوى عجز الميزانية دون الهبات والمصادرة في حدود 5,2 ـ % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 7,7 ـ % مسجلة سنة 2022. وباعتبار تسديد أصل الدين وقروض وتسبقات الخزينة الصافية تبلغ حاجيات التمويل 23490 م.د سيتم تغطيتها عن طريق موارد اقتراض لحد 24392 م.د وموارد خزينة أخرى لحد 902 ـ م.د،
- بلوغ حجم الدين العمومي المقدر لسنة 2023 مستوى 124568 م.د وهو ما يمثل نسبة 76,7 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 79,9 % مسجلة سنة 2022.

تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أوت 2023:

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أوت 2023 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022 إلى تسجيل النتائج التالية:

1. مداخيل ميزانية الدولة:

بلغت المداخيل الجملية لميزانية الدولة إلى موفى أوت 2023 ما قدره 27185 م.د أي زيادة بـ 2174 م.د أو 8,7 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022 ودون اعتبار مردود العفو الجبائي لسنة 2022 ترتفع هذه النسبة إلى 13,7 % مقارنة بقانون المالية الاصلي لسنة 2023 بلغت نسبة الإنجاز حوالي 58,6 % مقابل نسبة نظرية بـ 66.7 %.

أ. المداخيل الجبائية:

بلغت المداخيل الجبائية إلى موفى أوت 2023 ما قدره 24896 م.د مسجلة بذلك تطورا بـ 9.0 % أو 2061 م.د ونسبة إنجاز في حدود 61,4 % مقارنة بقانون المالية الأصلي لسنة 2023 ويفسر هذا التطور خاصة بـ:

ـ ارتفاع مردود الضريبة على الدخل بـ 11.8 % أو 812 م.د بالعلاقة مع إقرار برنامج جديد للزيادة في الأجور في القطاع العمومي ابتداء من أكتوبر 2022 والإجراءات الجبائية التي تم إقرارها بقانون المالية الأصلي لسنة 2022 على غرار إحكام مراقبة الأشخاص الخاضعين للأنظمة التقديرية بالإضافة إلى مراجعة تعريفة الضريبة على الدخل حسب النظام التقديري المنصوص عليها بالفصل 55 من قانون المالية لسنة 2023.

ـ زيادة مردود الضريبة على الشركات البترولية بنسبة 26,7 % أو 126 م.د بالعلاقة خاصة مع تحسن استخلاص الديون المثقلة.

ـ تطور مردود الضريبة على الشركات غير البترولية بـ 30.2 % أو 478 م.د إلى موفى أوت 2023 بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الفارطة بالعلاقة خاصة مع تطور النشاط الاقتصادي خلال سنة 2022 (نمو بـ 2,4 %) بالإضافة إلى مردود العمل المتواصل لتحسين مجهود الاستخلاص.

وفي ما يتعلق **بالأداءات غير المباشرة** فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 4.6 % أو 646 م.د إلى موفى أوت 2023 مقارنة بنفس الفترة من السنة المنقضية، وتتوزع هذه الزيادة بين الاستخلاصات بالنظام

الداخلي لحد 525 م.د والاستخلاصات الموظفة على التوريد لحد 121م.د وتتميز الأداءات غير المباشرة خلال الثمانية أشهر الأولى من 2023 أساسا بـ:

- **تطور مردودالمعاليم الديوانية** لتبلغ 1187 م.د مقابل 1171 م.دفي نفس الفترة من سنة 2022 وذلك بالعلاقة مع تراجع بـ 1,8 % في قيمة الواردات إلى موفى أوت 2023 مقارنة بالثمانية أشهر الاولى من سنة 2022،

- **ارتفاع المردود الصافي للأداء على القيمة المضافة** بنسبة 2,0 % أو 136م.د ليبلغ 6834 م.د مقابل 6698 م.د في نفس الفترة من السنة الفارطة، ودون احتساب مردود العفو الجبائي الذي تم إقراره سنة 2022 ترتفع هذه النسبة إلى 4,4 %، وتهم هذه الزيادة الصافية أساسا الضريبة المرتبطة بالنظام الداخلي في حدود 140م.د أو 4,4 % بالعلاقة خاصة مع مردود إجراء قانون المالية في فصله 44 والمتعلق بالترفيع في نسبة الأداء على القيمة المضافة من 13 % إلى 19 % المطبقة على الخدمات المسداة من قبل أصحاب المهن غير التجارية. وفي المقابل تراجع مردود الأداء على القيمة المضافة بالنظام الديواني بـ 0,1 ـ % توازيا مع التراجع المسجل في قيمة الواردات بـ (1,8 ـ %) إلى موفى أوت 2023 مقارنة بالثمانية أشهر الأولى من سنة 2022،

- **زيادة صافية في مردود المعلوم على الاستهلاك** بـ 97 م.د أو 4,1 % ليبلغ 2475 م.د مقابل 2379 م.د في نفس الفترة من السنة الماضية، وتتأتى هذه الزيادة خاصة من معلوم الاستهلاك على المشروبات الكحولية في حدود 64 م.د ومعلوم الاستهلاك على السيارات بـ 30 م.د،

- **تطور مردود الأداءات والمعاليم الأخرى** بنسبة 398 م.د أو 10,8 % لتبلغ 4073 م.د مقابل 3676 م.د في نفس الفترة من السنة الماضية، وتتأتى الزيادة خاصة من:

- **مردود الإجراءات الجبائية** التي تم إقرارها بقانون المالية الأصلي لسنة 2023 على غرار:

✓ تحسين مردود معلوم الطابع الجبائي وذلك بتحيين تعريفة المعلوم الموظف على الفواتير من 0,600 دينار إلى 1 دينار،

✓ إخضاع لمعلوم الطابع الجبائي شهادات توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة وبالمعاليم الأخرى الموظفة على رقم المعاملات وكذلك أذون طلبات التزوّد،

✓ إخضاع التواكيل وجوبا لإجراء التسجيل.

- **زيادة مردود المداخيل الموظفة بالعلاقة مع إحداث الحساب الخاص "حساب تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي"** بمقتضى قانون المالية لسنة 2022 والذي يمول من مردود المساهمة الظرفية التضامنية المرسمة سابقا بعنوان الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات، وتجدر الإشارة أنه تم بمقتضى قانون المالية لسنة 2023 الترفيع في المساهمة الظرفية التضامنية بالنسبة للشركات (الفصل 22).

ب. المداخيل غير الجبائية والهبات:

بلغت المداخيل غير الجبائية المستخلصة إلى موفى أوت 2023 ما قدره 1981 م.د مقابل1241 م.د مسجلة في نفس الفترة من سنة 2022 أي زيادة بـ 59,7 % أو 740 م.د ونسبة إنجاز في حدود 35,8 % مقارنة بقانون المالية الأصلي لسنة 2023.

وتتأتى المداخيل غير الجبائية خاصة من مداخيل أتاوة عبور غاز الجزائري لحد 837 م.د وعائدات المساهمات لحد 525 م.د (منها 407 م.د متأتية من مرابيح البنك المركزي).

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تعبئة هبات خارجية في حدود 309 م.د إلى موفى أوت 2023 مقابل 936 م.د في نفس الفترة من 2022.

2. نفقات ميزانية الدولة:

بلغت نفقات الميزانية إلى موفى أوت 2023 ما قدره 28187 م.د مسجة بذلك زيادة بنسبة 4,0 % أو 1088 م.د مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022، وتهم هذه الزيادة البنود التالية:

أ ـ نفقات التأجير في حدود 385 م.د لتبلغ مستوى 14391 م.د في موفى أوت 2023 مقابل14006م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية وذلك بالعلاقة خاصة مع إقرار برنامج جديد للزيادة في أجور القطاع العام منذ أكتوبر 2022.

ب ـ تطور نفقات التسيير بـ 184 م.د لتبلغ مستوى 1016 م.د في موفى أوت 2023 مقابل 831 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية.

ت ـ تراجع صاف في نفقات الدعم بـ 27 م.د لتبلغ مستوى 4139 م.د في موفى أوت 2023 مقابل 4166 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية، ويهم هذا التراجع أساسا نفقات دعم المواد الأساسية بـ 1174 م.د أما بالنسبة لنفقات دعم المحروقات والنقل فقد ارتفعت على التوالي بـ 1109 م.د و38 م.د.

ث ـ تراجع نفقات التدخلات دون الدعم بـ 365 م.د لتبلغ مستوى 2424 م.د في موفى أوت 2023 مقابل 2789 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية، مع الإشارة أن التدخلات ذات الصبغة التنموية بلغت 877 م.د إلى موفى أوت 2023.

ج ـ ارتفاع نفقات الاستثمار والعمليات المالية بـ 372 م.د لتبلغ مستوى 2635 م.د في موفى أوت 2023 مقابل 2263 م.د خلال نفس الفترة من سنة 2022.

ح ـ زيادة نفقات التمويل بـ 539 م.د لتبلغ مستوى 3583 م.د في موفى أوت 2023 مقابل 3045 م.د خلال نفس الفترة من السنة المنقضية.

وبلغت نسبة الإنجاز لجملة النفقات إلى موفى أوت 2023 مقارنة بقانون المالية الأصلي مستوى 52,3 % مقابل نسبة نظرية بـ 66,7 %.

3. عجز الميزانية والتمويل:

شهد عجز الميزانية (باعتبار الهبات والمصادرة) إلى موفى أوت 2023 تحسنا بـ 1086 م.د مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية حيث بلغ مستوى 1001 ـ م.د في موفى أوت 2023 مقابل 2087 ـ م.د في موفى أوت 2022.

وبلغ تسديد أصل الدين مستوى 8380 م.د في موفى أوت 2023 مقابل 7206 م.د في نفس الفترة من السنة الماضية مسجلا بذلك نسبة إنجاز في حدود 53 % مقارنة بقانون المالية لسنة 2023، ويتوزع بين داخلي لحد 5133 م.د وخارجي لحد 3247 م.د.

وفي ما يخص قروض وتسبقات الخزينة الصافية فقد بلغت مستوى 384 م.د في موفى أوت 2023 مقابل 79 م.د في موفى أوت 2022.

وقد نتج عن ذلك حاجيات تمويل جملية في حدود 9765 م.د خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2023 مقابل 9373 م.د خلال نفس الفترة من سنة 2022 أي زيادة بـ 392 م.د.

4. حجم الدين العمومي:

بلغ حجم الدين العمومي المسجل في موفى أوت 2023 ما قدره 119193 م.د يتوزع بين حجم الدين الداخلي لحد 50444 م.د والخارجي لحد 68749 م.د.

تحيين ميزانية الدولة لسنة 2023:

1. تحيين فرضيات التوازن:

استوجب تطور الوضع الاقتصادي ونتائج تنفيذ ميزانية الدولة خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2023 مراجعة الفرضيات المعتمدة لإعداد تقديرات الميزانية خاصة فيما يتعلق بسعر برميل النفط وأسعار الحبوب وسعر صرف الدينار، وبالتالي ضرورة مراجعة توازن ميزانية الدولة لسنة 2023 من حيث الموارد والنفقات.

وتم تحيين ميزانية الدولة لسنة 2023 على أساس الفرضيات التالية:

- مراجعة مستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة من 1,8 % مقدرة أوليا إلى 0.9 % وذلك نتيجة التراجع الكبير الذي سجله مردود القطاع الفلاحي نتيجة للتغيرات المناخية والجفاف التي عرفتها سنة 2023.
- تحيين فرضية سعر برميل النفط إلى 83 دولارا للبرميل مقابل 89 دولارا مقدرة بقانون المالية 2023.
- تحيين كميات إنتاج النفط والغاز على أساس 3948 طنا معادل نفط مقابل فرضية 4282 طنا معادل نفط معتمدة في قانون المالية لسنة 2023 أي انخفاض بـ 8 % مردّه أساسا:

✓ التراجع الطبيعي لإنتاج الحقول خاصة بالنسبة لحقول ميسكار، حقل المنزل وصبرية،

✓ عدم القيام باكتشافات جديدة،

✓ تأجيل الشركات البترولية لمشاريعها التطويرية.

- انخفاض نسق تطور واردات السلع حيث تم تسجيل تراجع بـ 3,7 ـ % إلى موفى سبتمبر 2023 مقارنة بنفس الفترة من 2022.

2. مداخيل ميزانية الدولة:

بالرغم من التطوّر المهم الذي عرفته الموارد الذاتية المحيّنة لسنة 2023 والتي من المتوقع أن تبلغ ما قدره 45360 م.د مسجلة بذلك زيادة بـ10,7 % أو 4367 م.د بالمقارنة مع نتائج 2022 فإن مراجعة الفرضيات وخاصة سعر برميل النفط أدت إلى تحيين الموارد دون المستوى المقدّر بقانون المالية الأصلي أي بنقص بـ 1064 ـ م.د أو بـ 2,3 ـ % وذلك رغم مردود إجراءات قانون المالية والمجهودات الكبيرة لتحسين الاستخلاص.

ويتأتى هذا التراجع الصافي في مداخيل ميزانية الدولة المحينة بالمقارنة مع التقديرات الأولية (1064 ـ م.د) من:

أ. **على مستوى المداخيل الجبائية:** من المنتظر أن تبلغ المداخيل الجبائية ما قدره 39488 م.د أي تراجع بـ 1048 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بحوالي 4039 م.د أو 11,4% مقارنة بالنتائج المسجلة لسنة 2022. ويهم التراجع بالأساس البنود التالية:

- **الأداءات المباشرة:**

ستسجل الأداءات المباشرة تراجعا صافيا بـ 119 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بـ 1781 م.د أو 12,4 % مقارنة بالنتائج المسجلة سنة 2022 وذلك بالعلاقة مع تطور الأداءات والضرائب كالآتي:

✓ **الضريبة على الدخل:** زيادة صافية بـ 15 م.د في مردود الضريبة على الدخل مقارنة بالتقديرات الأولية وزيادة بـ 1155 م.د أو 11,5 % مقارنة بالنتائج المسجلة سنة 2022.

✓ **الضريبة على الشركات البترولية:** سيسجل مردود الضريبة على الشركات البترولية تراجعا بـ 274 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بحوالي 16 م.د مقارنة بالنتائج المسجلة سنة 2022 وذلك بالعلاقة مع:

ـ مراجعة فرضية معدل سعر برميل النفط الخام من نوع "البرنت" واعتماد 83 دولارا للبرميل مقابل 89 دولارا مقدرة أوليا و101,2 دولارا للبرميل مسجلة سنة 2022،

ـ تراجع متوقع للإنتاج الوطني من النفط والغاز بنسبة 8 % سنة 2023 مقارنة بـ 2022.

✓ **الضريبة على الشركات غير البترولية:** سيسجل مردود الضريبة على الشركات غير البترولية زيادة تقدّر بـ 140 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بحوالي 611 م.د أو 21,1 % مقارنة بالنتائج المسجلة سنة 2022.

- **الأداءات غير المباشرة:**

من المنتظر أن تسجل تراجعا بـ 929 م.د بالمقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بـ 2258 م.د أو 10,7 % بالمقارنة مع نتائج سنة 2022.

وحسب الأنظمة، من المتوقع أن تسجل الأداءات غير المباشرة بالنظام الداخلي تراجعاب 275 م.د مقارنة بالتقديرات الأولية وزيادة بـ 1638 م.د أو 14,1 % بالمقارنة مع نتائج سنة 2022، ومن المتوقع أن تسجل الاستخلاصات بالنظام الديواني تراجعا بـ 654 ـ م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بـ 620 م.د أو 6,6 % مقارنة بالنتائج المسجلة سنة 2022. وتتوزع الأداءات غير المباشرة المحينة كما يلي:

✓ **المعاليم الديوانية:** من المتوقع أن تبلغ 1870 م.د مقابل 2060 م.د مرسمة أوليا أي تراجعا بـ 190 م.د بالعلاقة مع تراجع نسق تطور واردات السلع المسجّل إلى موفى سبتمبر 2023 والذي بلغ 3,7ـ % مقارنة بنفس الفترة من 2022.

✓ **الأداء على القيمة المضافة:** يقدر مردود الأداء على القيمة المضافة المحين لسنة 2023 بـ 10865 م.د أي تراجع بـ 414 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وزيادة بـ 691 م.د أو 6,8 % مقارنة بنتائج سنة 2022.

✓ **المعلوم على الاستهلاك:** من المتوقع أن يبلغ معلوم الاستهلاك لسنة 2023 ما قدره 4011 م.د أي نقص بـ 220 م.د مقارنة بالمبلغ المرسم بقانون المالية الأصلي وزيادة بـ 407 م.د أو 11,3 % مقارنة بنتائج سنة 2022 ويُعزى ذلك أساسا إلى النقص

الحاصل في مردود إجراء مراجعة أسعار التبغ حيث تم تفعيل هذا التعديل في موفى أوت 2023 عوضا عن بداية السنة.

✓ **الأداءات والمعاليم الأخرى:** تم تحيين المبلغ المتوقع بعنوان الأداءات والمعاليم الأخرى لسنة 2023 في حدود 6571 م.د أي تراجع بـ 105 م.د مقارنة بالمبلغ المرسّم أوليا وزيادة بـ 1074 م.د أو 19,5 % مقارنة بنتائج 2022.

وتفضي هذه التقديرات إلى نسبة ضغط جبائي جملي في حدود 24,9 % وتتراجع هذه النسبة إلى مستوى 24 % دون اعتبار الجباية البترولية.

ب. على مستوى المداخيل غير الجبائية:

تقدّر المداخيل غير الجبائية المحينة لسنة 2023 بحوالي 4335 م.د مقابل 5534 م.د مقدرة أوليا أي تراجعا صافيا بـ 1199 م.د أو 21,7 % وزيادة بـ 170 م.د أو 4,1 % مقارنة بنتائج سنة 2022. وتم تحيين الموارد غير الجبائية على أساس:

- المحافظة على نفس المبلغ المقدر أوليا بعنوان أتاوة عبور أنبوب الغاز الجزائري أي 1884 م.د حيث من المتوقع أن تبلغ كمية الغاز الجزائري العابرة للتراب التونسي حوالي 23 مليار متر مكعب تعاقدي.
- تراجع مداخيل النفط بـ 190 م.د لتبلغ 671 م.د مقابل 861 م.د مقدرة أوليا ناتجة أساسا عن مراجعة معدل سعر برميل النفط الخام من نوع " البرنت" إلى 83 دولار للبرميل مقابل 89 دولارا مقدرة أوليا وتحيين كميات إنتاج النفط والغاز والتي من المتوقع أن تنخفض بـ 8 % مقارنة بالتقديرات الأولية.
- مراجعة المبلغ المقدر بعنوان مداخيل المصادرة والتخفيض فيه بـ 516 م.د ليبلغ 40 م.د مقابل 556 م.د مقدر أوليا وذلك بالعلاقة خاصة مع تأجيل التفويت في شركة اسمنت قرطاج.
- تراجع عائدات المساهمات الراجعة للدولة بـ 432 م.د لتبلغ 853 م.د مقابل 1285 م.د مقدرة أوليا.

ت. على مستوى الهبات:

من المنتظر أن يتم خلال سنة 2023 تعبئة هبات خارجية محينة في حدود 1537 م.د مقابل 354 م.د مقدرة أوليا و1378 م.د مسجلة خلال سنة 2022 وتتأتى هذه الهبات من برامج تعاون مع الاتحاد الأوروبي في حدود 918 م.د و309 م.د من المملكة العربية السعودية والبقية أي حوالي 310 م.د من الجزائر.

	بحساب م د	ق م 2023	تحيين 2023	الفارق (تحيين ق م)
	سعر برميل النفط	89	83	6 -
1	حاجيات التمويل	9258	7569	1689 -
2	توظيف موارد صندوق تمويل المخزون الاحتياطي	539	539	0
3	إجراءات لتحسين الأداء	600	0	600 -
4	مردود تعديل أسعار	2450	0	2450 -
	منحة الدعم (1) - (2) - (3) - (4)	**5669**	**7030**	**1361**

ويشار أن كل زيادة (أو انخفاض) بدولار واحد في سعر برميل النفط تترتب عنها كلفة إضافية (أو اقتصاد) على مستوى نفقات الدعم بـ 144 م.د وأن كل زيادة (أو انخفاض) بـ 10 مليمات في معدل سعر صرف الدولار بالنسبة لمنظومة الدعم تترتب عنها كلفة إضافية (أو اقتصاد) على مستوى نفقات الدعم بـ 57 م.د.

- **دعم المواد الأساسية:** زيادة في حدود 1282 م.د ليصل المبلغ المحين 3805 م.د مقابل 2523 م.د وستمكن هذه الاعتمادات

3. نفقات ميزانية الدولة:

على ضوء النتائج المسجلة إلى نهاية سنة 2022 ونتائج تنفيذ ميزانية الدولة خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2023 وبالنظر لتطور الظرف العالمي والوطني وما أفرزه من ضغوطات على ميزانية الدولة، تم تحيين حجم النفقات لكامل سنة 2023 بما قدره 56071 م.د أي زيادة صافية بـ 2150 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي، وشملت الزيادة المذكورة البنود التالية:

أ. نفقات الدعم

من المتوقع أن تصل النفقات بعنوان الدعم المحينة سنة 2023 حدود 11475 م.د أي زيادة بـ 2643 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي. وتتوزع هذه الزيادة بين:

- **دعم المحروقات** في حدود 1361 م.د ليصل المبلغ المحين 7030 م.د مقابل 5669 م.د مقدر أوليا. وتتوزع منحة الدعم المحينة بين الشركات كما يلي:
  - ✓ 3665 م.د لفائدة الشركة التونسية لصناعات التكرير،
  - ✓ 3365 م.د لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

وعلى ضوء تطورات أسعار النفط بالسوق العالمية وأسعار سعر صرف الدولار خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2023 تم تحيين نفقات دعم المحروقات وفقا للعوامل التالية:

- مراجعة فرضية سعر برميل النفط باعتماد 83 دولار للبرميل مقابل 89 دولارا مقدرة أوليا. وتجدر الإشارة أن المعدل التراكمي لسعر برميل النفط بلغ 82 دولارا إلى موفى سبتمبر 2023 و94 دولارا خلال شهر سبتمبر.

- عدم تفعيل الإجراءات التي تم اعتمادها في قانون المالية الأصلي والمتعلقة خاصة بتعديل الموارد البترولية وتعريفتي الكهرباء والغاز المقدر بـ 2450 م.د بالإضافة إلى عدم تفعيل عديد الإجراءات للتحكم في الاستهلاك وتحسين الأداء.

- الزيادة المسجلة في أسعار شراء المواد البترولية مقارنة مع الأسعار المقدرة أوليا حيث تم تسجيل ارتفاع في سعر شراء البنزين بـ 10 % خلال الثماني أشهر الأولى من سنة 2023.

ويتم احتساب منحة دعم المحروقات وفقا للمعطيات التالية:

من توفير التمويلات الضرورية لتوريد الحاجيات الإضافية من الحبوب وتعويض النقص الحاصل في الإنتاج الوطني خاصة من مادة القمح جرّاء تأثير الجفاف والتغيرات المناخية التي شهدتها سنة 2023.

وبالتوازي يتم مواصلة بذل الجهود اللازمة لتكثيف المراقبة حتى يتسنى تأمين التزويد المنتظم للسوق وتأمين مسالك التوزيع للحدّ من ظاهرة التهريب والاحتكار والمضاربة غير المشروعة وذلك تطبيقا للمرسوم عدد 14 لسنة 2022 والمتعلق بمقاومة المضاربة غير المشروعة.

- **المحافظة على نفس المبلغ المرسم أوليا لدعم النقل** أي 640 م.د

وتبعا لذلك يُنتظر أن تتراجع نسبة الدعم من الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 7,2 % سنة 2023 مقابل 8,3 % مسجلة سنة 2022.

ب. التدخلات دون الدعم

من المنتظر أن تتراجع نفقات التدخلات دون الدعم لكامل سنة 2023 لتبلغ 7693 م.د مقابل 8390 م.د مقدرة أوليا أي نقصا بـ 697 م.د.

ت. نفقات الاستثمار والعمليات المالية:

المحافظة على نفس التقديرات الأولية لنفقات الاستثمار والعمليات المالية لكامل سنة 2023 أي 4749,5 م.د.

ث. نفقات التمويل (فائدة الدين العمومي)

الترفيع في نفقات التمويل المنتظرة لسنة 2023 بـ 535 م.د لتبلغ 5842 م.د مقابل 5307 م.د مقدرة في قانون المالية الأصلي. وتتوزع هذه النفقات بين فائدة الدين الداخلي في حدود 3636 م.د مقابل 3034 م.د مقدرة أوليا، وفائدة الدين الخارجي في حدود 2206 م.د مقابل 2273 م.د مقدرة أوليا.

ج. النفقات الطارئة وغير الموزعة:

تم تحيين النفقات الطارئة وغير الموزعة لسنة 2023 لتبلغ 1225 م.د مقابل 1556 م.د مقدرة أوليا أي نقص بـ 331 م.د.

4. عجز الميزانية:

باعتبار كل المستجدات والضغوطات المسلطة على توازن ميزانية الدولة والمذكورة سابقا من المنتظر أن يبلغ حجم ميزانية الدولة المحين لسنة 2023 ما قدره 71239 م.د أي زيادة بـ 1325 م.د مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي، وبذلك يسجّل عجز الميزانية المتوقع دون اعتبار الهبات والمصادرة تدهور بـ 3781 م.د ليبلغ 12288 ـ م.د أو 7,7 ـ % من الناتج المحلي الإجمالي و10711 ـ م.د أو 6,8 ـ % من الناتج المحلي الإجمالي باعتبار الهبات والمصادرة مقابل تباعا 8507 ـ م.د أو 5,2 ـ % من الناتج المحلي الإجمالي و 7497 ـ م.د أو 4,6 ـ % من الناتج المحلي الإجمالي مقدرة بقانون المالية الأصلي.

5. تحيين خدمة دين الدولة لسنة 2023:

ينتظر أن تبلغ خدمة دين الدولة حوالي 20810 م.د سنة 2023 مقابل 21100 م.د مقدرة في قانون المالية الأصلي لنفس السنة. وقد تم تحيين خدمة الدين على أساس النتائج المسجلة إلى موفى أوت 2023 وباعتبار عدة عوامل أهمها:

ـ الترفيع في حجم إصدارات رقاع الخزينة 13 و26 و52 أسبوع لسنة 2023 (زيادة الفوائد مسبقة الدفع).

ـ ارتفاع حجم الإيداعات بالخزينة العامة (زيادة فوائد الدين الداخلي).

ـ انخفاض فوائد الدين الخارجي نتيجة تراجع نسق سحوبات القروض الخارجية لسنة 2023 وذلك رغم ارتفاع نسب الفائدة المتغيرة بأسواق الائتمان العالمية.

مع الإشارة، أن الزيادة في أسعار الصرف بـ 0,01 دينار للدولار وللأورو و0,1 دينار لـ 1000 ين ياباني تترتب عنها زيادة في خدمة الدين لسنة 2023 كما يلي:

بحساب م د	الأورو	الدولار الأمريكي	اليان الياباني
فائدة الدين	3.5	2.6	0.6
أصل الدين	13.5	5.3	3.1
خدمة الدين	**17.0**	**7.9**	**3.7**

وقد تم إلى حدود موفى أوت 2023 تسديد مبلغ 11963 م.د بعنوان خدمة الدين منها 8380 م.د بعنوان أصل الدين و3583 م.د بعنوان فوائد الدين. وبالتالي تقدر خدمة الدين الموجب تسديدها خلال الفترة المتبقية من سنة 2023 حوالي 8847 م.د.

- **أصل الدين الخارجي:**

تم تسديد 3247 م.د بعنوان أصل الدين الخارجي سنة 2023 وبقي حوالي 3306 م.د منتظر تسديدها خلال الفترة المتبقية من السنة ليبلغ أصل الدين الخارجي المقدر لسنة 2023 إجمالا حوالي 6553 م.د ومن أهم المبالغ بعنوان أصل الدين الخارجي لسنة 2023:

ـ قرض رقاعي بالأورو: 500 مليون أورو (أكتوبر 2023).

ـ قرض رقاعي بضمان ياباني: تم تسديد 22,4 مليار ين خلال شهر أوت 2023.

ـ أقساط قرض صندوق النقد الدولي بعنوان أداة التمويل السريع لسنة 2020: 90 مليون دولار في شهر جويلية 2023 و90 مليون دولار في شهر أكتوبر 2023.

ـ أقساط قرض صندوق النقد الدولي بعنوان تسهيل الصندوق الممتد 2016 ـ 2019: 129 مليون دولار في أوت 2023 و109 مليون دولار خلال الأشهر الأخيرة من سنة 2023.

ـ قرض العربية السعودية: تم تسديد 100 مليون دولار موزعة بين جانفي وجويلية 2023.

- **أصل الدين الداخلي:**

يقدر أصل الدين الداخلي بـ 8415 م.د لسنة 2023 منها:

- القرض الداخلي بالعملة: 140 مليون أورو (مارس 2023) وحوالي 19 مليون أورو(أفريل 2023) و86 مليون أورو (جوان 2023) بالإضافة إلى 5 مليون دولار (أفريل 2023) و43 مليون دولار (جوان 2023).
- رقاع الخزينة 52 أسبوع بمبلغ جملي 2760 م.د.

- رقاع الخزينة القابلة للتنظير: 953 م.د (أفريل 2023) و439 م.د (جوان 2023) و736 م.د(أكتوبر 2023) و401 م.د (نوفمبر 2023) و307 م.د (ديسمبر 2023).
- رقاع الخزينة 52 أسبوع بمبلغ 1314 م.د (610 م.د في أكتوبر و700 م.د في نوفمبرو4 م.د في ديسمبر).
- قسط من التسبقة الاستثنائية للبنك المركزي 2020: 500 م.د (ديسمبر 2023).

- **آليات الدين قصير المدى لسنة 2023:**

تتمثل أبرزها في ما يلي:

ـ الإيداعات بالخزينة العامة للبلاد التونسية: إيداعات إضافية بحوالي 2330 م.د متأتية خاصة من الايداعات تحت الطلب والتوظيفات بالحسابات ن مكرر في إطار تطبيق الفصل 61 من مجلة المحاسبة العمومية بالإضافة إلى إيداعات صندوق الادخار الوطني.

ـ رقاع الخزينة قصيرة المدى 13 و26 أسبوع: إصدارات صافية بحوالي 1418 م.د.

ـ رقاع الخزينة قصيرة المدى 13 و26 أسبوع: "المصدرة خلال الثلاثية الأخيرة لسنة 2022 والتي حلّ أجل تسديدها خلال سنة 2023 بمبلغ جملي 2358 م.د (النتيجة الصافية: 2358 ـ م.د).

ـ رقاع الخزينة قصيرة المدى 13 و26 أسبوع " المصدرة خلال سنة 2023 والتي حل أجل تسديدها خلال نفس السنة 2023 بمبلغ جملي 6082 م.د (النتيجة الصافية 0).

ـ و"رقاع الخزينة قصيرة المدى 13 و26 أسبوع "المصدرة خلال سنة 2023 على أن يحل أجل تسديدها سنة 2024 بمبلغ في حدود 3776 م.د منها 2595 م.د منتظر إصدارها خلال الثلاثية الأخيرة (النتيجة الصافية: 3776 م.د).

وتقدر إجمالا الإصدارات الصافية للدين قصير المدى سنة 2023 بحوالي 1418 م.د (إصدار 9858 م.د مقابل تسديد 8441 م.د).

وتجدر الإشارة أنه لا تحتسب تسديدات آليات الدين قصيرة المدى ضمن أصل الدين وتصنف النتيجة الصافية لهذه الآليات ضمن الموارد الأخرى للخزينة.

6. تحيين حاجيات تمويل الميزانية لسنة 2023:

تقدر إجمالا حاجيات تمويل الميزانية (تكاليف الخزينة) لسنة 2023 بـ 25879 م.د منها 10711 م.د نتيجة عجز الميزانية باعتبار الهبات والمصادرة و14968 م.د لتسديد أصل الدين و200 م.د قروض وتسبيقات الخزينة.

من المتوقع أن تبلغ موارد التمويل الداخلية 15316 م.د (59.2% من إجمالي موارد التمويل) أي بزيادة 6685 م.د مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2023 (زيادة بـ 4850 م.د في مصادر الدين الداخلي قصير المدى و1835 م.د في موارد الاقتراض الداخلي متوسط وطويل المدى). ويتمثل التمويل الداخلي في استخلاص أصل قروض الخزينة 200 م.د والإصدارات الصافية لرقاع الخزينة قصيرة المدى 13 و26 أسبوع حوالي 1418 م.د بالإضافة إلى تعبئة 2330 م.د بعنوان الإيداعات بالخزينة العامة للبلاد التونسية و11368 م.د بعنوان الاقتراض الداخلي متوسط وطويل المدى. وبالتالي تقدر حاجيات الاقتراض الخارجي بـ 10563 م.د أي بتخفيض 4296 م.د إجمالا تقدر موارد الاقتراض بحوالي 21931 م.د (11368 م.د اقتراض داخلي و10563 م.د اقتراض خارجي).

7. تحيين موارد الاقتراض لسنة 2023:

تقدر موارد الاقتراض التي ستتم تعبئتها لتمويل الميزانية لسنة 2023 بـ 21931 م.د مقارنة بـ 24392 م.د مقدّرة بقانون المالية الأصلي لنفس السنة أي بتخفيض 2461 م.د.

وبلغت موارد الاقتراض المستعملة لتمويل الميزانية إلى غاية موفى أوت 2023 ما قدره 8862 م.د منها 5191 م.د بعنوان موارد الاقتراض الداخلي (متوسط وطويل المدى) و3671 م.د بعنوان موارد الاقتراض الخارجي (دون احتساب مبلغ 250 مليون دولار بقية قرض العربية السعودية الذي تم سحبه في أوت 2023).

تقدر موارد القروض الخارجية لدعم الميزانية لكامل سنة 2023 حوالي 8504 م.د وقد بلغت موارد القروض الخارجية لدعم الميزانية إلى حدود سبتمبر 2023 حوالي 3075 م.د أبرزها:

- قروض البنك الدولي حوالي 60 مليون أورو: (199 م.د)،
- البنك الافريقي للتصدير والاستيراد 438 مليون دولار (1355 م.د)،
- قرض العربية السعودية 400 مليون دولار (1253 م.د).
- اليابان 74 مليون دولار (234 م.د).
- بالإضافة إلى قرض الوكالة الفرنسية للتنمية 10 مليون أورو (33 م.د) الذي تم سحبه موفى 2022 واستعماله لتمويل ميزانية 2023.

- قروض دعم الميزانية المتبقية في حدود 5429 مليون دينار:

- صندوق النقد العربي 37 مليون دولار،
- البنك الدولي حوالي 55 مليون أورو،
- الجزائر 450 مليون دولار،
- إيطاليا 50 مليون أورو،
- اليابان حوالي 11 مليون دولار،
- البنك الافريقي للتصدير والاستيراد 462 مليون دولار،
- بالإضافة إلى قروض أخرى بحوالي 650 مليون دولار.

8. تطور حجم دين الدولة:

من المتوقع أن يرتفع حجم دين الدولة في موفى سنة 2023 إلى 127164 م.د مقابل 114865 م.د في موفى 2022 أي ما يعادل 80.20 % من إجمالي الناتج المحلي مقابل 79,90 % مسجلة في موفى سنة 2022.

ويقدر تأثير ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار بـ 1 % مقارنة بما هو متوقع في موفى 2023 يترتب عنه زيادة في حجم الدين العمومي بحوالي 760 م.د أي 0.48 % من إجمالي الناتج المحلي.

II. أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة صباحية يوم الخميس 19 أكتوبر 2023 نظرت خلالها في مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2023 بالاستناد على ما ورد عليها بوثيقة شرح الأسباب وفصول المشروع.

وفي بداية الجلسة، استعرض أعضاء اللجنة أهم الإجراءات التي تمّ إقرارها في مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2023، وتناولوا بالدرس الفرضيات التي تم اعتمادها في إعداد هذا المشروع ومقارنتها بالفرضيات التي انبنى عليها قانون المالية الأصلي لسنة 2023. كما تدارسوا مجمل الأرقام المتعلقة بتنفيذ ميزانية الدولة خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2023 ونسب الإنجاز بالمقارنة مع التقديرات الواردة بقانون المالية الأصلي. واطّلعوا على الجداول المرفقة بمشروع القانون والمتعلقة بمداخيل ونفقات ميزانية الدولة لسنة 2023.

وخلال النقاش أثار أعضاء اللجنة عدّة مسائل تعلقت أساسا بدواعي ارتفاع نفقات الدعم خاصة بالنسبة للمحروقات والمواد الأساسية، واستفسروا عن مبررات ارتفاع النفقات المحيّنة لشراء المواد البترولية في السوق العالمية في ظل انخفاض سعر برميل النفط على المستوى العالمي.

وأثار بعض النواب مسألة ضعف البرامج التنموية وغياب استراتيجية لدفع الاستثمار وهو ما تمت ترجمته بتراجع نسبة النمو من 1.8% المقدّرة في قانون المالية لسنة 2023 إلى 0.9 % محينة لكامل السنة، وأكدوا على ضرورة ضبط مخططات تنموية تهدف أساسا لدفع الاستثمار من خلال رصد الاعتمادات الضرورية ومراجعة المنظومة التشريعية لتحقيق النمو الاقتصادي.

وفي الجلسة المسائية من نفس اليوم، استمعت اللجنة إلى السيدة وزيرة المالية حول مشروع قانون المالية التعديلي، حيث أفادت في مستهل الجلسة أن سنة 2023 تعتبر سنة البداية الفعلية لانطلاق العمل على استعادة التوازنات المالية واستحثاث نسق النمو، وذكّرت أن إعداد قانون المالية لسنة 2023 تم في ظرف استثنائي تميز بوضعية اقتصادية هشّة نتيجة تراكمات ناجمة عن تواصل تداعيات جائحة كوفيد-19 على النشاط الاقتصادي العالمي وتداعيات الحرب الروسية ـ الأكرانية خاصة في ما يتعلق بارتفاع أسعار الحبوب والمواد الأولية والمحروقات.

وذكّرت بأهم الفرضيات التي تم اعتمادها في إعداد ميزانية الدولة لسنة 2023 والمتمثلة في تحقيق نسبة نمو بالأسعار القارة في حدود 1.8 % باعتماد معدّل سعر برميل النفط في حدود 89 دولار للبرميل وحصر نسبة عجز الميزانية دون الهبات والمصادرة في حدود 5.2 ـ % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 7.7 ـ % مسجلة لسنة في 2022، هذا إضافة إلى رصد اعتمادات بعنوان نفقات التأجير في حدود 22773 م.د مقابل 21125 م.د مسجلة في 2022 وتخصيص مبلغ بقيمة 8832 م.د بعنوان نفقات الدعم (المواد الأساسية: 2523 م.د، المحروقات 5669 م.د، النقل: 640 م.د) مقابل مبلغ قدره 11999 م.د سنة 2022.

ثم استعرضت السيدة وزيرة المالية أهم ما ميّز الظرف الاقتصادي العالمي خلال سنة 2023 على غرار تواصل تداعيات الأزمة الروسية ـ الأوكرانية وتباطؤ نسق النمو السنوي المحين في منطقة الأورو من 3.5 % سنة 2022 إلى 0.9 % سنة 2023 وتراجع نسبة التضخم العالمي تدريجيا من مستوى8.7 % في 2022 إلى 6.8 % في 2023 بالعلاقة مع تراجع أسعار المواد الأساسية، إضافة إلى بلوغ أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية معدل 82.14 دولار للبرميل إلى موفى سبتمبر من سنة 2023 مع العلم أن الأسعار تجاوزت مستوى 97 دولارا خلال شهر سبتمبر 2023.

وتطرقت من جهة أخرى إلى أهم العوامل على المستوى الداخلي كتباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ 1.2 % خلال السداسي الأول من سنة 2023 مقابل 2.5 % خلال نفس الفترة من سنة 2022 واستقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار ليبلغ معدل 3.095 د إلى موفى سبتمبر 2023. وأضافت كذلك أن نسبة التضخم شهدت تراجعا تدريجيا منذ بداية السنة من 10.2 % في شهر جانفي إلى 9 % في شهر سبتمبر 2023. كما ارتفعت الصادرات بالأسعار الجارية خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2023 بنسبة 7.5 % مقابل تراجع الواردات بـ 3.7 ـ %، وهو ما انجر عنه تحسّن في العجز التجاري ليبلغ 13979 م.د مقابل 19429 م.د خلال نفس الفترة من سنة 2022.

وفي ما يتعلق بنتائج تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أوت 2023، بيّنت أن مداخيل الميزانية تطورت بـ 8.7 % لتبلغ 27185 م.د مقابل 25011 م.د خلال نفس الفترة من سنة 2022. ويتجلى ذلك من خلال تطور المداخيل الجبائية بـ 9 % لتبلغ 24896 م.د مقابل 22834 م.د في موفى أوت 2022، كما تطورت المداخيل غير الجبائية بـ 59.7 % لتبلغ 1981 م.د مقابل 1241 م.د في موفى أوت 2022 وتعبئة هبات خارجية بـ 308.7 م.د مقابل 936 م.د في موفى أوت 2022. هذا وأكّدت أن الموارد الذاتية للدولة دون اعتبار مردود العفو الجبائي لسنة 2022 تطورت من 8.7 % إلى 13.7 % في موفى أوت 2023 مقارنة بنفس الفترة 2022.

أما بخصوص تنفيذ ميزانية الدولة على مستوى النفقات، فقد شهدت تطورا بـ 4 % لتبلغ 28167 م.د مقابل 27099 م.د مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022، حيث شهدت نفقات دعم المحروقات زيادة بـ 1109 م.د أو 53.5% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، وعرفت نفقات الاستثمار والعمليات المالية تطورا بزيادة بـ 372 م.د أو 16.4 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022 وارتفعت نفقات التمويل (فائدة الدين) بـ 539 م.د أو 17.7 %. وخلصت إلى أن نسبة الإنجاز لجملة النفقات بلغت إلى موفى أوت 2023 حوالي 52.3 % مقارنة بقانون المالية الأصلي لسنة 2023.

وبالتالي أفضى تنفيذ ميزانية الدولة خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2023 إلى تسجيل عجز في الميزانية باعتبار الهبات والمصادرة في حدود 1001 ـ م.د مقابل 2087 ـ م.د في نفس الفترة من السنة الماضية أي تراجع بـ 1086ـ م.د، كما أفضى إلى ارتفاع تسديد أصل الدين على المستوى الداخلي والخارجي بـ 1174 م.د أي 16.3 % خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2023 مقارنة بنفس الفترة من السنة المنقضية ليبلغ حوالي 8380 م.د مقابل 7206 م.د مسجلة في نفس الفترة من سنة 2022.

وأكدت أنه بناء على كل هذه العوامل الداخلية والخارجية فإن مراجعة الفرضيات المعتمدة في تقديرات قانون المالية لسنة 2023 أصبح أمرا ضروريا لتحقيق التوازنات المالية.

وبيّنت في هذا الخصوص أن تحيين مداخيل الميزانية تمثل في ما يلي: تقدير الموارد الذاتية المحينة لسنة 2023 بـ 45360 م.د مقابل 46426 م.د بقانون المالية الأصلي أي نقص بـ 1064 ـ م.د، مع العلم وأن هذه المداخيل تتوزع بين مداخيل جبائية في حدود 39488 م.د مقابل 40536 م.د مقدرة بقانون المالية الأصلي ومداخيل غير جبائية بـ4335 م.د مقابل 5534 م.د مقدرة بقانون المالية الأصلي، إضافة

إلى هبات ستبلغ 1537 م.د مقابل 354 م.د مقدرة بقانون المالية الأصلي أي بزيادة قدرها 1183 م.د.

وأوضحت أن التراجع المذكور في مداخيل الميزانية يعزى أساسا إلى:

ـ مراجعة فرضية أسعار النفط من 89 دولار مقدرة أوليا إلى معدل 82.14 دولار إلى موفى سبتمبر 2023 واعتماد فرضية معدل 83 دولارا للبرميل لكامل السنة.

ـ تحيين كميات إنتاج النفط والغاز على أساس 3948 طن معادل نفط مقابل فرضية 4282 طنا معادل نفط معتمدة في قانون المالية لسنة 2023 أي انخفاض بـ 8 % مردّه أساسا التراجع الطبيعي لإنتاج الحقول وعدم القيام باكتشافات جديدة إضافة إلى تأجيل الشركات البترولية لمشاريعها التطويرية.

ـ تراجع نسق تطور واردات السلع المسجل إلى موفى شهر سبتمبر 2023 بنسبة 3.7 ـ % مما نتج عنه تقليص الموارد الجبائية المرتبطة بالنظام الديواني بـ 654 ـ م.د لكامل السنة.

أما بالنسبة إلى تحيين المداخيل الجبائية، فقد بيّنت أن هذه المداخيل تقدر بـ 39488 م.د مقابل 40536 م.د مقدرة بقانون المالية الأصلي أي بتراجع بـ 1048ـ م.د ويعود بالأساس إلى مراجعة فرضية سعر برميل النفط ومراجعة حجم الواردات، وذلك رغم المجهود الكبير على مستوى الاستخلاص والتأثير الإيجابي لإجراءات قانون المالية لسنة 2023. وأوضحت أن المداخيل الجبائية سترتفع بـ 15,3 % مقارنة بنتائج السنة المنقضية دون اعتبار مردود العفو الجبائي لسنة 2022.

وفي ما يتعلق بتحيين المداخيل غير الجبائية والهبات، فقد أفادت أنها تقدر بحوالي 5872 م.د مقابل 5888 م.د مقدرة أوليا أي بتخفيض طفيف بـ 16 م.د يعود إلى تراجع العائدات المرتبطة بالمحروقات نتيجة لمراجعة فرضية سعر برميل النفط وانخفاض كميات الإنتاج وأرباح شركة ETAP.

وأوضحت من جهة أخرى أن الهبات الخارجية ستسجل زيادة بـ 1183 م.د متأتية من برامج تعاون مع الاتحاد الأوروبي في حدود 270 مليون أورو ومن تعاون ثنائي بـ 200 مليون دولار.

إثر ذلك، استعرضت السيدة الوزيرة تحيين نفقات ميزانية الدولة، وبيّنت أنها قدرت بـ 56071 م.د مقابل 53921 م.د مرسمة بقانون المالية الأصلي أي بزيادة صافية بـ 2150 م.دأو 4,0 %. وبيّنت أن ارتفاع نفقات ميزانية الدولة يُعزى أساسا لاتفاع نفقات دعم المحروقات ونفقات دعم المواد الأساسية ونفقات التمويل.

كما أفادت أن الضغوطات على نفقات دعم المحروقات والكهرباء سجّلت زيادة بـ 1361م.د ليبلغ 7030م.د مقابل 5669 م.د مقدرة أوليا وضغوطات على مستوى نفقات دعم المواد الأساسية لتبلغ 3805 م.د مقابل 2523 م.د مقدرة أوليا موضحة أن هذه الاعتمادات الاضافية ستمكّن من توفير التمويلات الضرورية لتوريد الحاجيات الإضافية من الحبوب وتعويض النقص الحاصل في الإنتاج الوطني خاصة من مادة القمح جرّاء تأثير التغييرات المناخية التي شهدتها سنة 2023.

وذكّرت بالمجهودات المتواصلة لإحكام المراقبة قصد تأمين التزويد المنتظم للسوق وتأمين مسالك التوزيع والقضاء على كل مظاهر التهريب والاحتكار والمضاربة غير المشروعة بمواصلة تطبيق أحكام المرسوم عدد 14 لسنة 2022 المؤرخ في 20 مارس 2022.

وبخصوص الضغوطات على فائدة الدين، وضّحت أنها سجلت زيادة بـ 535 م.د لتبلغ 5842 م.د مقابل 5307 م.د مقدرة أوليا وهذا مردّه أساسا الترفيع في حجم إصدارات رقاع الخزينة 13 و26 و52 أسبوع لسنة 2023 (زيادة الفوائد مسبقة الدفع) وارتفاع حجم الايداعات بالخزينة العامة (زيادة فوائد الدين الداخلي).

وأبرزت أنه تبعا لذلك سيبلغ حجم ميزانية الدولة المحين لسنة 2023 ما قدره 71239 م.د مقابل 69914 م.د في قانون المالية الأصلي أي زيادة بـ 1325 م.د وبالتالي سيبلغ عجز ميزانية الدولة دون اعتبار الهبات والمصادرة مستوى 12288ـ م.د أو 7,7 ـ % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 8507 م.د أو 5,2 ـ % مقدرة بقانون المالية الأصلي لسنة 2023.

وأفادت أن تمويل العجز المذكور وتسديد أصل الدين وقروض وتسبقات الخزينة الصافية، يتطلب توفير اعتمادات قُدرت لسنة 2023 بـ 25879 م.د مقابل 23490 م.د مقدرة أوليا. ومن جهة أخرى فإن حاجيات الاقتراض، باعتبار موراد الخزينة الأخرى (3948 م.د)، قدرت بـ 21931 م.د. وسيبلغ أصل الدين المحين 14968 م.د لكامل سنة 2023 مع العلم أنه تم إلى موفى أوت خلاص 56 % منه توزعت بين: أصل الدين الخارجي ما قدره 3247.7 م.د وأصل الدين الداخلي 5133.1 م.د.

هذا وقد تم إلى غاية موفى أوت 2023 تسديد مبلغ قدره 11963.2 م.د بعنوان خدمة الدين من جملة 20810 م.د وهو ما يقارب 58% من جملة خدمة الدين لسنة 2023.

وفي ما يتعلق بموارد الاقتراض التي ستتم تعبئتها لتمويل ميزانية سنة 2023، فقد بيّنت أنها تقدر بـ 21931 م.د مقارنة بـ 24392 م.د مقدرة بقانون المالية الأصلي أي بتراجع بـ 2461 ـ م.د، مع العلم وأن موارد الاقتراض التي تم تعبئتها إلى حدود شهر سبتمبر 2023 بلغت حوالي 10675 م.د موزعة بين 4459 م.د من مصادر خارجية و6216 م.د من مصادر داخلية وعليه قدرت موارد الاقتراض للثلاثية الأخيرة من هذه السنة بحوالي 11256 م.د ومن المنتظر اللجوء إلى مصادر اقتراض داخلية ممكنة لتعبئة مبلغ 5152 م.د بالإضافة إلى مصادر اقتراض خارجية للفترة المتبقية بحوالي 6104 م.د. وأضافت أنه يتوقع تبعا لذلك أن يرتفع حجم الدين العمومي في موفى السنة إلى 127164 م.د (80.2 % من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل 114865 م.د مسجلة في 2022 أو 79,9 % من الناتج المحلي الإجمالي.

وخلال النقاش، اعتبر عدد من النواب أن تراجع نسبة النمو بالأسعار القارة من 1.8 % مقدّرة بقانون المالية الأصلي لسنة 2023 إلى 0.9 % تؤكّد أن الفرضيات المعتمدة لم تستند إلى أسس علمية دقيقة ومؤشرات واقعية وهو ما يترجم غياب سياسة مالية واضحة ورؤية استراتيجية شاملة في إعداد ميزانية الدولة، وأوضحوا في هذا الاطار أنه لم يتم التعامل مع هذه الفرضيات بشكل علمي مبني على برامج اقتصادية لأن نسبة الخطأ المحتملة لا يجب أن تتجاوز هذا المعدّل، مع الاستفسار عن التضارب بين تراجع نسبة النمو المقدّرة من ناحية والارتفاع المسجل في حجم الميزانية لسنة 2023 من ناحية أخرى.

كما أكّد النواب على أهمية دور القطاع البنكي في دعم ميزانية الدولة في هذا الظرف الاقتصادي الدقيق ودعوا إلى ضرورة مراجعة نسب الفائدة الموظفة، وبيّنوا في هذا الإطار أن الاقتراض الداخلي

يمكن أن يشكل حلا أفضل من الاقتراض الخارجي بحكم إمكانية جدولة الديون الداخلية في ظل صعوبة اللجوء إلى التداين الأجنبي، وأكدوا من جهة أخرى أنه على البنوك المحلية أن تطّلع بواجبها الوطني في تمويل ميزانية الدولة، وأوصوا بأن تقوم بإقراض الدولة بنسب فائدة منخفضة مقارنة بنسب الفائدة الموظفة في السوق المالية. واقترحوا في هذا الإطار مراجعة القانون الأساسي للبنك المركزي التونسي ليكون ممولا أساسيا ومباشرا لميزانية الدولة. واستفسروا عن مدى التناغم بين السياسة المالية للدولة والسياسة النقدية.

كما استفسروا حول تأثيرات مراجعة سعر برميل النفط على نفقات الدعم وحول التضارب بين انخفاض سعر برميل النفط على المستوى العالمي وارتفاع نفقات اقتناء المواد البترولية وهل تمّ الاخذ بعين الاعتبار تداعيات الاتفاقية الروسية السعودية والمتعلقة بالتقليص من المواد البترولية. وتم إثارة مسألة ازدواجية دعم الكهرباء الحراري والدعم المضاعف لهذا القطاع باعتبار أن صناعته تتم أساسا من البترول، واقترحوا التوجه نحو طاقات أخرى لصناعة الكهرباء لتجنب تبعات هذا الدعم.

كما أكّد السادة النواب على ضرورة أن تكون خيارات وسياسات الحكومة وتوجهاتها متناغمة مع مسار 25 جويلية وما يحمله هذا المسار من مضامين ثورية لتحقيق النمو والرقي والرفاه الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي والسياسي، وطالبوا في هذا الإطار أن تتم ترجمة ذلك بأرقام صلب مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024. والعمل على تغيير السياسة المالية المتّبعة والبحث عن حلول وآليات أخرى لتعبئة موارد الدولة عوض التعويل على المداخيل الجبائية والاقتراض.

وفي سياق متّصل بين السادة النواب أن تاريخ البلاد التونسية يبيّن أن السياسة المعتمدة منذ عهد البايات هي سياسة المجبى والتي لها تداعيات اجتماعية تعرقل مسار التنمية، ودعوا في هذا الإطار إلى ضرورة التخفيف من العبء الجبائي على الفلاحين والمهن الصغرى والحرفيين والعمل على مضاعفة الجهود في مجال استخلاص الديون الفورية أو المثقلة وتعبئة الموارد المالية اللازمة للدولة والعمل على تعزيز خلايا الاستخلاص بالجهات بالوسائل اللوجيستية والموارد البشرية اللازمة.

ولاحظ بعض النواب أن قانون المالية لسنة 2023 تمّ التركيز فيه على خطايا التأخير مما أدى إلى التقليص في المداخيل الجبائية، واقترحوا على سبيل المثال صلح جبائي قصد تنمية الموارد الجبائية.

وأثار نواب آخرون مسألة المردود المالي للإجراءات الجبائية المتخذة في إطار قانون المالية لسنة 2023 على غرار الضريبة على الثروة والمقدرة بـ 0.5 % على العقارات التي تتجاوز قيمتها 2 م.د وعن مدى التنسيق بين وزارة المالية ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية وخاصة أمانة المال الجهوية بخصوص العقارات الراجعة للدولة، واستوضحوا عن مدى مساهمة مردود هذه العقارات في دعم ميزانية الدولة، وطالبوا بإحصائيات واضحة في هذا الخصوص.

كما تمّ طرح مسألة سوء التصرف في كراء الأراضي الفلاحية الدولية والتأكيد على أنه ملف يستوجب الدراسة والمراجعة ليصبح موردا ينمّي ميزانية الدولة والتأكيد على ضرورة اتباع سياسة تقشّف وتعزيز الحوكمة في بعض المجالات على غرار ملف السيارات الإدارية وخاصة المتعلقة بالاستعمال المزدوج في اتّجاه تنويع مصادر تمويل الميزانية.

كما أكّد عدد من النواب على ضرورة إيلاء ملف الأموال والأملاك المصادرة أهمية لتعزيز مساهمتها في دعم ميزانية الدولة ولاحظوا وجود عدم تنسيق بين لجنة المصادرة ولجنة التصرف في أملاك المصادرة مما أدى إلى إهدار المال العام في عدّة مناسبات.

هذا، وجدّدوا تأكيدهم على ضرورة النهوض بالاستثمار الداخلي والخارجي باعتباره مقوّم رئيسي لدفع التنمية بالعمل على رصد الاعتمادات الضرورية وسنّ منظومة تشريعية محفزة كالتقليص من التراخيص وتبسيط الإجراءات وتوفير الإحاطة والحوافز اللازمة للمؤسسات وخاصة منها الصغرى والمتوسطة بما يساعدها على النفاذ إلى التمويل وتطوير أنشطتها خاصة في ظل هذا الاستقرار السياسي المحفّز.

كما تساءل نواب آخرون حول برامج الحكومة في تمويل عجز الميزانية وعن برامج التعاون الثنائي مع البلدان الأجنبية خاصة في ما يتعلق بالهبات الممنوحة وطلب قائمة مفصلة فيها خاصة أنها بلغت 1537 م.د.

واستفسر نائبا عن مردود المرسوم عدد 114 لسنة 2022 المؤرخ في 20 مارس 2022 المتعلق بمقاومة المضاربة غير المشروعة وهل أن المواد المدعمة تصل إلى مستحقيها أم لا، لأنّه رغم دعم المواد الأساسية وتطور كتلتها إلا أن الوضع الاقتصادي لم يتطور بشكل موازي واستفسروا عن سياسة وزارة المالية في مسألة الدعم.

من جهة أخرى، بيّن أحد النواب أن سياسة الضغط على التوريد والتي أدّت إلى انخفاض نسق واردات السلع الذي قدّر بـ 3.7 % كان عاملا أساسيا في تراجع حجم الاستهلاك وهو ما أدّى إلى انخفاض الموارد الجبائية، وأكّد على ضرورة مراجعة هذه السياسة مع التأكيد على عدم تجاوز سقف نسبة التداين في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2024 خاصة أن قانون المالية التعديلي يبرز أن حجم الدين العمومي بلغ 80,2 % من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي بداية ردودها، أكّدت السيدة الوزيرة أن السياسات المعتمدة من طرف الحكومة تنصهر في صلب مسار 25 جويلية الهادف أساسا على محافظة هيبة الدولة وبناء أسسها من جديد والقطع مع الماضي.

وبخصوص مدى واقعية الفرضيات التي يتم اعتمادها في إعداد مشروع ميزانية الدولة، أوضحت السيدة الوزيرة أنها تُبنى على أسس علمية سليمة وتُشرف على إعدادها مصالح وزارة المالية وفق نماذج اقتصادية متطورة.

كما بيّنت أن قانون المالية لسنة 2023 يحتوي على جزئين، جزء أول: يتعلق بالتوازنات العامة وجزء ثان: يتعلق بالإجراءات. وبخصوص الجزء الذي يتعلق بالتوازنات يتم تحيينه بالاعتماد على تقدم تنفيذ ميزانية الدولة وتنشر وزارة المالية شهريا نتائج تنفيذ ميزانية الدولة على موقع الوزارة وتتضمن المعطيات والإحصائيات المفصلة حول نفقات وموارد الميزانية وكذلك كل المعطيات حول التداين العمومي. وذكّرت من جهة أخرى، بانخراط وزارة المالية في الشفافية المطلقة منذ صدور القانون الأساسي للميزانية باعتباره دستور المالية العمومية الذي يضبط قواعد دقيقة للانضباط المالي والشفافية، ولذا فإن

إعداد ميزانية الدولة وقانون المالية للسنة يرتكز أساسا على هذه القواعد مؤكدة أن السياسة المالية المتبعة تخضع لرقابة محكمة المحاسبات والهيئات الرقابية والمانحين الدوليين.

وفي ما يتعلق بالاستفسار حول أسباب انخفاض نسبة النمو المقدرة في مشروع قانون المالية الأصلي لسنة 2023 بـ 1.8% إلى 0.9 %، بيّنت أنه تمت مراجعة مستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة إلى 0.9 % يُعزى أساسا للتراجع الكبير الذي سجله مردود القطاع الفلاحي جراء التغييرات المناخية وموجات الجفاف خاصة وأن أكثر من 90 % من الإنتاج الفلاحي يعتمد على الري.

وأشارت أن معطيات المعهد الوطني للإحصاء بيّنت أن نسبة النمو الاقتصادي خلال السداسي الأول بلغت 1.2% بحساب الانزلاق السنوي (الثلاثي الأول: 2% والثلاثي الثاني 0.6%) وبالرغم من تحسن أداء بعض القطاعات خلال السداسي الأول من السنة الجارية، على غرار قطاع الخدمات وخاصة السياحة وتسجيل ديناميكية على مستوى قطاعات الصناعات الميكانيكية والكهربائية والصناعات الكيميائية والفسفاط، فقد سجل القطاع الفلاحي تراجعا بنسبة 8.7% خلال السداسي الأول من سنة 2023 بحساب الانزلاق السنوي (تراجع بنسبة 4.9 ـ % خلال الثلاثي الأول من سنة 2023 وتراجع بنسبة 12.5 ـ % خلال الثلاثي الثاني مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة) وذلك نتاجا لتراجع قطاع الحبوب حيث سجلت الكميات المجمعة تراجعا بنسبة 59% إلى موفى أوت 2023 مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة.

كما أفادت أن القطاع الفلاحي يمثل حوالي 11% من الناتج المحلي الإجمالي ودون احتساب القطاع الفلاحي، تبلغ نسبة النمو 2.3%، وأضافت أن هناك عوامل خارجية أخرى خاصة تداعيات الحرب الروسية الأكرانية ساهمت في تراجع نسبة النمو. وأثّرت الأزمة العالمية على كل القطاعات إلا أنه تم العمل على مساندة كل القطاعات الوطنية، وخلصت إلى أنه في إطار النهوض بالقطاع الفلاحي وتجاوز ما يشهده هذا القطاع من أزمة تم إقرار عدّة إجراءات جديدة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2024 على غرار الإجراءات المتعلقة بمساندة صغار الفلاحين في قطاع زراعة الحبوب ودعم إدماجهم المالي وتخفيف الجباية الموظفة على المواد العلفية الموجهة لتغذية الحيوانات والعمل على توفير موارد إضافية لتمويل التعويضات للمتضررين من الجوائح الطبيعية علاوة على دعم مجهودات الدولة للمحافظة على الموارد المائية من خلال تمويل إنجاز المواجل.

أما بالنسبة إلى مراجعة الفرضية المرتبطة بسعر برميل النفط على المستوى العالمي، أوضحت السيدة الوزيرة أن تحديد السعر ينبني على أسس علمية دقيقة ويرتبط بتقديرات يتم اعتمادها من طرف أغلب المؤسسات الدولية التي تقوم بدراسات تأخذ بعين الاعتبار كل المستجدات على غرار الاتفاق الروسي السعودي، وقد تمّت مراجعة فرضية سعر برميل النفط وفق التقديرات الصادرة عن هذه المؤسسات العالمية مثل الوكالة الدولية للطاقة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالإضافة إلى متابعة العقود الآجلة، موضحة أن آخر سعر لبرميل النفط حسب هذه المؤسسات والمتوقع لسنة 2023 هو حوالي 83 دولارا للبرميل.

وحول ارتفاع حجم ميزانية الدولة، بيّنت أن ارتفاع حجم ميزانية الدولة كان نتيجة ارتفاع نفقات الدعم وفوائد الدين العمومي ويُعزى ارتفاع نفقات الدعم أساسا لعدم تفعيل الزيادات في أسعار بيع المحروقات للعموم المقررة في سنة 2023 وكذلك عدم الزيادة في سعر الكهرباء والغاز بالنسبة إلى العائلات والصناعيين رغم مراجعة فرضية سعر برميل النفط نحو التخفيض عملا بتعليمات سيادة رئيس الجمهورية. وهذا التوجّه كان له تداعيات على ارتفاع النفقات وبالتالي على تغير التوازنات المالية.

وبخصوص ارتفاع نفقات دعم المواد الأساسية خاصة الحبوب والحليب والزيت النباتي والعجين الغذائي والسكر والورق المدرسي، بيّنت أن العوامل المناخية وتداعيات الحرب الروسية الاوكرانية وكذلك ما شهدناه من احتكار هذه المواد من طرف اللوبيات أدّى إلى ارتفاع هذه النفقات.

وبخصوص الاستفسار المتعلق بدور القطاع البنكي في تمويل ميزانية الدولة، أوضحت السيدة الوزيرة أن القطاع البنكي رغم أنه يعتبر من بين الأعمدة الاساسية لدعم الاقتصاد إلا أنه قطاع لديه ثقافة ربحية ومعايير تجارية في التعامل، وأكدت أن هناك إجراءات لحوكمة القطاع وإخضاعه لآليات رقابية دقيقة. وبيّنت أن الدولة تقترض من البنوك المحلية وفقا للإجراءات القانونية الجاري بها العمل، موضحة أن التقليص من الاقتراض الخارجي أدى إلى ارتفاع حجم الدين الداخلي.

وأكّدت من جهة أخرى أنه يجب إرساء ثقافة العمل وعدم التواكل والتعويل على الذات لخلق قيمة مضافة في قطاعات الإنتاج لإرجاع الحركية الاقتصادية وخلق الثروة وتحقيق النمو.

وبخصوص الاعتمادات المرصودة للاستثمار، بيّنت السيدة الوزيرة أن هناك زيادة في اعتمادات الاستثمار العمومي في إطار مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 إلى جانب وضع جملة من الإجراءات المحفزة كتكفّل الدولة بتأمين كل الصادرات للدول الافريقية، وفي المقابل هناك تراجع في الاستثمار الخاص ناتج أساسا عن حالة الخمول وتراجع قيمة محركات الاستثمار في الاستهلاك والتصدير. هذا، وتم إقرار إجراءات تتعلق بمنح خطوط تمويل لأصحاب الشهائد العليا للتشجيع على الاستثمار وهو توجه جديد للنهوض بالفئات الهشة.

وأكّدت السيدة الوزيرة أنه في ما يتعلق بتشجيع الاستثمار تم اتخاذ عديد الإجراءات في السابق ومنح العديد من الامتيازات إلاّ أنه نتيجة لتحويل وجهة الاستثمار أو عدم تحقيقه تم سحب هذه الامتيازات والتحكم فيها بتوجيهها نحو القطاعات والأنشطة ذات الأولوية التي تحقق قيمة مضافة عالية.

وبخصوص نقص الأعوان المراقبين، بيّنت أن الوزارة تعتمد سياسة التقشّف في تناغم مع السياسة العامة للدولة وهو ما يترجم سبب غياب الانتدابات للضغط على النفقات خاصة كتلة الأجور التي شهدت ارتفاعا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، إلا أنه تم في إطار مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 اقتراح انتدابات جديدة لسدّ الشغورات الناتجة عن خروج البعض للتقاعد مع فتح باب الإلحاق من إدارات أخرى.

وحول الإجراء المتعلق بإخضاع المنظوين تحت النظام التقديري للضريبة على الدخل إلى النظام الحقيقي طبقا للقائمة المحينة للأنشطة المستثناة من هذا النظام، أفادت أن الوزارة أخذت بعين الاعتبار عدّة معطيات ومعايير موضوعية لغاية تحديد القائمة المذكورة على غرار أهمية النشاط وطبيعته ووسائل الاستغلال

والمنطقة الجغرافية. وأضافت أن القائمة المذكورة تطبق فقط على الأنشطة الممارسة داخل المناطق البلدية حسب التقسيم الترابي للبلديات الجاري به العمل قبل غرة جانفي 2015 ويتم استثناء الأنشطة الممارسة خارج هذه المناطق والتي تخص أساسا المناطق الداخلية للبلاد التي تبقى غير معنية بهذه القائمة.

علاوة على ذلك وقصد التثبت من أحقية المطالبين بالضريبة في الانتفاع بالنظام التقديري، أنجزت الوزارة عدة عمليات مسح وزيارات ميدانية مكنت مصالح الأداءات من التثبت في وضعية المعنيين بالأمر ومن حصر النظام المذكور في مستحقيه وخلُصت أنه تبعا لذلك تراجع عدد المنظوين تحت هذا النظام وتحسنت في المقابل مساهمتهم في المداخيل الجبائية، وأضافت أن هناك إجراءات مهمة في مشروع قانون المالية لسنة 2024 في ما يتعلق بالتقليص في خطايا التأخير.

من ناحية أخرى، أكدت على أن الثورة التشريعية وضرورة مراجعة النصوص القانونية المكبلة هي من أوليات سيادة رئيس الجمهورية وهناك مجهود حثيث للقيام بالإصلاحات في كل القطاعات بداية بالعمل على تطهير الإدارة من كل الشوائب وتكريس ثقافة التعويل على الذات، وسيتم عرض مشروع قانون هام يتعلق بالإدماج المالي على مجلس نواب الشعب.

وبخصوص المردود المالي للإجراءات الجبائية التي تم اتخاذها في قانون المالية لسنة 2023 على غرار الإجراء المتعلق بالضريبة على الثروة فإن مردوده المالي بلغ في آخر أوت 9,5 م.د وسيتم تغريم كل متهرّب من دفع هذا الأداء.

أما بخصوص ملف الصلح الجزائي، بينت أنه ملف تتم متابعته عن كثب من قبل سيادة رئيس الجمهورية مؤكدة أن الوزارة وفّرت كل المعلومات والمعطيات المطلوبة للجنة الصلح الجزائي بهدف استرداد الأموال المنهوبة.

وبخصوص ضرورة التنسيق بين لجنة المصادرة التي يترأسها قاضي عدلي وتضم قضاة من القضاء الإداري ومحكمة المحاسبات والقضاء العدلي ولجنة التصرف في أموال المصادرة والتي تتركب من وزيرة المالية ووزيرة العدل ووزيرة أملاك الدولة وممثل عن رئاسة الحكومة، أكّدت أن لجنة التصرف في أملاك المصادرة لا يمكن أن تعمل بمعزل عن لجنة المصادرة واللجنتين في تنسيق مستمر خاصة بعد مسار 25 جويلية، وهناك عقارات تم التفويت فيها سابقا وقامت لجنة التصرف في أملاك المصادرة باسترجاعها بعد التأكّد من التجاوزات التي حصلت.

كما تمّ القيام بمهمة رقابية على الكرامة القابضة وعلى عقارية قمرت وتمّ الوقوف على التجاوزات والمؤاخذات وتمّ إحالة الملفات على القضاء. وسيتم مدّ اللجنة ومجلس نواب الشعب بتقرير مفصّل حول هذا الملف.

وبخصوص ملف الهبات وبرنامج الدولة مع الاتحاد الأوروبي في هذا المجال، أفادت السيدة الوزيرة أنه في ما يتعلق بهبة الكوفيد 19 تمّ رفضها وإرجاعها في إطار المحافظة على السيادة الوطنية والندية في التفاوض مع المانحين والمحافظة على كرامة الشعب.

وفي خاتمة أعمالها، اطلعت اللجنة على الفصل الذي ينقّح الفصول 1 و2 و5 و6 و7 و10 و11 من المرسوم عدد 79 لسنة 2022 المؤرخ في 22 ديسمبر 2022 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2023، ونقّحت عبارة "الفصل الأول" وعوّضتها بعبارة "فصل وحيد".

III. قرار اللجنة:

قررت اللجنة الموافقة على مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2023 معدّلا بإجماع الحاضرين.

وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللجنة على عملها القيم وننتقل الآن إلى النقاش العام.

القائمة الأولية للمتدخلين من السيدات والسادة النواب المحترمين: عبد القادر بن زينب، نبيل حامدي، سيرين المرابط، عادل ضياف، سامي الرايس، حاتم اللباوي، محمد علي فنيرة، مختار عيفاوي، ماهر الكتاري وبدر الدين قمودي.

هذه القائمة الأولى، الكلمة للسيد النائب المحترم عبد القادر بن زينب عن كتلة الأحرار وله ستّ دقائق المقعد 198.

السيد عبد القادر بن زينب

شكرا، صباح الخير السادة الزملاء،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبالوفد المرافق لها،

قبل أن نمرّ إلى النقاش في النقطة الوحيدة أريد بعد إذن السادة الزملاء أن أعرّج قليلا عمّا حدث في هذه الأيام فيما يخص قانون التّجريم.

لدي تساؤل السيد رئيس المجلس، كنا كعبد القادر بن زينب عن كتلة الأحرار قد طالبنا سيادتكم قبل أن نبدأ العمل على قانون تجريم التطبيع، قلنا أنها سياسة خارجية للدولة التونسية ويجب أن ينبثق هذا القانون عن رئاسة الجمهورية وعن وزارة الخارجية وبالرجوع إلى مجلس نواب الشعب للمصادقة على هذا القانون ولكنك السيد الرئيس ضربت كلامنا عرض الحائط واستمرت اللجنة في النقاشات، أنت وضعت رئيس الجهورية في محلّ تشكيك من الدول المجاورة ومن الشعب التونسي وجعلتنا نحن كأعضاء مجلس النواب ننعت بعدم الجديّة.

كان من الأجدر من البداية وهذا قانون ولا يخفى عليك وأنت كنت عميدا سابقا للمحامين بأنّ هذا القانون له تبعيات وسياسة كاملة يجب أن تنبثق عن رئاسة الجمهورية.

شخصيا أنا مستغرب لماذا هذا الفعل؟ ومن المفروض عندما صوت لفائدتك الإخوة، وأنا لم أصوت لفائدتك، كان من المفروض أن تنتهي حريتك عندما تبدأ حرية غيرك.

هذه حرية مجلس وسمعة مجلس ونحن منتخبون مثلك ولا يمكن أن يقع تغييبنا أو يقع التراجع على عقد جلسة بعد تعيينها دون الرجوع إلى مكتب المجلس الذي انتخبناه لكي يمثلنا وهنا لدينا نقطة استفهام كبيرة على عدم تناغم أعضاء مكتب المجلس الممثل للسادة النواب.

هنا نطالبك بتوضيح لأن هذا مسّ من كرامة الدولة التونسية ومسّ من مصداقية رئاسة الجمهورية ومسّ من مصداقية مجلس النواب.

النقطة الثانية، أردت السيدة الوزيرة أن أغتنم الفرصة كان بودنا أن يكون قانون الميزانية التكميلي فيه أقل شيء ثورة لكي نضخّ

الأموال في ميزانية الدولة ونحن في أواخر سنة 2023 وسنناقش قانون سنة 2024 لماذا لم يحدث عفو تشريعي جزئي في الثلاثة أشهر متبقية لكي نضخ أموال للدولة؟

وأنت تعرفين جيدا الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي مررنا به منذ وقت كورونا هناك من يعاني إلى الآن ولا أعرف إن كنتم تشعرون بهذا أم لا؟ أنا لم أفهم شيئا.

ليس كل إنسان يمكن أن يكون وزيرا ولكي يكون وزيرا يجب أن يفكر وينظّر ويكون لديه نظرة استشرافية لكي يسنّ قوانين تتماشى والوضع الاجتماعي العام بالبلاد.

في العشرية الماضية وقع اقتطاع 1 بالمائة من رواتب الموظفين وقلنا أنّ هذا بصفة استثنائية لمدة سنة وتواصل إلى حدّ الآن ولا نعرف مآل 1 بالمائة، نريد أن نعرف.

نفس العملية السيدة الوزيرة فنحن اليوم متناقضين مع أنفسنا من جهة نطالب بالاستثمار ونطالب بتشجيع صغار الفلاحين وتشجيع صغار المستثمرين ثم نجد بصدق 1 بالمائة ترغبون بتفعيله منذ سنة 2018 على المعاصر، في حين أن اقتطاع 1 بالمائة على الفلاحين وتدركين جيّدا أنّ الفلاح لا يؤمن بهذه المسألة ولم تفعلوا هذه الآلية ووزارة المالية والقباضات لم تفعل الآلية واليوم تطالب الأشخاص بدفع 1 بالمائة بالمفعول الرجعي منذ سنة 2018 إلى حد الآن، من أين سيأتي بهم؟ حتى لو يقوم ببيع المعصرة والأرض لا يكفي.

اليوم كان بودنا عند وضع قانون ما أن نحدّد الآليات لتنفيذه ونحن نقوم بالإنجاز لكي نتابع القوانين وتنفيذها أما أن نبقى في المكاتب ونسن قوانين لكي نبين أننا نجمع الأموال ونبين أننا نعمل أمام السيد الرئيس.

نحن نحارب الفساد وعندما نسن قانونا لابد أن يكون قانونا اجتماعيا وإنسانيا واقتصاديا يمس جميع الأطراف.

نحن اليوم قمنا بسنّ قانون قد أنجز سابقا في سنة 2018 ويعتبرونه أنجز بصفة اعتباطية ويقومون بسنّ قوانين لإسكات المواطنين وتعبئة الموارد.

نطالبك السيدة الوزيرة أن يكون هناك عفو على هؤلاء لكي تكون هناك انطلاقة جديدة ونشجع أصحاب المعاصر وصغار الفلاحين لكي نجمع الزيت رغم أنكم تعلمون أن هذا النقص الفادح في الصابة والنقص في الأمطار رجع بالوبال على اقتصادنا.

اليوم السيدة الوزيرة إذا لم تقوموا بسنّ قانون لكي نمكّن من يشتري الزيتون من الفلاحين أن يقوم بعصره فالفلاح القاطن بالمناطق الجبلية لن يقبل بالشيك المقدم له بتاتا ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد نبيل حامدي عن كتلة صوت الجمهورية وله خمس دقائق، المقعد عدد 91

السيد نبيل حامدي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبالطاقم المرافق لها،

باسمي وباسم نواب الشعب نعزي أخونا السيد عبد الستار الزارعي في وفاة والدته إن لله وإن إليه راجعون،

اليوم في القانون التعديلي لميزانية 2023 لابد أن نتحدث في الواقع الذي يمكن أن يكون مريرا على الشعب التونسي وإطارات وزارة المالية مشكورة وتحولنا إلى مكاتبهم ورأينا التعب الذي يمرون به ومشكورين. فالإخلال بين الواردات والنفقات هو الذي جعلنا اليوم نشاهد هذا القانون التعديلي.

نظرت الحكومة في تراجع مداخيل الدولة بنسبة 2،3 بالمائة ويرجع هذا التعديل إلى التراجع الصافي لمداخيل الدولة المحينة بنحو 1،064 مليار دينار مقارنة بالتقديرات الأولية أساسا. يعود هذا التراجع إلى المداخيل الجبائية وغير الجبائية. سيدتي الوزيرة كيف يمكن لنا العمل للتراجع عن هذه المداخيل بدون إدارات فعلية وبدون مكاتب وبدون حواسيب موجودة و"réseaux" داخل المكاتب؟ لو تتحوّلين وأنت ربما تعرفين هذه الحقيقة ولكن الأزمة التي تمر بها الدولة التونسية يجب أن أحقق وأعطي وأقدم كل شيء لإدارتي من أجل تفعيل هذه القوانين.

النقطة الثانية تعود إلى تقلص الأداءات المباشرة بنحو 119 م د وانخفاض الضريبة على الشركات البترولية وذلك نظرا إلى تراجع الإنتاج الوطني من النفط والغاز.

اليوم السيدة الوزيرة عندما أتحدث عن تراجع الإنتاج الوطني من النفط والغاز هذا يعود أساسا لمن؟ يعود أساسا إلى الإدارة. ليس إدارتكم بل هي تابعة لإدارة الطاقة ولكي تكون الإدارة ناجحة يجب أن تتوفر المراقبة المستمرة من أجل الترفيع في الإنتاج، ثم تراجع الأداءات غير المباشرة للمعاليم الديوانية وعلى القيمة المضافة والمعلوم على الاستهلاك وتقلص المداخيل الجبائية وغير الجبائية.

سيدتي الوزيرة، من أجل نموّ حقيقي ومن أجل النمو الذي قمتم بوضعه سيكون من 0،9 إلى 1،8 لا يكون هذا النموّ إلا بالتّشجيع على الاستثمار وبالانفتاح على الاستثمار الدّاخلي والخارجي.

سيدتي الوزيرة، اليوم هناك عدّة مصانع في تونس وخاصة مصانع "photovoltaïque" أغلقوا بسبب التوريد وهذا عاد بالخسارة على هذه المصانع.

سيدتي الوزيرة، أعيد الكلمة أمام مواقفنا الرسمية ومواقفنا المزلزلة ننتظر حصارا ماليا من البلدان المستهدفة لتونس. كيف يمكننا فكّ هذا الحصار ومعالجته؟ كيف يمكننا أن ننقذ به شعب تونسي ينتظر اليوم استفاقة شعبية من تونس؟

سيدتي الوزيرة، اليوم كذلك هناك مسألة مهمة جدا وهو المناخ الذي أثّر على الفلاح اليوم وغدا وبعد غد.

السيدة الوزيرة، لابدّ من وجود حلول للفلاحين من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي للشعب التونسي ولا يكون هذا التحقيق إلا بتشجيعه ولا نشجع الفلاحين إلا عندما يكون هناك ضريبة عادلة. صحيح قال الفلاح أنه مستعد أن يقبل ويدفع لكن لابدّ أن يكون هناك عدل في تقسيم الضريبة.

سيدتي الوزيرة، اليوم ننتظر ثورة في التشريعات من طرفكم لأنكم تعلمون حقيقة ما يوجد بالميزانية وما يوجد في الخفايا وما يوجد خارجيا وداخليا.

بالتالي سيدتي ثقتنا بكم اليوم كبيرة وثقة مسار 25 جويلية وثقة رئيس الجمهورية بكم كبيرة لابد من ثورة منتظرة في التشريعات في مجلس نواب الشعب في الأيام القادمة.

أشكر كل إطارات إدارة المالية والوزارة لأننا نجد الأبواب مفتوحة كلما نذهب ويقدمون لنا حقيقة المالية التونسية بارك الله فيكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة سيرين المرابط عن كتلة الأحرار ولها ست دقائق.

السيدة سيرين المرابط

شكرا السيد الرئيس،

في البداية أردت الترحم على والدة زميلنا السيد عبد الستار الزارعي ألف رحمة ونور للفقيدة، أقدم له التعازي باسمي وباسم زملائي في كتلة الأحرار وباسم كافة زملائي في مجلس نواب الشعب.

أرحب اليوم بالسيدة وزيرة المالية والوفد المرافق لها ونتمنى لها كل السداد والتوفيق في الفترة القريبة القادمة التي ستكون مليئة بالعمل الجاد الذي نرجو أن يكون خالصا لخدمة مصلحة البلاد والعباد.

اليوم نناقش قانون مالية تعديلي وبهذه المناسبة أريد أن أذكر السيدة الوزيرة بالمثل الذي يقول "المال قوّام الأعمال" وأنّ "اليد العليا خير من اليد السفلى".

ونحن في خضمّ هذا المنعرج التاريخي في بلادنا ولعل أيضا في العالم بأسره الذي يعيد التشكّل أريد أن أقول مثلما قال رئيس الجمهورية قيس سعيد "لم يعد هناك كبير وصغير" والنظرة الدونية التي كانت تنظر بها الدول العظمى لدول العالم الثالث ولّى عهدها وانقضى، لكن بعض الممارسات السيدة الوزيرة مازالت مستمرة وموجودة وهي دليل على هذا الفكر المستبطن في علاقة بالنظرة الدونية التي ذكرناها "استضعفوك فوصفوك فهل وصفوا شبل الأسد".

أريد أن أقول للشعب التونسي اليوم ولزملائي الكرام هناك فنان يسمى مرتضى الفتيتي، هذا الفنان شابّ عصاميّ التكوين فرحنا به كجيل كامل، جيل الأغنية الشبابية كيف أصبح هذا الشاب من لا شيء اسما في تونس وخارجها.

اليوم مرتضى الفتيتي الذي تحصل على تأشيرة لدخول فرنسا وإقامة حفل غنائي بها وبعد استدعائه في إحدى الحصص التلفزية، وعلى إثر تعبيره على مساندته للشعب الفلسطيني ضد المجازر الصهيونية البشعة وغنى أغنية "موطني" هو وعازفه، ما راعه إلا استرجاع جواز سفره التونسي وأكرر جواز السفر التونسي ليقع بكل صفاقة وبكل دناءة شطب التأشيرة بجرّة قلم.

(قامت السيدة النائبة بعرض نسخة من التأشيرة فوق جواز السفر)

هذه هي التأشيرة على جواز سفر تونسي " c'est pas un document français" بل هذا جواز سفرنا التونسي لأن بعض الإعلاميين أو أشباه الإعلاميين أيتام فرنسا يقولون في القنوات التلفزية أنه لم يحظى بالتأشيرة لوجود سبب آخر لكن هذه هي الأسباب أمامكم (قامت النائبة بعرض وثيقة على الشاشة) يقولون:

" Les informations communiquées pour justifier l'objet et les conditions de séjour envisagées ne sont pas fiables."

ألم يكن بإمكانك ممارسة دورك الرقابي على ظروف الإقامة قبل تقديم التأشيرة؟ لماذا يتم هذا بعد التعبير عن مساندته؟

اليوم هل في إجراءات تقديم التأشيرة وفي"TLS CONTACT" لسفارة فرنسا، هل يجب أن نجيب على "QCM" هل أنت مساند للقضية الفلسطينية أم لا؟

لما أقول هذا الكلام السيدة الوزيرة في إطار القانون؟ هذا الفعل صبياني وغير مسؤول وهو تجاوز جديد في حق السيادة الوطنية التونسية، على اعتبار أن ما تمّ التعدّي عليه هي وثيقة تونسية رسمية مسلمة من قبل الدولة التونسية المستقلة منذ سنة 1956 والتي تحرّرت من براثن الاستعمار الفرنسي بعد أن دفعت ضريبة الدّم وسقط الشهداء في سبيل تحرير الأرض وفي سبيل الذود عن حقّ التونسي والتونسية في تقرير مصيرهم.

أقول هذا الكلام في سياق التّداول حول ميزانية الدولة لكي أؤكد أن السيادة ليست شعارا نتبجح به وإنما السيادة هي جبهة داخلية صلبة وهي دولة شديدة الأركان وهي شعب متماسك، وهي أيضا وخاصة استقلالية اقتصادية ومالية وسياسية وأمنية وثقافية تجعل منا دولة تهابها الأمم وتحترمها الدول التي تعتبر نفسها اليوم بوليس العالم في حين أن شعوب العالم أصبحت واعية بما تأتيه حكومات هذه الدول التي تتبجح بالإنسانية وبالديمقراطية في حقّ الإنسانية، وأكبر دليل على ذلك هو التواطؤ المخزي للغرب وأمريكا مع الكيان الصهيوني الجبان.

هذا عندما تعبر عن رأيك تجاه القضية الفلسطينية. فرنسا إلى أين؟ هل ما زلنا رعاه بالنسبة إليكم؟ هل وجب علينا التقيّد بالرأي الفرنسي عوض موقف الدولة التونسية المساندة للحقّ الفلسطيني؟ هذا حقّ التنقل؟ هذه حرية الإبداع؟ هذه الحرية والحقّ في التعبير عن الرأي؟ هل يوجد اليوم إجراءات جديدة للفيزا؟

أقول اليوم الاعتداء على السيد مرتضى الفتيتي لا نتحدث عنه كفنان ولكن اليوم الصورة مهينة وألحقت بنا الأسى كمواطنين قبل نواب الشعب.

اليوم أطلب من لجنة العلاقات الخارجية والتونسيين المقيمين بالخارج والهجرة أن تعقد خلية أزمة مع السيد وزير الخارجية وتتحدث ليس فقط عمن ترفض تأشيراتهم بهذا الشكل المهين بل تتحدث عن مواطنينا في فرنسا الذين تم سجنهم وتمت إدانتهم بخطايا مالية مشطة مثل الصحبي البحري "Influenceur tunisien" الذي تمّت مهاجمته إثر إبداء رأيه وخروجه في مظاهرات مساندة للقضية الفلسطينية.

عاشت تونس وعاشت فلسطين حرّة منيعة أبد الدّهر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد عادل بالضياف عن كتلة صوت الجمهورية وله ثلاث دقائق، المقعد عدد 134.

السيد عادل بالضياف

شكرا السيد الرئيس،

في البداية أريد أن أترحم على والدة زميلنا السيد عبد الستار الزارعي وكذلك على شهداء غزة وشهداء فلسطين الحبيبة وتحية إلى المقاومة الباسلة التي شرّفت العرب والعروبة.

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبالوفد المرافق لها،

سيدتي الوزيرة، أكدّت خلال جلسة الحوار مع أعضاء لجنة المالية على أن السياسات المعتمدة من طرف الحكومة تنصهر صلب مسار 25 جويلية الهادف أساسا إلى المحافظة على هيبة الدولة وبناء أسسها من جديد والقطع مع الماضي، الماضي المرير، الماضي الذي حقّر المواطن وجعل منه أداة انتخابية فقط.

سيدتي الوزيرة، إذا أردنا أن نقطع مع الماضي فيجب أن نقوم بإصلاحات عميقة صلب إستراتيجية الدولة وصلب الميزانية المبرمجة.

فعندما أنظر إلى القطاع الفلاحي الذي يمثل 11 بالمائة من الإجمالي المحلّي وإلى الأراضي المهملة هناك تناقض فالشباب ينتظر المشاريع والمبادرات ولكن النمو يمرّ من 1،8 بالمائة إلى 0،9 فكيف سينفذ برامجه في ظل أراضي بور ينظر إليها ولا يمكن أن ينفّذ مشاريعه، كيف سنشجع صغار الفلاحين؟

سيدتي الوزيرة، لقد أرجعت ارتفاع نفقات المواد الأساسية كالحليب والحبوب والسكر وغيرها إلى العوامل المناخيّة والحرب الأوكرانية الروسية واللوبيات.

أنا معك في وجود لوبيات تعرقل النموّ وتحتكر المواد ولكن لا ننسى أن جزء منها يكمن في الحوكمة الرشيدة والفساد المستشري في عديد القطاعات والرقمنة الغائبة، متى سنعتمد على التحوّل الرقمي؟ متى سندرك أن هناك لوبيات فاسدة في البلاد يجب القضاء عليها وعلى مسالكها؟

سيدتي الوزيرة، ذكرت أنّ الإمتيازات التي كانت مبرمجة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد سامي الرايس عن الكتلة الوطنية المستقلة وله أربع دقائق.

السيد سامي الرايس

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبالوفد المرافق،

بداية أردت أن أترحم على روح والدة السيد عبد الستار الزارعي باسم جميع النواب بالكتلة الوطنية المستقلة.

في الحقيقة نلاحظ اليوم أنّ في قانون المالية التكميلي عديد المؤشرات فرغم المجهودات التي تقوم بها وزارة المالية هناك عديد المؤشرات السلبية المحزنة: نسبة نموّ تتراجع من 1,8 إلى 0,9 ومراجعة نسبة تطوّر موارد الميزانية من 13,2 إلى 10,7 نقص بـ1064 م د، ارتفاع نفقات الميزانية من 6,7 إلى 10,8، ارتفاع المبلغ المتعلق بالدعم من 8 آلاف و192 إلى 10 آلاف و835، ارتفاع نسبة دعم الناتج المحلي الإجمالي من 5,4 إلى 7,2، ارتفاع خدمة الدين من 13 بالمائة إلى 13,1، عجز الميزانية في حدود 7،7 وأخيرا حجم الدين العمومي الذي بلغ 80,2 بالمائة.

ماذا يمكنني القول؟ جميع المؤشرات حمراء، جميع المؤشرات تدل على أننا لا نملك "marge de manœuvre" لكي نشجع على الاستثمار.

عندما نقول نسبة دين 80,2 بالمائة ماذا تبقى لنا؟ تقريبا 20 بالمائة من الناتج المحلّي الذي سنساهم به في التنمية وسنساهم به في الإنتدابات.

خلال الجلسات الحوارية التي تمت خلال شهر جويلية للتذكير إنتداب الأساتذة اختصاص شعبة الرياضة منذ سنة 2011 إلى حدّ الآن لم يتم انتدابهم.

الإتفاقيات مع المعلمين والأساتذة للترفيع في الأجور، مستوصفات ومستشفيات تتطلب المزيد من الإنتدابات في الطب وطب الاختصاص خالية.

لا نحافظ على "les filières" يعني اعتنينا بخلاص الدّين الخارجي وفرّطنا في الدّعم الداخلي.

ماذا فعلنا مع قطاع المخابز وقطاع الحليب وقطاع الفلاحين؟ كيف نريد تدعيم الأمن الغذائي ونحن نتأخر في خلاص الفلاحين وتدعيم الاستثمار في هذا القطاع؟

في الحقيقة تشاؤم كبير جدا ووضع اقتصادي كبير جدا والسيدة الوزيرة حاليا لديك خطة وزيرة المالية نسميها وزارة الميزانية لكن لديك وزارة التخطيط مستقبلا ماذا سنفعل؟

لابدّ أن تأتينا في ميزانية 2024 ببصيص أمل على الأقل نشعر أن في كل إجراء سيتخذونه لابدّ أن يكون في علاقة بالمحافظة على السلم الاجتماعي وفي علاقة مع استقرار الأسعار وفي علاقة بدفع عجلة الاقتصاد وفي العدالة الجبائية وفي العديد من النصوص.

لابدّ من ثورة، بالأخص ثورة بخصوص الإجراءات الجبائية فنحن لدينا ضغطا جبائيا يفوق 25 بالمائة، المواطن والشركات يشتكون من عدم القدرة على الخلاص. ماذا فعلنا في توزيع قاعدة الأداء لكي نضم أكثر القطاع الموازي؟

والله لدينا العديد من التساؤلات نحن كنواب لا نعرف ماذا نجيب.

للمرة الخامسة أو السادسة التي تأتين فيها السيدة الوزيرة ونحن نتحدث عن رؤية، بماذا سنتقدم في سنة 2024؟ ماذا سنقول للمواطنين؟ كيف بوسعنا أن نساعد؟

بهذه الطريقة في الحقيقة لابد أن نعوّل على الذات مثلما قال السيد الرئيس ولكن بأيّ ثمن.

نتمنى من الله أن يحمي بلادنا ويحمينا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد حاتم اللبّاوي عن كتلة صوت الجمهورية وله أربع دقائق.

السيد حاتم اللبّاوي

مرحبا بكم جميعا،

مرحبا بالسيدة الوزيرة ومن معها،

سيدتي الوزيرة، لا أعرف إن كنت على علم باعتصام مواطنين أمام مجلس نواب الشعب من أصحاب الحقّ من ذوي الحاجيات الخصوصية معتصمون وأرادوا مقابلتك لكنهم لا يعلمون بأنك تعملين ولا تستطيعين الخروج فخرجنا واستمعنا لهم.

كان الأمر متعلق بالفصل 47 من قانون المالية، منذ مدّة نستمع إليهم وعندما نرى أصحاب الحقّ ومشاهد مؤلمة على كرسي متحرّك متنقّل من صفاقس منذ الساعة الرابعة فجرا وسيارته محجوزة في موقف سيارات منذ ثلاث وأربع سنوات هذا أمر مؤلم.

صحيح الفصل 47 من قانون 2023 ورد فيه تغييرات لكن دفعها صاحب الحق واستحي أن أقول معوق.

سيارات منذ سنة 2019 "محجوزة" في موقف السيارات واليوم كلفته بعشرة دنانير.

السيدة الوزيرة، إذا كان هناك خلل إداريّ في التسريع في الملفات فعشرة آلاف يوما أمر غير معقول، الله هو العليم بحالهم، صاحب حق ثم بعد ثلاث سنوات نقول له لديك 10 آلاف دينار أو 11 مليون 950 دينارا معلوم الإقامة في موقف سيارة فهذا كثير السيدة الوزيرة.

كذلك السيارات التي وردت بعد القانون ولم تعمل يوجد أكثر من 50 ملفا بينما السيارات رابضة تحت أشعة الشمس والمعلوم يسجل كل يوم فمتى سينتهي هذا المشكل سيدتي الوزيرة؟

هناك من امتثل للمرسوم الجديد وجلبوا سيارات سعتها أقل من 2 لترا ومع ذلك ترفض ملفاتهم رغم أنهم قبلوا بدفع 100 بالمائة ديوانة وأعلموهم بضرورة تقديم الملفات قبل 31 جويلية 2023 ويعلموهم أيضا بضرورة إرجاع السيارة.

سيدتي الوزيرة، من المستحيل إرجاع سيارة واردة من أوروبا لفائدة معوّق ومسجلة بجواز السفر ثم يطالب بإرجاعها فهذا ليس سهلا ليست بدراجة هوائية بل هي سيارة لذا يجب مراعاة هذه الأشياء.

بالنسبة الى الحلول السيدة الوزيرة لابدّ من التّسريع في إداريات الملفات، لابدّ من إتمام الملفات القابعة على الرفوف فهم أصحاب حقّ وما دامت هناك مشاكل إدارية فعليكم عدم قبول ملفات جديدة إلى أن يرد قانون من مجلس النواب أو تعتمدون صيغة لحلّ هذا المشكل نهائيا.

ثم زيت الزيتون يقولون أنّ هذا الزيت هو زيت الأثرياء، بلادنا بلد الزيتون وزيت الزيتون حكر على الأثرياء. من يستطيع أكل زيت الزيتون؟ ومن يستطيع استهلاك زيت الزيتون سوى الأثرياء والفقير لا يستطيع أن يشتري لترا من الزيت ويستعملها دواء له ولأطفاله. ثم نجد اليوم جباية جديدة على المعاصر في حين أننا بدون جباية لا نستطيع شرائه حتى تضيف عليه جباية!

المعاصر والفلاحين يقتسمون مع الشركة التونسية للكهرباء والغاز بالنظر الى فاتورة الكهرباء التي ترد على الفلاح يقتسمها معه إضافة إلى الأدوية واليد العاملة المفقودة يعني الفلاح داخل في الخسارة خارج من الربح.

إن كنا نريد إضافة جباية على الفلاح لكي نثري خزينة الدولة هناك أشخاص يمكننا أن نلتفت لها أفضل من الفلاح فهناك عدة مؤسسات تضخ عدة أموال والدولة لم تلتفت لها.

لن أتدخل في عملكم السيدة الوزيرة دعوا الفلاح وشأنه...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد محمد علي فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلة وله خمس دقائق.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبالوفد المرافق لها،

السيدة الوزيرة هذه الميزانية التكميلية لسنة 2023 بنسبة نمو 0.9 لا تخلق ثروة في البلاد ولا توفر مواطن شغل.

زملائي الكرام 1 بالمائة يعني 20 ألف موطن شغل وهذا لا يشغل أبنائنا ولا توفر لنا الطعام.

ننفق أموالا بدون حركية اقتصادية ونستنتج من هذا تضخما ماليا.

تونس اليوم السيدة الوزيرة تحتاج إلى رؤية اقتصادية واضحة متناغمة مع مسار 25 جويلية لتحقيق نموّ اقتصادي ولتحقيق رفاه ولتحقيق استقرار للشعب التونسي.

السيدة الوزيرة، البنك المركزي اليوم مهمته أن يقلص من هذا التضخم عن طريق الترفيع في نسب الفائدة لكن على المستوى القريب هذا صحيح لكنك سيدة العارفين أن هذا على المستوى الطويل يزيد من نسبة التضخم. اليوم لا يوجد تشجيع على الاستثمار بل هناك تراجع في الإنتاج.

السيدة الوزيرة، الاقتراض المباشر من البنوك التونسية لتدعيم ميزانية الدولة هل تعلمين أن البنوك التونسية لا تمول المؤسسات الصغرى والمتوسطة؟ هل تعلمين أنها لا تمول الفلاحين؟

وفي تقرير مثل هذا تقولين لنا أننا نعاني من نقص بـ 1 بالمائة من الفلاحة، فالبنوك لا تموّل الفلاحين ولا تموّل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بل تموّل الدولة التونسية وتجني فوائض ولا تستحق أن تنجح الاقتصاد التونسي.

أليس من الأفضل اليوم أن توجه أموال البنوك في الاقتصاد التونسي؟ في نموه؟ في خلق مواطن شغل؟ في خلق الثروة للبلاد التونسية؟ في الاستثمارات وفي التشجيع على الاستهلاك؟

السيدة الوزيرة، ليس هذا فقط بل أريد أن أتحدث قليلا عن صناديق الخزينة التي يقع تمويلها من ميزانية الدولة، صندوق التشغيل وصندوق النهوض بالقدرة التنافسية والصناعات التقليدية والفلاحة ومقاومة التلوث. يوجد 60 صندوق ينخرهم الفساد دون رقيب أو حسيب حتى محكمة المحاسبات غير قادرة على التثبّت منهم.

اليوم نرى صندوق دعم الفلاحة لا الريّ قطرة قطرة ولا المعدات تنتفع به، صندوق التشغيل الله أعلم.

صندوق مقاومة التلوث، الصناعيين يبحثون عن الماء ونتحدث عن الفلاحة ونسبة النمو بـ 1 بالمائة اليوم صناديق مقاومة التلوث لا يوجد فيهم من أكد على الصناعيين على ضرورة استعمال محطات التطهير؟

هل هناك من طلب حتى لو استعملنا محطات التطهير نرجع الماء للقيام بريّ البساتين. نحن نعتني بأشياء أخرى وهذه " des black box" السيدة الوزيرة.

نمر إلى موضوع آخر السيدة الوزيرة، المقاولين وكل القطاعات التي تشتغل مع الدولة لها ديون واليوم أريد أمام النواب قبل خروجك من تحت قبة البرلمان أن تعلمينا كم لدينا ديون لدى المقاولين والمخابز وبائعي الحليب نريد أن نعرف قيمة ديون الدولة تجاه المؤسسات الاقتصادية التونسية لأن هذا يعثّر النمو الاقتصادي وأنت تعلمين أن الميزانية متأتية من الشركات الخاصة.

أعلمك السيدة الوزيرة، هناك 510 ألف موطن شغل مهددين بالإفلاس، ألف مقاول مهددين بالإفلاس، 300 باعث شباب في عجز عن سداد ديونهم، 4000 عامل سرّحوا.

اليوم الشركات المتوسطة تعاني من الإفلاس نريد أن نعرف توجهنا فهذه السياسة لا تتلاءم مع سياسة 25 جويلية بل هذه سياسة السيدة الوزيرة التي لا تولي اهتماما بالاقتصاد التونسي. قولوا لنا أين تتجهون بالاقتصاد التونسي وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد مختار عيفاوي غير منتمي وله أربع دقائق.

السيد مختار العيفاوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق.

السيدة الوزيرة، في نظرة لمشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2023، نلاحظ أنّ السياسة المالية لم تستفد إلى حدّ الآن من الحقبة الفارطة التي أغرقت البلاد والعباد في مديونية مخطط لها مسبّقا للمسّ من سيادة الدولة المالية والاقتصادية.

السيدة الوزيرة، إنّ كل المؤشرات تدل على أنّ البلاد لم تتعاف بعد لأنّ وزارتكم مكبلة بقوانين بيروقراطية مقيتة ونقص كبير في الموارد البشرية أنهكت الميزانية والمداخيل الجبائية تحت عنوان التقشف الميزانية مبنية على التداين الخارجي والداخلي ولتعبئة موارد الدولة تتوجه وزارتكم نحو فرض المزيد من الضرائب وإنشاء المزيد من الصناديق التي تزيد في تأزيم وتفاقم الأزمة الاجتماعية والاقتصادية لما تشهده هذه الصناديق من فساد ينخرها وينخر كل المؤسسات.

السيدة الوزيرة، نحن اليوم في حاجة إلى ميزانية تراعي الفئة الهشة وصغار المستثمرين وتساهم في تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وخلق الثروة وموارد الشغل.

سيدتي الوزيرة، كنا تحدثنا سابقا عن صندوق الجوائح ونحن اليوم في زمن فيه الفلاحة هي عماد الاقتصاد الوطني، هناك صندوق يسمى صندوق الجوائح أحدث منذ سنة 2018 وإلى حدّ الآن لم يفعّل، فُعّل مؤخرا وهذا ضرب للقطاع الفلاحي وخاصة صغار الفلاحين وأصحاب المعاصر، اليوم مطالبون بدفع مئات الملايين بعنوان اقتطاع لصندوق الجوائح بمفعول رجعي لسنوات 2018-2019-2020-2021 و2022، حيث فُرض على أصحاب المعاصر دفع أموال طائلة فحتى إن باعوا معاصرهم فلن يتمكّنوا من سداد هذه الأموال، وهذا ما دفعهم إلى الوقوف اليوم أمام مجلس نواب الشعب مطالبين سيادتكم بمراجعة هذه القوانين من أجل أن يتقدم الاقتصاد بالبلاد وخاصة في علاقة بالفلاحة ويدعم الاقتصاد حيث يمكن أن تحدث الاستثناءات في كل القطاعات إلا القطاع الفلاحي لأنه قطاع منتج، اليوم هناك أيادي تريد ضرب هذا القطاع وتزيد من تهميشه أكثر بمزيد غلق المعاصر والمستثمرين.

السيدة الوزيرة، لدينا مشروع آخر وهو التعامل النقدي، فعلى الأقل اليوم وبصفة استثنائية يطالب أصحاب المعاصر السماح لهم بالتعامل نقدا لعدم القدرة على الخلاص فلم تعد هناك ثقة في الخلاص بالصكوك، إن الفلاح ليس له ثقة في الصك وأنتم تعلمون أن المحاكم اليوم مليئة بقضايا الصكوك بدون رصيد، لذلك أطلب السماح على الأقل لأصحاب المعاصر والفلاحين وبصفة استثنائية لمدة ثلاثة أو أربعة أشهر بسحب أموالهم حتى يتمكنوا من السداد، تصوروا سيدتي، صاحب معصرة لديه 70 عاملا ويجب أن يعطي كل أسبوع صكا لكل عامل، فهل أن المواطن أو العامل يمكنه أن يقبل الصك وهل أن الفلاح عندما يحمل الزيتون إلى المعصرة فهل أن صاحب المعصرة يمكنه تسلم شيك لأنّه لا توجد ضمانات؟

سيدتي الوزيرة، يجب أن تكون هناك إجراءات استثنائية في هذا المجال لإسعاف الموسم الفلاحي خاصة زيت الزيتون وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم ماهر الكتاري عن كتلة الأحرار له أربع دقائق، المقعد 146.

السيد ماهر الكتاري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة،

في البداية أود الترحم على شهداء فلسطين كما أريد أن أشكر الهلال الأحمر التونسي وأذكّر أنه من مؤسسي الهلال الأحمر الفلسطيني وقد كان الناطق الرسمي لسنين وسنين عديدة للهلال الأحمر الفلسطيني وإلى حدّ هذه اللحظة كل ما يستحقه الهلال الأحمر الفلسطيني يطلبونه أولا وأساسا من الهلال الأحمر التونسي وهذا ما يجب أن نعرفه.

كنت بالأمس في مقر الهلال الأحمر بمقرين أردت أن أبلغ من هنا أن أكثر شيء يستحقه الهلال الأحمر الفلسطيني في الوقت الحاضر هو المعدات الطبية فمن يريد التبرع فإنّ المعدات الطبية وكل ما له علاقة بالطب والمستشفيات هو ما يحتاجون إليه في كل فلسطين.

كما أنني أريد أن أشكر السيدة الوزيرة، التي زارت البارحة الهلال الأحمر، كذلك مصالح الديوانة ووزارة المالية على الجهود والتسهيلات التي يقومون بها للدعم المتأتي من الخارج وكذلك كل التونسيين في الخارج الذين يرسلون دعما كبيرا للهلال الأحمر التونسي من الخارج.

نمر الآن إلى الميزانية، حقيقة لن أناقش كثيرا الميزانية التكميلية لسنة 2023 لأننا أساسا لم نصادق على ميزانية 2023 التي مررت بمقتضى مرسوم، وقد كان من المفروض إعادة تمرير هذا المرسوم أو على الأقل الاطّلاع عليه هنا في مجلس نواب الشعب لذلك لا أستطيع مناقشة تعديل ميزانية 2023 وأنا لم أر الأصل وأعتقد أنّ هذا واضح.

هناك شيء آخر أريد أن أغتنم هذه الفرصة لأعبر عن لومي الكبير للسيد وزير الفلاحة، لا أدري متى سيعلن السيد عن حالة الطوارئ المائية في تونس؟ نعرف أنّ أكثر سدّ اليوم يوجد به بين 20 و25 % ماء وهذا ليس مهما لأن المياه الجوفية جفّت، وهناك من يقول "la consommation" للماء الصالح للشراب تمثل 8 بالمائة من الـ "consommation" في تونس وبين 8 و10 بالمائة لـ " les industries" يبقى 80 بالمائة من المياه المستعملة متجهة للفلاحة والفلاحة تأتي بها من المياه الجوفية وكما تعلمون لنا آبار عشوائية بالآلاف وبعشرات الآلاف ولم يلتفت إليها أحد " la nappe phréatique" الموجودة في تونس بصدد الجفاف يوما بعد يوم وسيأتي يوم لن نجد شيئا وإلى اليوم لم يقم السيد الوزير بأي إجراء لا طوارئ مائية ولا شيء.

بالنسبة إلى قانون المالية التكميلي الذي أرجو أن يصادق عليه، وأنا متأكد من ذلك، لكنني أريد لفت انتباه السيدة الوزيرة، أنّه علينا وضع "objectif pour la croissance" في مشروع ميزانية 2024، نحن نعلم أن النمو يكون إما بالاستثمار أو بالاستهلاك أو بالقروض ويجب علينا الاهتمام بهما، شي آخر بالنسبة إلى الدعم " la compensation" علينا أن نعلم أنّ 30 بالمائة من دعمنا هو " en fuite" لذلك يجب ترشيد الدعم وهذا لا يعني أن نمتع أشخاصا دون آخرين لكن يجب التثبت من اتجاه الدعم فـ 30 بالمائة هو " en fuite"...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد بدر الدين القمودي عن كتلة الخط الوطني السيادي له 16 دقيقة، المقعد 14.

السيد بدر الدين القمودي

بسم الله الرحمان الرحيم،

أولا، أترحم على روح والدة زميلنا عبد الستار الزارعي وعلى روح شهداء غزة الذين سقطوا في معركة الشرف دفاعا عن فلسطين وعن كافة الأمّة العربية، ونحن في مجلس نواب الشعب، سنكون في موعد مع التاريخ في ذكرى وعد "بلفور" المشؤوم، حيث سنعقد جلسة عامة للمصادقة على مشروع زجر التطبيع مع الكيان الصهيوني، وهي مناسبة أدعو جميع الزملاء إلى الحضور بكثافة وعدم التخلف لأي سبب، ومجلس نواب الشعب يعبر عن إرادة شعبنا الرافض للتطبيع مع الكيان الصهيوني والذي يتألم يوميا للشهداء الذين يسقطون في معركة الشرف، وانسجاما كذلك مع الموقف الرسمي للدولة التونسية التي عبّر عنه سيادة رئيس الجمهورية من خلال تصريحات متعددة وهو صاحب القولة الشهيرة: "التطبيع خيانة عظمى وضرورة إقامة فلسطين على كامل أرض فلسطين".

في علاقة بمشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2023، أرحب بالسيدة الوزيرة وبالوفد المرافق لها وأطلب منها بداي، بعض التوضيحات في علاقة بمشروع القانون التعديلي. التوضيح الأول يتعلق بأسباب عدم تحقق تطور الموارد الذاتية للميزانية المبرمج ضمن قانون المالية الأصلي وبالتالي سجلت وزارة المالية عجزا في تعبئة المداخيل الجبائية بـ 1048 مليون دينار وعن تعبئة موارد شبه الجبائية 1199 مليون دينار وهو ما يفسر عدم واقعية تقديرات قانون المالية الأصلي من حيث الموارد وهو ما انعكس أيضا على التوازنات المالية للميزانية.

أولا، السيدة الوزيرة، إن من أهم المبادئ التي تنبني عليها سياسة التصرف في الميزانية حسب الأهداف مبدأ المصداقية الذي يقتضي عدم التقليل أو التضخيم من تقديرات التكاليف والموارد المضمنة بقانون المالية والذي كرّسه الفصل 8 من القانون الأساسي للميزانية، وبالتالي فإن عجز وزارة المالية على تحصيل مداخيل جبائية حددتها مصالحها ضمن تقديرات مشروع قانون المالية أعدته وناقشته وقدمته للحكومة للمصادقة عليه باعتبار أن مجلس نواب الشعب لم يكن موجودا في تلك الفترة، وهذا الأمر يتطلب تفسيرا والرجاء أن يكون بعيدا عن التعلل بنقص الموارد البشرية والإمكانيات لأنّ هذا المعطى معلوم مسبقا على امتداد السنوات الفارطة وعلى أهميته.

ثانيا، المطلوب من سيادتكم تحديد الموارد التي عجزت الوزارة عن تحصيلها وتعبئتها حتى تتضح لنا الصورة خاصة وأننا نستعد لمناقشة مشروع قانون المالية 2024 فقد اقتصرتم في التقرير المرفق على ذكر الضريبة على الشركات البترولية بالنسبة إلى الضرائب المباشرة واكتفيتم بذكر نوع الأداء كالأداء على القيمة المضافة والمعلوم عن الاستهلاك والمعاليم الديوانية بصفة عامة وبدون تفصيل بالنسبة إلى الضرائب غير المباشرة.

التوضيح الثاني الذي أطلبه، ذكرتم ضمن تقريركم أنه وقع التراجع عن التفويت في شركة اسمنت قرطاج وهي من الأملاك المصادرة الذي كان مبرمجا ضمن قانون المالية الأصلي وقد تم اعتماد تقديرات الموارد المتأتية من التفويت فيها ضمن الميزانية حسب القانون الأصلي وهذا التراجع يستوجب مراجعة المبلغ المقدر بأنواع الأملاك المصادرة في قانون المالية التعديلي فما هي أسباب التراجع؟ ومن قرر هذا التراجع؟ وما هي السيناريوهات البديلة المطروحة بالنسبة إلى هذه الشركة؟

التوضيح الثالث يتعلق بأسباب تراجع المداخيل المتأتية من مساهمات الدولة بـ 432 مليون دينار، لم يقع التفويت في الشركات التي تملك الدولة مساهمات فيها وبالتالي هذا الفارق بين التقديرات والمبالغ المتحصلة أو المحصلة ما هو مرده؟ وأين هي الإدارة العامة للمساهمات من هذا؟

التوضيح الرابع يتعلق بتطور نفقات فائدة الدين العمومي وخاصة سوء تقدير نفقات الدين الداخلي ما هي أسبابها؟ وما هي تفسيراتها؟ وإلى ماذا تعود وهل أنها تعود إلى القروض التي صادقنا عليها في ماي وأكتوبر الفارطين؟ نتساءل مرة أخرى هل أن مجموع القروض التي قدمت للمصادقة والمتعلقة بالاقتراض بالعملة من البنوك المحلية قد تم إدراجها والترخيص فيها بقانون المالية لسنة 2023؟ علما وأنكم سيدتي الوزيرة أجبتم في الجلسة الفارطة بالإيجاب لنفاجئ اليوم بهذا التطور.

لدي ملاحظة جوهرية في علاقة بقانون المالية التكميلي منذ سنوات ونحن ننتظر قانون المالية التكميلي الذي أصبح قاعدة والحال أن هذا إجراء استثنائيا تلجأ إليه الدولة بسبب ظروف صعبة تمر بها مرة في العشر سنوات وليس كل سنة نصادق على الميزانية ونعلم أن هناك قانونا تكميليا ما معنى ذلك؟ هناك أزمة في تقدير الموارد وفي تقدير النفقات وعدم ضبطها بدقة.

حسب التقرير النهائي المنشور مؤخرا المتعلق بتقييم التصرف في المالية العمومية المقدم في جويلية 2023 والمنجز من قبل مصالحكم وممثلين عن البنك الدولي والاتحاد الأوروبي فإن اللجوء السنوي إلى قانون المالية التعديلي لا يعتبر من الممارسات الفضلى حسب المعايير الدولية، بل أكثر من ذلك فإنه يتسبب في تراجع التقييم وهنا ندعو مرة أخرى إلى احترام مشاريع قوانين المالية للمصداقية والواقعية وعدم تضخيم التقديرات وواقعية نسب العجز في الميزانية.

سأعود إلى بعض مصوغات عجز الميزانية التي أدت إلى القانون التكميلي، حسب ما ورد في التقرير تطور مؤشرات الاقتصاد الوطني في ضوء مستجدات خارجية وداخلية أثرت على تطور مؤشرات الاقتصاد الوطني وخاصة التغيرات المناخية والجفاف، تواصل النزاع الروسي الأكراني، تواصل ارتفاع أسعار المواد الأولية وخاصة الطاقة والحبوب وهو ما شكّل ضغوطات إضافية على مستوى تنفيذ الميزانية.

في علاقة بالعنصر الأول مثلا التغيرات المناخية هل كنتم تنتظرون تحسّنا في المناخ ونزول الأمطار مما سيحسن في الموسم الفلاحي؟ أظن لا، لنكن واقعيين هل لدينا سياسة فلاحية تحقق سيادتنا الغذائية؟ أمام الجفاف هل خططنا للتحكم في مواردنا المائية؟ لدينا موارد مائية ضائعة تتجه نحو البحر لم نحدث لها سدودا أو بحيرات جبلية كان بالإمكان أن تساعدنا في الجفاف.

هل خططنا لتحسين منتوجنا من المواد الغذائية الفلاحية؟ نحن نعيش هذه الأزمة وأزمة العجين الغذائي والقمح والأزمة

الأكرانية لها فترة طويلة أين هي سياسة الفلاحة؟ أتحدث عن الحكومة التي تمثلونها وليس عن وزارة الفلاحة، هل قمنا بسياسة؟ لم نقم.

لدينا أراضي دولية شاسعة وفيها السقوي مهملة بآلاف الهكتارات، لدينا الأراضي الخصبة التي كانت تحت إشراف ديوان مجردة في خمس ولايات الشمال، سابقا كان هناك قانونا ساري المفعول لا تستغل بنسبة 95% إلا في المواد الغذائية والأعلاف، قمح وشعير وعلف، اليوم نجد فيها البطيخ والورد وعباد الشمس والفراولة وهي أراضي مهملة، وعملية الإهمال ممنهجة لأن الأطراف واللوبيات التي تستغل الحبوب والتي تورد وتأخذ أموالا من صندوق الدعم لا تريد أن نحقق الاكتفاء الذاتي وإن كنا نريد ذلك فسنحققه، نعطي الامتيازات للفلاحين أو نربطها بتخصيص جزء من الأراضي المعروفة بالامتياز في القمح والشعير لحققنا الاكتفاء الذاتي وهذا يمكننا تنفيذه ولا توجد أي سياسة في علاقة بالدولة في هذا الاتجاه.

حديثي مع تواصل النزاع الروسي الأكراني، هل كنتم تتوقعون انتهاء الأزمة هذه السنة؟ وينتهي هذا النزاع ويأتي نزاع آخر هذه كلها متغيرات دولية وسياسة دولية يمكنها أن تؤثّر فهل حصّنا اقتصادنا ضد هاته العناصر؟

موضوع الطاقة والعجز الطاقي، لعلمكم سيدتي الوزيرة، قرابة 50 بالمائة من الطاقة في تونس هناك "des pertes techniques" وهناك ما هو مسروق وسأبين ذلك، لخدمة أرضه يضطر الفلاح إلى سرقة "câble" كهرباء لأنّ الـ "STEG" لا تمدّه بالطاقة لأن البئر غير مرخّص، تشجعون الطاقة الشمسية للذين يملكون آبارا مرخّصة ولا تعطون للبقية، لو توفرون دعم الطاقة الشمسية للفلاح لن تكون هناك سرقة للضوء وسنربح مئات المليارات وستنتعش الـ "STEG" قليلا ثم نقوم بطاقة بديلة تخرجنا من هذا العجز الطاقي ومن العجز في ميزانيتنا، ليس لنا سياسة في هذا الاتّجاه، فحتى معاليم التوريد و "les taxes" المفروضة على المواد الأولية في علاقة بالطاقة البديلة كان الإمكان أن ندعم بها الفلاح وبذلك نحقق الاكتفاء الذاتي بشيء من اليسر.

سأمرّ إلى بعض المسائل الأخرى ليس لها علاقة بالقانون ولكن في علاقة بسياستكم، موضوع صندوق الجوائح، تحدث عنه بعض الزملاء منذ حين ، قانون منذ سنة 2018 متمثل في اقتطاع نسبة 1% من عائدات زيت الزيتون سواء كان زيتا أو روحا، لكن لم يقع تفعيله منذ ذلك الوقت 2018-2019-2020-2021 و2022 واليوم نطالب أصحاب المعاصر بنسبة 1% من "chiffre d'affaire" وبقانون رجعي، هذا غير معقول وحتى في "système" وزارة المالية غير موجود حتى في الـ "système informatique" لديكم غير موجود وأنا على اطلاع بهذا الجانب.

نأتي اليوم ونطالب أصحاب المعاصر لأنكم وجدتكم أنفسكم في عجز، الفلاح هذا أولا، ثانيا هناك فلاحون كما ذكر بعض الزملاء يبيعون معاصرهم ولا يستطيعون التسديد، ثالثا هذا الإجراء كان لابد من إعلام المعنيين بالأمر به، لا يوجد إعلام في علاقة بهذا الجانب وقد تفاجؤوا خاصة أنه لم يمنعكم أحد من تفعيل القانون منذ 2018. صحيح لستم أنتم المسؤولون عن ذلك فقد كانت هناك حكومات سابقة لكن استمرار الدولة يقتضي أن تتحملوا مسؤوليتكم في هذا الجانب.

الجانب الآخر، أن يتم خلاص الفلاح بالشيك هذه بدعة، سيدتي، لعلمكم هؤلاء الفلاحين هم مواطنون لديهم مساحات أراضي متواضعة ولا يتعاملون بالشيك كما أنه لدينا معتمديات لا توجد بها مؤسسة بنكية ولا يمكننا أن نجبر الفلاح على بيع شاحنة زيتون ويتم خلاصه بالشيك، أولا كما ذكر زميلي هناك أزمة ثقة في علاقة بالشيك حتى وإن كان "certifié" والجانب الثاني الذي ليس له حساب جاري هل يمكنكم فتح فرع بنكي في كل معتمدية؟ وتفتحون لهم " des comptes" مجانا بدون "intérêts". عليكم بتحسيسهم بهذا الجانب وبالتالي أنا لا أرى موجبا لهذا الإجراء مثل الإجراء السابق فلاح يذهب لشراء بقرة بـ5 أو 6 آلاف دينار تقومون بفرض خطية مالية عليه "taxes" يجب أن يحمل معه "carte bancaire" فكل الأسواق الأسبوعية يوجد بها "des distributeurs" يحمل معه "carte bancaire" ويقوم بالخلاص، هذه هي الإجراءات.

إما أن السادة الذين يضعون هذه القوانين ليس لهم علاقة بالمواطن التونسي وبظروفه أو أنكم تبتدعون أشياء موجودة في دول أخرى بعيدة كل البعد عن واقعنا لنكن واقعيين في هذا الجانب حتى نتقدّم، أنا لست ضد الـ 1% يمكن اقتطاعها من الفلاح ولكن كونوا عقلانيين في توظيفها فمن غير المعقول أن يتم ذلك بمفعول رجعي ثم نفاجئ المواطنين ثم الضريبة التي سيدفعها صاحب المعصرة، اليوم هناك أصحاب معاصر"en grève" نعطّل الموسم الفلاحي في بدايته بإجراءات أراها غير معقولة من وزارة المالية.

النقطة الثانية، أحاول التطرق إليها بشيء من الإيجاز، الرجاء توضيح الإشكال الحاصل بين مصالح الديوانة والبريد التونسي هل أن الأمر يتعلق بعقلة تقريبا 900 مليار؟ فيم يتمثل الدين تحديدا؟ أعلم أن هناك نزاعا وهناك قضية وكان معز شقشوق محمول عليه وقد كتب في "statut" يقول بأنه لا علاقة له وأنّ البريد هو الذي سيدفع. هل الدولة تعقل الدولة؟ مؤسسة البريد التونسي من المفروض أن يقع حل هذا الإشكال بطرق أخرى وليس بهذه الطريقة.

فهل عند وجود عجز في الميزانية نحاسب بعضنا ونحاسب أنفسنا، هذه مؤسسة وطنية عندما تعجزها بدفع 900 مليار فإن هذا الإجراء ستكون له انعكاسات على مردودية المؤسسة وديمومتها واستمراريتها، ونحن كنا نريد تحويل البريد التونسي إلى بنك لأن له شبكة من الفروع في كامل أنحاء الجمهورية وعندها يمكننا الحديث عن الشيك يمكن أن يكون شيكا بريديا وهذا ممكن، نتخذ هذا الإجراء الدولة ضد الدولة فلنتأمّل هذه الممارسات ونقلع عنها لأنها في الحقيقة مدمّرة لاقتصادنا الوطني.

فيما تبقى من الوقت أقول بالرجوع إلى الوثيقة التي ذكّرت فيها بأهم فرضيات توازن قانون المالية الأصلي، عند قراءة العناصر ألاحظ أن كلّها بدون استثناء مركّزة على الجباية، أين خلق الثروة الذي يوفر لنا الموارد المالية؟ أين التنمية؟ لدينا الآلاف من العاطلين عن العمل ينتظرون مشاريع تخلق الثروة، متى ستنتبه الحكومة إلى هذا الجانب؟...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حاتم الهواوي عن كتلة صوت الجمهورية له ستّ دقائق، المقعد 96.

السيد حاتم الهواوي

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا السيدة الوزيرة ومرحبا بالإطار المرافق،

شكرا كل الحضور من النواب والزملاء،

أستهل هذه المداخلة بمقولته عز وجل " وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ".

أذكّر نفسي وأذكّر باقي الزملاء أنها لو دامت لغيرنا لما آلت إلينا.

تقرير لجنه المالية والميزانية حول مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2023 عدد 34 لسنة 2023، بودي السيدة الوزيرة أن أعرج على المداخلة السابقة التي ذكرت فيها أن القطاع الفلاحي يساهم بـ 2.6% في الدخل الخام أو غير هذا من الفلاح التونسي، أقول أو أزف بهذه المناسبة السيدة الوزيرة المحترمة أنه للأسف، ربّ عذر خارج عن إطار وضعية الفلاح وحالة تونس.

سيدتي الوزيرة، عندما نتحدث عن الفلاح التونسي نتحدث عن مديونية خانقة، نتحدث عن 50 دينار توظيف في الهكتار هذا ما سعت فيه حكومة العشرة سنوات العجاف لخنق الفلاح وبقينا خارج الإطار عن هذا التدخل.

سيدتي الوزيرة، عندما نتحدث عن الفلاح نتحدث عن غياب سياسة مائية واضحة، نتحدث كذلك عن الصعود الجنوني للأعلاف، للبذور وللأدوية، من ذلك سيدتي الوزيرة لم نتوخ كما ذكر صديقنا بقينا ننتظر سخاء الأمطار أو السماء بالأمطار لكننا لم نقم بما هو موكول إلينا، من ذلك سدّ واد البربر سيدتي الوزيرة القناة التي تخرج الماء لبوهردمة معطبة ونبحث عن حلول ترقيعية، سيدتي الوزيرة التدخل قلنا فيه للأسف سياسة اقتصادية غير خالقة للثروة وغير داعمة وخانقة كذلك للمؤسسات نحو ركود اقتصادي.

تحدثنا عن التوازنات المالية التي أعتقد أنها في حاجة إلى المراجعة، استقرار الأسعار نحو سلم اجتماعي يستحق كذلك المراجعة، العجلة الاقتصادية المعطبة بين الأصل والموازي تستدعي كذلك المراجعة، مؤشر التعقيد الاقتصادي هل يمكننا الوصول إلى 5 و6 %، المال قوام الأعمال، سيدتي الوزيرة، ونتحدث عن الـ "PayPal" و"الفوبرولوس" التي نعتقد سيدتي الوزيرة ومن بينهم أشياء أخرى موازية لو اهتممنا بها فسنخلق العديد والعديد من الموارد المالية للدولة تساعدنا على العمل في باقي الاستحقاقات للمواطن..

إذا تحدثنا في هذا الباب عن صندوق النهوض بالسكن الاجتماعي أعتقد أنه خلال العشر سنوات العجاف كانت هناك محاولة سيدتي الوزيرة لأخذ هذا الموضوع بجدية ونتعاطى مع التوظيف على المديونية الموجودة، فرح الجميع وكل التونسيين لأنهم سيدفعون ويسددون للدولة ويقومون بتعبئة ميزانية الدولة لكن والحمد لله هناك مواطنون شرفاء قالوا نتمنى ألا تتم هذه العملية في العشرة سنوات العجاف، هذا مورد أعتقد أنه مناط بعهدتك سيدتي الوزيرة ومناط بحكومتنا لخلق أكثر موارد مادية مالية تحلحل، ولا أريد التعميم، قسما كبيرا من مشاكلنا.

سيدتي الوزيرة، عندما نتحدث عن الحضائر 45 سنة و 55 سنة، هذا هو نفسه في باب خلق الثروة وخلق الموارد المالية عفوا خلق الثروة وخلق الموارد المالية لنعالج هذا الموضوع ، أصحاب الشهائد العليا الذين دامت بطالتهم أكثر منذ عشر سنوات نفس الشيء ينتظرون، هناك رجال التعليم الذين وقع انتدابهم بعد 2011 وكارثة كبيرة، أيها الزملاء الكرام سيدي رئيس المجلس وكل الحضور تصوروا أستاذ قوام العملية التربوية انتدب بعد الثورة سيتقاضى 200 دينارا كجراية تقاعد، نقطة استفهام كبيرة وهذا يدخل في باب تحقيق العائدات المادية، عندما ننتهج سياسات تخول لنا توفير موارد لدولتنا.

سيدتي الوزيرة، فيما يخص مشروع القانون المنظم لمهنة المستشار الجبائي الذي يقصف مهنة المحاسب كسابقة عالمية خطيرة أين نحن من هذا؟ الإخلالات وعدول الخزينة، لماذا يقع إقصاء عدول الخزينة من جسم أعوان المالية في هذا الباب؟ أعوان المالية الذين قلنا لديهم "tâche" كبيرة في عهدتهم، الذين قلنا لهم هيكل يعني أنه لا يمكنه في هذا الباب أن يقوم بكل هذا العمل ونحن نقصي شبابنا في انتظار الانتداب إن شاء الله وتكون فرصة لحاملي الشهادات العليا.

الأمر المنظم للصفقات، سيدتي الوزيرة، أريد أن أعلمكم وأعلم رئاسة الجمهورية، يا سيدي الرئيس، يا سيدي الرئيس، ولاية جندوبة بدون آلة سكانار، هذه الآلة معطّبة وقد عجزنا عن إصلاحها، كما أن السكانار الجديد التابع للمشروع الرئاسي خارج الخدمة وأهلنا للأسف يعانون ويموتون في هذا الباب.....

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد معز الرياحي، الكتلة الوطنية المستقلة له ثلاث دقائق، مقعد 186.

السيد معز الرياحي

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية تحية إكبار وتأييد مطلق للشعب الفلسطيني الصامد المناضل، تحية إكبار للمقاومة في غزة العزة وأقول للكيان الصهيوني ووفاق الإجرام العالمي والخونة والمتواطئين لقد ولى عهد الهزائم وحلّ عهد الانتصارات ولا نامت أعين الجبناء.

سيدتي الوزيرة، مرحبا بكم وبالوفد المرافق لسيادتكم،

أضمّ صوتي إلى الزملاء وأركز على بعض النقاط حيث أنكم حظيتم بثقة السيد رئيس الجمهورية بإسنادكم حقيبة وزارة التخطيط والاقتصاد، أتوجه إلى سيادتكم بالقول ونحن نناقش مشروع القانون التعديلي للمالية، أن هناك خللا واضحا وبيّنا وجليا، فلابد من مراجعة الأمور، لابد من التعامل مع الأسباب وليس مع النتائج، إذن لابد من خطة استراتيجية اقتصادية مالية تركز على الأولويات في تونس اليوم.

أولا، لابد من التركيز على الفلاحة، 62% من الأراضي التونسية فلاحية، لابد من مراجعة منظومة الجباية في هذا المجال، لابد من إعفاء الفلاحين لمساعدتهم على تجاوز وضعيتهم، لابد من مراجعة سياسة إسناد الضيعات الفلاحية والمقاسم خاصة أنه لدينا عددا كبيرا من العاطلين عن العمل على مستوى جهتي في السلوقية في مجاز الباب، في تستور وفي قبلاط، لا يجب أن نبقى خمس سنوات لمراجعة "liste37" لدى وزارة أملاك الدولة ،لابد من التركيز على الفلاحة لتوفير الأمن الغذائي، كذلك لابد من مراجعة سياسة لجنة المصادرة التي لم تحل بعد الإشكالات.

لابد من التركيز على قرار سياسي وليس قرارا قضائيا أو عن طريق المحاكم لأن المحاكم تتطلب وقتا طويلا وأياما وعمر العاطلين عن العمل يمضي هذا من ناحية، من ناحية ثانية على مستوى وزارة

الطاقة والصناعة لابد من مدّنا كمجلس نواب الشعب التونسي صاحب السيادة بالعقود التي تهم الثروة الباطنية التونسية، لابد من مراجعتها والتقرير في شأنها لأن...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عصام شوشان عن كتلة الأحرار له أربع دقائق، مقعد 104.

السيد عصام شوشان

شكرا سيدي الرئيس،

في الحقيقة لن أتحدث عن قانون المالية التعديلي ولكن سأتحدث عن وضعية حرجة يمرّ بها حاليا الفلاحين وأصحاب المعاصر وتعلمين جيدا سيدتي الوزيرة أننا على أبواب موسم فلاحي لجني الزيتون، وقد اتصل بي العديد من الفلاحين وأصحاب المعاصر الذين يتعرضون إلى العديد من الإشكاليات خاصة في الموسم الجديد لجني الزيتون وأهمّها هؤلاء المتواجدين الآن أمام المجلس وأرادوا مقابلة السيدة الوزيرة ولكني وعدتهم بإيصال صوتهم لنتوصّل إلى حلّ بإذن الله، ويتمثل مطلبهم أساسا في مسألة 1% المعتمدة منذ سنة 2018 والذي يمثل مشكلا كبيرا جدا سواء بالنسبة الى الفلاح أو إلى أصحاب المعاصر ونحن الآن في وضعية حرجة جدا.

نحن في حاجة إلى تدعيم موارد الدولة ولكن بهذه الكيفية السيدة الوزيرة، فإن موارد الدولة لن تتدعّم، لماذا؟ لأن أصحاب المعاصر يشتكون فالدَّين المتخلّد بذمّتهم أو الجباية المتخلّدة بذمّتهم ثقيلة جدا والوضع الذي تحملوه منذ سنة 2018 لم يعد بإمكان الفلاح تحمّله، لماذا؟ لأن الفلاح لم يقتنع بدفع 1 % لأصحاب المعاصر، ثانيا أنها لم توظف منذ سنة 2018، ولكن تبين لهم أن هذا القرار فوري وجاء في وقت وجيز جدا وسيتحمل تتبعاته العديد من أصحاب المعاصر، فما المطلوب من أصحاب المعاصر؟ وما هي الطلبات التي تقدموا بها السيدة الوزيرة؟ ذكروا بأنهم مستعدون لدعم موارد الدولة سنة 2023 أو سنة 2024.

المسألة الثانية وأنت تعلمين سيدتي الوزيرة أن الفلاحين بعد عملية الجني يقومون ببيع الزيتون وهم يرفضون رفضا قاطعا دفع الأداء الذي يتمثل في نسبة 1%.

المشكل الثالث، السيدة الوزيرة، حول مسألة المبلغ الذي يتمثل في أكثر من خمسة آلاف دينار والذي اشتكى منه العديد من الفلاحين والمعاصر، عندما يحمل الفلاح الزيتون إلى أصحاب المعاصر وخاصة أيام العطل أيام السبت أو الأحد وتفرض عليه الحصول على صك بمبلغ قيمته خمسة آلاف دينارا أو أكثر فإلى أين سيتجه هذا الفلاح؟ وكيف سيقع صرف هذا المبلغ؟ وهنا السيدة الوزيرة فإن أصحاب المعاصر تقدموا بالعديد من المقترحات وذكروا بأنهم مستعدون للتمشي في إجراءات لحلحلة هذا المشكل، يتمثل الإجراء الأول في الاستعداد لدفع 1% لسنة 2023 فقط وإذا كانت هناك ديون متخلّدة بالذمة لماذا لا تقع جدولتها؟

ثانيا، بالنسبة إلى كيفية التّعامل مع الفلاح حيث يقع الدفع نقدا مهما كان المبلغ مع وصل يضمن حقّ صاحب المعصرة والفلاح ونحن هدفنا الأساسي والأسمى هو دفع عجلة الاستثمار في هذا القطاع وتعبأة موارد الدولة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الحليم بوسمة غير منتمي له ثلاث دقائق تفضل.

السيد عبد الحليم بوسمة

شكرا سيدي الرئيس،

تحية للسيدة وزيرة المالية والوفد المرافق لها،

وكل الشكر والتّقدير والاحترام للجهود المبذولة لإيجاد الحلول للمالية العمومية وللمحافظة على التوازنات المالية للدولة والإيفاء بتعهداتنا المالية تجاه الخارج.

لن أخوض في الجوانب التقنية لمشروع قانون المالية التعديلي أعرف أنه فرضته المرحلة والوضع الاقتصادي والمالي الصعب للبلاد ولكن السيدة الوزيرة، السادة النواب، أرجو أن يكون هذا آخر قانون مالية تعديلي يقدّم في تونس اليوم، منذ سنوات ونحن نمرّر سنويا قوانين مالية تعديلية لمشروع القانون الأصلي لاعتبارات عدة ولكن هذه سيدتي علامة صحية لا يجب أن تتحوّل إلى قاعدة تقليد.

فقوانين المالية التعديلية لا تعكس رؤية إستراتيجية اقتصاد وتنمية شاملة للبلاد لابدّ من العمل على تأسيس مخططات تنموية إستراتيجية على سنوات يكون فيها قانون المالية آلية تنفيذ وتثبيت لا غير، الوضع الاقتصادي والتنموي والاستثماري في البلاد يحتاج إلى إطلاق إصلاحات كبرى ومشاريع كبرى والتصور على المدى المتوسط والبعيد لمنوال التنمية الذي تحتاجه البلاد والاقتصاد.

ختاما أرجو مرة أخرى أن يكون هذا آخر قانون مالية تعديلي وأرجو أن تؤسس الدراسات والتخطيطات والمشاريع الكبرى للمراحل القادمة. تحية لكم مجددا وبالتوفيق لأشغال الجلسة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد نبيه ثابت عن كتلة صوت الجمهورية وله دقيقتان تفضل.

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد رضا دلاّعي عن كتلة الخط الوطني السيادي له ست دقائق تفضل.

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حسن جربوعي عن كتلة الأحرار له أربع دقائق تفضل.

السيد حسن جربوعي

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبالوفد المرافق لها،

سأبدأ مداخلتي بالترحّم على إخواننا في فلسطين تحية شكر للشعوب العربية وللشعوب الفلسطينية والخزي والعار لحكام العربنة.

السيدة الوزيرة، تتلخص مداخلتي في قانون المالية التعديلي لسنة 2023 ولمشاريع القوانين التي أحيلت علينا في اللجان ونحن بصدد دراستها الآن، وما نلاحظه هو استهداف واضح للفلاحة في هذه الوضعية لانعدام رؤيا أو نظرة صحيحة في هذا المجال، ونتبين منذ سنة 2018 إلى سنة 2023 أن هذا القانون المتعلق بصندوق الجوائح ففي الوضعية التي نعيشها الآن إذا كنا نريد إيصال صوت الفلاح في هذه البلاد لكي يحصل على حقه ويقدم هو ما عليه.

لقد مرّ الفلاح بآفة الحشرة القرمزية التي انتشرت في مناطق صغيرة بالبلاد ثم انتشرت على كامل البلاد ولم يكن هناك أي تواجد

للدولة في هذه الوضعية إلا غبار على الأعين، أما بالنسبة إلى وضعية أصحاب المعاصر فهم لم يتلقوا أي تنبيه منذ سنة 2018 فيما يخص 1% ونزلت عليهم سنة 2023 كالصاعقة حيث سيدفع المليارات وهناك من يعتقد أنه حقيقة لدى هؤلاء "المكنجية " لديهم المليارات ولكنها أساسا هي ديون وقروض ووضعية كارثية.

وقد تم سنة 2018 وطبّق القانون سنة 2019 على الأسواق المركزية وعلى ديوان الحبوب ولكن لم ينبّه ديوان الزيت ولم يقم بالتّنبيه على منظوريه ولم يبلّغهم بكل ذلك. وهذا يتلخّص في عدم دراسة هذا القانون وفهمه جيدا لأنه أحدث في وقت ذكر فيه الوزير أن زيت الزيتون ليس من عادات التونسيين فعندما يذهب الفلاح لتخضير الزيت من المركبات الفلاحية التابعة للدولة ولا يوجد في العقد خصم لصندوق الجوائح ولم يتم إعلامهم بهذه الوضعية ولم يتم النظر فيها، من سيدفع هذه الضريبة؟ ومن يفهم الفلاحة يعلم جيدا أن الفلاح هو من سيدفع ذلك لأن هناك مسألتين فإما أن يفلس " المكنجي" الذي لا يمتلك إمكانية للدفع وإما أن يتمكن الفلاح من الحصول على كل ذلك منه فالفلاح ينتظر ذلك المحصول طيلة ثلاث أو أربع سنوات ثم بعد ذلك يطلبون منه اقتطاع 1% بل يجب أن يكون ذلك عن طريق تحسيس الفلاح بانفراجات من خلال إحداث مناطق سقوية أو زراعات لكي يشعر الفلاح أن هناك بسطة للدولة حتى إذا كان ذلك عن طريق الإشهار، يجب أن يفهم الفلاح أنه إذا تم اقتطاع نسبة 1% لتمويل صندوق الجوائح فسيكون ذلك للاستثمار وعندما تمر بجوائح مثل جائحة الشحّ المائي الذي نعيشه اليوم فعندما يذهب الفلاح إلى "UTT" لدفع مطلب "Fourrage" فإن ذلك يتطلب خمس أو ست سنوات ولا يحصل على الرخصة في بعض الأحيان، فكيف تريد أن تكون هناك ثقة بين الوزارات وبين الفلاحين ؟ المطلب هو أن يكون هناك نقاش مع هؤلاء الأشخاص وأن نتبين الإشكال جيدا فعندما نرى أن إسبانيا أو إيطاليا يقوم بدعم الفلاح لأنهم مقتنعين أن ارتقاء البلاد مرتبط بالفلاحة ونحن بالعكس نقوم بسلب الفلاح بأي وضعية كانت وشكرا

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد سامي السيد غير منتمي وله ثلاثة دقائق تفضل.

السيد سامي السيد

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية لابدّ من تحية إكبار وإجلال لشعبنا في فلسطين المقاوم ونرجو من الله أن ينصرهم.

نرحب بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها.

النقطة الأولى تتمثل في أن هناك منظومة تعتمدونها في وزارة المالية ألا وهي المراجعة المحدودة، لها آليات هامة ولها جدوى في بعض البلدان من العالم وتبين أن مردوديتها عالية لبساطة إجراءاتها وقصر آجالها أصبحت هذه التقنية لديهم هي القاعدة المعتمدة في مراقبة الملفات، فهل في تونس هذه المنظومة لها جدوى خاصة أنه وقع إعتمادها منذ سنة 2022، ووقعت دراسة أكثر من ألف ملف؟ هناك مراجعة محدودة ومراجعة عميقة أتساءل السيدة الوزيرة ما الفرق بينهما؟ وإذا كانت هناك إحصائيات فلابد أن نعلم بها وإن كانت هناك أرقاما ونتساءل أيضا إن كان لديها مفعولا على المالية العمومية؟

السيدة الوزيرة، النقطة الثانية، نحن نعلم جميعا أن مراقبة الملفات حيث تمّ سنّ قوانين عديدة وذلك لمقاومة أعمال الغشّ والتهرب الجبائي وعلى مرّ السنين الماضية التي من بينها اعتمدت الوسائل الإلكترونية لإصدار شهائد الخصم من المورد والتي تمّ إقرارها بمقتضى الفصل 41 من المالية سنة 2022، فما هي مردودية هذا الفصل السيدة الوزيرة؟ وهل لهذا الفصل مردودية على النظام التعديلي لميزانية 2023؟

السيدة الوزيرة، أما بالنسبة إلى النقطة الثالثة فهي تتمثل في خطايا التأخير، ما هي إستراتيجية الوزارة في تحسين مردودية هذه المسألة لأنه حسب المعلومات الموجودة أنه ليس هناك أي جدوى لخطايا التأخير ومفعول مالي هام على المالية العمومية؟

السيدة الوزيرة، سأطرح سؤالي هذا للمرة الثانية وقد طرحته على سيادتكم سابقا حول الموضوع المتعلق بإمكانية أن يصبح البريد بنكا وهل لكم إستراتيجية في ذلك لأنه حسب رأيي فمن شأنه أن يحدث توازنا مع البنوك والمؤسسات المالية المنتصبة في تونس؟ وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة نورة الشبراك عن الكتلة الوطنية المستقلة ولها ثلاث دقائق تفضلي.

السيدة نورة الشبراك

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب بالسيدة الوزيرة والطاقم المرافق لها،

الرحمة لشهداء فلسطين،

أودّ أن أشير إلى الوثيقة المقدّمة لقانون المالية لقد ورد في هذه المقدمة تطرق لعديد الضغوطات التي كانت وراء تعثر ميزانية الدولة على مستوى التنفيذ وأيضا ضغوطات على مستوى الاقتصاد بشكل عام وقد كانت هذه الأسباب الخارجية التي ارتكز عليها التقديم أغفلت في جانب كبير الأسباب الداخلية، وأود أن أشير في هذا الصدد إلى أن المؤسسات الصغرى والمتوسطة وهي التي تمثّل القلب النابض للنشاط الاقتصادي في تونس تشكو عديد الصعوبات منها على وجه الخصوص عندما تصبح في علاقة الدائن والمدين مع الدولة وتقتضي مبادئ المحاسبة العمومية وأيضا مبادئ قانون الميزانية أن العديد من هذه المبادئ تحول دون خصم الأداء الأدنى من الأداء الأعلى فأتقدم في هذا الصدد للسيدة الوزيرة، هل من حلول استثنائية في هذا المجال خصوصا أن عديد المؤسسات مهددة بالإفلاس أو بالغلق ؟ ويصبح في بعض الأحيان المبلغ الذي تدين به هذه المؤسسة الدولة أعلى من المبلغ الذي تدان به هذا بشكل مستعجل.

أودّ أن أشير أيضا إلى أن وثيقة الميزانية بشكل عام هي في الحقيقة المحرار الذي نستطيع أن نستشفّ منه منوال التنمية بشكل عام ولكننا نرى اختلالا في سياسات الدولة بين السياسة النقدية والسياسة المالية والاقتصادية، وأود أن أشير إلى المساواة السيدة الوزيرة عندما يختل مبدأ المساواة وهو مبدأ دستوري ونرى هذا في توزيع الثروة بشكل عام وما هي التداعيات وراء الإخلال بهذا المبدأ خصوصا في مستوى الضريبة والتوزيع العادل للقاعدة الضريبية؟ هذا الإخلال بمبدأ المساواة السيدة الوزيرة، من شأنه أن

يفقد جاذبية البقاء ونرى أنه يساهم في الهجرة غير الشرعية سواء للعاطلين أو العاملين أيضا، نرى هذا في مستوى المطالبين بالأداء خصوصا الأشخاص الطبيعيين ولا نرى أيضا تكافؤا فيما بينهم خصوصا في مستوى أيضا الأجور هذا بعجالة، وسؤالي بالتحديد السيدة الوزيرة، هل من حلول في هذا المستوى؟ وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة هالة جاب الله عن كتلة الأحرار ولها ثلاث دقائق تفضلي.

السيدة هالة جاب الله

شكرا سيدي الرئيس،

أولا، من هذا المصدح نريد توضيحا للشأن العام، التوضيح هو في خصوص عمل لجنة الحقوق والحريات التي احترمت الإجراءات وقدّمت استدعاءات لاستماع الجهات المعنية بقانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني واحترمت الآجال المخصصة لها من طرف مكتب المجلس، ولهذا نطلب منكم سيادة رئيس المجلس دعم لجنة الحقوق والحريات وإيضاح تمشيات هذه اللجنة في مقترح هذا القانون وعدم مغالطة الرأي العام.

ثانيا، نحن النواب ننند العبارات المهينة والنابية والمخلة بالحياء الموجهة تجاهنا وتجاه المؤسسة التشريعية السيادية، وإذ نعبر عن التزامنا بالدفاع عن حرية الإعلام باعتباره سلطة رابعة ومكسبا مهما من مكاسب ثورة الكرامة، غير أننا ننبّه بعض المرتزقة وأشباه الإعلاميين أن محاولة العودة بنا إلى المشهد السياسي السابق لـ 25 جويلية مرفوض رفضا قطعيا وأن المسار السياسي الذي تنتهجه تونس بعد 25 جويلية ينبني على الاحترام المتبادل بين كل مؤسسات الدولة بما فيها الإعلام ونحن نعوّل على الإعلام النزيه كي لا ينخرط في هذه السياسة التي ملّ منها شعبنا الكريم وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الحافظ الوحيشي عن كتلة صوت الجمهورية وله ثلاث دقائق تفضل.

السيد عبد الحافظ الوحيشي

تحية إلى السيد الرئيس ومساعديه وإلى إدارة المجلس وإلى التلفزة التونسية،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

في الحقيقة أريد أن أعرّج في بداية الكلمة على الوضع الكارثي الذي تعيشه معتمديتي جبنيانة والعامرة خاصة منذ قدوم الأفارقة وتصرفاتهم التي لحقت بالمجتمع وبالعائلات وفي حادثة فريدة هناك امرأة ذهبت إلى تونس العاصمة وعند عودتها وجدت منزلها يقطن به الأفارقة، أضف الى ذلك تعدّيهم على غابة الزيتون وسرقتهم للزيتون وبيعها بطريقة غير قانونية.

أريد أن أعرّج كذلك على الوضع الاقتصادي الذي تعيشه تونس ككل، وأنا في الحقيقة ربما كلنا نشعر بأن ما تعيشه تونس اليوم تجعلنا لا نرضى بهذه الحلول ونحن جئنا وتحملنا المسؤولية مع سيادة الرئيس ونحن نشكره وتحية إكبار وإجلال لموقفه تجاه القضية الفلسطينية وتكلم باسم الشعب وإذا حضر الماء غاب التيمّم، وقد كانت مواقفه شجاعة ونحن معه ونسانده في كل كبيرة وصغيرة.

كذلك جئنا وتحمّلنا المسؤولية لإصلاح الوضع الذي تعيشه البلاد رغم أن هناك صعوبات منذ العشرية التي مررنا بها، وهي عشرية كارثية وقع فيها ضرب منظومة الإنتاج لغايات غير أخلاقية ودنيئة للمتاجرة واللعب بمستقبل البلاد، ونحن سند لسيادة الرئيس في توجهه منذ 25 جويلية ونريد من الجميع كالحكومة والإدارات النسج على ذلك المنوال لإنقاذ الوطن، لأن لدينا إمكانيات كبيرة فإذا قمنا باستغلال إمكانياتنا البشرية من دكاترة ومهندسين وهناك من درسوا ومازالوا عاطلين عن العمل كما أن لدينا ثروات مهدورة غير مستغلة.

وقد عقدنا جلسة في الأسبوع الفارط مع سفيرة النمسا وفريق مرافق لها وذكروا أنهم يقومون باستخراج مياه صالحة للشرب من مياه التطهير هذا دون الإنتاج، ونحن لدينا 145 محطة مياه تطهير وإذا قمنا باعتماد ذلك. محطة لقد صرفنا عليها المليارات فسنتبين حينها أنها لن تعمل بعد ذلك وهذا ما وقع بالفعل في بعض المعتمديات....

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد اليحياوي عن كتلة الأمانة والعمل وله عشر دقائق تفضل.

السيد محمد اليحياوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والإطارات المرافقة لها.

اسمحوا لي في البداية أن أترحم على شهداء غزة كما أطالب الدول العربية والإسلامية بضرورة مزيد الضغط من أجل فكّ الحصار على شعبنا العربي في فلسطين، أيضا اسمحوا لي سيدي الرئيس، باسم كتلة الأمانة والعمل أن نتقدم بأحرّ التعازي لزميلنا عبد الستار الزارعي في وفاة والدته رحمها الله.

أما على مستوى الميزانية التعديلية المقدمة لدينا اليوم في مجلس النواب في الحقيقة طيلة سنة 2023، اعتقدنا طيلة الثمانية الأشهر الأولى أن هناك تعافيا للمالية العمومية من خلال تحسّن المؤشرات رغم الظرفية الصعبة التي تعيشها بلادنا سواء على المستوى الداخلي من خلال الجفاف أو من خلال الوضع الإقليمي والخارجي والحرب الأكرانية الروسية إضافة إلى جائحة الكورونا، ولكن خلال الأربعة الأشهر الأخيرة في هذه الميزانية هناك عودة إلى مؤشرات 2022، وهو ما ينبأ بالخطر فهناك ارتفاع للمديونية على مستوى الناتج الإجمالي بـ 80.2 % إضافة إلى عجز في الميزانية الدائم للناتج الداخلي الخام بنسبة 7.2% وهذا خطر، إضافة إلى تقلص نسبة النمو التي كانت مرصودة وهي 1.8% تقهقرت إلى 0.9% وربما في الأشهر الأربعة القادمة ستنخفض بـ 0.2% وحتى تقديرات الدوائر المالية العالمية كانت أفضل من تقديرات الوزارة في هذه السنة.

السؤال الذي يطرح هو كيفية معالجة هذه الأزمة والحقيقة أننا في تونس طيلة عشرية كاملة نعالج الأزمة المالية والمديونية بنفس الطريقة وهي طريقة تقليدية وتتمثل أساسا في الاقتراض سواء على المستوى الخارجي وهذا عمّق المديونية وساهم في ارتفاع نسبتها من الناتج الداخلي الخام أو على مستوى القروض الداخلية وخاصة من البنوك العمومية، ألا تعتقدون سيدتي الوزيرة أن الاقتراض بصفة مستمرة من البنوك العمومية سيساهم في تقليص السيولة بالنسبة إلى السوق الداخلية وهذا ما ساهم في ارتفاع نسبة الفائدة عند

الاقتراض بالنسبة الى المؤسسات وهي اليوم في حدود 14% وهذا من شأنه أن يساهم في انكماش الاقتصاد الوطني خاصة إذا قمنا بضرب محرّكي النموّ وهي أولا الاستثمار العمومي وثانيا الاستهلاك نتيجة للأزمة التي تعاني منها البلاد، هناك أبواب أخرى في الميزانية يمكن أن نحاول تشجيعها وتحفيزها على مستوى الأموال المصادرة، سيدتي الوزيرة، هناك نقص كبير جدا في مداخيل هذه الأموال المصادرة بل تحولت إلى عبء على مستوى المالية العمومية.

ثانيا، ألا يمكن أن نعتمد طرقا جديدة لم نعتمدها طيلة العشرة سنوات سيدتي الوزيرة وخاصة في تحفيز الادخار الوطني الذي لا تتجاوز نسبته اليوم 12 بالمائة؟ وإذا كانت نسبة الفائدة في حدود 2 بالمائة فلن نشجع على الادخار الوطني، لماذا لا يقع الترفيع في نسبة الفائدة عند الادخار؟ وعندها يمكن للدولة أن تصبح المستثمر الأول لأنه بدون استثمار عمومي لا يمكن أن نتحدث عن استثمار الخواص لأن الخواص يتشجعون عندما تتشجع الدولة وعندما تمر الدولة إلى الاستثمار.

هناك شيء ثالث، سيدتي الوزيرة، وتحدّثنا عنه بإطناب وهو يتمثل في تغيير العملة اليوم في تونس، ألم يصبح أمرا واقعيا؟ وأتمنى أن نجد إجابة، ما هي سلبياته وما هي إيجابياته على مستوى تعافي المالية العمومية؟ فهناك أموالا كبيرة خارج مسالك البنوك ولكننا لا نستفيد منها، حاولتم سيدتي الوزيرة بقانون السنة الفارطة وهو تحفيز هؤلاء المتهربين بإيداع أموالهم في البنوك مقابل التنازل على 10% ولكن هذه النتيجة لم تكن مجدية.

مقاومة التهرب الجبائي أيضا فالبضاعة التي تمر اليوم تمر عبر مسالك قانونية وهي الديوانة ثم تعرض في أسواق موازية داخل جميع المدن التونسية ونحن نحميها لصالح من؟ هل نحميها لضرب المؤسسة الوطنية؟ هل نحميها لندمر النسيج المؤسساتي اليوم في تونس؟ فالآلاف من المؤسسات الصغرى والمتوسطة في قطاع النسيج وفي قطاع الخدمات أغلقت اليوم أبوابها وأطردت العمال نتيجة لهذا النزيف الحاصل على مستوى الديوانة.

هناك نقطة ثالثة أو رابعة وهي تتمثل في الصلح الجزائي، ماذا حصلنا من هذا الصلح الجزائي اليوم؟ هل هناك أموالا تدفقت على الميزانية العمومية أم لا؟ ثم على مستوى الاقتصاد هل فكرنا فعلا في محركات النمو الحقيقية اليوم في الاقتصاد الوطني؟ الطاقة سيدتي الوزيرة، واليوم لم يعد الفسفاط إلى نشاطه الأصلي وهناك نزيف على مستوى المحروقات رغم أن التقديرات كانت في حدود 89 دينارا للبرميل وتراجعت اليوم إلى 83 دينارا ولكن هناك دائما عجزا كبيرا جدا.

على مستوى الصناعات المعملية التي كانت فخرا لتونس سابقا وكانت تمثل تقريبا 75% واليوم هذه الصناعات المعملية تدمّرت بفعل ارتفاع قيمة الاستثمار عند الاقتراض وبفعل المنافسة الأجنبية في حين أننا لم نحرّك ساكنا لوضع بعض العراقيل أمام هذه الواردات العشوائية.

ثم على مستوى التهرب الجبائي، صحيح أن وزارتكم قامت ببعض المجهودات في مقاومة التهرب الجبائي ولكن إلى يومنا هذا فالنتائج ليست بالكيفية الكبيرة ولا يمكن أن نعتبرها نقاطا إيجابية على مستوى الموازنة العمومية.

السيدة الوزيرة، قطاع الفلاحة وما أدراك ما قطاع الفلاحة ونحن نعيش موسما استثنائيا هذه السنة على غرار سنة 2023، تدمير المحاصيل الفلاحية بنسبة تقريبا سجلناها خلال ربع قرن وهي 0.2 مليون طن هذا ما سيساهم في ارتفاع التوريد على مستوى الغذاء، اليوم لابد من خطة عمل وإنقاذ وطني على مستوى الموارد المائية لابد من خطة طوارئ عاجلة حتى نضمن للتونسيين على الأقل شرب الماء ونضمن على مستوى الحبوب، إذا كنا نمنع اليوم الزراعات الورقية وبعض الزراعات الثانوية التي لا علاقة لها بتحقيق الاكتفاء الذاتي ونخصصها لدعم المساحات المرْويّة يمكن لنا أن نحقق على الأقل إضافة جديدة في السنة المقبلة، فالتباين شاسع اليوم بين الزراعات البعلية التي لا تحقق 15 قنطارا من الحبوب في حين أنها في الزراعات المروية تحقق من 60 إلى 70 قنطارا عندها سنعالج المشكلة، إلا أننا نحن اليوم ما زلنا بعيدين ولم نضع خطة واضحة لمعالجة هذه الأزمة.

أيضا يمكن معالجة بعض الأداءات على مستوى المهن غير التجارية، سيدتي الوزيرة، ونحدث عدالة مع الموظفين العموميين التي تتمثل نسبة الضريبة بين 19 و33% في حين أنها قارة بالنسبة إلى هذه المهن في حدود 19% والحال أن هذه المهن ليست بالتساوي بين المناطق الداخلية والمناطق الكبرى وخاصة المدن الكبرى وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد جلال خدمي عن كتلة صوت الجمهورية وله ثلاث دقائق تفضل.

الكلمة الآن للسيد ياسين مامي عن الكتلة الوطنية المستقلة وله خمس دقائق تفضل.

السيد ياسين مامي

شكرا، مرحبا بالسيدة وزيرة المالية والوفد المرافق لها،

قانون المالية التعديلي لسنة 2023، في الحقيقة يتضمن العديد من الأضواء الحمراء، اليوم على مستوى الفرضيات في قانون المالية 2023 بنيت هذه الفرضيات على أساس تحقيق نسبة نمو تقدر بـ 1.8% وقد حددنا 0.9 % فقط في قانون المالية التعديلي لميزانية 2023 أي أنه ليس هناك نمو وبالتالي ليس هناك تنمية أي ليس هناك مواطن شغل كما أنه ليست هناك موارد معتمدة على الإنتاج وقد كان يدر قطاع الفسفاط عند زيادة الإنتاج موارد جبائية وغير جبائية على الدولة.

ولغلق ميزانية 2023 إقترضنا بقيمة 3 مليار دينار عملة صعبة بقي يلزمنا 5.4 مليار دينار لغلق ميزانية الدولة لسنة 2023، هناك مبلغ قيمته 650 مليون دولارا تعهدت الدولة بجلبهم في قانون الميزانية التعديلي وحصلنا على جزء منها وبقي 400 مليون دولارا إلى حدود أواخر شهر ديسمبر، فكيف سنحصل عليهم؟ وجدت أن التقرير الذي أرسلته وزارة المالية لقانون المالية التعديلي عبارة "Autre" في الجدول الذي سنغلق به العجز أعتقد أنه كان بإمكاننا قبول كتابة تلك العبارة إذا كانت لدينا 20 مليون دولارا أو غير ذلك ولكن لا يمكنا كتابة عبارة "Autre" لمبلغ قيمته 650 دولارا في الجدول وكنت سأقبل ذلك إذا كانت النسبة أقل ولكن من غير المعقول القيام بذلك إذا كانت القيمة التي سنقترضها كبيرة لأن هناك "jeux de comptable" مما يجعل الأمور غير متوازنة.

على مستوى المؤشرات الإيجابية في أصعب عام اقتصادي أوفينا بتعهداتنا تجاه المانحين وسدّدنا كل قروضنا ولكن كم كانت الفاتورة التي دفعها المواطن التونسي؟ ونأمل أن تكون الفاتورة التي سيدفعها المستهلك التونسي أقل حدّة في السنة المقبلة لكي نواصل تسديد تعهداتنا تجاه المانحين. نحمد الله أن قطاع السياحة ومساهمة التونسيين بالخارج أنقذت الوضعية بتوفير موارد بالعملة الصعبة مكّنت من تسديد القروض الخارجية دون اللجوء إلى التداين.

كذلك بالنسبة إلى مستوى سعر البترول فقد كان أقل من تقديراتنا وهذا ما أدى إلى التخفيض في نفقات الدعم في مجال المحروقات، وقد كانت تعتمد فرضياتنا التي وضعناها في أول السنة على 89 دولار سعر البرميل ووصل إلى 83 دولارا وربحنا 6 دولارات في البترول إذا كان هناك ربحا واقتصادا في النفقات.

في الحقيقة السيدة الوزيرة، كمشرّع سيصادق على الميزانية نأمل أن تعتمد الميزانية دائما على أرقام مدروسة لكي تكون لدي كمشرع أرقاما مدروسة وأرقاما علمية لكي أبني عليها حتى إذا قدمنا في المستقبل بمشاريع قوانين أو مبادرات تشريعية أو للمصادقة تكون الرؤية واضحة لا أرقاما تبدو أنها مرتبكة، وأعتقد أن قانون الميزانية التعديلي كان عبارة عن بدعة وخلال السنوات الأخيرة كان في كل سنة تكون لدينا مشروع قانون مالية تعديلي لغلق ميزانية الدولة ولكن بالتعويل على أنفسنا في المستقبل إن شاء الله وتكون الرؤية أكثر وضوحا بخصوص التوجهات العامة للدولة تجعلنا نطمأن أكثر لمستقبل بلادنا، كما أنها فرصة لننتظر من الحكومة ومن السيد رئيس الحكومة تحديدا أن يكون معنا هنا بالمجلس ليقدم لنا رؤيته وتوجهاتنا الكبرى وأن يكون هناك خطاب طمأنة للشعب التونسي تحت قبة البرلمان لكي تتضح الأمور أكثر وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد أحمد بنّور عن كتلة الأحرار وله أربع دقائق تفضل.

السيد أحمد بنّور

شكرا سيدي الرئيس،

كتلة الأحرار تترحم على شهداء فلسطين وعلى روح الزعيم ياسر عرفات كما ننعى ونترحم على روح الفقيدة أم أخينا السيد الموقر النائب عبد الستار الزارعي.

في باب ما على الرسول إلا البلاغ بصفتي نائب شعب، أولا أتوجه إلى السيد وزير الداخلية وأقول له أنه لابد أن يكون الأمني في رفاه وفي استقرار عائلي فقد أصبحنا محرجين كنواب لأن هناك أعوان أمن من أقصى الجنوب يعملون في أقصى الشمال ومن هم من أقصى الشمال يعملون في أقصى الجنوب، لذلك ألتمس من السيد وزير الداخلية نظرة شاملة للظروف الاجتماعية للأمنيين لأنه لا عماد للتنمية إلا بتوفر الأمن.

ثانيا، أتوجه إلى السيدة وزيرة العدل والتي أرسلت إليها سؤالا كتابيا ولا أدري كم يتطلب ذلك وقتا ليحصل السيد الرئيس على الإجابة حول وجود مواطنين تونسيين في سجن تونسي بدون وجه حقّ وهنا المسؤولية مشتركة بين وزيرة العدل ووزير الصحة ومدير السجن، وهؤلاء يعانون من أمراض عقلية لم يجدوا لهم مكانا في مستشفى الرازي فقاموا بوضعهم في السجن وقد ذكر السيد وزير الصحة أنه سيقع نقلهم بعد القيام بأشغال توسعة بمستشفى الرازي وقد بقي هذا الموضوع في موضع مسائلة وسنواصل متابعة الملفّ فأهلهم منشغلون بشأنهم فإما أن يقع فك سراحهم أو أن توفروا لهم فضاء صحيّا سليما.

ثالثا، إلى السيدة وزيرة المالية فيما يتعلق بتنفيذ حكم قضائي متعلق بالقباضة المالية بنابل فهناك مواطنا تونسيا حصل على حكم باتّ في استرجاع أموال وهو ملف مشبوه بالفساد وكما يقول المثل "من الجمل أخذ أذنه " حتى أنه لم يتمكن من الحصول على ذلك من وزارة المالية وسأرسل إلى السيدة الوزيرة مراسلة مفتوحة إن شاء الله لتنظر له بعين الرحمة لأن هذا السيد بعد أن كان ملياردير وقع التلاعب به والتحيل عليه وقد ربح حكما باتّا في الحصول على مبلغ ضئيل ولكنه لم يحصل عليهم طيلة عشر سنوات، وسأراسل سيادتكم حول ذلك للنظر له بعين الرحمة.

كذلك بالنسبة إلى مسألة حمل التونسي لمبلغ قدرة ثلاثة ألف دينار بعجالة فإن الحلّ موجود وبإمكاننا قياسه على كورونا والحصول على تصريح "laissez passer" من قبل مراكز الأمن بالنسبة إلي كمدير مستشفيات كنا نعمل هكذا للتنقل من مدينة إلى أخرى يجب أن يحصل على ذلك من مركز الأمن شرط تبرير أمواله وليحمل مليارين أو ثلاثة مليارات ولماذا نحدد هذا المبلغ الذي لا يتجاوز قدره ثلاثة آلاف دينار وأقتل الاستثمار؟ وأنا أشاطر كل ما ذكره الزملاء حول هذه المسألة والمقترح الحصول على تصريح "laissez passer" من المراكز الأمنية لكل من لديهم معاملات مالية مثل الفلاحين والمستثمرين.

بالنسبة إلى مسألة تمويل الميزانية سنبتعد قليلا عن القروض أين وزارة المالية في معاليم الضرائب التي توظف على الشراءات على الخط؟ لدينا سوقا موازية من خلال الأنترنات وهؤلاء أقوى من السوق ويجب أن يسن لهم قانونا ليحدد لهم ذلك، الكراءات المتصلة بالسكن وخاصة في الموسم الاصطياف فهم لا يقومون بدفع أي شيء، كذلك تفعيل قانون من أين لك هذا؟ ولا أقصد بذلك السياسيين فقط، بل هناك آلاف وآلاف من ظهر عليهم الثراء الفاحش ولا نعلم في الجهة من أين كل هذا؟ بما فيهم عائلته وأصهاره.

كذلك نقطة أخرى أين البنوك وشركات التأمين من الضرائب الموظفة عليها وعلى معاملاتها؟ وأين الدولة بعنوتها من تعسف البنوك على المواطنين المنكل بهم، في تحرير بيع الخمور لابدّ من ...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد ثابت العابد عن الكتلة الوطنية المستقلة وله خمس دقائق تفضل.

السيد ثابت العابد

شكرا سيدي الرئيس،

إن قانون المالية التعديلي هو تقريبا "le bilan" ويعطينا فكرة بخصوص الخيارات السياسية الـ "macro-économique" بصفة عامة.

ماذا يتضمن "bilan"؟ يتضمن نسبة نمو مقارنة بما هو متوقع تنخفض من 1,8% إلى 0,9% أي بنسب نمو بأقل حتى من نسب النمو الديمغرافي الذي تمثل 1,3% صحيح أن سبب التراجع في نسب النمو هو تراجع المنتوج الفلاحي بسبب شح الأمطار والحرب الروسية الأوكرانية بالرغم من أن سعر برميل النفط لم يرتفع بل بالعكس

فقد شهد انخفاضا ولكن نحن نعتقد بأن السبب الرئيسي والأساسي وراء تراجع نسب النمو يعود لإكراهات تسيير المالية العمومية.

لذلك اليوم إما أن نخصص ما هو موجود من العملة الصعبة للمحافظة على التوازنات المالية في علاقة بتسديد الدين الخارجي لأن عدم الالتزام بتعهدات الدولة ستكون له انعكاسات وخيمة على الاقتصاد، أو أن يتم توجيه ما هو موجود من العملة الصعبة لتوريد المواد الأساسية والمواد الأولية النصف مصنعة لأنها ضرورية لتنشيط الحركة الاقتصادية ولا يمكننا تحقيق نسب نمو مرتفعة إلا عندما نسير في هذا التمشي وهذه هي الإكراهات الموجودة إما أن نذهب لهذا أو لذاك.

قلنا لنخفض من الدين الخارجي ونتجه نحو التداين الداخلي ولأول مرة في تونس الدين الداخلي يرتفع على الدين الخارجي وهذا سيخفض من التعهدات الخارجية ولكنه سينعكس سلبا على مستوى السيولة في الأسواق الداخلية وبالتالي فإن فرص تنشيط الاستثمار وتحقيق نسب النمو ستتراجع أيضا.

بالرغم من وجود شيء إيجابي في هذا "bilan" بصفة عامة مثلا كتلة الأجور التي تقدر بـ 13% وهي نسبة أقل حتى مما يقترحه صندوق النقد الدولي التي هي 14% وبالتالي فإن المحافظة على كتلة الأجور في هذا المستوى يعتبر شيء إيجابي.

ما المطلوب اليوم لتحسين هذا "bilan؟" المطلوب ترشيد النفقات من ناحية ومن ناحية ثانية الابتكار في مسألة الدعم، اليوم عندما نقوم بعملية حسابية بسيطة نجد أن سعر الطن من العلف يقدر بـ 920 دينار تقريبا في حين أن سعر الطن من "الباقات" بـ 720 دينار أي أن الفلاحين أصبحوا يقدمون "الباقات" كعلف للأبقار وهذا لا يدل فقط على أن الدعم غير موجه بطريقة مبتكرة بل أنه في الأصل سيؤثر حتى على المنتوج الفلاحي وعلى الثروة الحيوانية ستصبح نوعية اللحوم سيئة، ولهذا لا بد من البحث في إمكانية القيام بتوازن في الدعم فعندما نقوم بدعم العلف مثلا سينخفض سعر الكلغ من اللحوم من 42 دينار وهو السعر الموجود اليوم في الأسواق إلى حدود 30 دينار وفي المقابل يتم الترفيع في أسعار مواد أخرى.

هناك شيء آخر أعتبر أنه مهم جدا من أجل دفع عجلة النمو وتحقيق النسب المرجوة هو وجود مناخ يشجع على الاستثمار، لا بد من عقلنة التداول في المسائل العامة لأن الاقتصاد يسير برئتين القطاع العام والقطاع الخاص لا يمكننا تحقيق نسب نمو في ظل تخوين القطاع الخاص الذي هو دافعة ورافعة للاقتصاد، لا بد من خلق مناخ هادئ واستقرار سياسي فمن المستحيل أن يتحقق النمو بدون استقرار سياسي ودون أن يتم التداول في القضايا وفي المسائل الوطنية إلا في إطار الوحدة وفي إطار المصلحة الوطنية.

تقريبا هذه هي الملاحظات التي...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة عواطف الشنيتي غير منتمية ولها ثلاث دقائق.

السيدة عواطف الشنيتي

صباح الخير سيدي الرئيس،

زملائي الكرام،

مرحبا بك السيدة الوزيرة،

السيدة الوزيرة، أود أن أتحدث اليوم عن البنوك العمومية الموجودين تحت إشرافك وخاصة البنك الوطني الفلاحي.

أريد أن أقول لك هل من المعقول أن البنك الوطني الفلاحي لا يعطي للفلاحين سوى قروضا بنسبة 10%، هل بهذا يمكننا تحقيق اكتفاء ذاتي الذي نتحدث عنه دائما والسيادة الوطنية؟

سيدتي الوزيرة، هذا الاكتفاء الذاتي لا يتحقق إلا عندما نقوم بدعم الفلاحين وخاصة صغار الفلاحين ولدينا في تونس أكثر من 85 بالمائة فلاحين صغار.

السيدة الوزيرة، أنا من باجة ولدينا إلى حد الآن فلاحين من باجة ينتظرون الأمر الذي صدر مؤخرا خلال الأسبوع الفارط والذي سيمكن الفلاحين من إمهال لديون السنة الماضية. السيدة الوزيرة هل يمكننا أن ننتظر سنة بأكملها، مع العلم أن السنة الفلاحية اتضحت منذ شهر جانفي الفارط بأنها سنة جائحة؟

السيدة الوزيرة، ما لم أفهمه في تونس أن بنك وطني فلاحي يقرض الناس ليشتروا سيارات وأدباشا والفلاحين الذين سيوفرون لنا الأكل حتى لا نشتري بالعملة الصعبة يفرض عليهم الإدلاء بشهادة على أن هذا الشخص درس الفلاحة، يا أخي أنا دكتورة في الفيزياء وأقوم بالفلاحة ومن الممكن أن نشتغل كلنا أب عن جد في الفلاحة ونعرفها فهذه الإجراءات تجعل الناس تكره الفلاحة ونحن الآن نريد جميعا وظيفة تشريعية وتنفيذية أن نعطي أملا للناس السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة، هناك شيء آخر لم أفهمه، هؤلاء الفلاحين يتجهون للـ "BTS" وللجمعيات التنموية بالله أريد تفسيرا، لدينا بنك خاص بالفلاحين ونضطر للذهاب تحت وطأة الجمعيات التنموية وهذه الجمعيات نجهل مصدر تمويلها وتابعة لمن، ستصبح هاته الجمعيات تتحكم حتى في غذائنا، لوبيات تتحكم في غذائنا.

السيدة الوزيرة، صابتنا في الشمال الغربي كالزيتون من شهر أوت الناس يشترونه ويقومون بتخضيره هذا السيدة الوزيرة ما أريد أن تقفي عليه وخاصة البنوك العمومية الموجودة تحت إشرافك، يمكنك إصدار أمر أو قانون على الأقل هناك 60 أو 70% كل حسب اختصاصه بنك الإسكان يعطي 70% والبنك الفلاحي يسند 70% قروضا للفلاحين وبعد ذلك كل مواطن يريد قرض لاشتراء سيارة أو أشياء أخرى بإمكانه أن يذهب للبنوك التجارية الخاصة، هذا ما أردت أن أعلمك به السيدة الوزيرة.

هناك شيء آخر، إن الفلاحين...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عماد أولاد جبريل عن الكتلة الوطنية المستقلة له ثماني دقائق.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبكافة إطارات الوزارة،

السيدة الوزيرة، أنت الآن لم تعودي وزيرة للمالية فقط أضفنا لك التخطيط وكامل إستراتيجية الدولة وكل الاقتصاد أصبح مرتبط ببعضه البعض ويا حبذا لو يتم إدماج الوزارتين مع بعضهما لكي نتمكن من تخطيط حسن.

اليوم لدينا تراجع في نسبة النمو والتي تم القيام بها في وقتك أنت وقدرتم هذا أنتم بعملياتكم وبتنبؤاتكم ونحن نعلم أنه بالعلم يكون التنبؤ وبالتنبؤ يكون العمل ولكن مع الأسف انخفضت نسبة النمو 50% من 1,8 واليوم أصبحنا حلمنا تحقيق 0,9 %، انخفاض في موارد الميزانية بـ 1064 مليون دينار، ارتفاع نفقات الميزانية 2150 مليون دينار، زيادة في الضغط هنا بـ24,9%، ارتفاع الدين الخارجي ليبلغ 80% من الناتج المحلي، أي أن هنا لدينا 20% للتصرف، فوائد الدين العمومي 5351 مليون دينار.

أي أن السيدة الوزيرة الميزانية بنيت على فرضيات خاطئة ولم تبن على أسس علمية ولهذا السبب نحن نقوم بميزانية تكميلية، المفروض في دول تحترم نفسها وفي دول تحسن العمل وفي دول عاشت كل هذه التجارب وأنت ابنة الوزارة السيدة الوزيرة، بقي نفس "système" الذي نعمل به، ما الفرق، ماذا غيرنا؟ عندما أجد أننا عدنا إلى قانون سنة 2018 الذي يهم الفلاحين والمعاصر وزيت الزيتون نعطيهم باليمين ونأخذ باليسار ذلك القانون موجود منذ سنة 2018 هو ليس بقانون جديد ونحن اليوم نقوم بتفعيله لذلك نحن نعمل بنفس "système".

لذلك فإنه في كل التجارب وفي كل الأسس العلمية تقول أن نفس الأشياء عندما نكررها فإنها ستعطينا نفس النتائج لا ننتظر أن تعطينا نتائج جديدة، لا ننتظر عندما نعمل بنفس المستوى وبنفس تلك الأساليب أننا سنحقق نتائج جديدة أو نتائج مخالفة للمنظومة.

لنتحدث "بالفلاقي" السيدة الوزيرة، لنبتعد عن الأرقام، فالأرقام واضحة أرقام متدنية ونحن لا ندري من أين سنأتي بالتمويلات ونقوم بميزانية تكميلية. ما هي الإبداعات الجديدة، ما هي "création" الجديدة العلمية لوزارة المالية للتخطيط والإستراتيجية التي ستجعلنا اليوم جميعا نتحدث عن القدرة الشرائية؟

اليوم مجلس النواب أمامكم وأمام كل الشعب التونسي وعلى الملأ، لم يأت لمجلس النواب أي قانون يفيد المواطن التونسي جاء ونعمل به، فإلى حد الآن نقوم بمبادرات تشريعية جاءت من النواب، ويجب أن يعرف الجميع بأن النائب عندما يقدم مبادرة تشريعية لها عبء مالي على الميزانية لا يتم القبول بها لأننا مرتبطين بالموازنات المالية التي تقررها وزارة المالية، حتى ميزانية المجلس لا يحق لنا القيام بها تقوم بها وزارة المالية ليعرف الشعب هذا.

اليوم هذا الشعب البسيط نريد أن ننقذه، كيف يمكننا إنقاذ هذا الشعب، الشعب لا تهمه هذه الحسابات ما يهمه هو أنه عندما يذهب إلى السوق يجد المواد الغذائية وما يهمه أن يجد هذه المواد بما هو متوفر لديه في جيبه، ما يهمه كم لديه في جيبه وكم سيصرف، هذا ما يريده الشعب.

اليوم السيدة الوزيرة كيف يمكننا القيام بهذا، هل سنقوم به بنفس التجارب، نقوم به كالعادة من البنوك التي هي تقترض من البنك المركزي لإنقاذ الدولة؟ أي أن البنوك تأخذ أموالا من البنك المركزي وبعد ذلك تقرضها للدولة أي أن البنوك تربح مائة بالمائة ووضعيتها جيدة، وكان المفروض هنا أن يتم تعديل البنك المركزي ولا بأس من المحافظة عن استقلاليته المالية والإدارية، ولكن من حق الدولة أن تقترض مباشرة من البنك المركزي.

أسأل هنا، لدينا مركز الدراسات الإستراتيجية أين هو؟ ماذا يفعل؟ كان من المفروض أننا كدولة نخطط لعشر سنوات ولعشرين سنة قادمة، اليوم أين هذا؟ سأقول لك من أين سنأتي بالأموال السيدة الوزيرة، عندما تغلق أمامنا كل الأبواب علينا أن نعود لأنفسنا وعلينا أن نتعاون جميعا مع بعضنا.

اليوم لو يطلبوا منكم الأربع لوبيات للعلف أن تخفضوا في معلوم السوجا الذي يدخل به من أجل الفلاح التونسي يقولون هذا باسم الفلاح، بينما هذا غير صحيح، لأنه عندما ترفع في المعلوم الديواني يتم الترفيع في "TVA" فإن الأربع لوبيات سيتفقون مع بعضهم ليبيعوا بالسعر الذي يريدونه، ولكن اليوم عندما أقوم بتحرير السوق وأقوم بإلغاء كل الرخص، كل رخصة موجودة في الجمهورية التونسية يجب حذفها، سوى في مجال النقل لأن اليوم لدينا مناطق بدون نقل بتعلة أن غرفة النقل والنقابة تركتنا بدون رخص.

عندما تسند رخص فإنه من المفروض أن تدخل أموالا للدولة، عندما يتم إسناد رخص فذلك لتشغيل اليد العاملة، عندما تعطي رخص في هذا المجال فإنك ستفتح أبواب ألف موطن شغل، اليوم عندما يتم إلغاء الرخص للأشخاص الذين لديهم مجمع العلف وأقول كل من لديه أموال ولديه القدرة بأن يجلب العلف يمكنه أن يقوم بذلك ويمكنه أن يبيعه وبهذا ستكثر المنافسة وبذلك تنخفض أسعار العلف، هناك أشخاص لديها أموال لا تريد أن تخرجها لأننا لم ندخلهم في الـ "circuit" هذا هو الاقتصاد الموازي.

لنتحدث بصراحة، كيف مرت تونس من أزمة سنة 2008؟ استعملت الاقتصاد الموازي عندما نرفع 200 مليم في سعر اللتر من النفط نترك النفط يدخل من الحدود الليبية والجزائرية حتى لا يشعر المواطن بذلك الترفيع هذه سياسة دولة. الاقتصاد الموازي إن لم استعمله أنا كدولة استعمله لصالح المواطن وأدخله لمنظومتي واشتري منه فلنتركه يأخذ "باتيندا".

اليوم السيدة الوزيرة لديك قانون لسنة 2001 أو لسنة 2002 أن كل "semi-remorque" في الجمهورية التونسية يجب أن يشغل معه "confailleur" هل يتم تطبيق هذا؟ إن تمكنا من أن نفرض على كل "semi-remorque" يشغل معه "confailleur" فإنه بذلك يمكنني تشغيل أكثر من 2000 مواطن جدد، وعندما أشغل 2000 مواطن فإن هذا لن يتكلف على الدولة فإن هذا سيأتي من الشركات الخاصة ومن غيرها.

علينا أن نذهب لهذا، عندما أقوم اليوم بإلغاء كل الرخص عن بكرة أبيها فإن كل الناس ستذهب في هذا، هناك أشخاص لا تريد أن تمس قطاعات معينة لأنها تقول ذلك القطاع تابع لفلان أو فلان فحذاري أن تمس ذلك القطاع لأنه تابع لأشخاص معينة.

لذلك إن بقينا نعمل بنفس السياسة التي تنتفع منها منظومة معينة وينتفع منها عشر عائلات في تونس فإننا لم نفعل شيئا.

وهناك شيء آخر، اليوم هناك جباية لا تذهب في المكان الذي يجب أن تذهب إليه وهناك قانون الجباية الذي تم سنه، هناك أشخاص تهرب من الجباية لماذا؟ لأنه يأتي بمحاسب ويصبح "néant" ولا تستطيع أن تفعل له شيء، عوض أن تزيده بما أنه "forfaitaire" وأنت تعطي لذلك "forfaitaire" بعض الأموال عوض أنه تعطيه 200 دينار رفع من هذا ويمكنك أن تعطيه 500 دينار على الأقل تضمن 500 دينار عوض أن يأتيك بالفواتير وكذا ويقوم بذلك محاسب ويتحصل على تلك الأموال المحاسب.

وبالتالي يجب التخلي عن هذه السياسة واليوم إن أردتم أن نعمل علينا أن نعمل مع بعضنا ويجب حل عديد القطاعات وبذلك يمكن لكل الشعب التونسي أن يعيش وبإمكان كل الشعب أن يعمل وأن ينتج بما فيها فلاحتنا اليوم علينا أن نستغل مياه التطهير، المياه التي تذهب هكذا هباء منثورا، نحن لم نستغل فترة الجفاف، كان من المفروض أن في فترة الجفاف هذه أن نقوم بتنظيف أوديتنا وسدودنا وبالتالي السيدة الوزيرة أنا أقول لك هذا من الآن قبل أن يأتي قانون المالية لأن في قانون المالية هناك شيء آخر، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد رياض بلال عن كتلة الأحرار له دقيقتان.

السيد رياض بلال

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

مرحبا السيدة الوزيرة والإطارات المرافقة،

في البداية المجد والعزة لأهالينا في فلسطين، نصرهم الله، أيدهم الله، عفاهم الله وقواهم الله.

في إطار ترشيد منح الامتيازات الجبائية في مادة الأداء على القيمة المضافة في القطاع والمواد المستعملة في الفلاحة والصيد البحري وبهدف مزيد ترشيد منح الامتياز الجبائي ومراقبة وجهة استعماله، جاء في شرح الأسباب في الفصل 50 من قانون ميزانية 2022 اقتراح ربط الانتفاع بالإعفاء من الأداء على القيمة المضافة بالنسبة للقطاع والأجزاء والمعدات المستعملة في الفلاحة والصيد البحري سواء عند التوريد أو عند الاقتناء محليا بشروط وإجراءات تتمثل فيما يلي:

- عند التوريد لا إشكال يذكر.

- عند الاقتناء محليا وجوب حصول المنتفع مسبقا على شهادة في الإعفاء من القيمة المضافة مسلمة من قبل المصلحة الجبائية المختصة على أساس الفاتورة المؤشر عليها من قبل المصالح المختصة بالوزارة المكلفة بالفلاحة والصيد البحري.

سيدتي الوزيرة، بهذا الخصوص لن أتعرض إلى كافة المواد، بل سأقتصر على مادة الشباك التي تسببت هذه الإجراءات الجديدة في عديد المشاكل بالنسبة إلى البحارة أولا وتجار هذه المادة وحتى المصنعين لها، السيدة الوزيرة بصفتي بحّار، طبلبة، البقاطلة، صيادة، لمطة، بوحجر فإن البحار هناك منهك من ناحية الشباك نتيجة وجود هذه الإجراءات حيث لا يمكنه القيام بكل هذه الإجراءات.

لذلك نرجو السيدة الوزيرة إعادة النظر في هذه الإجراءات حتى لا تثقل كاهل المتدخلين في هذا الميدان، مع الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب وله سبع دقائق.

السيد علي زغدود

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية باسمي وباسم كتلة لينتصر الشعب نترحم على روح والدة زميلنا عبد الستار الزارعي كما نترحم على أرواح كل شهداء فلسطين الأبية والنصر قريب بإذن الله.

وأتوجه أيضا بتحية للسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها ونثمن المجهود الذي تقوم به السيدة الوزيرة على رأس وزارة المالية وكذلك على الثقة التي منحها إياها السيد رئيس الجمهورية بمنحها حقيبة الاقتصاد والتخطيط.

مداخلة الكتلة تتضمن ثلاث نقاط:

نقطة أولى تتعلق بملف المعاقين، نقطة ثانية فيما يتعلق بالتحفيز الجبائي وإفراد المناطق الحدودية بمنظومة تحفيزية قصد بعث المزيد من المشاريع الاقتصادية ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2024 والنقطة الثالثة والأخيرة فيما يتعلق بالمطالبة بجدول زمني فيما يتعلق بالـ 10% عن الخطايا الديوانية، هذا مضمون مداخلة الكتلة.

بالتالي فيما يتعلق بملف المعاقين وهو ملف اجتماعي بدرجة أولى، هناك فئة مهمشة وهي فئة المعاقين التي تشكو من عدة إشكاليات سواء منها ما هو مرتبط بنقص الإحاطة في مختلف جوانبها وكمثل على ذلك غياب ممرات خاصة بالمعاقين في العديد من الإدارات الجهوية والمركزية وحتى المؤسسات الاقتصادية والخدماتية وغيرها.

أيضا فيما يتعلق بهذه الفئة، نلاحظ غياب وسائل النقل العمومي التي تستوجب لمتطلبات وحاجيات هذه الفئة مثال النقل في مستوى الحافلات أو القطارات.

أيضا ودائما في إطار ملف المعاقين، بالإضافة إلى غياب التنفيل وإلى عدم تفعيله فيما يتعلق بالنسبة المخصصة لهذه الفئة في المناظرات الوطنية والتي تقدر بحوالي 2 %.

الموضوع الأهم وهو موضوع الساعة بالنسبة للمعاقين، هو موضوع توريد السيارات الخاصة بفئة المعاقين فإن تعقيدات السيارات الخاصة لفئة المعاقين جعلت العديد من هؤلاء يتم حرمانهم من التمتع بوسيلة نقل خاصة تمكنهم من حق التنقل لتقيهم ظروف النقل العمومي الذي لا يستجيب ولم يراع الوضعية الخاصة لهذه الفئة من المعاقين.

سيدتي الوزيرة، الرجاء منكم التدخل في خصوص هذه الفئة من ذوي الحاجيات الخصوصية وقد تمت مراسلتكم بتاريخ 3 أوت 2023 بخصوص هذا الموضوع وقد قمتم بالرد على السؤال الكتابي الذي توجهت به الكتلة بأن هناك 313 ملفا وقد تمت تسوية 249 ملف ولكن على أرض الواقع ما زال إلى غاية اليوم وهناك وقفة أمام مجلس نواب الشعب هذا الصباح، وقد استمعنا إلى هؤلاء المعاقين الذين يبدو أن العديد منهم ما زالت وضعيتهم معطلة والسيارات رابضة في المستودعات.

لذلك سيدتي الوزيرة وبحسب ما استمعنا إليهم، أن مطلبهم يتمثل في حذف القانون عدد 47 وقد بينوا من خلال الاستماعات التي قامت بها الكتلة معهم أنهم يريدون تنقيح الفصل 47 من قانون المالية لسنة 2023 وذلك لأن الشروط والإجراءات سيتم تطبيقها بمقتضى أمر والذي لم يصدر بعد ونتيجة لذلك فقد تعطلت جميع الملفات المودعة خلال سنتي 2022 - 2023 وقد تكبّد أصحابها مصاريف الإيواء بالمستودع الديواني بالإضافة إلى الشعور باليأس والحرمان والقهر، علما وأن القانون الجديد لم يتضمن أحكاما انتقالية لتطبيقه بما يمكن من تسوية الملفات المودعة قبل صدوره،

وبدل أن يتم تدارك الأمر للاستفادة من الامتياز الجبائي الذي يخوله القانون لذوي الإعاقة سارعت الإدارة العامة للديوانة بالدعوة إلى تسوية الملفات العالقة للفترة المذكورة إما بدفع المعلوم الديواني كاملا دون الانتفاع بالامتياز الجبائي مع عدم التفويت في العربة لمدة خمس سنوات أو بإرجاعها خارج الوطن على أن لا يتم التفويت فيها بالمزاد العلني في وقت لاحق بعد انقضاءه بفترة زمنية معينة.

هذا ويعتبر هذا الإجراء حسب رأيهم بطبيعة الحال، خطأ جسيم في حق ذوي الإعاقة والذي يتمثل في استنزاف قدراتهم المادية والجسدية وحرمانهم من حقهم في الانتفاع حسب طبيعة إعاقتهم بكل التدابير التي تضمن لهم الاندماج الكامل في المجتمع والعيش الكريم طبقا لمقتضيات الفصل 54 من الدستور الجديد 2022.

النقطة الثانية سيدتي الوزيرة، هي إفراد المناطق الحدودية بمنظومة تحفيزية قصد بعث المزيد من المشاريع الاقتصادية ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2024، حيث يتم توجيه السيولة المالية المتوفرة بهذه الجهات نحو المنظومة البنكية والاستثمار من خلال بعث مؤسسات صغرى ومتوسطة جديدة تساهم في الحدّ من نسبة البطالة ومن تحسين مستوى العيش.

أيضا التوظيف الأمثل للموارد الطبيعية وللبنية التحتية الموجودة بهذه المناطق، هذه المناطق تحفز على استقرار المواطنين وتثبيتهم بالمناطق الحدودية باعتبارها الحواجز المتقدمة لسدّ أي خطر أو أي عدوان وتعزيز نجاعة الأمن الحدودي.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فإن كتلة لينتصر الشعب تقترح اعتماد حواجز مالية وجبائية واجتماعية محدودة زمنيا تكون موجهة للأشخاص الطبيعيين وتهم المعتمديات الحدودية التي يتم ضبطها بأمر حكومي من أجل الحثّ على الاستثمار في هذه المناطق وتخفيف الإجراءات والكلفة على الباعثين عند إحداث المشاريع الاقتصادية الجديدة وذلك من خلال:

أولا، تخفيف الإجراءات والشروط المعتمدة من قبل النظام البنكي، عند فتح الحسابات لفائدة إحداث مشاريع اقتصادية،

ثانيا، التخفيض الجبائي الكلي بعنوان الأموال المستثمرة وطرحها من أساس الضريبة على الدخل المصرح به،

ثالثا، الإعفاء الكلي من الضريبة خلال الخمس سنوات الأولى بعد الدخول في طور الاستغلال،

رابعا، تحمل الدولة لمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي عن الأجراء لمدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ الانتداب.

وبالتالي اتخاذ هذه الإجراءات له حتما...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عصام البحري جابري عن كتلة الأمانة والعمل وله أربع دقائق.

السيد عصام البحري جابري

شكرا سيدي الرئيس،

إذن نرحب مجددا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

نحن ككتلة الأمانة والعمل نترحم على شهداء فلسطين من العدوان الغاشم والعز للمقاومة.

السيدة الوزيرة، كنت قد أثرت نقطة في اللجنة تهم المداخيل للدولة أريد أن أجدد التذكير بهذه النقطة في الجلسة العامة تهم مداخيل العقارات والكراءات للمجالس الجهوية، يجب القيام بمراجعة وضرورة التنسيق مع وزارة أملاك الدولة فيمكن أن تكون هذه مداخيل للدولة، لا أفهم لماذا إلى حدّ الآن لا تتم مراجعة للعقارات والكراءات والتفويت خاصة لعقارات الدولة؟ يمكن أن تمثل هذه المراجعة إدخال أموالا لخزينة الدولة نحن دائما نقول نريد حلولا حينية، قدمت لكم مقترحا بهم مراجعة العقارات والكراءات للمجالس الجهوية.

ثانيا، هناك الإعفاء الجبائي للبلديات يمكن أن يمثل هذا أيضا مدخولا للدولة نحن نقدم حلولا ومقترحات ولكم سديد النظر، نحن النواب دائما نمثل صوت الشعب.

على المستوى الجهوي السيدة الوزيرة، قصر المالية بولاية قابس يحتل مكانا كبيرا وسط المدينة ونرجو إيجاد حل لهذا المشروع المعطل هل هناك على الأقل برنامج لقصر المالية في ولاية قابس؟

هناك مطلب تقدمت به جاليتنا بالخارج وهي تركيز الإدارة الجهوية للديوانة بولاية قابس، ولاية قابس يوجد بها مطارا وميناء وتمثل بوابة بين القطر الليبي والجزائري لكن لا يوجد بها إدارة جهوية للديوانة، لذلك من غير المعقول أن يقطع أبناء جاليتنا بالخارج 150 كلم لاستخراج ورقة وأحيانا لا يجد هناك أحد فيعود. لذلك هذا مطلب جاليتنا بالخارج بولاية قابس نرجو تركيز الإدارة الجهوية للديوانة بولاية قابس.

ثالثا، صوت عمال الحضائر 45-55 هذه الفئة تعدى بها العمر وبصراحة فقد رأينا التنصيص على الحضائر في ميزانية سنة 2024 نرجو أن نتذكر هؤلاء ونرجو تسوية وضعيات عمال الحضائر 45-55 ونحن لا ندافع سوى عن الحق فقط، فهذه الفئة قد ذهب بهم العمر وقد صدرت أوامر رئاسية بتسوية وضعياتهم لذلك نرجو تبويب عمال الحضائر 45-55 لأن هذه الفئة لا تتمتع لا بتغطية صحية ولا بتغطية اجتماعية فهم لا يتمتعون بشيء لذلك نرجو توجيه الدولة والسياسات العامة للدولة للشؤون الاجتماعية.

سيدتي الوزيرة، بإمكاننا إيجاد العديد من الحلول بخصوص المداخيل فلا يجب أن نتجه دائما للاقتراض الداخلي والخارجي ونحن كنواب ننتظر المبادرات وقلنا هذا يتطلب ثورة تشريعية وننتظر بعد الانتهاء من الميزانية أن تصلنا مباشرة قوانين مجلة الصرف ومجلة الاستثمار، وبما أنك تمثلين وزارة التخطيط أقول العديد من المستثمرين يريدون الاستثمار ولكن القوانين تمنع بعث الاستثمار وشكرا لك.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد وليد الحاجي عن كتلة الأحرار وله دقيقتان.

السيد وليد الحاجي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

السيدة الوزيرة، هدفنا جميعا هو بناء اقتصاد وطني متوازن وقوي، كلنا نعرف أن المجتمع التونسي هو مجتمع فلاحي بامتياز ولكن القطاع الفلاحي لا يجد دعما كافيا من الدولة التونسية.

أقول أنه لا يمكن بناء اقتصاد وطني قوي ومتوازن مادام هناك كراء أراضي دولية غرست بأشجار زيتون فأعطيك مثال هناك 250 هكتارا من أشجار الزيتون يتم كراؤها من قبل الدولة بقيمة 5 أو 7

آلاف دينار بينما تكون عملية بيع الزيتون بقيمة 500 ألف دينار وطبعا هذا غير معقول، لذلك لا بد من مراجعة قيمة الكراء.

بالإضافة إلى ذلك لا يفوتني إلا أن أتحدث عن الضيعات الدولية المهملة، مئات الهكتارات أو آلاف الهكتارات مهملة، أشجار زيتون في مهب الريح.

السيدة الوزيرة، لا يمكن أن نبني اقتصادا وطنيا قويا في حين أن الشركة الوطنية للكهرباء والغاز تنكل بالفلاحين، عندما تطلب هذه الشركة من الفلاح أن يسدد المبلغ المطالب به، فإنه يدفع هذا المبلغ على أساس أنه ستتم كهربة آبارهم ولكن يبقى ينتظر سنتين أو ثلاث سنوات، لدي منطقة في حاجب العيون اسمها منطقة البدور يوجد بها 19 فلاح كل فلاح يدفع 5 ألاف و400 من أصل 10 آلاف ولكن إلى حدّ اليوم لا تتم كهربة آبارهم وطبعا في هذا تعطيل للإنتاج الفلاحي، شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد بلال المشري غير منتمي وله خمس دقائق.

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد رياض جعيدان غير منتمي وله ثماني دقائق.

السيد رياض جعيدان

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية والوفد المرافق لها،

كالعادة كل سنة تعودنا بقانون مالية تكميلي أو بالأحرى تعديلي وبميزانية دولة تعديلية، وهذا في الحقيقة مؤشر على وجود مشكل حتى لا أقول على وجود فشل للحكومات المتتالية في إقرار قانون مالية متوازن يكون مطابقا للواقع.

هذا التعديل الذي سيطرأ على ميزانية الدولة لسنة 2023 السيدة الوزيرة، سيكلف المجموعة الوطنية حسب ما جاء في التقرير 12,2 مليار دينار، أي بزيادة 3,7 مليار دينار مقارنة بميزانية الدولة لسنة 2022. وهذا حسب رأيي وبكل صراحة مبلغ لم تجرأ كل الحكومات التي تداولت على الحكم ليس خلال العشرية الأخيرة فقط بل منذ الاستقلال على القيام به وحتى في أحلك الأزمات التي مرت بها تونس، هذا كثير.

السيدة الوزيرة، لقد رفعنا شعار التعويل على الذات وقد سعينا بكل جهدنا لتحقيق النمو ببوصلة وطنية ونحن نرفض رفضا تاما أي إملاءات من الخارج ونحن قادرين وأنا متأكد بمشروع إنقاذ اقتصادي شامل بإمكاننا أن نخرج من هذه الأزمة ولكن سيدتي الكريمة، هل أن التعويل على الذات بهذا الكم الهائل من الاقتراض الخارجي والمزيد والمزيد من التداين، هل هذا هو الحل؟ الاقتراض الخارجي حسب ما جاء في مشروع القانون الذي قدم لنا ارتفع بنسبة 3,2 مليار دينار كان 7,4 مليار دينار سنة 2022، وفي مشروعكم الحالي أصبح 10,6 مليار دينار نسب الهبات ارتفعت إلى 0,2.

لقد ذكرتم الأسباب التي دعتكم السيدة الوزيرة لتقديم هذا المشروع وهي التغيرات المناخية والجفاف وتواصل النزاع في أوكرانيا الذي تسبب كما نعلم جميعا في ارتفاع أسعار الـ "Brint" العالمية وهي أسعارا تشهد ارتفاعا وانخفاضا، لكن السيدة الوزيرة عندما أرى اليوم أجد أننا مقدمين على أزمة اقتصادية مالية كبرى وأكيد أنكم تتابعون هذا، بالأمس استمعت لرئيس "FED" الأمريكي يقول لا نستطيع التحكم والسيطرة على بيع رقعات الخزينة، تعلمون أن رقعات الخزينة كانت "valeur refuge" وأصبحت تباع الآن بتخفيض تجاوز بالأمس نسبة 5% وهذا يمثل رقما قياسيا وكما تعلمين أن ما يحصل في أمريكا يؤثر على أوروبا وكما ترين "BCE" هم بصدد الترفيع في "d'intérêt taux" وترى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تتأثر أيضا بالأزمة وترى نسب التضخم في ارتفاع وترى "réparation" حتى على المواطن فما بالك بنا.

لذلك حسب رأيي ستحصل أزمة اقتصادية مالية خانقة خلال الأسابيع القادمة لأنه دائما تبدأ من أمريكا ثم أوروبا ثم بعد ذلك تصبح أزمة عالمية لذلك ماذا أعددنا؟ حتى لا تأتون خلال السنة القادمة في قانون المالية التعديلي وتقرون بهذه الأزمة، لذلك من الآن ماذا أعددنا وقانون المالية على الأبواب، كيف يمكننا تدارك ذلك؟

السيدة الوزيرة، في مشروعكم هذا بصراحة لم أجد إصلاحات كبرى ولو أنه مشروع تعديلي لذلك أنا دائما أحس في قانون المالية أو في القوانين التعديلية نجد دائما وسامحني في الكلمة لا أريدها كثيرا سياسة ترقيع "des rétouches" فرضيات غير واقعية وغياب للإصلاحات الهيكلية التي بإمكانها أن تخرجنا من هذه الأزمة ولو أنه لست أنت فقط المسؤولية بل هذه مسؤولية الحكومة بأكملها.

لذلك أتمنى السيدة الوزيرة، مشروع إنقاذ وطني لننفع به بلادنا ولنخرج التونسيين من هذه الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الخانقة، تراجعت نسبة النمو من 2,2% لسنة 2022 إلى 0,9 "وإن شاء الله هذا حد البأس"، نسبة التضخم ارتفعت من 8,3% سنة 2022 إلى 10% للسوق، في الحقيقة المواطن التونسي تعب والمقدرة الشرائية في تراجع مستمر ونجد أن الدين العمومي كما جاء في التقرير 114,8 مليار دينار سنة 2022 إلى 127,2 مليار دينار سنة 2023 أي بزيادة 12,5 تقريبا مليار دينار، ارتفاع الاقتراض الداخلي بـ 1,8 مليار دينار مقارنة بقانون المالية الأصلي، تراجع كبير في توريد المواد الأساسية والأولية والمواد النصف مصنعة، هذه مواد لازمة للاقتصاد الوطني وهذا التراجع قد أضعف قدرة المؤسسات التونسية على الإنتاج وبالتالي هناك تراجع في خلق الثروة، هناك تراجع ملحوظ وأنا كتونسي مقيم بالخارج أرى توريدا للأدوية عندما أكون عائدا إلى تونس الجميع يتصلوا بي لأجلب لهم الدواء، أصبح التونسي يبحث عن مواطن قادم من الخارج ليجلب له علبة دواء.

على مستوى الجباية وهذا سنعود إليه في قانون المالية لسنة 2023 بخصوص الـ 4% لدي ما أقول في هذا.

السيدة الوزيرة، نعلم بأن الجفاف الذي مرت به بلادنا ساهم في تراجع الإنتاج الفلاحي بـ12,7 مثلما ذكر الزملاء، فإن تواصل لا قدر الله الجفاف ماذا جهزنا لهذا؟ هل هناك خطة اقتصادية واضحة يجب أن نفكر خاصة في ذلك الفلاح المتضرر، فالفلاحين الأوروبيين تقوم دولتهم بدعمهم لديهم الإمكانيات ولكن في تونس الفلاح المسكين لا يجد من يدعمه، فالفلاحين تعبوا كثيرا.

اليوم السيدة الوزيرة، نعيش في منطقة وضعيتها ساخنة ونحن نعيش في دولة تواجه العدو الصهيوني وسيكون لهذا آثارا مباشرة على تونس كما شهدنا آثار ذلك نتيجة الحرب على أوكرانيا.

ماذا أعدت وزارتكم لمواجهة هذه التحديات خاصة كما تعلمون السيدة الوزيرة تكلفة النقل والتأمين وارتفاع أسعار المواد الغذاية والمحروقات سترتفع أكثر؟

السيدة الوزيرة، لقد كلفكم السيد رئيس الجمهورية بمهام وزارة الاقتصاد والتخطيط بالنيابة وهذه فكرة طيبة لأنني من بين الأشخاص الذين طالبوا ببعث قطب اقتصادي عصري ويكون فيه ترابط بين المالية والاقتصاد والتخطيط ويشرف عليها لما لا وزيرة وكتاب دولة ويوجد به من خيرة خبرائنا التونسيين ومن كفاءاتنا ونعمل على إستراتيجيات وسياسات تنمية وتخطيط للموازين الاقتصادية ويكون ذلك بالتنسيق مع كل الوزارات.

أرجو السيدة الوزيرة التفكير في إعادة إحياء المجلس الاقتصادي والاجتماعي لأن هذا المجلس كان يقوم بدور متميز لذلك يمكنه أن يساعدنا في التخطيط الاستراتيجي بصفة عامة كما قام بذلك سابقا ويجب أن نفكر خاصة السيدة الوزيرة في المواطن، المواطن البسيط هو أكبر متضرر نحن نتحدث في السياسات وفي الأرقام ولكن المواطن عندما يسمعنا لا يفكر سوى في قدرته الشرائية، يفكر في تدهور هذه المقدرة الشرائية.

وهناك سؤال أود أن أختم به مداخلتي، بما أن المواطن متضرر هل تمت استشارة الأطراف الاجتماعية في قانون المالية التعديلي وسنرى هذا بطبيعة الحال في قانون المالية القادم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الآن انتهينا من النقاش الكلمة للسيدة وزيرة المالية للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب فلتتفضل، لديكم الوقت الكافي لقد طلبت ساعة ونحن نعطيك الوقت الكافي.

السيدة سهام البوغديري نمصيّة، وزيرة المالية ووزيرة الاقتصاد والتخطيط بالنيابة

شكرا السيد رئيس المجلس،

شكرا للسادة النواب المحترمين على كل الأسئلة التي تم تقديمها.

سأتولى تقديم بعض التوضيحات وكذلك الإجابات عن كل الأسئلة التي تقدم بها السيدات والسادة النواب المحترمون.

سأنطلق في بادئ الأمر بالأسئلة التي تم تقديمها بخصوص الفرضيات وكذلك الأسئلة التي تم تقديمها خاصة في ما يهم سبب تغيير الفرضيات التي تم اعتمادها في قانون المالية الأصلي لسنة 2023 ونحن كوزارة لما اشتغلنا على قانون المالية التعديلي تم تغيير الفرضيات.

كذلك هناك سؤال تقدم به بعض النواب بخصوص قانون المالية التعديلي لماذا يتم تقديم قانون مالية تعديلي في كل سنة؟ كما قال بعض النواب في هذه المدة وخاصة في السنوات الأخيرة أصبحت قاعدة ولم تعد استثناء في كل عام لدينا قانون مالية أصلي وقانون مالية تعديلي.

أريد أن أرجع إلى القانون الأساسي للميزانية وهو آخر قانون تم سنة في 2019 ويتعلق بكيفية إعداد الميزانيات وما هي الأسباب التي تجعل الحكومة تلتجئ إلى قانون مالية تعديلي.

ينص الفصل 8 من قانون المالية التعديلي على أن التقديرات المتعلقة بقانون المالية تخضع لمبادئ المصداقية والشفافية ولكن من ناحية أخرى تكتسي موارد ميزانية الدولة الصبغة التقديرية في حين تكتسي نفقات ميزانية الدولة صبغة محددة وبالتالي فإن قانون المالية التعديلي هو ضروري متى يكون ذلك؟ لإعطاء الحكومة الترخيص للترفيع في الاعتمادات المرسمة. يعني لا يمكن أن يأذن وزير المالية في أية نفقة إذا فاقت الاعتمادات والمصاريف المرسمة في قانون المالية الأصلي بصرف نفقات جديدة غير مرسمة إلا بمقتضى قانون تعديلي يسمح له بذلك.

إذن كما قلت هو ضروري لإعطاء الحكومة الترخيص للترفيع في الاعتمادات المرسمة وغير ذلك لا يمكن للحكومة التعهد أو الصرف إلا في حدود الاعتمادات المرسمة ولذلك فقد تم خلال السنوات الأخيرة اللجوء بصفة مستمرة إلى قوانين مالية تعديلية.

لقائل أن يقول لماذا خلال هذه السنوات الأخيرة؟ لأن السنوات الأخيرة اعترتها بعض الصدمات ولامتصاص هذه الصدمات التي كانت تحدث سنويا خلال العشرية وتم انتخابكم كنواب شعب بعد 25 جويلية وتعرفونها جيدا وتعرفون ما حدث في 2020 من أزمة صحية استمرت حتى 2021 و2022 وإلى حد الآن تصلنا الأرقام حول مرضى الكورونا، كذلك الأزمة الروسية الأكرانية وبالتالي اتسم الوضع العالمي بتواصل الصدمات مما رفع في منسوب عدم اليقين والضبابية وخاصة في ما يتعلق بالفرضيات على غرار مثلا سعر برميل النفط وسعر المواد الأساسية وهذه المسألة ليست حكرا على تونس بل شملت كل دول العالم وكل المنظمات الدولية التي باتت تحسن أو تحيّن من تقديراتها كل ثلاثة أشهر وهناك دول كبرى لجأت إلى عدة قوانين مالية تعديلية خلال سنة ليس مثلنا نحن نقدم قانون مالية تعديلي بل هناك دول تقدم أكثر من قانون مالية تعديلي خلال سنة.

إذن كل هذه العوامل دفعتنا إلى تقديم قانون مالية تعديلي ونراجع بعض الفرضيات التي اعتمدناها في إعداد قوانين المالية الأصلية.

أيضا السؤال المطروح دوما حول أسباب تقديم قوانين مالية تعديلية وأسباب مراجعة الفرضيات، تقدم عدد من النواب وسألوا لماذا عملنا بنسبة نمو تقديرية أو فرضية اعتمدناها في قانون المالية الأصلي وتعرفون هذه الفرضية لنسبة النمو وهو 1.8% وعبر عدة نواب عن استيائهم لأننا قدمنا في قانون المالية التعديلي مراجعة لنسبة النمو وتحددت بـ 0.9%.

مراجعة نسبة النمو من 1.8 إلى 0.9 كان بالأساس نتيجة التراجع الكبير الذي سجله مردود القطاع الفلاحي جراء التغيرات المناخية وموجات الجفاف خاصة أنه أكثر من 90% من الإنتاج الفلاحي يعتمد على الري.

بلغت نسبة النمو الاقتصادي 1.2% خلال السداسي الأول من سنة 2023 بحساب الانزلاق السنوي الثلاثي الأول 2% والثلاثي الثاني 0.6% لسنة 2023.

بالرغم من تحسن أداء بعض القطاعات خلال السداسي الأول من السنة الجارية على غرار قطاع الخدمات وخدمات النزل والمقاهي والمطاعم هناك نسبة نمو تفوق 16% يمكن أن أقول لكم حسب الرقم الذي لدي 16.9% وخدمات النقل 5% وخدمات المعلومات والاتصالات 4% تسجيل ديناميكية على مستوى قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية 5.3% والصناعات الكيميائية 4% وسجل القطاع الفلاحي تراجعا بنسبة 8.7% أي -8.7% خلال السداسي الأول من سنة 2023 بحساب الانزلاق السنوي تراجع بنسبة 4.9%

خلال الثلاثي الأول من سنة 2023 وتراجع بنسبة 12.5 أو 12.6% خلال الثلاثي الثاني من سنة 2023 مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة.

علما وأن القطاع الفلاحي يمثل حوالي 11% من الناتج المحلي الإجمالي ودون احتساب القطاع الفلاحي وإن لم نحص تدهور نسبة النمو للقطاع الفلاحي يمكن أن أقول لكم في التعديلي حيّنا نسبة النمو ليس 0.9 وإنما يمكن أن تصل إلى 2.3% إذن هذا هو السبب الرئيسي لتراجع نسبة النمو بالمقارنة مع نسبة النمو التي تم اعتمادها عندما تم إعداد قانون المالية لسنة 2023.

إذن مع تواصل موجة الجفاف وتأثيرها على الإنتاج الفلاحي والأنشطة الاقتصادية المرتبطة به من المتوقع أن تتراجع القيمة المضافة لهذا القطاع بـ 9.7% خلال كامل سنة 2023 مقابل قيمة مضافة إيجابية بـ 1.3% مقدرة أوليا و0.7% مسجلة في سنة 2022.

على سبيل الذكر سجل قطاع الحبوب هذا الموسم تراجعا كبيرا في الكميات المجمعة بنسبة 59% وتم تسجيل هذه النسبة حتى موفى أوت 2023 مقارنة بنفس الفترة من السنة السابقة أي سنة 2022.

كما تمت مراجعة نحو التخفيض للقيمة المضافة لقطاع الصناعات الغذائية بـ 3.1% مقابل 0.9% مقدرة أوليا.

شمل التخفيض القيمة المضافة للقطاعات التالية وسأقول لكم إضافة إلى القطاع الفلاحي كيف تم التخفيض في القيمة المضافة في القطاعات الأخرى وبالتالي نسبة النمو المتعلقة بها:

قطاع البناء -1.4% مقابل 2.9% مقدرة أوليا.

القطاع الصناعي في مواد البناء والبلور 3.8% مقابل 1.9% مقدرة أوليا.

استخراج النفط والغاز الطبيعي تراجع بـ % 3.4 مقابل 1% مقدرة أوليا.

قطاع المناجم -2.3% مقابل 20% مقدرة أوليا.

قطاع الكهرباء 3.9% مقابل 2.9% مقدرة أوليا.

قطاع التجارة 0.1% مقابل 12% مقدرة أوليا.

وفي المقابل تم الترفيع في القيمة المضافة لقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية 4.5% مقابل 2.4% مقدرة أوليا لكن تجدر الإشارة إلى هشاشة هذه الفرضيات باعتبار ارتباط القطاع بالوضع الاقتصادي في منطقة الأورو.

النزل والمقاهي والمطاعم سجل هذا القطاع نسبة نمو محترمة وهامة هي 12.4% مقابل 7.2% مقدرة أوليا وبناء على تحيين النتائج المسجلة لكامل سنة 2022 والنتائج المسجلة إلى موفى السداسي الأول من السنة الجارية تمت مراجعة نسبة النمو المتوقعة لسنة 2023 في مستوى 0.9% مقابل 1.8% مقدرة أوليا.

إذن لماذا أردت أن أقدم هذا التفصيل بالنسبة إلى مراجعة نسبة النمو وسأمدكم أيضا بالأسباب التي راجعنا بها سعر برميل النفط كما أريد أن أؤكد وأوضح لكم السيدات والسادة النواب المحترمين أن وزارة المالية كوزارة فنية لا تعمل بمؤشرات اعتباطية ولا تعمل بتوقعات مثلما قال بعض النواب غير علمية، بل هي وزارة فنية تزخر بالكفاءات في المادة المالية والمهندسون الذين يعملون على انموذج اقتصادي لضبط التوازنات.

فوزارة المالية لا تعمل على نسب النمو هذه بمفردها بل بمعية وزارة الاقتصاد والتخطيط ولا يمكن إضافة نسب النمو في قانون المالية إلا بالاستناد إلى إدارة عامة في وزارة الاقتصاد والتخطيط هي الإدارة العامة للتقديرات وأحسب أنكم تعرفونها جيدا وهي تعمل من خلال التقديرات بالنسبة إلى القيمة المضافة والنمو وتتعامل مع المعهد الوطني للإحصاء ويقدمونها لنا ونعمل معهم كوزارة مالية، وأقول نقدمها لهم نظرا إلى أنني في هذه الفترة على رأس وزارة الاقتصاد والتخطيط بصفة وقتية وأؤكد على ذلك لكن العمل هو بين الوزارتين وبين كفاءات الوزارتين وحقيقة لا أوافق السيدات والسادة النواب المحترمين حين يتحدثون عن أن الأرقام تتم صياغتها اعتباطيا ودون قواعد علمية ودون أمور تستند إلى أسس علمية.

إذن مددتكم بالتفصيل كيف وصلنا إلى 0.9% حيث أعدت الأمور بين الوزارات المعنية على أسس علمية.

كذلك أريد أن أجيب السادة والسيدات النواب المحترمين بخصوص اعتماد فرضية سعر برميل النفط في حدود 83 دولار للبرميل في سنة 2023 عوضا عن السعر الذي اعتمدناه في فرضية إعداد قانون المالية لسنة 2023، نفس الشيء وفي المرة القادمة حيث سيكون لدي معكم عدة لقاءات في هذه الفترة وإلى حدود موفى السنة الحالية وسأقدم لكم بصفتي على رأس وزارة الاقتصاد والتخطيط بالنيابة بصفة مؤقتة الميزان الاقتصادي الذي صادق عليه مجلس النواب في الأسبوع الفارط كما سأقدم لكم توازنات لمشروع قانون المالية لسنة 2024 ونفس السؤال بالنسبة إلى فرضية سعر برميل النفط أنا متأكدة أنه سيطرح علينا مرة أخرى وسنجيبكم.

إذن أعددنا قانون الميزانية الأصلي بفرضية 89 دولار وعدلنا هذه الفرضية في مستوى 83 دولار هذا كان مستندا إلى تطور مستويات أسعار النفط خلال الأشهر الأولى من سنة 2023 حيث شهدت أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية منحى تصاعديا خلال النصف الثاني من سنة 2023 مدفوعة بشكل أساسي بالاتفاق الحاصل على تخفيض الإنتاج من جانب منظمة "OPEC" حتى نهاية سنة 2023 وبانخفاض مخزونات النفط العالمية المرصودة التي بلغت أدنى مستوياتها خلال شهر أوت المنقضي حيث بلغ معدل سعر البرميل مستوى 94 دولار للبرميل خلال شهر سبتمبر 2023 ليبلغ المعدل التراكمي خلال التسعة أشهر الأولى من 2023 ونحن لا نحصي من خلال شهر بل بطريقة تراكمية، لذلك قلت ليبلغ المعدل التراكمي خلال التسعة أشهر الأولى من 2023 مستوى 82.1 دولار علما وأن المعدل التراكمي لأسعار النفط بلغ مستوى 83 دولار إلى غاية 13 أكتوبر 2023 تحديدا، يعني أن هذا المعدل التراكمي له أسبوعين وآخر رقم توصلنا له هو 83 دولار وهذه تراكمات عشرة أشهر تقريبا بتاريخ 13 أكتوبر 2023.

كذلك بالإضافة إلى أن الوزارة في عملها على هذه الفرضية تستأنس بتوقعات المنظمات والمؤسسات الدولية على غرار الوكالة الدولية للطاقة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى آخره بالإضافة إلى معدلات العقود الآجلة ومن المنتظر أن تتراوح أسعار النفط وسنصل إلى هذا في قانون المالية لسنة 2024 حسب التقديرات ما بين 80 و87 حين نقدم توازنات مشروع قانون المالية لسنة 2024 سنمدكم بأكثر التفاصيل.

إذن هذا ما أردت أن أوضحه بخصوص تعديل الفرضيات فهو ليس مرتبطا بأن توقعاتنا دوما خاطئة مثلما قلتم أو أننا لا نعرف أرقامنا ولا نتقن التقديرات لا ليس كذلك فدوما أقول أي قانون مالية يقدم فهو ينبني ويبنى على توقعات لكن التوقعات بالرجوع إلى أحكام القانون الأساسي للميزانية فإن ضبطها على مستوى الإيرادات أو على مستوى النفقات أيضا هناك مسائل تتعلق بالترسيم وإذا رسمنا مسألة ومبالغ لكن هذه المبالغ على مستوى النفقات لا تفي بالحاجة نظرا إلى الصدمات وتغيير بعض المؤشرات عند ذلك نحن كدولة ملتزمون بدورنا على كل الأصعدة يجب أن نوفر النفقات، لكن عندما نفوق المبلغ المرسم بالنسبة إلى النفقات يجب أن يكون هناك قانون مالية تعديلي يأخذ بعين الاعتبار هذه النقطة.

وبالتالي حتى يسمح القانون للحكومة ولوزيرة المالية بأن تأذن بصرف هذه النفقات الإضافية وهذا حصل لنا على مستوى نفقات الدعم وعلى مستوى مبلغ الديون أو مبلغ فائدة الدين وعلى المستوى الداخلي والخارجي وكل ذلك وهذه نفقات إضافية ولا يمكن أن نعرفها في التوقعات، يعني أنه في بعض الأحيان كما قلت تحدث مستجدات خلال السنة التي تستدعينا لمراجعة هذه النفقات المرسمة خاصة إذا تعلق الأمر بالمراجعة نحو الترفيع فهذا يستدعي منا أخذها بعين الاعتبار ضمن التوازنات المعدلة في إطار قانون المالية التعديلي.

كما تقدم النائب المحترم السيد القمودي بسؤال وهو الآن غير موجود معنا قال بأنه يريد تفسيرا حول سبب انخفاض المداخيل الجبائية ولا يريد أن تكون الإجابة بأن هذا التخفيض مرتبط بضعف الموارد البشرية أو الإمكانيات حسب تعبيره.

ما يمكن قوله هو أننا نؤكد دائما وفي هذا إجابة لبعض أسئلة النواب المحترمين في علاقة بالأرقام التي قدمتها وزارة المالية بالعكس حين نقلص في الأرقام فذلك يعكس شفافية الأرقام التي تتعامل بها وزارة المالية، فكما نصرح بالأرقام التي زادت نصرح بالتي انخفضت ولدينا في ذلك أسباب وحين قدمنا يوم 13 أكتوبر مشروع قانون المالية التعديلي كان يصاحبه تقرير فيه كل تفصيل متعلق بكل الأرقام التي تم إدراجها في إطار قانون المالية التعديلي يعني لا يمكن إخفاء أي شيء وهو موجود في التقرير على موقع وزارة المالية لمن يريد أن يطلع ويرى كل الأرقام وسبب التغيير في الأرقام من زيادة أو نقصان.

أعود إلى سؤال السيد النائب المحترم يمكن أن أقول لك بصفة عامة الانخفاض في تقديرات المداخيل الجبائية لدينا كما تعرفون النظام الداخلي والنظام الديواني ويوجد نقص في النظام الداخلي يقدر بـ 394 مليون دينار حيث قدرت المداخيل بـ 29.825 ألف م.د في قانون المالية مقابل 29.431 م.د في قانون المالية التعديلي وسأمده بأسباب الانخفاض وبتراجع الضريبة على الشركات البترولية هناك تراجع بالنسبة للضريبة على الشركات البترولية بمبلغ 247 م.د جراء تحيين فرضية سعر برميل النفط من 89 إلى 83 وحين نراجع سعر برميل النفط آليا فوائد المؤسسات البترولية ستتقلص وبالتالي فإن الضريبة على الشركات البترولية ستتقلص إذن فتراجع الضريبة على الشركات البترولية بـ 274 م.د مرده التخفيض في فرضية سعر برميل النفط.

أيضا هناك سبب آخر كما قلنا مراجعة سعر برميل النفط وفرضية سعر الدولار التي كانت 3.400 إلى 3.1 يعني تمت مراجعتها في إطار قانون المالية التعديلي هذا مع تراجع الإنتاج الوطني من النفط والغاز حيث هناك تراجع بنسبة 8%.

هناك تأخر في تفعيل بعض الاجراءات المصاحبة لقانون المالية الأصلي وفي إطار التوازنات أخذنا بعين الاعتبار الترفيع في أسعار بيع التبغ والزيادة الخصوصية الموظفة على منتوجات التبغ وتعرفون أن قرار الترفيع صدر في 21 أوت وعوض ما كنا ننتظره على امتداد السنة صار الترفيع في أوت يعني أن المداخيل المتأتية من هذا الترفيع ستتقلص بالطبيعة في حدود النصف وهذا أيضا له تأثير على المداخيل الجبائية.

بالنسبة إلى المداخيل الجبائية أو تقديرات المداخيل الجبائية بالنظام الديواني هناك تقلّص في هذه المداخيل بنسبة 645 مليون دينار هذا مردّه أساسا إلى تراجع نسق الواردات الذي تقلّص بنسبة 3،7% بالنظام العام و5،9%خاصة بالنسبة إلى المواد الأولية ونصف المصنّعة.

نعرف أن هناك تقلّصا كبيرا في الواردات ولذلك سجّلنا انعكاسا إيجابيا على مستوى الميزان التجاري.

كذلك هناك إجراء اتخذته الحكومة يتعلق بإجراء المراقبة القبلية عند التوريد على بعض البضائع وهذا كان معتمدا على بلاغ مشترك في 17 أكتوبر 2022 وساهم في تجديد إجراءات التوريد مما أدّى إلى تراجع الواردات وعندما نقول واردات فهي "fiscalité" تعرفونها في "TVA et le droit de consommation" ومعاليم ديوانية.

كذلك هناك تراجعا في الواردات، في قانون المالية لسنة 2022 رفّعنا في بعض المعاليم الديوانية على جملة من المواد المدعّمة منها كما تتذكّرون الترفيع في المعاليم الموظفة على الفواكه الجافة وفي الحقيقة كان اقتراحا حينها تقدمت به وزارة التجارة لوزارة المالية، لكن هذا كان له أثر سلبيّ على الموارد وعندما يكون هناك ضغط جبائي كبير فذلك يمكن أن يؤثر سلبا على الموارد وتدخل البضاعة حينها بالأطُر غير القانونية وباستعمال الأساليب غير القانونية يعني في إطار الاقتصاد الموازي. ونحن لدينا اقتراحا ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2024 وبدوري متأكدة من اطلاعكم على هذا المشروع، وهناك مراجعة لهذه المعاليم في اتجاه التخفيض لاسترجاع الموارد الجبائية المتأتية من المعاليم الديوانية التي تم التخفيض فيها بصفة هامة في إطار قانون المالية لسنة 2022.

كذلك هناك إجراء آخر في قانون المالية لسنة 2022 يتعلق بالترفيع في فائض أو فوائض التأخير بالنسبة إلى الأداءات وأحيانا يتجاوز فائض التأخير أصل الدين. هذا بالنسبة إلى بعض المؤسسات المعنية إما بتصاريح غير مودعة أو بمراجعات جبائية انزعجت من هذه الفوائض خاصة من عدم تسقيف هذه الفوائض التي تتجاوز أحيانا أصل الدين وهذا حال دون تسوية وضعيتها الجبائية.

وبالتالي هناك كذلك في إطار قانون المالية لسنة 2024 إجراء في هذا الخصوص يتعلق بتسقيف الخطايا الجبائية وكذلك مراجعة بعض نسب الخطايا في إطار دفع المطالب بالأداء على تسوية وضعيته في إطار تسهيل "la conformité fiscale" ممّا يمكّن المطالب بالأداء ليتقدم من تلقاء نفسه لتسوية وضعيته الجبائية.

المسألة الموالية التي أرغب في تقديمها بالنسبة إلى تراجع الموارد الجبائية، لا ننسى السيد النائب المحترم أنه في سنة 2022 شهدنا ارتفاعا ملحوظا في الموارد، وهذا الارتفاع كان يتعلق فقط بسنة

2022 لأنه كان مرتبطا بالعفو الجبائي وعندما نرغب في المقارنة " on compare le comparable" مع سنة لا يوجد فيها عفوا جبائيا لأنه عندما نقارن مع سنة خالية من العفو الجبائي لا نجد هذا الفرق. إذن، حتى أنّ هناك جانبا من هذا المبلغ لأنه بالمقارنة مع سنة 2022 نلاحظ أنّ بها مداخيل جبائية هامة بالاستناد لمداخيل العفو الجبائي.

يبدو لي أنّني قدمت بصفة عامة كل التوضيحات في هذا الخصوص.

في سياق إجابتي عن السؤال الذي تقدّم به السيد النائب المحترم عن تطور خدمة الدين وخاصة الدين الداخلي، عرفت خدمة الدين انخفاضا بمبلغ 290 مليون دينار بالمقارنة مع قانون المالية الأصلي لسنة 2023 ويتوزّع أساسا هذا التخفيض كما يلي:

هناك ارتفاع في الفوائد بالمبلغ وهنا قيمة المبلغ لديّ غير واضحة وسأوافيكم السيد النائب بالوثيقة فيما بعد. ثمّة ارتفاع في نسبة الفوائد المتأتية أساسا من ارتفاع فوائد الدين الداخلي والتي تفسّر باللجوء إلى الاقتراض الداخلي أكثر ممّا كان مرتقبا بالنسبة إلى سنة 2023 وهذا ذكرناه لتلبية حاجيات النفقات المرسّمة في قانون المالية.

من بين مصادر التمويل هناك الاقتراض وهناك الاقتراض الخارجي والداخلي وتعرفون أنه بالنسبة إلى الاقتراض الخارجي لم يتمّ الحصول على كل القروض المبرمجة لكننا إلى نهاية السنة إن شاء الله هناك تمويلات ستصلنا. لكن في المقابل وهذا ما ذكرناه المرة الفارطة إذا كان هناك تمويل ولم يصلنا، نحن كوزارة المالية لا بدّ من إيجاد حلول والحلول متمثلة في التوجه نحو الاقتراض الداخلي، وكنت صريحة في هذا الشأن وأنّ نسبة فائدة الاقتراض الداخلي مكلفة والفائدة يمكن في بعض الأحيان أن تفوق نسبة الفوائض بالنسبة للاقتراض الخارجي خاصة فيما يتعلق بالاقتراض الخارجي على مستوى التعاون الثنائي وليس مع المؤسسات المالية، لأننا عندما نقترض على مستوى التعاون الثنائي من قبل دولة أخرى دائما هناك شروطا تفاضلية نتمتع بها كدولة تونس، لماذا؟ لأن تونس معروف عنها التزامها بسداد ديونها ولا تتخلف عن ذلك.

كما تعلمون أيضا أن القروض الخارجية التي لم نتحصل عليها والتي نعبّر عنها بقروض دعم الميزانية "les appuis budgétaires" وهذا قلناه أيضا مع لجنة المالية "les appuis budgétaires" كانوا مرتبطين بالوصول إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي.

وبالتالي يمكنني القول أنّ المسألة لا تتعلق بسوء تقدير لكن تتعلق بعوامل، لهذا قلنا هناك صدمات بعد أن نقوم بتلك الضوابط والتقديرات والفرضيات هناك صدمات تعترضنا لكن في الأخير لا بدّ أن نتعامل معها ونجد حلولا لكي تبقى الدولة متعهدة بكل نفقاتها ولا تتخلف عن الإيفاء بتعهداتها.

إذن مثلما ذكرنا أنّنا قمنا بهذا على مستوى التعامل بين القروض الخارجية والقروض الداخلية.

كذلك يمكنني القول أنّنا سجلنا في سنة 2023 ارتفاعا للإيداعات بالخزينة والفصل 61 من مجلة المحاسبة العمومية موجود وقانون ساري المفعول لكن لم يتم تفعيله سابقا ولكننا فعّلناه ومن خلال تفعيل هذا الفصل هناك موارد إضافية تم ضخّها.

هناك تراجع تسديد أصل الدين بـ 825 مليون دينار نتيجة تراجع التمويلات الخارجية.

كذلك هناك إشارة أن قانون المالية التعديلي المقدّم لهذا المجلس الموقّر أخذ بعين الاعتبار تعبئة قرضين مجمّعين بالعملة القرض الأول انتفعنا به في شهر ماي والقرض الآخر وافقتم عليه في هذا المجلس الموقّر.

يمكنني القول كذلك أن هناك مؤشرا آخر أضيفه لكم، بالنسبة إلى تعهّد الدولة بسداد الدين الخارجي. الدولة وصلت إلى حدّ شهر أكتوبر من سنة 2023 إلى تسديد نسبة هامة من الديون المتخلّدة على ميزانية الدولة لسنة 2023. بلغت تسديدات خدمة الدين 16 ألف و866 مليون دينار من أصل أو من جملة 20 ألف و810 مليون دينار. يمكن القول أنّ اليوم مع موفّى شهر أكتوبر لأن التسديد الأخير قمنا به البارحة، يمكنني القول أنّنا وصلنا إلى موفّى شهر أكتوبر أو توفّقنا في تسديد 81 % من جملة خدمة الدين. مع العلم أنّ البارحة 30 أكتوبر رغم الضغوطات التي تعرفونها جميعا ونعرفها نحن كحكومة المسلّطة على المالية العمومية البارحة سددنا 500 مليون أورو بعنوان أصل الدين و33 مليون أورو بعنوان فوائد دين خارجي.

هذا القرض تحصلنا عليه سابقا وهو ما يقارب عن ألف و900 مليون دينار وقد قامت خزينة الدولة البارحة بتسديده وذلك حتى تبقى تونس دوما في مكانتها ولا يتجرّأ أحد على القول أنّ تونس لم تسدد قروضها.

السادة النواب المحترمين نحن نقبل كل النقد الذي تتقدمون به لكن هذا ليس من السهل القيام به في ظل الضغوطات المسلّطة اليوم على المالية العمومية وهذا يفسّر شيئا واحدا فقط وهو أن هناك رهانات وتحدّيات وهناك حكومة وأطراف بصدد القيام بعملها.

وزارة المالية وقانون المالية مرتبط دائما بوزارة المالية لكن في الأخير قانون المالية مقترح من قبل الحكومة وهو قانون الحكومة ويرد عليكم بعد أن يتم التداول حوله في مجلس الوزراء.

صحيح أن الإعداد يتم من قبل وزارة المالية لكن هذا العمل هو عمل فني وتقني من قبل إطارات وأعوان وزارة المالية التي أودّ من هنا أن أوجه لهم تحية من جباية ومن ديوانة ومن إدارات مركزية وكل الإدارات للعمل الذي يقومون به في هذا الظرف الصعب جدا الذي نمرّ به كدولة وليس نحن فقط وجميعنا نتابع الصعوبات التي تواجهها كل بلدان العالم لكننا نعمل ليلا نهارا بدون عطل وبدون إجازات لأننا نحمل على عاتقنا مسؤولية.

قبل أن نقدّم على أنظاركم قانون المالية وقانون المالية التعديلي قالوا أنّ هذه السنة ليس بإمكانهم إعداد قانون المالية التعديلي ولا قانون المالية الأصلي ولكن هناك جنود يعملون في هذه البلاد ونحن كحكومة "on est dans notre rôle" كذلك هو الشأن بالنسبة إلى السلطة التشريعية "vous êtes dans votre rôle" لكي تراقبوا الحكومة وتقدّموا الانتقادات اللازمة لكن كذلك الأخذ بعين الاعتبار التحديات والعمل اليومي الذي يدخل أحيانا في باب المعجزات.

المسألة التي تقدّم بها السيدات والسادة النواب المحترمين وما يُتَدَاوَلُ هذه الأيام في عدة منابر إعلامية من قبل بعض الخبراء

الذين تحدثوا حول التشكيك في الفرضيات والتشكيك في الأرقام والتناقضات بين ما هو منصوص عليه بقانون المالية التعديلي وقانون المالية الأصلي مع التوجّه العام للدولة، وخاصة التوجه أو التوصيات التي تقدّم بها السيد رئيس الجمهورية بالنسبة لكل ما يتعلق بالمالية العمومية وكل ما يتعلق بالتوجّه العام للدولة وخاصة التعويل على الذات.

ما يقع تداوله من تساؤلات: كيف سنعوّل على الذات ونحن نقوم بالاقتراض؟ هذا ما سأجيب عنه. مثلما قلنا من المتوقع أن تحقق المداخيل الذاتية لميزانية الدولة وعندما نقول مداخيل ذاتية لا يقتصر ذلك فقط على الجباية والمداخيل الأخرى التي تدخل الدولة تطوّرا بـ10،7% في سنة 2023 وستبلغ 45 ألف و360 مليون دينار مقابل 40 ألف و993 مليون دينار مسجلة في سنة 2022 نتيجة لتحسين مجهود الاستخلاص والمردود الايجابي للإجراءات التي تضمّنها قانون المالية لسنة 2023 والحقيقة لا أرغب في الرجوع للتفاصيل ولديكم في الوثائق التي تقدّمت بها الحكومة والتي قدّمناها بدورنا للمجلس الموقّر.

هذه النتائج من نظريتنا لأننا نواكب يوميا الأرقام ونراقب تطورات المداخيل يوميا تُعَدّ إجماليا طيبة بالنظر إلى الوضع الاقتصادي العالمي وكذلك الوضع الاقتصادي الوطني وتعكس مجهود الحكومة ومجهود المالية والإدارة الجبائية وإدارة الديوانة وتعكس كذلك مجهود كل التونسيين الذين امتثلوا لأداء الواجب الجبائي المقدس وساهموا في المجهود الوطني.

الموارد الذاتية للدولة التي ستمكّن من تغطية جزء كبير من التزامات الدولة جميعها وليس فقط "fiscalité" بل " tout confondu" تصل إلى ما يقارب 64%، لكن اللجوء إلى الاقتراض يبقى على المدى القصير وقد ذكرته في الجلسة الأخيرة عندما قدمت مشروع القرض بالعملة قلت أنّه لا يمكن أن نقول على المدى القصير لا يمكننا الاقتراض هذا لا يمكنني أن أقوله لماذا؟ لأن هناك واقعا ونحن نقدّم أمورا واقعية لكننا نعمل على هذا على المدى المتوسط والمدى الطويل ويكون تدريجيا بالتقليص من الاقتراض وتنمية المداخيل والتعويل على الذات.

أما الزيادة في حاجيات التمويل الإضافية والتي قمنا بتحيينها في سنة 2023 وقدمناها في إطار قانون المالية التعديلي تبلغ 2389 مليون دينار وجاءت هذه الزيادة في زيادة في نفقات الدعم للمواد الأساسية والنفقات وفائدة الدين. وفي المقابل ساهم حسن التحكم في بعث أبواب النفقات والاقتصاد كذلك من تلافي مزيد من الانزلاقات على مستوى عجز الميزانية لكي نصل إلى 7،7% كعجز والذي قدّمناه لكم في إطار قانون المالية التعديلي لسنة 2023.

إذن إذا كنا سنعوّل على القدرات الذاتية هذا طبعا لا بدّ أن يكرّس في الميزانية لكن سأقول لكم كيف يمكننا الوصول إليه.

أولا مثلما قلت لدينا التزامات ولدينا نفقات "rien que" ما ذكرته الآن هو إيفاؤنا بخلاص ديوننا الخارجية وقد استمعتم البارحة كم كلفة الدين التي دفعناها. إذا كنا اليوم سنقوم بتسديد كل ذلك دون أن تَردَ علينا تمويلات خارجية سوف نضطر للالتجاء إلى السوق الداخلية لتعبئة الموارد ووصلنا إلى تعبئة موارد في حدود 11 ألف و368 مليون دينار وهي ما تمثل حوالي 52 %من جملة موارد الاقتراض المحيّنة لسنة 2023 وتتأتى من رقاع خزينة والقرض البنكي بالعملة والقرض الرقاعي الوطني والتي تمثل أدوات لتعبئة ادخار منصوص عليها بالتشاريع والتراتيب الجاري بها العمل.

كما تم اللجوء إلى موارد خزينة والتي تمثّل إيداعات في الحسابات والأرصدة ورقاع قصيرة المدى والتي تندرج كذلك في إطار تعبئة الموارد الداخلية في غياب تمويل خارجي.

وساهمت كل هذه الجهود في حصر موارد الاقتراض في حدود 10 آلاف و563 مليون دينار منها الموارد الخارجية لدعم الميزانية بحوالي 8504 مليون دينار وهذا بعد التقليص. مثلما ذكرته المرة الفارطة أنّه تم التقليص في الاقتراض الخارجي وقد أخذه قانون المالية التعديلي بعين الاعتبار لأننا رأينا حلولا أخرى لكي تستطيع الدولة والحكومة ووزارة المالية أن تفي بتعهداتها المالية.

حاولنا من خلال مشروع القانون المعروض على هذا المجلس الموقّر وكذلك مشروع قانون المالية لسنة 2024 أن نعوّل على الذات قدر الإمكان لكن لا نستطيع القول أنّ ما رسمناه سنجلبه بمداخيل جبائية ومداخيل ديوانية.

حاولنا أن نعوّل على الذات قدر الإمكان والتعويل على الذات لكي نصل إلى النتائج المطلوبة، لكن أودّ القول وهذه دعوة للجميع من خلال هذا المجلس الموقّر أن التعويل على الذات يجب أن ينخرط فيه كل التونسيين.

يجب أن يكون شعارنا جميعا في المرحلة القادمة لأن كل شخص من موقعه يمكنه المساهمة في المجهود الوطني للتعويل على الذات وأنتم كذلك السيدات والسادة النواب المحترمين معنا في هذا المجهود الوطني. فالمواطن الذي يقوم بواجبه الجبائي على أكمل وجه يساعد على التعويل على الذات، رجال الأعمال الوطنيين الذين يستثمرون في بلادهم ويحدثون مواطن شغل ويبحثون على أسواق جديدة للتصدير ويجلبون العملة يساهمون كذلك في التعويل على الذات.

لما تتساءلون عن دور الدولة في الاستثمار الخارجي؟ أقول أنّني أقوم بمجهود ولكن لا يخفى عنكم الضغوطات على المالية العمومية بالنسبة إلى المبالغ المرصودة وبالنسبة إلى الاستثمار العمومي.

من يشتغل في القطاع الموازي اليوم عندما ينخرط في القطاع المنظم ويضع أمواله في القطاع البنكي ويدفع ضرائبه شأنه شأن كل التونسيين وكل المواطنين وكل المطالبين بالأداء فهو يساعدنا في التعويل على الذات.

الاقتصاد الموازي وهنا السادة النواب وكذلك الخبراء يتساءلون دائما عما قامت به الدولة في القطاع الموازي؟ أقول تكرارا ومرارا أن الاقتصاد الموازي مشمول بميدان تطبيق كل الضرائب من ضرائب مباشرة وغير مباشرة. يعني أنا اليوم كوزيرة مالية لا يوجد لديّ مشكل تشريعي لكي ينخرط الاقتصاد الموازي في المنظومة الجبائية والديوانية ويقوم بواجباته.

الاقتصاد التشريعي موجود ولكن الفئة من الناس التي تنتمي إلى الاقتصاد الموازي غير منخرطين في واجباتهم الجبائية ولا يقومون بها ولا يدفعون ما لهم من أداءات وضرائب إلى خزينة الدولة.

أمثلة أخرى كذلك يمكنني أن أقدمها لكم، اليوم هناك أزمة عالمية على مستوى الطاقة ولا تقتصر فقط على تونس التي لا تملك موارد كبيرة على مستوى الطاقة والمواطن العادي حتى في ثقافته يدخل للإدارة والموظفين هنا حتى في المجالس التشريعية يجب أن يتعلم أن يغلق الضوء عندما يخرج من المكان ويغلق المكيفات عندما يصبح الجو باردا. كل ذلك له آثار على ميزانية الدولة وعلى التوازنات لأن كل هذا يكلّفنا الكثير على مستوى الميزانية.

يعني بتفاعلات من كل المنخرطين، من كل الفاعلين الاقتصاديين ومن كل الفئات وبصرف النظر عن الموقع في السلطة التنفيذية أو في السلطة التشريعية في أي موقع، لا بد أن ينخرط الجميع للتعويل على الذات.

فالعمل الذي تقوم به وزارة المالية والعمل الذي تقوم به الحكومة ستواصل القيام به وستضاعفه وستبحث عن كل السبل لكي نصل تدريجيا إلى التعويل على الذات لكن الدولة أكملها مرتبطة لا يوجد فيها فقط إطارات وأعوان وزارة المالية بل يوجد مواطنين.

نحن لا نزايد على الوطنية، ليس هناك وطني وغير وطني في تونس بل جميعنا وطنيين وجميعنا نخاف على هذا البلد لكن كل في موقعه.

كيف سنقيّم أنفسنا؟ بالعمل وبالنتائج والنتائج ستبيّن ما فعله كل جانب في إنقاذ هذه البلاد والتاريخ لا يرحم.

بالنسبة إلى صناديق الخزينة هناك نائب محترم ذكر أن صناديق الخزينة ينخرها الفساد، إن حسابات الخزينة تخضع لنفس القواعد المطبقة على بقية اعتمادات ميزانية الدولة وتخضع لرقابة سابقة ورقابة لاحقة، السابقة يتم توزيع الاعتمادات طبقا لبرنامج استعمالات يتم ضبطه في إطار قانون المالية وأي تحيين لهذه البرامج يخضع إلى مصادقة مسبقة من طرف مصالح وزارة المالية لا يمكن التعهد بأي نفقة عمومية لهذه الحسابات دون التأشير المسبق من قبل مراقب المصاريف كما تخضع هذه النفقات لمراقبة المحاسب العمومي الذي يتثبت من احترام قاعدة المشروعية وقاعدة العمل المنجز قبل الإذن بتحويل الاعتمادات وأخيرا تخضع هذه النفقات إلى رقابة لاحقة من طرف محكمة المحاسبات في إطار مهامها الرقابية على عمليات غلق الميزانية.

إذن، هناك رقابة تتعلق بكيفية صرف الاعتمادات المرسمة بصناديق الخزينة، سأحاول الإسراع قليلا لأنه قد وصلتنا العديد من الأسئلة المتعلقة بالجباية لذلك سننتقل الآن إلى الميدان الجبائي، هناك نائب محترم ذكر أن المساهمة التضامنية التي أُحدثت كانت بصفة محددة في الزمن ولماذا لم يقع إلغاؤها هذا ما يتداوله دائما بعض الخبراء في المنابر الإعلامية ولكن هذا غير صحيح فمنذ أن أحدثت هذه المساهمة التضامنية لتنويع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية فقد فُعّلتْ بصفة دائمة في الزمن ولم تكن بتاتا بصفة محددة في الزمن وقد قمنا بالترفيع في السنة الفارطة لأنكم تعلمون جيدا الإشكالية المتعلقة بالتوازنات المالية بالنسبة للصناديق الاجتماعية.

كذلك سأمرّ على مسألة الإجراءات المحفّزة للاستثمار ودعم المؤسسات لأنّنا تحدثنا في المرة الفارطة حول العديد من التحفيزات المالية وقانون المالية لسنة 2024 في باب كبير للتحفيزات لتحفيز الاستثمار في كافة المجالات وسيكون لي إن شاء الله مناقشة أو تداول معكم بخصوص مشروع قانون المالية 2024 وسأقدم إليكم كل ما تم إقراره من تحفيزات للمؤسسات وللاستثمار.

إصلاح المنظومة الجبائية في علاقة بالعدالة الجبائية كذلك في إطار قانون المالية 2024، سنقدّم لكم عرضا لإصلاح المنظومة الجبائية وكل ما أُنجِزَ في السنوات الأخيرة في هذا الإطار.

تحدّث العديد من النواب المحترمين حول الإجراءات لدعم القطاع الفلاحي، قدّمنا إليكم في قانون المالية لسنة 2024 بابا بأكمله يتعلق بتحفيز القطاع الفلاحي، لكن على مستوى الحكومة هناك عمل خاصة بالنسبة إلى وزارة الفلاحة هناك عمل جبارا بصدد القيام به وسيبلغكم بكل ذلك السيد وزير الفلاحة عند تقديمه للميزانية بالتفصيل في مجال الإنتاج الفلاحي، في مجال الحبوب، في مجال معالجة المياه، في مجال قطاع الغابات، في مجال التهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية واستغلال الأراضي الفلاحية التي هي اليوم وكما ذكر بعض النواب غير مستغلة، هناك برنامجا كبيرا تعمل عليه وزارة الفلاحة وسيقدم لكم السيد وزير الفلاحة كل العمل الذي تم به للنهوض بالقطاع الفلاحي، كذلك هناك عمل كبير على مستوى دعم الموارد المائية والشحّ المائي وكما تعلمون في موجة الجفاف التي نعيشها إلى حدّ هذا اليوم.

تحدثنا عن مسألة تمويل صغار الفلاحين وخاصة لما تطرّقتم إلى قطاع الحبوب، هناك إجراء يتعلق بصغار الفلاحين في قانون المالية لسنة 2023 وإجراء في قانون المالية لسنة 2024، تكفّلت بموجبه الدولة بنسبة من الفوائد الموظفة على قروض الفلاحين. إذن واصلنا العمل بتكفّل الدولة لموسِمَين إضافيين وهما 24/23 و 25/24، كما يجب أن أعطي لكل ذي حق حقه فقد ذكرتم أن البنوك لا تقوم بتمويل الفلاحين، ورغم كل ما قيل من إشكاليات البنوك العمومية فسيكون هناك عرضا لهذا المحور ولكن أستطيع أن أعلمكم أن هناك أرقاما بالنسبة إلى البنك التونسي للتضامن هناك تخصيص لاعتمادات جملية وتعلمون جيدا أن تلك الاعتمادات عن طريق ميزانية الدولة والتي يتصرف فيها البنك التونسي للتضامن 19 مليون دينارا لتمويل 5 آلاف قرضا موسميا لصغار الفلاحين في زراعة الحبوب، تخصيص اعتمادات جملية بـ 6 مليون دينارا لتمويل 700 قرض موسمي لفائدة صغار الفلاحين في قطاع التمور.

بالنسبة إلى البنوك العمومية وقد تحدثتم عن البنك الفلاحي وضرورة تدخّله في تمويل القطاع الفلاحي وتمويل قطاعات أخرى، وهنا بإمكاني أن أعلمكم أن الأرقام موجودة بالنسبة إلى هذا التدخل ولكن يجب عليكم أن تعلموا جيدا أنه بالنسبة إلى كل ما يتعلق بتأجير القروض أن هناك ضوابط ومناشير يقع إصدارها من قبل البنك المركزي وليست وزارة المالية فيما يتعلق بنسبة الفائدة والمناشير المعتمدة في هذا الغرض ولكن هناك توجّها حكوميا نحو الدعم والإحاطة بصغار الفلاحين وهذا مجسّم في قوانين المالية.

السيدات والسادة النواب لديكم حالات خاصة بإمكانكم تقديمها وسنتابعها مع مختلف البنوك العمومية.

هناك العديد من السادة النواب المحترمين تحدثوا عن مشكلة المعلوم لفائدة صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية وتحدثتم عن مسألة المطالبة بنسبة 1% بأثر رجعي، أريد أن أقول كلمتين للسيد رئيس المجلس، بأن هذا الإجراء جاء في قانون سنة 2017، وكان هذا في إطار تنمية موارد صندوق الجوائح وهذا المعلوم جاء في القانون الذي ينصّ على أن استخلاصه يتم حسب نفس التراتيب الجاري بها العمل بالنسبة للخصم من المورد كما أن العقوبات المتعلقة بعدم القيام بهذا الخصم نص عليها كذلك قانون 2017 في نفس التمشي بالنسبة إلى الخصم من المورد.

وهنا تعلمون جيدا أن هناك إدارة عامة للمراقبة الجبائية تقوم بعدة مراجعات جبائية وبالنسبة إلى مسألة البرمجة للقطاع الفلاحي أو القطاع الصناعي أو القطاع غير المنظم، هناك أطر وتراتيب تعمل بها الإدارة العامة للمراقبة الجبائية وأيضا الإدارة العامة للديوانة.

وبكل صدق، فقد بلغ إلى مسامعي الإشكال الذي طرحتموه أنتم كنواب وقد راجعت الإدارة العامة للمراقبة الجبائية لأتبين المشكل الذي تحدث عنه كل النواب، فأبلغوني أن مسألة 1% المستوجب على أصحاب المعاصر لم يتم القيام به وكأنه في تكييفه القانوني يتطابق مع "Retenue à la source" أي خصم من المورد ولم يتم القيام به وأبلغوني أن هناك عدة معاصر أو أصحاب معاصر قاموا بالاتصال بالإدارة العامة للمراقبة الجبائية وقد أبلغتني هذه الأخيرة اليوم أنه وقع صُلْحًا مع الإدارة العامة للأداءات وهذا يطبّق أيضا مع بقية أصحاب المعاصر لحل الإشكال مع الإدارة العامة للأداءات وهنا أريد أن ألفت النظر إلى أن بعض النواب يقولون بصفة رجعية ليس هناك "les trois activités" لأنكم تعلمون جيدا مسألة التقادم وأن الأداءات أو المعاليم تسقط بموجب التقادم وعندما نقوم بمراجعة جبائية ليس لنفس تلك السنة بل يكون ذلك في إطار السنوات التي لم يشملها التقادم بموجب مجلة الإجراءات والحقوق الجبائية.

وكما ذكرت لكم فإن المراقبة الجبائية في تصنيفه هو معلوم على المعاصر يتعلق بهذا الصندوق ولكن في كيفية التعامل معه كمراقبة جبائية وهذا منصوص عليه بالقانون ويجب عليهم أن يطبّقوه مثل الخصم من المورد، ولكن على كل حال فقد أخذت وكما يقولون علما من عدة نواب هذا المجلس بهذا الإشكال، أبلغوني أنهم بصدد التفاعل معهم ولكن بإمكاننا أن نقول لكم أننا سننظر في إمكانية مراجعة هذا المعلوم لحلّ الإشكال لأن المسألة لا تتعلق بهذه السنة فقط بل أيضا بالسنوات القادمة.

إدماج الاقتصاد الموازي والتهرب لديّ أيضا ما أقول كثيرا في شأنه كذلك بالنسبة إلى الإنجازات التي قمنا بها بعد 25 جويلية وإدارة الجباية وأيضا الإدارة العامة للديوانة بالنسبة إلى مجابهة التهرب ودمج الاقتصاد الموازي، هناك عمل ونتائج إيجابية على الميدان قام بها أعوان وإطارات الإدارة العامة للديوانة والإدارة العامة للأداءات وكانت هناك نتائج محققة في هذا المجال.

فيما يتعلق بمسألة حجز الأموال نقدا التي طرحها عدة نواب محترمين عديد المرات وبطبيعة الحال فهم يمثّلون صوت المواطنين بهذا المجلس الموقر، وذكرتم أنه في بعض الأحيان يبيع الفلاح المحصول من الصابة أو الماشية أو غير ذلك ثم يقع حجز تلك الأموال ولكن المبلغ ليس كما ذكرتم ثلاثة آلاف دينارا بل خمسة آلاف دينارا، بالنسبة إلى حجز الأموال نقدا ليس بالإجراء الجبائي بل أحدث في إطار مكافحة التهريب سنة 2014، ولكن بكل صراحة وكما تعلمون هناك فئة من الناس لديهم أموالا مشبوهة لا نعلم مأتاها ويكون هذا في إطار التصدي للتهريب وللأموال التي تأتي من مصادر غير موثوقة ومصادر مخالفة للقانون، فيجب على الدولة أن تترصد وتردع مثل هذه الممارسات الغير شرعية ولكن تقولون لي أنّ هاته الفئة من الناس هم من الفلاحين.

لقد وعدتكم المرة الفارطة أن يقع النظر لحلّ هذا الموضوع وقد تحدثت مع السيد وزير الداخلية وأوضح لي ما قام به أعوان الحرس والأمن في هذا الموضوع وأنه ليس هناك أي إشكال في هذه المسألة وأن اللجنة ستعمل على هذا الموضوع وسنحدث منشورا مشترك سينص على كيفية التعامل مع ذلك بطرق سلسة لأن القانون موجود والقانون عام كما تعلمون بالنسبة إلى هذه الفئة التي تلاقي اليوم صعوبات على مستوى حجز الأموال المتأتية من نشاطهم الفلاحي الأصلي.

بالنسبة إلى مسألة المعاقين فإن الإدارة العامة للديوانة أبلغوني أنه من بين 313 طلب بالنسبة إلى هذه الفئة هناك 274 سيارة تم حلّ الإشكال بشأنها كذلك أعلموني أن هناك 39 سيارة متبقية ويمكن لـ 20 منها الانتفاع بالامتياز في انتظار صدور الأمر الذي تعطل قليلا ونحن بصدد مراجعته والذي يتعلق بسيارات المعاقين والذي أحدثنا به تسهيلات

وكما ذكر زملائي هناك 20 من بين 39 سيارة بإمكانهم الانتفاع بالمعايير الموجودة لدى الديوانة بعد إصدار الأمر بهذا الإجراء لحلّ إشكالهم ولكن أبلغوني من جملة 313 سيارة إلى حدّ الآن هناك 19 حالة لم يتقدموا بأيّ مطلب في هذا الخصوص. وقد أمدّتني الإدارة العامة للديوانة بهذه الأرقام اليوم وسنتثبت من ذلك سويا لاحقا.

ليس لديّ أيّ إشكال لمقابلة أيّ مواطن لديه الحق، فهذا دورنا اليوم وكل الأعمال التي نقوم بها في إطار عملنا في وزارة المالية، أبوابنا مفتوحة لكل المواطنين الذين لديهم مشاكل وهؤلاء اتجهوا إلى مقرّ الديوانة وقابلوا المديرة العامة للديوانة والإطارات العليا بالديوانة أما إذا كانت هناك إشكاليات أو أشخاص يريدون القدوم إلى الوزارة فمرحبا بهم.

تلقّينا العديد من الأسئلة على مستوى الفلاحين وقد تحدثنا عن صندوق الجوائح، كما تطرق النائب المحترم السيد بدر الدين قمودي إلى مسألة المصادرة وعائدات التفويت في المساهمات وقد تعرض في حديثه أيضا عن وضعية شركة "Carthage Cement".وهنا سأتحدث بصفة عامة بخصوص تراجع المساهمات التي تم التنصيص عليها في إطار قانون المالية ولم نتحصل على هذه المساهمات في القانون التعديلي وتعلمون جيدا أنّ هناك توجّها اليوم وهذا التوجّه من أعلى هرم في السلطة وهو يتعلق بالحفاظ على مؤسسات الدولة وبالحفاظ على المساهمات العمومية وقد كانت هناك قرارات في إطار مجالس وزارية قبل 25 جويلية تُقِرّ بالتفويت في بعض المساهمات الضئيلة في المؤسسات ومساهمات الدولة، ولكننا عملنا في إطار قانون المالية على بعض المساهمات الضئيلة للدولة ولكن في الحقيقة هناك مراجعة نعمل عليها وقد عقدنا البارحة لجنة عمل وزارية على مستوى التعامل بالنسبة إلى مساهمات الدولة في البنوك المشتركة وهناك رؤية جديدة تتعلق بالمحافظة على هذه المساهمات وقد أثّر كل ذلك على ما عملنا عليه من الأول وهو يتعلق بالمبالغ التي رصدناها كعائدات للتفويت في هذه المساهمات.

هناك سؤالا يتعلق بشركة إسمنت قرطاج وهي شركة مصادرة والسؤال يتعلق بتراجع مداخيل المصادرة بصفة عامة، أريد أن أقول أن هناك إشكاليات وهذا لم يتواجد في هذه الحكومة فقط بل منذ الحكومات السابقة أيضا هناك عدة بيوعات صارت في الأملاك المصادرة ولكن لدينا ملفا كاملا قدّمناه في إطار هذه الحكومة من خلال انعقاد جلسة عمل وزارية وقدمنا فيها الإشكاليات المتعلقة بالتفويت في بعض أملاك المصادرة، وهي إشكاليات قانونية، إشكاليات مالية تتطلب دراسة قبل القيام بالتفويت، تتطلب وقتا

وتتطلب النظر في عدة اختبارات تم القيام بها وقد قمنا في الحقيقة بطلب مراجعة عدة اختبارات لبعض الأملاك المصادرة للتثبت من قيمتها الحقيقية، وقد وصلتنا العديد من مقترحات التفويت وطلبنا إعادة التقييم. كما جاءتنا العديد من العروض في التفويت في الأملاك المصادرة ووجدنا أن هذه العروض أقلّ من الاختبارات. وفي الحقيقة لم نتمشّ في ذلك كلجنة التصرف الحالية وكل ما هو عرض يتعلق بالتفويت في ملك مصادر أقلّ من الاختبار المقدّم نحن كلجنة تصرف في الأموال المصادرة لم نرغب في هذا التمشّي. كما أن هناك مشاريعا لتفويت بعض الأملاك لم ترد فيها عروضا، وهناك أيضا عددا من العقارات لم ترد فيها بعض العروض.

بالنسبة إلى السيارات بإمكاني إبلاغكم أنه حسب الإحصائيات التي تقدموا بها في إطار هذا الملف أن أغلب السيارات وقع بيعها منذ سنة 2011، ولم يبق منها سوى نسبة قليلة فقط وهناك نسبة كبيرة من السيارات محلّ تفتيش من قبل مصالح وزارة الداخلية ولا يمكننا القيام بالتفويت فيها.

بالنسبة إلى مسألة إسمنت قرطاج بالأساس فهي شركة مصادرة وحسب مرسوم المصادرة فهي آيلة للتفويت ولكن أريد أن أعلمكم أنه كان هناك عرض من قبل مستثمر أجنبي وقد عرض على لجنة التصرف الحالية ورغم كل الضغوطات التي تعرضنا إليها لم نقبل بهذا العرض لأنه كان بعيدا جدا عن القيمة الحقيقية لشركة إسمنت قرطاج. وبإمكاني إبلاغكم أن هذا العرض يمكن أن نقول ما وقع عرضه واختباره قبل قدوم هذه الحكومة أقلّ من نصف قيمة هذه الشركة وأبلغكم أنها اليوم تقوم بتحقيق المرابيح وتحصل الدولة على أرباح أسهم منها رغم أنها مصادرة.

إلى جانب مشكل التقييم الذي لم نقبله كلجنة تصرف وكان دون قيمتها الحقيقية هناك كذلك إشكالا عقاريا يتعلق بصبغة تحجير غابي مرتبط بشركة إسمنت قرطاج، ونحن كلجنة في خصوص هذا الموضوع أعطينا الإذن بالقيام بالاستشارات القانونية لدى جميع الوزارات والهياكل المعنية لحلّ هذا الإشكال المرتبط بشركة إسمنت قرطاج وقد أصبحت هذه الشركة اليوم شركة رابحة ولن تفوّت فيها الدولة إلا بالقيمة الحقيقية وبعد حلّ هذا الإشكال الغابي ويكون التفويت من طرف مستثمر يقدّم لنا عرضا يفوق بكثير الاختبار الذي سيتم القيام به لاحقا وليس الاختبار الذي تقدّموا به على مستوى لجنة التصرف الحالية ونحن كلجنة تصرف لم نقبل به.

إذن، فيما يتعلق بشباك الصيد، هناك نائب محترم تحدث عن مسألة متعلقة بالإعفاء من الأداء عن القيمة المضافة لاقتناء هذه الشباك فيه شهادة مسلمة من قبل مصالح الأداءات ولكن لن نتمكن من إعطاء هذه الشهادة إلا بعد أخذ رأي مصالح وزارة الفلاحة، فنحن نقوم بإعطاء الشهادة إلاّ بعد أن يصلنا الملف لا أعلم إن كان هناك إشكالا على مستوى مصالح وزارة الفلاحة بإمكان هذا السيد تقديم الملف للتنسيق مع وزارة الفلاحة لحلّ هذا الإشكال.

كما طُرحَ سؤال على مستوى الديوان الوطني للبريد وتعلمون جيدا أن هناك حكما قضائيا صادرا بالنسبة إلى هذا الديوان وبطبيعة الحال فإن الديوان الوطني للبريد مثلما ذكر السيد النائب المحترم هو مؤسسة دولة أو هو الدولة بذاتها ونحن لا نختلف في ذلك. الإدارة العامة للديوانة تتفاعل مع الأحكام التي تأتيها مثل أي أحكام قضائية ونحن على هذا المستوى كل ما يتعلق بالعُقَل وهذه المسائل قمنا بحلّها مع الديوان الوطني للبريد وخلال 48 ساعة الماضية كان هناك اجتماع على مستوى الإدارة العامة للديوانة والديوان الوطني للبريد تحت رئاسة وزارة المالية التي عقدت هذا الاجتماع وقمنا بحلحلة هذا الإشكال لتلافي كل التعقيدات المتعلقة بالإجراءات القانونية، فعندما يكون لدى الإدارة العامة للديوانة حكم أو غير ذلك فإن القابض أو الأعوان يتبعون الإجراءات القانونية، ولكن كما ذكرت السيد النائب المحترم فهذه المؤسسة مؤسسة الدولة ونحن كوزارات وخاصة كوزارة المالية وكمؤسسات الدولة من رئاسة الجمهورية، من رئاسة الحكومة لا يمكن أن نعامل مؤسسات الدولة بتقنية استثنائية لكي لا نؤثر عليها وهذا ما تم العمل به. إذن، تم التداول مع المؤسسات المعنية وتم حلحلة الإشكال الذي يتجه نحو الحلّ الكامل بإذن الله.

هناك دور وتدخّل كبير من الدولة بخصوص وضع الدولة لخطوط تمويل لفائدة الفئات الصغيرة أو المؤسسات الصغرى والمتوسطة، المؤسسات الناشئة، الفلاحين، عملنا على كل ذلك وبدأنا فيه في قانون المالية الأصلي لسنة 2023 وسنواصل به في قانون المالية لسنة 2024. مسألة كل ما يتعلق بالتمويل البنكي للاقتصاد.

هناك نائب محترم أشار في مداخلته أنّ البنوك لا تمنح القروض للمؤسسات الصغرى والمتوسطة لأن الدولة تحصل على السيولة وقد أجبت على هذه المسألة المرة الفارطة.

هناك مؤشرات أخرى وهناك خبراء يدلون بهذا التصريح ويؤكدون أسباب ذلك ولكن هذا غير صحيح والبنوك التجارية تقول أنّ لديها مؤشرات ولديها "ses ratios" ولديها كذلك مؤشرات " les risques" ولا يمكنها أن تدخل فيها ولا تستطيع أن تمنح مؤسسة صغيرة ليس لديها الضمانات الكافية وبذلك لا يمكن أن تقوم بتمويلها، ورغم ذلك فإن الدولة تتدخل ولدينا "SOTUGAR" وهي مؤسسة الضمان التابعة للدولة التي تضع لها الدولة مبالغ في صندوق مخصص لهذا الغرض وهذا ما قمنا به في قانون المالية لسنة 2024، والمبلغ الذي تضعه الدولة في هذا الصندوق يمكّن المؤسسات الصغرى والمتوسطة من الحصول على قروض بنكية تصل إلى حدود خمسة مرات مبلغ الضمان الذي وضعته الدولة في صندوق هذه القروض وشركة "SOTUGAR" هي اليوم بصدد التصرف فيه لتمكّن المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الصغيرة التي لا يمكنها الوصول للتمويل البنكي لكي يضمن هذا الصندوق حصول هذه المؤسسة على التمويل البنكي.

إذن، نحن نقول في المطلق أن البنوك لا تقوم بتمويل الاقتصاد وخاصة المؤسسات الصغرى والمتوسطة لأن الدولة تستنزف سيولة البنوك وأنا لا أتفق معكم في هذا الرأي.

إذن، لديّ الكثير والكثير وفي الحقيقة أنّي استمعت للعديد من الملاحظات والأسئلة القيّمة التي تقدم بها السيدات والسادة النواب المحترمين لنا لقاءات أخرى وقريبة جدا معكم.

عل كل حال ما زالت لديّ لقاءات قادمة معكم في فترة لاحقة قريبا لحضور عديد النقاشات بمعيتكم إن شاء الله وهناك أمور وقع تفسيرها اليوم ولن نعود إليها وأعتذر من بعض السادة النواب

الذين لم أتمكّن من الإجابة عن أسئلتهم في فترات سابقة وسأحاول إجابتكم عن كل ذلك في المرة المقبلة. شكرا جزيلا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من فضلكم فإن تسيير الجلسة خاضع لأحكام النظام الداخلي وليس بإمكان أي شخص الحصول على الكلمة إلا بعد أن أعطيه الإذن ليأخذ المصدح.

من فضلك السيد النائب هناك قانون، هناك أسئلة جانبية بإمكاننا الحديث معها بسهولة أكثر عند دعوتها في الجلسة الحوارية، يجب علينا أن نحافظ على نظام الجلسة.

الآن نمر إلى التصويت على الانتقال لمناقشة الفصول عملا بالفصل 109 بالنظام الداخلي وذلك بالنسبة إلى الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

نرفع الجلسة لمدة عشر دقائق لإصلاح الخلل الفني الموجود.

(كانت على الساعة الثانية بعد الزوال وثلاث وخمسين دقيقة)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت على الساعة الثالثة بعد الزوال وخمس دقائق)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الآن نمر إلى التصويت على الانتقال إلى مناقشة الفصول، عملا بالفصل 109 من النظام الداخلي، وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت، الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 122 نعم، محتفظ وحيد و3 معترضين. المجموع: 126.

تبعا لنتيجة التصويت، يتم الانتقال إلى مناقشة المشروع والآن نحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين، على أنْ لا تقلّ هذه الأغلبية عن ثلث أعضاء المجلس 54 عضوا.

الكلمة إلى اللجنة، تفضل.

السيد عبد الجليل الهاني، نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا سيدي الرئيس،

نمرّ إلى التصويت على عنوان مشروع القانون وهو:

مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2023

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 133 نعم، محتفظ وحيد ومعترض وحيد. المجموع: 135. تمت المصادقة على العنوان.

نمرّ بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الوحيد، بنفس الأغلبية المطلوبة.

تفضل اللجنة.

السيد نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

ورد علينا فصل وحيد وهو:

الفصل الأول جديد:

نُقّحت الفصول 1 و2 و5 و6 و7 و10 و11 من المرسوم عدد 79 لسنة 2022 المؤرخ في 22 ديسمبر 2022 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2023 كما يلي:

الفصل الأول (جديد):

تقدّر مداخيل ميزانية الدولة ونفقاتها لسنة 2023 كما يلي:

-مداخيل ميزانية الدولة	45 360 000 000 دينار
-نفقات ميزانية الدولة	56 071 000 000 دينار
-نتيجة ميزانية الدولة (عجز)	10 711 000 000 دينار

الفصل 2 (جديد):

يرخص بالنسبة إلى سنة 2023 ويبقى مرخصا في أن يستخلص لفائدة ميزانية الدولة مداخيل قدرها 45 360 000 000 دينار مبوبة كما يلي:

-المداخيل الجبائية	39 488 000 000 دينار
-المداخيل غير الجبائية	4 355 000 000 دينار
-الهبات	1 537 000 000 دينار

وتُوزع هذه المداخيل وفقا للجدول أ المدرج بهذا القانون.

الفصل 5 (جديد):

يُضبط مبلغ اعتمادات الدفع لنفقات ميزانية الدولة بالنسبة إلى سنة 2023 بما قدره 56 071 000 000 دينار.

وتُوزع هذه النفقات حسب المهمات والمهمات الخاصة والبرامج وفقا للجدول ت المدرج بهذا القانون.

الفصل 6 (جديد):

يُضبط مبلغ اعتمادات التعهد لنفقات ميزانية الدولة بالنسبة إلى سنة 2023 بما قدره 57 700 000 000 دينار.

وتُوزع هذه النفقات حسب المهمات والمهمات الخاصة والبرامج وفقا للجدول ث المدرج بهذا القانون.

الفصل 7 (جديد):

يُرخص بالنسبة لسنة 2023 في أن يُستخلص موارد خزينة بما قدره 25 879 000 000 دينار.

تُستعمل هذه الموارد لتمويل نتيجة ميزانية الدولة وتغطية تكاليف الخزينة كما يلي حسب الجدول:

بحساب الدينار

البيان	المبلغ
موارد الاقتراض الخارجي	10 563 000 000
موارد الاقتراض الداخلي	11 368 000 000
موارد الخزينة	3 948 000 000
جملة مصادر التمويل	**25 879 000 000**
تمويل عجز الميزانية باعتبار الهبات الخارجية والتخصيص والمصادرة	10 711 000 000
تسديد أصل الدين الداخلي	8 415 000 000
تسديد أصل الدين الخارجي	6 553 000 000
قروض وتسبقات الخزينة	200 000 000
جملة الاستعمالات	**25 879 000 000**

الفصل 10(جديد):

يُضبط المبلغ الأقصى المرخّص فيه للوزير المكلف بالمالية لمنح قروض الخزينة للمؤسسات العمومية بمقتضى الفصل 62 من مجلة المحاسبة العمومية بـ 000 000 200 دينار بالنسبة إلى سنة 2023.

الفصل 11(جديد):

يُضبط المبلغ المرخّص فيه للوزير المكلف بالمالية لمنح ضمان الدولة لإبرام قروض أو إصدار صكوك إسلامية وفقا للتشريع الجاري به العمل بـ 000 000 8 دينار بالنسبة إلى سنة 2023.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 131نعم، 3 محتفظين و3 معترضين. المجموع: 137. تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

الجدول -أ-
مداخيل ميزانية الدولة لسنة 2023
الصفحة الأولى

بحساب الدينار

رقم الفصل	بيـــان المـوارد		التقديرات
	القسم الأول: المداخيل الجبائية		
	الصنف الأول :الأداءات على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية		
	1: الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين		
11-01	المرتبات و الأجور والجرايات والإيرادات العمرية		7 930 000 000
11-02	مكافأة ، عمولة ، وساطة ، أجور ظرفية وأكرية		675 000 000
11-03	فوائد الايداعات بالحسابات الخاصة بالادخار لدى البنوك		519 000 000
11-04	مداخيل الأوراق المالية ورؤوس الأموال المنقولة		1 049 000 000
11-05	أتاوة لغير المقيمين		87 000 000
11-06	تسبقات على مواد الإستهلاك الموردة		3 000 000
11-07	تسبقات على الإقتناءات التي تساوي أو تفوق 1000 دينار		174 000 000
11-08	الأرباح الصناعية و التجارية		271 000 000
11-09	أرباح المهن غير التجارية		200 000 000
11-10	الضريبة التقديرية		118 000 000
11-11	أرباح الاستغلال الفلاحي أو الصيد البحري		38 000 000
11-12	المداخيل العقارية		159 000 000
11-13	ضرائب أخرى على دخل الأشخاص الطبيعيين		7 000 000
		جملة 1	**11 230 000 000**
	2: الضريبة على الشركات		
12-01	الضرائب على أرباح الشركات البترولية		1 430 000 000
12-02	الضرائب على أرباح الشركات غير بترولية		2 970 000 000
12-03	تسبقات على الإقتناءات التي تساوي أو تفوق 1000 دينار		93 000 000
12-04	تسبقات على مواد الإستهلاك الموردة		347 000 000
12-05	مكافأة ، عمولة ، وساطة ، أجور ظرفية وأكرية		9 000 000
12-06	مداخيل الأوراق المالية ورؤوس الأموال المنقولة		73 000 000
12-07	الأتاوة المدفوعة لغير المقيمين		15 000 000
12-08	المداخيل العقارية		2 000 000
12-09	أداءات أخرى على الشركات		2 000 000
		جملة 2	**4 941 000 000**
	جملة الصنف الأول		**16 171 000 000**

الجدول -أ-
مداخيل ميزانية الدولة لسنة 2023
الصفحة الثانية

بحساب الدينار

رقم الفصل	بيـــان المـــوارد	التقديرات
	الصنف الثاني : الأداءات على النقل	
	3: المعاليم على نقل الأملاك	
13-01	معاليم على نقل ملكية العقارات	410 000 000
13-02	معاليم على نقل ملكية الأملاك المنقولة	6 000 000
13-03	حصص التسجيل العقاري	65 000 000
	جملة 3	**481 000 000**
	جملة الصنف الثاني	**481 000 000**
	الصنف الثالث : الأداءات على السلع و الخدمات	
	4: الأداء على القيمة المضافة	
14-01	الأداء على القيمة المضافة : نظام ديواني	5 517 000 000
14-02	الأداء على القيمة المضافة : نظام داخلي	5 348 000 000
	جملة 4	**10 865 000 000**
	5: المعلوم على الإستهلاك	
15-01	المعلوم على الإستهلاك : نظام ديواني	2 131 000 000
15-02	المعلوم على الإستهلاك : نظام داخلي	1 880 000 000
	جملة 5	**4 011 000 000**
	6: معاليم على النقل و منتوجات أخرى	
16-01	المعلوم التعويضي على النقل	155 000 000
16-02	معلوم الجولان على العربات السيارة	250 000 000
16-03	معاليم على منتوجات مختلفة	1 000 000
	جملة 6	**406 000 000**
	جملة الصنف الثالث	**15 282 000 000**
	الصنف الرابع : معاليم على التجارة الخارجية و المعاملات الدولية	
	7: أداءات و معاليم ديوانية	
17-01	المعاليم الديوانية	1 555 000 000
17-02	الأتاوة على الخدمات الديوانية	315 000 000
	جملة 7	**1 870 000 000**
	جملة الصنف الرابع	**1 870 000 000**
	الصنف الخامس : معاليم و أداءات أخرى	
	8: معاليم و أداءات أخرى	
18-01	معاليم الطابع الجبائي	648 000 000
18-02	معاليم على العقود و المبادلات	465 000 000
18-03	معاليم مقابل موجبات إدارية أخرى	3 000 000
18-04	المعلوم الوحيد على التأمينات	290 000 000
18-05	خطايا و عقوبات صادرة في المادة الجبائية	571 000 000
18-06	أداءات أخرى	207 000 000
18-07	فائض مداخيل الحسابات الخاصة في الخزينة على النفقات	1 905 705 000
	جملة 8	**4 089 705 000**
	9: الحسابات الخاصة في الخزينة	
19-01	مداخيل جبائية موظفة	1 594 295 000
	جملة 9	**1 594 295 000**
	جملة الصنف الخامس	**5 684 000 000**
	جملة القسم الأول	**39 488 000 000**

الجدول -أ-
مداخيل ميزانية الدولة لسنة 2023
الصفحة الثالثة

بحساب الدينار

رقم الفصل	بيـــان المـوارد		التقديرات
	القسم الثاني: المداخيل غير الجبائية		
	الصنف السادس : مداخيل الملكية		
	1: الفوائد		
21-01	الفوائد		150 000 000
		جملة 1	**150 000 000**
	2: حصص المرابيح		
22-01	حصص المرابيح على الشركات البترولية		17 300 000
22-02	حصص المرابيح على الشركات غير البترولية		268 500 000
		جملة 2	**285 800 000**
	3: فوائض مرابيح المنشآت العمومية		
23-01	فوائض مرابيح المنشآت العمومية		567 200 000
		جملة 3	**567 200 000**
	4: أتاوات وأكرية ومحاصيل أخرى من أملاك الدولة		
24-01	أتاوات		2 563 100 000
24-02	أكرية		45 000 000
24-03	محاصيل أخرى من أملاك الدولة		31 000 000
		جملة 4	**2 639 100 000**
	جملة الصنف السادس		**3 642 100 000**
	الصنف السابع: مبيعات سلع و خدمات		
	5: معاليم إدارية		
25-01	مصاريف الإدارة والتصرف والاستخلاص لفائدة الغير ومصاريف التتبع		1 000 000
25-02	معلوم طبع المصنوعات من البلاتين والذهب والفضة		2 000 000
25-03	الاستقاطات المقبوضة بعنوان إعتمادات الرفع		4 000 000
		جملة 5	**7 000 000**
	جملة الصنف السابع		**7 000 000**
	الصنف الثامن: خطايا و عقوبات و مصادرات		
	6: خطايا و عقوبات و مصادرات		
26-01	الخطايا والعقوبات المالية الصادرة عن السلط الإدارية و السلط القضائية		116 000 000
26-02	المصادرات		40 000 000
		جملة 6	**156 000 000**
	جملة الصنف الثامن		**156 000 000**
	الصنف التاسع: مداخيل غير جبائية أخرى		
	7: مداخيل غير جبائية أخرى		
27-01	دفوعات ومساهمات صناديق الضمان الاجتماعي		87 500 000
27-02	مبالغ أخرى راجعة للدولة ومقابيض بعناوين شتى		168 995 000
		جملة 7	**256 495 000**
	8: حسابات أموال المشاركة		
28-01	مداخيل غير جبائية موظفة		66 405 000
		جملة 8	**66 405 000**
	9: الحسابات الخاصة في الخزينة		
29-01	مداخيل غير جبائية موظفة		207 000 000
		جملة 9	**207 000 000**
	جملة الصنف التاسع		**529 900 000**
	جملة القسم الثاني		**4 335 000 000**

الجدول -أ-
مداخيل ميزانية الدولة لسنة 2023
الصفحة الرابعة

بحساب الدينار

رقم الفصل	بـيـان المـوارد	التقديرات
	القسم الثالث: الهبات	
	الصنف العاشر : هبات ميزانية الدولة	
	1: هبات خارجية	1 537 000 000
	2: هبات داخلية	
	جملة الصنف العاشر	1 537 000 000
	الصنف الحادي عشر:هبات موظفة	
	جملة الصنف الحادي عشر	
	جملة القسم الثالث	1 537 000 000
	جملة الموارد	45 360 000 000

الجدول "ت"

نفقات ميزانية الدولة لسنة 2023

اعتمادات الدفع

بحسب الدينار

المهمات و المهمات الخاصة و البرامج	جملة الاعتمادات	حسب الأقسام				
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	بقية الأقسام	نفقات التمويل	النفقات الطارئة وغير الموزعة
1- مجلس نواب الشعب	36 000 000	27 715 000	1 500 000		6 785 000	-	-
برنامج عدد 1 : مجلس نواب الشعب	36 000 000						
2- المجلس الوطني للجهات والأقاليم							
برنامج عدد 1 : المجلس الوطني للجهات والاقاليم							
3- رئاسة الجمهورية	191 000 000	142 972 000	12 350 000		35 678 000	-	-
برنامج عدد 1 : الامن القومي والعلاقات الخارجية	10 636 500					-	-
برنامج عدد 2 : الامن الرئاسي وحماية الشخصيات الرسمية	144 123 400					-	-
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	36 240 100					-	-
4- رئاسة الحكومة	252 613 000	181 710 000	7 377 000		63 526 000	-	-
برنامج عدد 1 : الإشراف	24 124 000					-	-
برنامج عدد 2 : الرقابة	56 694 000					-	-
برنامج عدد 3 : الإعلام والإتصال والتكوين	89 353 000					-	-
برنامج عدد 4 : التصرف في القطاع العمومي	16 471 000					-	-
برنامج عدد 5 : تحديث الخدمات الإدارية	2 203 000					-	-
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	63 768 000					-	-
5- مهمة الداخلية	5 697 400 000	4 104 220 000	197 700 000		1 395 480 000	-	-
برنامج عدد 1 : الامن الوطني	2 304 945 000					-	-
برنامج عدد 2 : الحرس الوطني	1 558 883 000					-	-
برنامج عدد 3 : الحماية المدنية	318 158 000					-	-
برنامج عدد 4 : الشؤون المحلية	1 037 825 000					-	-
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	477 589 000					-	-
6- مهمة العدل	908 000 000	777 200 000	49 550 000		81 250 000	-	-
برنامج عدد 1 : العدل	371 900 000					-	-
برنامج عدد 2 : السجون والاصلاح	483 460 000					-	-
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	52 640 000					-	-
7- مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج	331 000 000	182 881 000	8 810 000		139 309 000	-	-
برنامج عدد 1 : العمل الدبلوماسي	208 455 000					-	-
برنامج عدد 2 : العمل القنصلي والتونسيين بالخارج	100 026 000					-	-
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	22 519 000					-	-
8- مهمة الدفاع الوطني	3 750 000 000	2 684 346 000	582 200 000		483 454 000	-	-
برنامج عدد 1 : التدخل العسكري	2 093 275 000					-	-
برنامج عدد 2 : الاسناد اللوجستي التقني	785 335 000					-	-
برنامج عدد 3 : الاحاطة بالعسكريين	422 606 000					-	-
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	448 784 000					-	-
9- مهمة الشؤون الدينية	180 140 000	147 320 000	2 500 000		30 320 000	-	-
برنامج عدد 1 : التنمية الدينية	162 000 000					-	-
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	18 140 000					-	-
10- مهمة المالية	1 184 000 000	918 631 000	129 915 000		135 454 000	-	-
برنامج عدد 1 : الديوانة	487 027 000					-	-
برنامج عدد 2 : الجباية	235 112 000					-	-
برنامج عدد 3 : المحاسبة العمومية	346 025 000					-	-
برنامج عدد 4 : مصالح الميزانية	12 655 000					-	-
برنامج عدد 5 : الدين العمومي	2 373 000					-	-
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	100 808 000					-	-
11- مهمة الإقتصاد والتخطيط	930 000 000	76 037 000	350 000	55 700 000	797 913 000	-	-
برنامج عدد 1 : التوازنات الجملية والاحصاء	101 189 751					-	-
برنامج عدد 2 : دعم التنمية القطاعية والجهوية	667 667 331					-	-
برنامج عدد 3 : التعاون الدولي	63 985 434					-	-
برنامج عدد 4 : الإحاطة بالإستثمار	86 126 658					-	-
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	11 030 826					-	-

بحساب الدينار

المهمات والمهمات الخاصة والبرامج	جملة الإعتمادات	حسب الأقسام				
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	تدفقات العمليات المالية	بقية الأقسام	نفقات التمويل	النفقات الطارئة وغير الموزعة
12- مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	83 500 000	61 722 000	13 303 000		8 475 000		
برنامج عدد 1 : التصرف في أملاك الدولة	18 092 873						
برنامج عدد 2 : حماية أملاك الدولة	35 520 899						
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	29 886 228						
13- مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	1 965 000 000	699 000 000	625 534 000		640 466 000		
برنامج عدد 1 : الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية	399 703 000						
برنامج عدد 2 : الصيد البحري وتربية الأحياء المائية	167 080 000						
برنامج عدد 3 : المياه	565 288 000						
برنامج عدد 4 : الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية	371 298 000						
برنامج عدد 5 : التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي	229 411 000						
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	232 220 000						
14- مهمة الصناعة والمناجم والطاقة	7 332 200 000	38 810 000	8 835 000		7 284 555 000		
برنامج عدد 1 : الطاقة والطاقات المتجددة	7 099 634 000						
برنامج عدد 2 : الصناعة	213 520 000						
برنامج عدد 3 : المناجم	7 946 000						
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	11 100 000						
15- مهمة التجارة و تنمية الصادرات	3 971 280 000	49 245 000	4 395 000		3 917 640 000		
برنامج عدد 1 : التجارة الداخلية	3 848 365 000						
برنامج عدد 2 : التجارة الخارجية	110 510 000						
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	12 405 000						
16- مهمة تكنولوجيات الإتصال	150 150 000	18 220 000	60 130 000		71 800 000		
برنامج عدد 1 : التنمية الرقمية	115 070 000						
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	35 080 000						
17- مهمة السياحة	174 000 000	65 075 000	10 222 000		98 703 000		
برنامج عدد 1 : السياحة والصناعات التقليدية	170 519 000						
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	3 481 000						
18- مهمة التجهيز والإسكان	1 883 500 000	122 500 000	1 475 420 000	1 310 000	284 270 000		
برنامج عدد 1 : البنية الأساسية للطرقات	1 377 540 000						
برنامج عدد 2 : حماية المنطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت	227 575 000						
برنامج عدد 3 : التهيئة الترابية والتعمير والإسكان	228 387 000						
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	49 998 000						
19- مهمة البيئة	414 562 000	36 097 000	11 085 000		367 380 000		
برنامج عدد 1 : البيئة والتنمية المستدامة	402 660 000						
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	11 902 000						
20- مهمة النقل	1 011 475 000	23 760 000	15 311 000		972 404 000		
برنامج عدد 1 : النقل البري	910 591 000						
برنامج عدد 2 : الطيران المدني	12 624 000						
برنامج عدد 3 : النقل البحري والموانئ	52 819 000						
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	35 441 000						
21- مهمة الشؤون الثقافية	395 000 000	221 000 00	54 130 000		119 870 000		
برنامج عدد 1 : الفنون	60 032 000						
برنامج عدد 2 : الكتاب والمطالعة	33 232 000						
برنامج عدد 3 : العمل الثقافي	66 550 000						
برنامج عدد 4 : التراث	72 405 000						
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	162 781 000						
22- مهمة الشباب والرياضة	856 000 000	574 304 000	136 700 000		144 996 000		
برنامج عدد 1 : الشباب	184 042 000						
برنامج عدد 2 : الرياضة	189 491 000						
برنامج عدد 3 : التربية البدنية	424 210 000						
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	58 257 000						

بحساب الدينار

المهمات والمهمات الخاصة والبرامج	جملة الإعتمادات	حسب الأقسام				
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	بقية الأقسام	نفقات التمويل	النفقات الطارئة وغير الموزعة
23- مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن	239 000 000	151 180 000	38 442 000		49 378 000		
برنامج عدد 1 : المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص	21 014 000						
برنامج عدد 2 : الطفولة	174 644 000						
برنامج عدد 3 : كبار السن	20 028 000						
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	23 314 000						
24- مهمة الصحة	3 660 000 000	2 689 170 000	454 000 000		516 830 000		
برنامج عدد 1 : الرعاية الصحية الأساسية	558 271 000						
برنامج عدد 2 : الخدمات الصحية الإستشفائية	1 325 265 000						
برنامج عدد 3 : البحث والخدمات الإستشفائية الجامعية	1 474 883 000						
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	301 581 000						
25- مهمة الشؤون الإجتماعية	2 605 300 000	254 450 000	15 000 000		2 335 850 000		
برنامج عدد 1 : الشغل والعلاقات المهنية	29 857 357						
برنامج عدد 2 : الضمان الإجتماعي	1 168 977 187						
برنامج عدد 3 : النهوض الإجتماعي	1 304 252 726						
برنامج عدد 4 : الهجرة والتونسيين بالخارج	33 864 054						
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	68 348 676						
26- مهمة التربية	7 550 000 000	6 495 500 000	548 500 000		506 000 000		
برنامج عدد 1 : المرحلة الإبتدائية	2 759 584 000						
برنامج عدد 2 : المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي	3 860 007 000						
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	930 409 000						
27- مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	2 153 000 000	1 569 670 000	215 000 000		368 330 000		
برنامج عدد 1 : تعليم عالي	1 499 060 000						
برنامج عدد 2 : بحث علمي	183 461 000						
برنامج عدد 3 : الخدمات الجامعية	429 067 000						
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	41 412 000						
28- مهمة التشغيل والتكوين المهني	990 612 000	419 427 000	14 070 000		557 115 000		
برنامج عدد 1 : التكوين المهني	450 279 000						
برنامج عدد 2 : التشغيل	387 336 000						
برنامج عدد 3 : تنمية المبادرة الخاصة	125 200 000						
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	27 797 000						
29- المجلس الأعلى المؤقت للقضاء	4 051 000	900 000	30 000		3 121 000		
برنامج عدد 1 : المجلس الأعلى المؤقت للقضاء	4 051 000						
30- المحكمة الدستورية							
برنامج عدد 1 : المحكمة الدستورية							
31- محكمة المحاسبات	31 500 000	25 632 000	140 000		5 728 000		
برنامج عدد 1 : محكمة المحاسبات	31 500 000						
32- الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات	74 000 000	13 791 000			60 209 000		
برنامج عدد 1 : الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات	74 000 000						
33- نفقات التمويل	5 842 000 000					5 842 000 000	
34- النفقات الطارئة وغير الموزعة	1 224 717 000						1 224 717 000
الجملة العامة =	56 071 000 000	22 772 485 000	4 692 499 000	57 010 000	21 482 289 000	5 842 000 000	1 224 717 000

الجدول "ث"

نفقات ميزانية الدولة لسنة 2023

اعتمادات التعهد

بحساب الدينار

المهمات والمهمات الخاصة والبرامج	جملة الإعتمادات	حسب الأقسام					
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	بقية الأقسام	نفقات التمويل	النفقات الطارئة وغير الموزعة
1- مجلس نواب الشعب	35 030 000	27 715 000	530 000		6 785 000	-	-
برنامج عدد 1 : مجلس نواب الشعب	35 030 000						
2-- المجلس الوطني للجهات والاقاليم							
برنامج عدد 1 : المجلس الوطني للجهات والاقاليم							
3- رئاسة الجمهورية	190 825 000	142 972 000	12 175 000		35 678 000	-	-
برنامج عدد 1 : الامن القومي والعلاقات الخارجية	10 636 500						
برنامج عدد 2 : الامن الرئاسي وحماية الشخصيات الرسمية	143 948 400						
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	36 240 100						
4- رئاسة الحكومة	253 721 000	181 710 000	8 485 000		63 526 000	-	-
برنامج عدد 1 : الإشراف	24 124 000						
برنامج عدد 2 : الرقابة	56 694 000						
برنامج عدد 3 : الإعلام والإتصال والتكوين	89 353 000						
برنامج عدد 4 : التصرف في القطاع العمومي	16 471 000						
برنامج عدد 5 : تحديث الخدمات الإدارية	2 203 000						
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	64 876 000						
5- مهمة الداخلية	5 719 996 000	4 104 220 000	220 296 000		1 395 480 000	-	-
برنامج عدد 1 : الامن الوطني	2 304 245 000						
برنامج عدد 2 : الحرس الوطني	1 559 149 000						
برنامج عدد 3 : الحماية المدنية	321 308 000						
برنامج عدد 4 : الشؤون المحلية	1 038 825 000						
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	496 469 000						
6- مهمة العدل	909 270 000	777 200 000	50 820 000		81 250 000	-	-
برنامج عدد 1 : العدل	379 500 000						
برنامج عدد 2 : السجون والاصلاح	479 460 000						
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	50 310 000						
7- مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج	330 250 000	182 881 000	8 060 000		139 309 000	-	-
برنامج عدد 1 : العمل الدبلوماسي	208 455 000						
برنامج عدد 2 : العمل القنصلي والتونسيين بالخارج	100 326 000						
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	21 469 000						
8- مهمة الدفاع الوطني	3 944 316 000	2 684 346 000	776 516 000		483 454 000	-	-
برنامج عدد 1 : التدخل العسكري	2 223 565 000						
برنامج عدد 2 : الاسناد اللوجستي التقني	824 925 000						
برنامج عدد 3 : الاحاطة بالعسكريين	439 106 000						
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	456 720 000						
9- مهمة الشؤون الدينية	178 740 000	147 320 000	1 100 000		30 320 000	-	-
برنامج عدد 1 : التنمية الدينية	161 500 000						
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	17 240 000						
0 مهمة المالية	1 105 770 000	918 631 000	51 685 000		135 454 000	-	-
برنامج عدد 1 : الديوانة	433 524 000						
برنامج عدد 2 : الجباية	227 164 000						
برنامج عدد 3 : المحاسبة العمومية	331 664 000						
برنامج عدد 4 : مصالح الميزانية	12 519 000						
برنامج عدد 5 : الدين العمومي	2 361 000						
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	98 538 000						
11- مهمة الاقتصاد والتخطيط	930 000 000	76 037 000	350 000	55 700 000	797 913 000	-	-
برنامج عدد 1 : التوازنات الجملية والاحصاء	101 189 751						
برنامج عدد 2 : دعم التنمية القطاعية والجهوية	667 667 331						
برنامج عدد 3 : التعاون الدولي	63 985 434						
برنامج عدد 4 : الإحاطة بالإستثمار	86 126 658						
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	11 030 826						

بحسب الدينار

المهمات والمهمات الخاصة والبرامج	جملة الاعتمادات	حسب الأقسام				
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	بقية الأقسام	نفقات التمويل	النفقات الطارئة وغير الموزعة
12- مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	82 967 000	61 722 000	12 770 000		8 475 000	-	-
برنامج عدد 1 : التصرف في أملاك الدولة	18 092 873						
برنامج عدد 2 : حماية أملاك الدولة	35 520 899						
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	29 353 228						
13- مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	2 921 851 000	699 000 000	1 582 385 000		640 466 000	-	-
برنامج عدد 1 : الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية	403 171 000						
برنامج عدد 2 : الصيد البحري وتربية الأحياء المائية	144 255 000						
برنامج عدد 3 : المياه	1 464 721 000						
برنامج عدد 4 : الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية	403 769 000						
برنامج عدد 5 : التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي	237 891 000						
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	268 044 000						
14- مهمة الصناعة والمناجم والطاقة	7 334 854 000	38 810 000	11 489 000		7 284 555 000	-	-
برنامج عدد 1 : الطاقة والطاقات المتجددة	7 099 634 000						
برنامج عدد 2 : الصناعة	216 174 000						
برنامج عدد 3 : المناجم	7 946 000						
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	11 100 000						
15- مهمة التجارة و تنمية الصادرات	3 971 085 000	49 245 000	4 200 000		3 917 640 000	-	-
برنامج عدد 1 : التجارة الداخلية	3 848 170 000						
برنامج عدد 2 : التجارة الخارجية	110 510 000						
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	12 405 000						
16- مهمة تكنولوجيات الإتصال	315 055 000	18 220 000	225 035 000		71 800 000	-	-
برنامج عدد 1 : التنمية الرقمية	274 070 000						
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	40 985 000						
17- مهمة السياحة	174 000 000	65 075 000	10 222 000		98 703 000	-	-
برنامج عدد 1 : السياحة والصناعات التقليدية	170 519 000						
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	3 481 000						
18- مهمة التجهيز والإسكان	1 738 790 000	122 500 000	1 330 710 000	1 310 000	284 270 000	-	-
برنامج عدد 1 : البنية الأساسية للطرقات	1 177 910 000						
برنامج عدد 2 : حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت	374 675 000						
برنامج عدد 3 : التهيئة الترابية والتعمير والإسكان	138 107 000						
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	48 098 000						
19- مهمة البيئة	415 152 000	36 097 000	11 675 000		367 380 000	-	-
برنامج عدد 1 : البيئة والتنمية المستدامة	402 970 000						
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	12 182 000						
20- مهمة النقل	998 854 000	23 760 000	2 690 000		972 404 000	-	-
برنامج عدد 1 : النقل البري	900 425 000						
برنامج عدد 2 : الطيران المدني	12 624 000						
برنامج عدد 3 : النقل البحري والموانئ	52 819 000						
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	32 986 000						
21- مهمة الشؤون الثقافية	379 681 000	221 00\ 000	38 811 000		119 870 000	-	-
برنامج عدد 1 : الفنون	58 692 000						
برنامج عدد 2 : الكتاب والمطالعة	27 972 000						
برنامج عدد 3 : العمل الثقافي	61 061 000						
برنامج عدد 4 : التراث	70 305 000						
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	161 651 000						
22- مهمة الشباب والرياضة	867 200 000	574 304 000	147 900 000		144 996 000	-	-
برنامج عدد 1 : الشباب	185 942 000						
برنامج عدد 2 : الرياضة	203 041 000						
برنامج عدد 3 : التربية البدنية	121 910 000						
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	56 307 000						

بحسب الدينار

المهمات والمهمات الخاصة والبرامج	جملة الإعتمادات	حسب الأقسام					
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	بقية الأقسام	نفقات التمويل	النفقات الطارئة وغير الموزعة
23- مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن	249 238 000	151 180 000	48 680 000		49 378 000	-	-
برنامج عدد 1 : المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص	31 264 000					-	-
برنامج عدد 2 : الطفولة	174 902 000					-	-
برنامج عدد 3 : كبار السن	20 908 000					-	-
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	22 164 000					-	-
24- مهمة الصحة	3 639 000 000	2 689 170 000	433 000 000		516 830 000	-	-
برنامج عدد 1 : الرعاية الصحية الأساسية	491 341 000					-	-
برنامج عدد 2 : الخدمات الصحية الإستشفائية	1 379 465 000					-	-
برنامج عدد 3 : البحث والخدمات الإستشفائية الجامعية	1 467 433 000					-	-
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	300 761 000					-	-
25- مهمة الشؤون الإجتماعية	2 596 800 000	254 450 000	6 500 000		2 335 850 000	-	-
برنامج عدد 1 : الشغل والعلاقات المهنية	29 797 357					-	-
برنامج عدد 2 : الضمان الإجتماعي	1 168 977 187					-	-
برنامج عدد 3 : النهوض الإجتماعي	1 301 532 726					-	-
برنامج عدد 4 : الهجرة والتونسيين بالخارج	33 864 054					-	-
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	62 628 676					-	-
26- مهمة التربية	7 768 600 000	6 495 500 000	767 100 000		506 000 000	-	-
برنامج عدد 1 : المرحلة الإبتدائية	2 783 028 000					-	-
برنامج عدد 2 : المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي	4 013 293 000					-	-
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	972 279 000					-	-
27- مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	2 223 994 000	1 569 670 000	285 994 000		368 330 000	-	-
برنامج عدد 1 : تعليم عالي	1 524 150 000					-	-
برنامج عدد 2 : بحث علمي	230 125 000					-	-
برنامج عدد 3 : الخدمات الجامعية	439 307 000					-	-
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	30 412 000					-	-
28- مهمة التشغيل والتكوين المهني	990 612 000	419 427 000	14 070 000		557 115 000	-	-
برنامج عدد 1 : التكوين المهني	450 279 000					-	-
برنامج عدد 2 : التشغيل	387 336 000					-	-
برنامج عدد 3 : تنمية المبادرة الخاصة	125 200 000					-	-
برنامج عدد 9 : القيادة والمساندة	27 797 000					-	-
29- المجلس الأعلى المؤقت للقضاء	4 051 000	900 000	30 000		3 121 000	-	-
برنامج عدد 1 : المجلس الأعلى المؤقت للقضاء	4 051 000					-	-
30- المحكمة الدستورية						-	-
برنامج عدد 1 : المحكمة الدستورية						-	-
31- محكمة المحاسبات	31 500 000	25 632 000	140 000		5 728 000	-	-
برنامج عدد 1 : محكمة المحاسبات	31 500 000					-	-
32- الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات	74 000 000	13 791 000			60 209 000	-	-
برنامج عدد 1 : الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات	74 000 000					-	-
33- نفقات التمويل	5 842 000 000					5 842 000 000	-
34- النفقات الطارئة وغير الموزعة	1 482 798 000						1 482 798 000
الجملة العامة =	57 700 000 000	22 772 485 000	6 063 418 000	57 010 000	21 482 289 000	5 842 000 000	1 482 798 000

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

وفي الختام الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمّته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 131 نعم، 3 محتفظين و3 معترضين. المجموع: 137 وبذلك تمت المصادقة على مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2023.

نشكر السيدة الوزيرة، متمنيا لها وللوفد المرافق التوفيق والسداد على مهامهم.

شكرا لجميع الزميلات والزملاء.

هكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا ونسمح للسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها بالمغادرة وتستمرّ الجلسة للاستماع إلى مداخلات السادة النواب ويبقى الفصل 108 من النظام الداخلي.

تفضلوا، نرفع الجلسة مؤقتا.

(كانت على الساعة الثالثة بعد الزوال وخمس عشرة دقيقة)

استئناف الجلسة
وتدخلات السيدات والسادة النواب
على معنى الفصل 108 من النظام الداخلي

(كانت على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال)

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

إذن الكلمة الآن للنائب المحترم السيد بوبكر بن يحي وله ثلاث دقائق، فليتفضل.

السيد بوبكر بن يحي

شكرا سيدي الرئيس،

هذه المداخلة موجهة مباشرة إلى السيد وزير النقل حيث يعتبر قطاع النقل أحد أهم مكونات البنية الأساسية للاقتصاد الوطني وركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظرا لما له من تأثير على بقية القطاعات الأخرى وهو كذلك مؤشر مهم لتقدّم الدول.

ففي قبلي تتجدد إشكاليات النقل المنتظم خاصة وأن جهة قبلي تابعة للشركة الجهوية للنقل بقابس مع انطلاق كل عودة مدرسية، في ظل ما يعانيه أسطول الحافلات من تهرّم ونقص في قطاع الغيار لإصلاح المعطبة منها وعدم اقتناء حافلات جديدة لتعزيز الأسطول، إضافة إلى نقص العنصر البشري المختص في الصيانة والإصلاح والذي يجب تعزيزه حالا.

وبسبب تهرّم الأسطول وعدم قدرته على مواصلة المهمة، نجد أن خطين مهمين جدا معطلين لأكثر من سنة واليوم توقّف نهائيا عن النشاط منذ شهرين وهما خط دوز-قابس وخط دوز-صفاقس وهما من أهم الخطوط الناجحة باعتبارهم يمثلون شريان حياة مهم نظرا للارتباط الوثيق لأبناء الجهة بولايتي قابس وصفاقس من حيث التداوي والتعليم والتكوين وغيرها من الحاجات المهمة كوجود الاختصاصات الطبية المهمة والمستشفيات الجامعية بصفاقس.

يعتبر هذين الخطين مسألة حساسة جدا وتعتبر خطوط حياتية وبتوقّفهم ضاعت حقوق المواطن.

لذا، فإنني أطلب من وزارة النقل وبإلحاح شديد وبطلب من عديد المواطنين بالتدخل الحيني والفوري والسريع لتوفير حافلتين جديدتين لهذيْن الخطيْن دوز-قابس ودوز-صفاقس، كما أطلب التدخل لإعادة إحياء خط قبلي-قفصة وخط قبلي-سوسة وهي خطوط حيوية مهمة للمنطقة.

كذلك نطلب العمل على تجديد الأسطول نظرا لما تعانيه الشركة في الجهة من صعوبات كبيرة لتغطية الخطوط اللازمة والمحافظة على عمل الحافلات الموجودة والتي تمرّ يوميا تقريبا بالإصلاح والصيانة أي أن الأسطول يتنفس بـ "paille " تقريبا.

أخيرا، إن قطاع النقل العمومي المنتظم في قبلي يحتضر بكل ما تعنيه الكلمة من معنى وبالتالي فإن تدخلكم اليوم هو إنقاذ لهذا الأسطول وإنقاذ المواطن مما يعانيه يوميا خاصة وأن أغلب المواطنين يحبذون استعمال هذا النوع من النقل لما له من دقة في التوقيت والمواعيد والمساهمة الفعالة في نقل فئة اجتماعية مهمة، شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم ياسين مامي وله ثلاث دقائق فليتفضل.

السيد ياسين مامي

شكرا، بمناسبة اليوم العالمي للمدن واليوم العربي للإسكان، الأحياء الشعبية في تونس تستغيث من غياب المرافق الحياتية وجودة الحياة.

اليوم السياسة السكنية في تونس غير واضحة خاصة في العقد الأخير خلال العشر سنوات أو الخمس عشرة سنة الأخيرة:

-نجد أن أغلبية أمثلة التهيئة العمرانية غير محيّنة وهذا يمثل معضلة كبرى للسكان وللمستثمرين،

-"SNIT" الشركة الوطنية العقارية للبناية المكلفة بالبنايات الاقتصادية والاجتماعية،

-"l'AFH" الوكالة العقارية للسكن، لا تقوم بتهيئة تقاسيم جديدة.

هذه الشركات التي من دورها أن تحدث توازنا في السوق تعاني من العديد من المشاكل وفي المقابل نلاحظ توسّعا كبيرا للأحياء الشعبية لأن المواطن لن ينتظر حتى تقوم له الدولة بالتهيئة وإحداث البرامج. كان من المفروض أن تقوم الدولة بدعم هذه الوكالات حتى يعود الحلم للمواطن التونسي بالحصول على مسكن يحفظ كرامته ولا بدّ أن تكون للدولة سياسة سكنية واضحة تشجع على البناء حسب القواعد الفنية المعروفة.

لدينا اليوم مشكل كبير يتعلق بالأداء على القيمة المضافة بالنسبة لبيع العقارات أو المساكن.

في قانون المالية لسنة 2024، سيكون المقترح الموجود لـ 19 % "TVA" ونحن نقترح أن يبقى في حدود 13 % ولا بدّ أن نضيف إجراء توقيفي مثلما حصل خلال السنوات الفارطة لأن هذا الأداء يثقل كاهل المواطن الذي يفكر في اقتناء منزل وبـ 13 % "TVA" فإنّ السوق فعلا متوقف وبنسبة أداء بـ 19 % ستكون هناك كارثة كبرى.

وفي المقابل هناك اليوم كذلك ارتفاع كبير في عدد الأحياء الشعبية في تونس حسب آخر الإحصائيات والدراسات، آخر

إحصائية كانت سنة 2015 لدينا قرابة 1700 حي شعبي، وفي اعتقادي أنه بعد تسع سنوات سيصبح لدينا أكثر من 2000 حي شعبي.

هذه الأحياء تستوجب تهذيبا وتدخّلا من الدولة لأنها تفتقد لأهم المرافق الأساسية فلا يوجد في هذه الأحياء قنوات التطهير ولا ماء صالح للشراب وهي وضعيات في الحقيقة مزرية ومزرية جدّا. وقد قامت الدولة سنة 2012 عن طريق "L'ARRU" وكالة التهذيب والتجديد العمراني ببرمجة تهذيب 155 حي وانطلقت هذه الوكالة حاليا في تهذيب 160حي شعبي موزعة على 100 بلدية.

الحمامات مثال للبناءات وللأحياء الشعبية ذات كثافة عالية، لدينا العديد من الأحياء لدينا حي الزياتين، حي بئر بُويتَة، حي جبنون والصفصاف ويوجد بها مشروع معطل منذ قرابة خمس سنوات وتتطلب التدخل. اليوم لا سبيل إليه بأن 4 مليارات المخصصة لتهذيب حي جبنون وحي الصفصاف، حي جبنون يوجد في منطقة سياحية يعاني من غياب أهم المرافق الأساسية اليوم يعاني من مشاكل غياب شبكات التطهير والماء الصالح للشراب وتهيئة الأودية يجب أن يكون هناك تنسيق بين كل هذه الأطراف للوصول لحل لهذه المعضلة ولتتوفر للمواطنين جودة الحياة وأريد أن أشكر المدير العام لوكالة التجديد والتهذيب العمراني الذي يقوم بهذا الدور...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم علي بوزوزيه وله ثلاث دقائق فليتفضل.

السيد علي بوزوزيه

معتمدية دوار هيشر، سأتحدث اليوم عن أحياء سكنية في معتمدية دوار هيشر.

معتمدية دوار هيشر تضم 100 ألف ساكن: حي الصفاقسي 1 وحي الصفاقسي 2، أرض السياري، أرض الرياحي.

نلاحظ أن وضعية حي الصفاقسي 1 وحي الصفاقسي 2 في علاقة بالبنية التحتية هي أتعس من قطاع غزة بعد الحرب وأتحدّى وزير التجهيز وعليه أن يذهب ويطلع على الوضع بنفسه فهي أحياء تفتقر إلى شبكات التطهير والماء الصالح للشراب والكهرباء والطرقات أي غياب تامّ لما يسمى دولة، حتى الأمن نادرا ما يتواجد بتلك الأحياء.

حي الصفاقسي 1 وحي الصفاقسي 2 يعني مشاريع معطلة منذ خمس وست وسبع سنوات بسبب البيروقراطية الإدارية وبسبب لامبالاة المسؤولين.

أما مشروع حماية دوار هيشر من الفيضانات، فقد توقّف المشروع المزمع إنجازه بحي الشباب لأنهم عاجزون عن تنفيذ وتطبيق القانون.

وهناك مدرسة من المفروض أن تبدأ في العمل في سبتمبر 2024 وإلى اليوم ليس هناك حيثيات جديدة بخصوص هذه المدرسة، لأنّ هناك تعطيلات تعترضهم وتتعلق بنهج على ملك مواطن لم يصلوا معه لاتفاق.

أرض السياري في دوار هيشر وبدون مبالغة وهي أرض قريبة من هنا حتى أنّ الخنزير ينزل من الجبل ويرتع في هذه الأرض ولا يتوفر لدى متساكني هذه الأرض لا ماء ولا كهرباء ولا طرقات ولا توجد مدرسة بجانبهم ولا يوجد تنوير عمومي، ولا يتوفر لديهم أيّ شيء. لذلك عندما أقول بأن الوضع في دوار هيشر أتعس من قطاع غزة بعد الحرب وليس قبل الحرب فأنا والله لا أبالغ في وصف الوضعية بتاتا.

بالنسبة إلينا، نتوجه بنداء للسّلط وقد تطرّقنا منذ سنوات إلى وضعية هذه الجهة دوار هيشر، فهو ملف وطني يتجاوز السلطة الجهوية التي بقيت تُجَاري الوضع من خلال إسكات الناس بالمقرونة والطماطم والكسكسي وبالإعانات الظرفية، هذا ما يحصل في دوار هيشر هناك حالة احتقان لدى الشباب الذي أصبح ضائعا ولم يعد يدري ما يفعل.

لذا نطلب الحدّ الأدنى من حفظ كرامتنا وحفظ كرامة أهالي المنطقة، فالوضع هناك محتقن والناس تعاني بسبب عدم وجود أبسط حقوقها، عليكم بأداء زيارة لحي الصفاقسي وأرض السياري وأنا ذكرت الأحياء بالأسماء لتروا الوضع المزري هناك وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائبة المحترمة سيرين المرابط ولها ثلاث دقائق فلتتفضل.

السيدة سيرين المرابط

شكرا سيدي الرئيس،

اليوم سأتحدث مرة أخرى عن ملف المدرسة المهجورة، هذا الملف تحدثنا في شأنه مرارا وتكرارا وقد اخترت عنوان مداخلتي "المدرسة المهجورة إلى أين؟"

اليوم السيد الرئيس، لدينا مدرسة مهجورة أصبحت مرتعا وملاذا لمتعاطي المخدرات والإدمان وأصبحت تشكّل خطرا حقيقيا على أطفالنا وعلى شباب الجهة.

اليوم مثلما ترون في الصور (وأظهرت صور موثقة) بادرتُ بزيارات ميدانية منذ شهر مارس، سألت السيد وزير التربية وأجابني بأن العقار المذكور ليس على ملك وزارة التربية، اتصلت بوزارة أملاك الدولة وإلى حد الآن لم أتلقّ ردّا بخصوص العقار المذكور. وعندما حضر إلينا السيد وزير الشباب والرياضة بمقر مجلس النواب توجّهت إليه بسؤال عن وضعية هذه المدرسة بما أنّه رصدت لها اعتمادات مالية لتصبح دار شباب عصرية وإلى يومنا هذا مازالت أنتظر الإجابة.

إن كنت أنا نائب شعب ولا توجد لديّ اليوم الإجابة حول ملف المدرسة المهجورة فما بالك بأهالي الملاسين؟ صدقني السيد الرئيس، تلك المنطقة لم أعد أقدر على الذهاب إليها، كلما أدخل لتلك المنطقة يسألونني أين وصل الموضوع وماذا فعلت.

عندما أكتب المدرسة المهجورة على موقع التواصل الاجتماعي تخرج زيارات ماجدولين الشارني، زيارات قيادات من النهضة، زيارات دائرة السجومي معتمدية السجومي وإلى يومنا هذا لم نتوصل لحلّ عقار على ملك الدولة. فالأموال مرصودة والأمر متوقّف على تفويت من وزارة أملاك الدولة لوزارة الشباب والرياضة لينطلق المشروع، الأموال المرصودة لها لم تعد الآن تكفي لتهيئة "gazon" لم تعد تكفي لتهيئة سور، عندما قمت الآن ببحث صغير على موقع التواصل الاجتماعي لاحظت أنهم قاموا في سنة 2018 بتهيئة "contour" واليوم نحن نتحدث عن مكان أين يوجد "RFR" ويوجد بجانبها محطة من

أعلى طراز وهناك مدرسة خرابا مملوءة كما ترون بنفايات حقن المخدرات، أتساءل ما مصير الأطفال الصغار الذين يلعبون بهذه المدرسة لما يقوم واحد منهم بحقن نفسه بتلك الحقنة، هل نستطيع أن نعجّل بمنع هذه الآفة في الحين؟

اليوم إن لم نذهب في تمشّي السيد رئيس الجمهورية بوضع حدّ لظاهرة الإدمان وظاهرة تعاطي المخدرات، بماذا سيكون الحدّ؟ نقوم به من خلال الأنشطة الثقافية والشبابية والرياضية في الأحياء الشعبية، بما أنه لا يتوفّر لديك المكان والبنية التحتية فأين سيمارس الشباب كل هذه الأنشطة؟

اليوم ولاية تونس تعاني من شحّ في الأماكن لذلك عندما نجد عقار كهذا علينا أن نتمسك به جيدا وسأتدخل في مناسبة أخرى على معنى الفصل 108 وسأتحدث مرة ثانية على ملف المدرسة المهجورة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم الفاضل بن تركية وله ثلاث دقائق، (غير موجود).

الكلمة الآن للنائب المحترم حاتم لباوي وله ثلاث دقائق فليتفضل.

السيد حاتم لباوي

مرحبا،

السيد الرئيس،

السيد وزير التربية،

المدرسة العمومية عماد الوطن، لا يمكنكم بناء وطن حرّ مستقل دون إعادة الهيبة إلى المدرسة العمومية. هذه المدرسة التي تموت كل يوم وربما هي في لحظاتها الأخيرة إذا لم يتم إنقاذها. وعندما أقول المدرسة العمومية فإنّي أتحدث عن المربي وعندما أقول مربي، كل الإطار التربوي ولكن اليوم حديثي عن المعلم، ذلك الرجل الذي كاد أن يكون رسولا وعلى معلمتي التي كادت أن تكون رسولا وأحيّي كل المعلمين.

هذا المعلم الذي يهرسَلُ ويهان، هذا المعلم الذي كان في أعلى المراتب وأعلى القمم، اليوم يعاقب، يهرسل، يُجوّع، يهان من سياسات غريبة وعجيبة.

هو هذا المعلم كم راتبه الشهري، حتى تنقص له من المرتب "وتفتك له مرتبه" دون موجب قانوني؟

اليوم تريدون بناء وطن حر، تريدون استكمال التحرر الوطني دون مدرسة عمومية ودون معلم، إذا أردتم أن تعيدوا هيبة هذا الوطن عليكم بإرجاع الهيبة إلى المدرسة العمومية، ليس بتهيئتها وإعادة البنية التحتية بل بإعادة قيمة المعلم، بتحسين وضعية المربي عموما، هذا فيما يخص المربين التونسيين.

بالنسبة إلى القصرين والمناطق الداخلية، هؤلاء الرجال والنساء الذين يعملون في الأرياف تحت درجة حرارة منخفضة في فصل الشتاء بالجبال حتى أنهم يعجزون عن التنقل وفي بعض الأحيان تجده يركب "كريطة" أو يمتطي ظهر حمار ليصل إلى المدرسة ليدرّس أبناءه التلاميذ. وعلى الدولة تكريم هؤلاء المعلمون ومساعدتهم لا أن تقوم بإهانتهم ومعاقبتهم.

آخر نقطة وأنهي السيد الرئيس، الصحة بالقصرين، تُعَدُّ هذه المداخلة تقريبا رقم 10 حول موضوع الصحة بالقصرين وليكن في علمكم سيدي الرئيس، السيد وزير الصحة، السيد رئيس الجمهورية أن القصرين دون طبيب تخدير وقلت هذا الكلام سابقا. وبتزامن يومي السبت والأحد فإنّه يمنع عليك أن تمرض في القصرين لأنّه لا وجود لطبيب تبنيج. ماذا ستتدخلون وستحلّون هذا المشكل؟

والسلام عليكم ورحمة وبركاته.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم وليد حاجي وله ثلاث دقائق، فليتفضل.

السيد وليد الحاجي

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الرئيس، إن ولاية القيروان من الولايات الداخلية المهمشة على جميع المستويات ونجد على رأسها، مدينة حاجب العيون والعلا أكثر المعتمديات تهميشا.

سيدي الرئيس، هذا عقد إداري بين وزارة أملاك الدولة وبلدية حاجب العيون، تم إبرامه منذ سنة 2002 لإنشاء محكمة ناحية بالمنطقة على أرض مساحتها 2531 متر مربع مع العلم، أنني وجهت سؤالا كتابيا في الغرض إلى السيدة وزيرة العدل ولكن كانت إجابتها سلبية وهي من غير الممكن إحداث محكمة سواء على سبيل الكراء أو البناء، منذ 21 سنة أهالي حاجب العيون ينتظرون إنشاء هذه المحكمة.

سيدي الرئيس، إن مركز وحدات التدخل بحاجب العيون مطلب عاجل وضروري خاصة أن بلدية حاجب العيون وفرت مقرا قصد إحداثه.

سيدي الرئيس، في المناطق الداخلية وخاصة حاجب العيون أسندت أراضي من طرف وزارة أملاك الدولة إلى شباب عاطل عن العمل، هناك من تحصل على 5 هكتارات وهناك من تحصل على 10 هكتارات منذ ثلاث سنوات ولكن للأسف هناك مشاكل عقارية في هذه الأراضي واليوم، تطالب وزارة أملاك الدولة هؤلاء الشبان بدفع معلوم كراء ثلاث سنوات دون تسوية هذا الإشكال العقاري يعني هناك أراضي يسكنها مواطنون منذ فترة طويلة والذين تمتعوا اليوم بهذه الأراضي على سبيل الكراء لم يجدوا حلا مع هؤلاء المواطنين يجب تسوية هذه الوضعية في إطار القانون من طرف مؤسسات الدولة.

سيدي الرئيس، اليوم في ولاية القيروان، نفس الشيء على رأسهم الحاجب والعلا يعانون من الشركة الوطنية للكهرباء والغاز اليوم عديد المواطنين يدفعون أموالهم أو يقدمون مطلب دراسة للحصول على عداد كهربائي في المنزل، فتتعطل الدراسة ويتعطل إسناد العداد تعليلهم في ذلك مؤخرا أنهم مدانون في أموال عديدة، أنا كمواطن عندما أطلب تمكيني من عداد كهربائي وأدفع ثمنه لا يهمني أمر المواطن المدان، عليك أن تطبق عليه القانون بقطع الكهرباء أو أي حل آخر، رجاء لا تعبثوا بحقوق المواطنين.

رسالة إلى السيد وزير الصحة مازلنا ننتظر إحداث المستشفى الجهوي صنف ب...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حسن جربوعي له ثلاث دقائق. مقعد 38، تفضل

السيد حسن جربوعي

شكرا سيدي الرئيس،

مداخلة تهم معتمدية منزل شاكر التي تبلغ مساحتها 1863 كلم مربع تقريبا، بمعنى أنها أكبر من بعض الولايات في الجمهورية التونسية، عندما نتحدث عن "les sources" الموجودة في هذه المعتمدية من بترول، من ملح ومن مركبات فلاحية يمكننا القول أنها تحتل المرتبة الأولى في تونس من حيث الإنتاج والمردودية بصفر تجهيزات، نتحدث عن هذه المعتمدية ونحن كأعضاء مجلس النواب وفي شخصي حسن الجربوعي، راسلت تقريبا أغلب الوزارات في خصوص الإشكاليات الموجودة لكن المشكل أنّ الردود غير كافية وغير مقنعة وأتحدى أي وزير وأي إدارة عاينوا هذه الإشكاليات على أرض الواقع.

نتحدث في سنة 2023 عن الرقمنة والتعليم والعديد من الأشياء الأخرى الخاصة بالتعليم، أيعقل مدارس في 2023 لا توجد بها قاعة إعلامية إلى اليوم؟ يدرسون نظريا لكن عندما يلتحقون بأترابهم في المدن يلاحظون أن ليس لهم أي فكرة عن " ordinateur, PC"، نظريا موجود ولكن على أرض الواقع لا يوجد شيء، هذا فيما يخص التجهيزات. لكن عندما نعاين البنية التحتية للمدارس وضع يندى له الجبين مدارس آيلة للسقوط على التلاميذ وقد راسلت الوزارات المعنية ولكن لا جواب يهمّ هذه الإشكاليات.

نمر إلى مشكل النقل في منزل شاكر أيعقل أن يقطع أطفال في 2023 مسافة 7 و8 كلم مترجلين يدرسون في السنة الأولى والثانية، في الحجارة والمطر والمياه والعذاب وعندما يصل التلميذ إلى المدرسة لا يجد المعلم، معلم التربية البدنية غير موجود، كذلك معلم اللغة العربية ومعلم الحساب، يوجه المديرون مراسلات عن وضعية التلاميذ لكن لا حياة لمن تنادي.

راسلنا وزير النقل في الإشكاليات التي تهم الحافلات، أيعقل حافلة تسع نقل 90 تلميذا تحمل 200 و300 تلميذا، عندما نتحدث عن الحاج قاسم والزوايل والقوادرية أو قص الريح هذه مناطق فيها كثافة سكنية لا يكفي إرسال حافلة لـ 300 تلميذ وحتى إن توفرت يوما فإنها تغيب لمدة عشرة أيام ومن ثمة نتساءل عن سبب انقطاع التلاميذ عن التعليم.

حلم الأطفال وأقولها لآلاف المرات من هذا المنبر، حلم الأطفال في بعض الولايات الأخرى الذهاب إلى ألمانيا وإيطاليا للدراسة في حين حلم أطفالنا هناك هو نزول المطر وصابة من الزيتون لكي يتحصل والده على خمسة وعشرة دنانير، حتى الحلم تحطمونه في هذه المناطق.

وعندما أتكلم عن معتمدية منزل شاكر فإنها لا تستحق من الدولة شيئا إلاّ جرة قلم، المركبات الفلاحية موجودة بها، البترول والملح موجود بها، أيعقل معتمدية مثل منزل شاكر تبعد 45 كلم عن ولاية صفاقس يوجد فيها هنشير يسمى هنشير البلدية ترابيا تابع لمنزل شاكر وماديا يخضر بالمليارات لفائدة بلدية صفاقس وهذا المكان المسمى ببشكة لا يوجد فيه ولو طريق، عشرات السنين وهؤلاء المواطنون يتنقلون من إدارة إلى أخرى ومن وزارة إلى أخرى بخصوص طريق يسمى البسرياني، أصبح المواطنون لا يطالبون بـ...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عماد الدين السديري له ثلاث دقائق، مقعد 94، تفضل

السيد عماد الدين السديري

شكرا سيدي الرئيس،

أردت في تدخلي التوجه ببعض الملاحظات إلى السيد وزير التجهيز للتدخّل في القريب العاجل، باعتبار أن لدينا مشروعا تمت المصادقة عليه وعلى تمويله من طرف مجلس نواب الشعب في آخر الجلسات، وهو مشروع الطريق رقم 173 الذي يعبر منطقة الطويرف ويربط منطقة سيدي يوسف بالطريق الجهوية رقم 78، انطلقت فيه المعاينات من طرف السيد المقاول ولكن وزاره البيئة التي أعطت التفويض لوزارة التجهيز بقطع الأشجار على مستوى ساقية سيدي يوسف إلا أنه على مستوى الطويرف أين توجد أشجار الكالاتوس لم تعطي التفويض لقطع هذه الأشجار التي تشكّل خطرا كبيرا على المواطنين، وإذا لم تعط الترخيص لقطع هذه الأشجار فإن تنفيذ هذا المشروع سيتأخر وهو حلم مواطني وأهالي الطويرف نتمنى أن تتساهل وزارة البيئة مع إدارة التجهيز لانطلاق الأشغال ونتمنى أن يكون مشروعا ريباديا لهذه المنطقة وتكون له أبعادا اقتصادية وتجارية ويربطنا بالبلد الشقيق الجزائر.

بالنسبة إلى الموضوع الثاني، أتوجه فيه إلى السيد وزير الفلاحة الذي طلبنا منه عقد مجلس جهوي للفلاحة بولاية الكاف لدرس العديد من النقاط ولكن أهم نقطة أريد التركيز عليها وسأعبر عنها من خلال المجلس وهو مشغل هام هو الماء الصالح للشراب وقد أمضينا صيفا مضنيا، ومع إدارة "SONEDE" والهندسة الريفية هناك عمل كبير ومساعي عديدة ولكن الإمكانيات المادية تحول دون تحقيق طموحات ورغبات المواطنين، أقول أن تتدخل "SONEDE" في قرية تل الغزلان وجهة بئر النخلة من أجل إيصال الماء الصالح للشراب إلى سيدي رابح ومنطقة ساقية سيدي يوسف، أيضا كهربة الآبار الاستكشافية التي حدثت في عمادة الشتاتلة وقصر الأحمر لابد من أن تسهل إدارة "STEG" لنا العملية وتخفض من التكلفة لتتمتع هذه المناطق بالماء الصالح للشراب.

كما أشير إلى أن منطقة سيدي مدين والزعاترية وبرج العيفة والمحاسن والحارة والصفصاف وبهرة هي مناطق مهمشة بأتم معنى الكلمة، لقد استعملت إدارة "SONEDE" كل الحلول ولكنني أقول دائما أن التكلفة والربط مع الآبار حتى الخاصة أحال دون وصول الماء الصالح للشراب للمتساكنين، وبالتالي لا بد من إيجاد صيغة عملية من أجل إيجاد الحلول التامة لهؤلاء المواطنين لكي لا نعيش صيفا صعبا آخر مثل الذي عشناه لأنهم مواطنون يعيشون في مناطق يوجد بها الماء لكنهم عطاشى، نتمنى أن تنتبه الإدارات وتحسن الاستماع إلينا وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الحافظ الوحيشي له ثلاث دقائق.

السيد عبد الحافظ الوحيشي

شكرا سيدي الرئيس،

أريد أن أتحدث كنائب عن جبنيانة والعامرة، لقد أنجبت جبنيانة تاريخيا ست معتمديات من بينهم معتمدية الشابة التي كانت عمادة تحت جبنيانة، تاريخيا كانت الدائرة الانتخابية عدد 16 بعد الاستقلال لكنها اليوم في حالة مهمشة ويندى لها الجبين خاصة بعد أن إرتأت السلط الجهوية ومجموعة من ولاية صفاقس بتحويل الأفارقة من صفاقس إلى معتمديتي جبنيانة والعامرة، حالة يندى لها الجبين عند المرور من منطقتي جبنيانة والعامرة كأنك في مقاطعة إفريقية كل الموجودين في المقهى أفارقة لا تشعر أنك في تونس، وقد حاولت حلّ هذا المشكل بكل الطرق السلمية لا أريد الظهور في الـ "média" للحديث عن هذا الموضوع ولكن علي الحديث فيه يجب أن يكون هناك تدخلا سريعا لأن هناك العديد من المظاهر المتخلفة وأخلاقية غير مقبولة أصبحوا يقتحمون المنازل ويقتلعون الزيتون وكونوا قبائل ويحكمون بالسيوف والسكاكين وهذه مظاهر أخلاقيا لم تعد مقبولة.

فالرجاء التدخل السريع لكل السلط للقضاء على هذا المظهر يجب وضع طريقة تنظيمية، نحن لسنا ضد الأفارقة فهم أشقاؤنا وقد رحبنا بهم قمنا بمساعدتهم قدر المستطاع كأهالي جبنيانة والعامرة لكن أصبحت صابة الزيتون مهددة لذلك وجب التدخل.

لدي مشكل آخر، لقد مس التهميش طبقة كبيرة من الشباب فالشباب في جبنيانة والعامرة شباب متعلم ومثقف حيث تجد المهندس والدكتور في الإعلامية يعمل وينتج في الفلاحة وطاقة لإنتاج المعتمديتين كبيرة وخاصة جبنيانة حيث نقوم بنقل الخضر إلى سوق الجملة بتونس وسوق صفاقس، وقد إرتأت بلدية جبنيانة إنشاء سوق إنتاج لكن إلى حد الآن لم نتحصل على الترخيص وأصبح معارضا من طرف المسؤول عن التنمية بولاية صفاقس كأننا مقاطعة خاصة خارج الولاية وهذا ما أريد التأكيد عليه لتقوم البلدية بفتحه لأننا أنفقنا عليه الأموال وهو حاليا مهيأ ونريد استغلاله في أقرب الآجال.

هناك مدرسة وهذا موجه إلى السيد وزير التربية في أولاد الغالي في الكتاتنة مبرمج إحداثها لكن إرتأى...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد أمين المباركي له ثلاث دقائق فليتفضل.

السيد محمد الأمين المباركي

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية أود الترحم على شهدائنا بفلسطين وتحية للمقاومة الفلسطينية.

السيد الرئيس والسيد وزير الداخلية،

سبق أن تحدثت عن الشغورات في سلك العمد والمعتمدين، جدليان بدون معتمد منذ ثلاثة أشهر كذلك عمادة عين الخريبة التابعة لمعتمدية جدليان بدون عمدة منذ سنة أو أكثر، دعوني أتحدث عن سلك العمد لأن ابراهيم الزيار كذلك من معتمدية سبيبة بدون عمدة منذ خمس سنوات وقد تحدثت مع السيد وزير الداخلية ولم يستجب، كذلك عمادة القرين من معتمدية العيون بدون عمدة إلى حد هذه اللحظة ونحن مشرفون على انتخابات مجالس محلية وإقليمية ولابد أن يكون هناك تنسيقا بين العمدة والمعتمد من أجل إنجاح هذه الانتخابات.

دعوني أتحدث عن نداء سكان عمادة الصخيرة من معتمدية العيون في الحقيقية هم يستغيثون، هذا المطلب منذ سنوات من أجل دعم المنتوج الفلاحي الذي يتمثل في "haute tension" وقد تحدثت سابقا في المجلس الجهوي وتحدثت عنه هنا أيضا وها أني أجدد هذا المطلب.

أريد توجيه سؤال إلى وزارة الطاقة والمناجم، أين وصل مشروع الفسفاط؟ الذي يعتبر حلم كل شباب الجهة لأنهم معطلين عن العمل أي معطل عن العمل يريد العمل وهذا المشروع ستستفيد منه كل البلاد وليس فقط ولاية القصرين ومعتمدية جبنيانة، يجب على الدولة فتح تحقيق في ملف حقل الدولاب غير الراجع بأي مرجوع إلى معتمدية العيون لم تربح منه شيئا هناك لوبي كبير يتصرف في حقل الدولاب لم نفهم أي شيء فالمعتمدية لا تتمتع بأي شيء.

كذلك سيدي الرئيس نتمنى أن نرى النور في المستشفى المحلي بالسبيبة مستشفى صنف "ب" بسبيبة نتمنى أن يرى النور لأن هذا هو حلم معتمدية سبيبة ونرجو الالتفات من جانب السلط المركزية والجهوية إلى الطريق الرابطة بين السبيبة وطريق ما نسميه بطريق الخنقة.

نداء كذلك إلى السيد وزير الصحة وهو مطلب شعبي من معتمدية جدليان، متى سيتم فتح استعجالي بهذه المعتمدية؟ وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عمار العيدودي له ثلاث دقائق.

السيد عمار العيدودي

شكرا سيدي الرئيس،

أواصل حيث توقف زميلي محمد أمين، لأبدأ بإعطاء معلومات عن تعطل بعض المؤسسات التربوية في الجهة وهي مؤسسات تعطّلت لأسباب إما لعدم الإنجاز من قبل المقاولين المشرفين أو بسبب تعطل إداري نذكر معهد خمودة الذي تعطل لأكثر من مرة، إعدادية العيون كذلك، معهد سيدي سهيل والذي تم إلغاء الصفقة مع المقاول ولكن المشروع بقي معطلا وبقية إنجاز القسط المتبقي من معهد فوسانة هذا على مستوى المؤسسات التربوية.

بالنسبة إلى الوضع الصحي، هناك وضع خطير مازال يتكرر في ولاية القصرين طبيب التخدير يتصرف كما يروق له إلى درجة أن إدارة المستشفى تخصص عونا تقنيا للقيام بمهمة التخدير وتجبر بعض العائلات على الإمضاء حتى لا يطالب أبناؤهم بالتتبعات إذا ما تعرضوا إلى مخاطر، هذا واقع مرير في القصرين ذكرناه كم مرة إلى السيد وزير الصحة ولم يعترف به نكرر له من هذا المنبر للمرة المليون أن هذا الوضع خطير وهو متوصل ودائم ولابد أن يتدخل في أقرب وقت.

بالنسبة إلى التجهيز أو الطرقات، توقف الطريق في الصحراوي إلى درجة أدت إلى توقف التلاميذ عن متابعة الدراسة.

هناك مشاريع مبرمجة وتمّ التغاضي عن إنجازها نأخذ مثالا طريق أولاد سالم في فوسانة طريق بيرانو، طريق الزلفان وطريق الكباس.

بالنسبة إلى الوضع الفلاحي حدث ولا حرج، يطالب الفلاحون بحل مشكل التخزين والترويج والأراضي الاشتراكية وأراضي الحبُس والكهرباء مع شركة "STEG" والمناطق السقوية في كل من الطباقة وعين الدفن هذه كلها مشاريع معطلة ومبرمجة ولكن السلط المحلية أو الجهوية لو التفتت إليها فبخطى قصيرة ولكن نطالب السلط الوطنية بضرورة التدخل النهائي.

بدون أن ننسى الماء الصالح للشراب في بودرياس، في الشار، في زلفان وفي الخمودة وضرورة ربط هذه المناطق ومنطقة خمودة بالأساس بـ "SONEDE" وربطها بالغاز الطبيعي .

أخيرا أشير إلى أنّ معتمدية فوسانة بدون معتمد فلابد من التدخل السريع لسد الشغور.

رفع الجلسة

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيدات والسادة النواب المحترمين على هذه التدخلات هكذا ننهي الجلسة ونرفعها وشكرا.

(كانت الساعة الرابعة وخمس دقائق مساءا)

II الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الداخلية وتلقوا الإجابة عنها:

محمد ماجدي بتاريخ 31 جويلية 2023، ثابت العابد بتاريخ 2 أكتوبر 2023، عبد الجليل الهاني بتاريخ 4 جويلية 2023، حسن جربوعي بتاريخ 4 أكتوبر2023، صابر المصمودي بتاريخ 5 جويلية 2023، مليك كمون (2 أسئلة) بتاريخ 5 جويلية 2023، فاطمة المسدي بتاريخ 6 سبتمبر 2023، سامي السيد بتاريخ 22 سبتمبر 2023، عصام البحري جابري بتاريخ 13 سبتمبر 2023.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير النقل وتلقوا الإجابة عنها:

سنياء بن المبروك بتاريخ 28 سبتمبر 2023، إبراهيم حسين بتاريخ 3 أكتوبر 2023، فوزي دعّاس بتاريخ 3 أكتوبر 2023، عبد الجليل الهاني بتاريخ 26 سبتمبر 2023، المنصف المعلول بتاريخ 20 سبتمبر 2023، نور الهدى سبائطي بتاريخ 9 أكتوبر 2023.

وتقدم كل من السيد النائب إبراهيم حسين بتاريخ 3 أكتوبر 2023 والسيد أنور المرزوقي بتاريخ 28 سبتمبر 2023 والسيدة نجلاء اللحياني بتاريخ 3 أكتوبر 2023 بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة الشؤون الثقافية وتلقوا الإجابة.

وتقدم السيد النائب أيمن البوغديري بسؤال كتابي بتاريخ 19 سبتمبر 2023 إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية وتلقى الإجابة بتاريخ 16 أكتوبر 2023 كما توجه بسؤال كتابي بتاريخ 19 سبتمبر 2023 إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وتلقى الإجابة بتاريخ 26 أكتوبر 2023.

كما تقدم السيد النائب حسن جربوعي بسؤالين كتابيين إلى كل من السيد وزير التربية والسيد وزير الشؤون الدينية بتاريخ 10 أكتوبر 2023 وتلقى الإجابة بتاريخ 27 أكتوبر 2023.

وتقدم كل من السيد النائب صابر المصمودي بتاريخ 5 أكتوبر 2023 والسيد وليد الحاجي بتاريخ 6 أكتوبر 2023 بسؤالين كتابيين إلى السيدة وزيرة التجهيز والاسكان وتلقيا الإجابة بتاريخ 26 أكتوبر 2023.

كما تقدمت السيدة النائبة منال بديدة بسؤالين كتابيين إلى كل من السيد وزير التربية والسيدة وزيرة المالية بتاريخ 6 أكتوبر 2023 وتلقت الإجابة بتاريخ 30 أكتوبر 2023.

وتقدم كل من السيد النائب رمزي الشتوي بتاريخ 22 سبتمبر 2023 والسيد محمد علي فنيرة بتاريخ 25 سبتمبر 2023 بسؤالين كتابيين إلى السيد وزير الصحة وتلقيا الإجابة بتاريخ 26 أكتوبر 2023.

كما تقدم السيد النائب عمر البرهومي بسؤال كتابي إلى السيدة وزيرة المالية بتاريخ 9 أكتوبر 2023 وتلقى الإجابة بتاريخ 27 أكتوبر 2023.

وتقدم السيد النائب رؤوف الفقيري بسؤال كتابي إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط بتاريخ 17 جويلية 2023 وتلقى الإجابة بتاريخ 26 أكتوبر 2023.

وتقدم السيد النائب سامي السيد بسؤال كتابي بتاريخ 20 سبتمبر 2023 إلى السيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات وتلقى الإجابة كما توجه بسؤال كتابي بتاريخ 20 سبتمبر 2023 إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وتلقى الإجابة بتاريخ 26 أكتوبر 2023.

كما تقدمت السيدة النائبة نورة الشبراك بسؤال كتابي إلى السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن بتاريخ 28 سبتمبر 2023 وتلقت الإجابة بتاريخ 24 أكتوبر 2023.

السؤال الكتابي

للنائب محمد ماجدي

عملا بالفصلين 114 ومن الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى حضرتكم بالأسئلة الكتابية التالية:

1) إحداث المعبر الحدودي سيدي بوبكر أم القصاب لتسهيل حركة العبور ودفع عجلة الاقتصاد وربط الجهة بعمق المغاربي؟

2) بعث وحدة حماية مدنية بمدينة أم العرائس ومدينة المظيلة؟

3) تعزيز وحدات الأمن بكل من مدينة الرديف وأم العرائس بالموارد البشرية واللوجستية؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير.

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للسيد النائب " محمد ماجدي"

عن دائرة أم العرائس- سيدي بوبكر- الرديف - المتلوي- المظيلة

ملخص السؤال رقم 1:

حول النظر في مدى إمكانية إحداث معبر حدودي سيدي بوبكر أم القصاب بولاية قفصة لتسهيل حركة العبور

نص الإجابة :

-تم التطرق من قبل الهياكل المعنية بوزارة الداخلية بخصوص النظر في مدى إمكانية إحداث معبر حدودي سيدي بو بكر أم القصاب بولاية قفصة لتسهيل حركة العبور إضافة إلى النظر في تعزيز التواجد الأمني بكل من مدينة الرديف وأم العرائس بولاية قفصة بالموارد البشرية واللوجستية علما بأنه تم طرح الموضوع سابقا من الجانبين التونسي والجزائري وتم الاتفاق في جزئياته على أن يتم الإعلان عن ذلك في أواخر سنة 2015 إلا أن مشكلا تنسيقيا تمثل في إعلام الجانب التونسي عن إحداث المعبر المذكور دون التنسيق مع الجانب الجزائري كي يكون الإعلان مشتركا قد حال دون ذلك ووقع تعليق الأمر بعد ذلك .

-وفي يوم 07 فيفري 2022 انعقدت جلسة بمقر ولاية قفصة حضرها من الجانب التونسي والي الجهة ومديرا إقليمي الحرس والأمن الوطنيين ومن الجانب الجزائري القنصل الجزائري بقفصة وقد كان النقاش إيجابيا من الطرفين وتعهد فيه القنصل الجزائري بمساندة التوجه لدى سلطات بلاده باعتبار وأن إحداث معبر له فائدة للجانبين من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

-كما تعتبر ولاية قفصة هي الولاية التونسية الوحيدة مع الجزائر التي تفتقر إلى نقطة (إذا استثنينا ولاية قبلي حيث أن حدودها مع الجزائر من جهة المطروحة ليس بها سكان وتعتبر صحراوية كليا) أما بقية الولايات جميعها بها معابر حدودية ويرجع ذلك إلى أسباب تاريخية من بينها أحداث قفصة خلال شهر جانفي 1980 ووجود معبر حدودي بمعتمدية سيدي بوبكر له أهمية قصوى وفوائد جديدة نذكر منها :

من الجانب الاقتصادي :

-توفير مواطن شغل وذلك بتنشيط الحركة التجارية بين البلدين،

-إحداث معبر حدودي من شأنه أن يقلل بشكل كبير تفشي ظاهرة التهريب نظرا أنه بإمكان المتساكنين التبضع من الجزائر مباشرة دون وساطة المهربين،

-إحداث معبر فيه استفادة مهمة من ناحية خلق مواطن شغل مباشرة وغير مباشرة وتطور حركة النقل وتحسين الدورة الاقتصادية بالجهة (فتح مطاعم، مقاهي، خدمات ...)،

-تحسين البنية التحتية التي بالضرورة ستشهد حركية مكثفة،

-تنشيط الحركة التجارية العكسية وذلك لإقبال الطرف الجزائري على اقتناء البضائع التونسية.

من الجانب الاجتماعي :

-تشجيع السكان على الاستقرار بالمناطق الحدودية .

من الجانب الأمني :

-وجود حركية مستمرة تقلص من فرضية التسللات الإرهابية،

-فتح المعبر يقلص من التململ لدى مواطني الجهة حيث يعتبر أن عدم وجود معبر حدودي **من دون** الولايات الغربية الأخرى فيه استنقاص لهم ونظرة سلبية للدولة تجاههم وهذا ما يروج لدى الشارع،

-اتخاذ ولاية قفصة ولاية عبور هامة تحقق من خلالها جميع القطاعات الفائدة المرجوة .

وبالتالي نظرا للاعتبارات سالفة الذكر، فإن الموضوع محل متابعة على المستويين المركزي والجهوي للتسريع مع السلطات الجزائرية للوصول إلى تحقيق هذا الهدف المنشود .

ملخص السؤال رقم 2:

حول النظر في مدى إمكانية إحداث وحدة حماية مدنية بمدينة أم العرائس ومدينة المظيلة من ولاية قفصة .

نص الإجابة :

تمت الإجابة على هذا السؤال سابقا بمقتضى مكتوب السيد وزير الداخلية عدد 1/3449 بتاريخ 17أوت 2023 والموجه رفقة بطاقة في الغرض إلى مجلس نواب الشعب تتضمن الإجابة المذكورة .

ملخص السؤال رقم 3

حول النظر في تعزيز التواجد الأمني بكل من مدينة الرديف وأم العرائس بولاية قفصة بالموارد البشرية واللوجستية

نص الإجابة :

-يعتبر تعزيز التواجد الأمني بمدينتي الرديف وأم العرائس وتدعيمه بالموارد المادية واللوجستية من أبرز الاهتمامات الأمنية لدى وزارة الداخلية حيث سبق في إطار مزيد إضفاء النجاعة والفاعلية على عمل الوحدات الأمنية وحرصا على فرض استتباب الأمن والمحافظة على السلم الاجتماعي بهما تم اتخاذ جملة من الإجراءات العملية من ناحيتي الموارد البشرية واللوجستية بما يمكن من تحقيق نتائج طيبة في مجال مكافحة الجريمة وفرض احترام القانون وتم تسجيل ارتياح لدى عموم المواطنين بالمدينتين المذكورتين على عمل الوحدات الأمنية .

-تعرف المدينتين المذكورتين تغطية أمنية محترمة وذلك عن طريق تكثيف الحملات الأمنية الهادفة بمشاركة جميع الاختصاصات وبرمجة دوريات أمن عام مشتركة وهو ما مكن من تسجيل نتائج جد إيجابية من خلال إلقاء القبض على عديد المفتش عنهم المتورطين في قضايا مختلفة وكذلك من خلال المساهمة في إعادة منظومة الفسفاط بمعتمدية أم العرائس إلى سالف عملها وعودة مغسلة الفسفاط للعمل من جديد بعد توقف لعدة سنوات .

-وإن المجهودات الأمنية لازالت متواصلة ودورية في إطار ما تسمح به الظروف اللوجستية والمادية نحو الحفاظ على الأمن العام والقضاء على مظاهر الجريمة بأنواعها بالمنطقتين المذكورتين.

السؤال الكتابي

للنائب ثابت العابد

الموضوع :عدم تنفيذ قرار غلق صادر عن بلدية تونس بتاريخ 9 جانفي 2023 تحت عدد 5/018 في حق المدرسة الخاصة "المدرسة الدولية الفرنسية" الكائنة ب 11 نهج ابن حمديس المنزه 1

حيث أنه بعد الاطلاع على محضر معاينة مخالفة من طرف الشرطة البلدية بتاريخ 2022/09/2 تحت عدد 24 وعلى محضر التنبيه الصادر عن طريق الاستاد رضا غطاس العدل المنفذ تحت عدد 5492 بتاريخ 2022/11/14 الموجه للمخالف والمتضمن لارتكاب السيد جمال القفصي صاحب محل معد للسكن كائن ب 11 نهج ابن حمديس المنزه الأول تغيير صبغة المحل من سكني الى مؤسسة تربوية دون الحصول على التراخيص الإدارية اللازمة، وكون ذلك كذلك، أصدرت بلدية تونس في شانه قرار غلق محل من أجل تغيير

صيغة بتاريخ 9 جان 2023 ؛ كما أن مراسلة وجهت من السيد وزير التربية إلى المندوب الجهوي للتربية بتونس 2 بتاريخ ماي 2023 تضمنت رفض طلب تغيير مقر المدرسة الابتدائية الخاصة الدولية الفرنسية موضوع الحال من 2 نهج المنزل الجميل الى المقر الجديد الكائن ب 11 نهج أبن حمديس المنزه الأول .

من جهة أخرى قام السيد المعتمد الأول المكلف بتسيير شؤون ولاية تونس بتاريخ 20 جويلية 2023 بإصدار قرار غلق ثاني في شان المدرسة الابتدائية الخاصة الدولية الفرنسية الكائن مقرها بعدد 11 نهج أبن حمديس المنزه الأول وذلك لعدم حصولها على التراخيص القانونية اللازمة .

في هذا الصدد نتقدم إلى جنابكم سيدي الوزير بسؤالنا هذا للاستفسار عن الأسباب التي حالت دون تنفيذ قرارات الغلق المذكورة في حق المدرسة الخاصة بطلب من عدد كبير من متساكني المنطقة .

مع وافر الاحترام والتقدير

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب " ثابت عابد " عن دائرة حي الخضراء-المنزه

ملخص السؤال :

"حول عدم تنفيذ قراري غلق صادرين عن بلدية تونس بتاريخ 9 جانفي 2023 وعن السيد المعتمد الأول المكلف بتسيير شؤون ولاية تونس بتاريخ 20 جويلية 2023 في حق المدرسة الخاصة" المدرسة الدولية الفرنسية "الكائنة بـ11 نهج ابن حمديس المنزه 1:

نص الإجابة :

بعد التنسيق في الغرض مع رئيس الفرقة الجهوية للشرطة البلدية بتونس ورئيس مركز الشرطة البلدية بالمنزه بخصوص تنفيذ قراري غلق صادرين في حق المدرسة الخاصة المشار إليه، نفيدكم أنه بتاريخ 2023/08/16تولى رئيس مركز الشرطة البلدية بالمنزه التحول إلى مركز الأمن الوطني بالمنزه قصد التنسيق والتوجه لتأمين عملية التنفيذ المحددة حسب بطاقة الإشعار الصادرة بتاريخ 2023/08/15 والصادرة عن الفرقة الجهوية للشرطة البلدية حيث أفاده رئيس مركز الأمن الوطني بالمنزه 1 بأنه تم تأجيل التنفيذ إلى موعد لاحق .

وحرصا من وزارة الداخلية على ضمان إنفاذ القانون وحسن تنفيذه على كافة المواطنين على قدم المساواة، تم بتاريخ 2023/09/01 تنفيذ قرار الهدم عدد 489 الصادر بتاريخ 2022/11/02 الذي تسلمه المعني بالأمر ضمن محضر استلام قرار بلدي مضمن تحت عدد 2020/20.

السؤال الكتابي

للنائب عبد الجليل الهاني

الموضوع :سؤال كتابي حول عدم تنفيذ مشاريع بنية تحتية مدرجة بالمخطط الجهوي للتنمية بولاية نابل 2021/2020

تحية وبعد،

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة التالية :

حيث وقعت المصادقة على جملة من مشاريع البنية التحتية من قبل المجلس الجهوي بنابل منذ سنة 2021 وحيث إلى حد الساعة لم تنطلق أشغالها رغم توفر الاعتمادات .

منها مشروع تعبيد طريق السليمانية وطريق الحويذق- بن ساسي من معتمدية بوعرقوب ومشروع تعبيد طريق الساحل واد علي- طريق سيدي عبد الله وطريق العذيبي من معتمدية بني خلاد .

-1-هل للسيدة والية نابل رئيسة المجلس الجهوي من تفسير لتأخر انجاز هذه المشاريع و غيرها بكامل الولاية ؟

-2-إذا كانت هذه المشاريع التنموية المدرجة بالمخطط محل متابعة من رئيسة المجلس الجهوي ما هي الإجراءات العملية المتخذة في هذا الشأن للإسراع بإنجازها؟

ولكم جزيل الشكر

إجابة السيد وزير الداخلية

2-تنفيذ مشاريع البنية التحتية

-بالنسبة لتنفيذ مشاريع البنية التحتية المدرجة ضمن البرنامج الجهوي للتنمية بولاية نابل، تجدر الإفادة بما يلي :

•طريق السليمانية وطريق الحويذق من معتمدية بوعرقوب وطريق الساحل واد علي وطريق الواد زاوية المقايز من معتمدية بني خلاد

-تم ادراج هذه المشاريع ضمن البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2020-2021 حيث قامت مصالحنا بنشر طلب عروض أول في الغرض في 5 أقساط في فيفري 2022 وأسفرت نتائج المنافسة على تسجيل عجز في الاعتمادات ولتغطية العجز قامت مصالحنا باقتراح إعادة توظيف اعتماد تم عرضه للمصادقة من طرف النيابة الخصوصية للمجلس الجهوي في دورتها العادية الأولى لسنة 2022 بتاريخ 17 ماي 2022وموافقة وزارة الاقتصاد والتخطيط بمقتضى مراسلتها في الغرض تحت عدد 97 بتاريخ 16 جوان 2022 غير سجلنا عزوف المقاولين عن إتمام إجراء التعاقد نتيجة لغلاء الأسعار لذا تمت إعادة نشر طلب عروض ثان في الغرض بتاريخ 03 نوفمبر 2022 وقد أسفرت نتائج المنافسة على كلفة 10.7 م.د بالنسبة لأربعة أقساط واعتبار قسط غير مجدي وأمام هذه النتيجة تم عقد جلسة عمل في الغرض بتاريخ 19 ديسمبر 2022 وتم الاتفاق على مراسلة وزارة الاقتصاد والتخطيط قصد توفير اعتماد إضافي في الغرض .

-وتمت مراسلة الوزارة بمقتضى مكتوبنا عدد 17068 بتاريخ 21 ديسمبر 2022 والتي أفادتنا بمقتضى مراسلتها عدد 54 بتاريخ 17 فيفري 2023 عن تعذر تمويل العجز واستغلال جزء من الاعتمادات المرصودة بعنوان 2023 لتغطية العجز الحاصل لاستكمال المشاريع المذكورة وهذا ما تم الاتفاق عليه بعد توصلنا بمراسلة السيد وزير الاقتصاد والتخطيط عدد 83 بتاريخ 14 افريل 2023 المتعلقة بالبرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2023 وتوجيه مراسلة في الغرض الى السيد المدير الجهوي للتجهيز بنابل عدد 5798 بتاريخ 15 ماي 2023 في هذا السياق وعليه فإن تأخر انطلاق هذه المشاريع يرجع الى عدم توفير الاعتمادات الضرورية لتغطية نتائج المنافسة والتي سيتم توفيرها على حساب البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2023 كما هو متفق عليه مع مصالح وزارة الاقتصاد والتخطيط كي يتم الشروع في الإنجاز خلال موفى هاته السنة .

•طريق سيدي عبد الله من معتمدية بني خلاد

تم ادراج هذا المسلك ضمن قائمة المشاريع المدرجة ضمن البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2022 والتي تمت موافاة وزارة الاقتصاد والتخطيط بكامل الملفات الفنية غير أنه لم يتسنى لمصالح وزارة المالية فتح الاعتمادات خلال تصرف 2022 وبذلك سيتم تأجيل التدخلات المتعلقة بقطاع المسالك الريفية وإعادة البرمجة على حساب البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2024

•طريق العذيبي من معتمدية بني خلاد

-بالنسبة لطريق العذيبي من معتمدية بني خلاد تمت التوصية من طرف السيد معتمد بني خلاد رئيس المجلس المحلي للتنمية لإدراجه ضمن الأولويات واعطائه الأولوية في خصوص البرمجة، وتمت المصادقة على مقترح السيد المعتمد من طرف النيابة الخصوصية للمجلس الجهوي لإدراجه ضمن البرامج في حدود الاعتمادات المخصصة للمعتمدية .

-وبناء على ما تقدم فإن تأخر انطلاق بعض المشاريع يرجع أساس الى عجز في الاعتمادات جراء ارتفاع الأسعار المواد الأولية والتي أثرت سلبا على العروض المقدمة من طرف المقاولات بالإضافة الى عدم فتح الاعتمادات الخاصة بسنة 2022 وذلك لصعوبات التي تعرفها المالية العمومية مع الإشارة وأن مصالحنا قامت وفق التراتيب الجاري بها العمل على توفير العجز الحاصل في مرحلة أولى من خلال إعادة توظيف الاعتمادات وفي مرحلة ثانية من خلال التنسيق مع المصالح المركزية في الغرض باستغلال الاعتماد المرصود بعنوان سنة 2023.

-وتجدر الإشارة أننا ملتزمون بالإيفاء بكامل التعهدات السابقة للمجلس الجهوي من خلال تغطية العجز الحاصل في ملفات طلبات العروض على حساب البرنامج لسنة 2023 وإعادة برمجة المشاريع التي لم يقع تمويلها واعطاءها الأولية القصوى خلال برمجت سنة 2024 بالإضافة الى التفاعل الإيجابي مع كل مقترحات المجالس المحلية للتنمية وكافة أعضاء النيابة الخصوصية للمجلس الجهوي بخصوص قادم البرامج التنموية مع مراعاة الميزانيات المرصودة في الغرض.

السؤال الكتابي

للنائب حسن جربوعي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم لسيادتكم بالسؤال الكتابي.

الموضوع: حول سدّ شغور منصب عمدة لعمادات بوثري-شعلاب-منزل شاكر-العوادة-بشكة.

تحية طيبة وبعد،

وبعد اعتبار لأهمية الدور الذي يضطلع به العمدة في مساعدة المصالح والهياكل الإدارية العدلية والمالية على مباشرة مهامها وكذلك في الإحاطة الاجتماعية بالمواطنين وتوجيههم ومساعدتهم في قضاء شؤونهم وما يلعبه دور منصب العمدة من همزة وصل بين المواطن ومختلف الإدارة.

السؤال:

متى سيتم سدّ هذا الشغور؟

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة للسؤال الكتابي للنائب "حسن الجربوعي" عن دائرة منزل شاكر

موضوع السؤال:

"حول سدّ شغور منصب عمدة لعمادات بوثدي –شعلاب منزل شاكر –العوادة –بشكة."

نص الإجابة:

بعد التنسيق في الغرض مع الهياكل بوزارة الداخلية، تجدر الإفادة بما يلي:

تم منذ بداية سنة الحالية التنسيق مع السادة المعتمدين الذين ترجع لهم بالنظر المناطق الشاغرة لتقديم مقترحاتهم في شأنها وسيتم تبعا لذلك تحيين هذه المقترحات خاصة بالنسبة للمعتمديات التي شهدت تعيين معتمدين جدد على رأسها خلال الفترة الأخيرة.

يشرف على العمادات الشاغرة عمد بالنيابة وذلك لتسهيل إسداء الخدمات الإدارية للمواطنين ومتابعة الملفات المتعلقة بهذه المناطق الترابية، علما وان عمادتي بوثدي وبشكة لم تشهد شغورا إلا في الفترة الأخيرة إثر إعفاء عمدتيهما.

السؤال الكتابي

للنائب صابر المصمودي

الموضوع :الهجرة غير النظامية إلى تونس .

سيدي الوزير تحية واحتراما،

وسط مخاوف مشروعة للتونسيين واحتقان شعبي متصاعد تشهد بلادنا تدفّق غير عادي للمهاجرين غير النظاميين الوافدين خاصة من دول أفريقيا جنوب الصحراء وانتصابهم ببعض المناطق وخاصة بولاية صفاقس.

السؤال1 :

التدفق المتواصل للمهاجرين ناتج عن انتهاك للحدود التّونسيّة فما هي إجراءاتكم لحماية الحدود بموجب القوانين الوطنية والمعاهدات الدولية للحد الفوري لدخولهم؟

السؤال 2:

كيف يمكن للمهاجرين غير النظاميين التنقل بحرية داخل البلاد التونسية وخاصة بولاية صفاقس؟

السؤال 3:

هل لوزارتكم معطيات بيو مترية وإحصائيات محينه حول عدد المهاجرين غير النظاميين وتوزيعهم في مختلف أنحاء البلاد التونسية؟

السؤال 4:

هل النصوص القانونية الموجودة (مثل قانون عدد 6 لسنة 2004) مطبق وما هو عدد الدعوات المقدمة للعدالة للحد من الإيواء والتشغيل العشوائي للمهاجرين غير النظاميين؟

السؤال 5:

ماهي خطة الوزارة على مستوى النّصوص الترتيبية والإجراءات الميدانية للحد من استقرارهم خاصة بولاية صفاقس علما وأن عملية الإدماج لا يمكن ان تديرها إلا دول قوية اقتصاديا وليس هذا واقع الحال في تونس؟

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب" صابر "المصمودي " عن دائرة صفاقس الغربية

ملخص السؤال رقم 1:

"ماهي إجراءات وزارة الداخلية لحماية الحدود بموجب القوانين الوطنية والمعاهدات الدولية؟

نص الإجابة :

في إطار العمل اليومي لمختلف التشكيلات الأمنية، يقع مقاومة الهجرة غير الشرعية وفق القوانين والتراتيب الجاري بها العمل وذلك بالتنسيق التام مع النيابة العمومية، كما يتم العمل بالتنسيق المتواصل مع المنظمات الدولية والوطنية ذات العلاقة لإجراء ما يتعين في الغرض على غرار المنظمة العالمية للهجرة، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والهلال الأحمر التونسي.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه يتعين الفصل بين التصدي لعمليات الهجرة غير الشرعية التي تعد جريمة وجب التصدي لها ومقاومتها وفقا للنصوص القانونية والتراتيب النافذة والتدخل في إطار إنقاذ الأرواح البشرية بالبحر والتي تعتبر وضعية إنسانية يتعين مباشرتها في إطار مهام الوحدات الأمنية .

ملخص السؤال رقم 2:

"كيف أمكن للمهاجرين غير النظاميين التنقل بحرية داخل البلاد خاصة بولاية صفاقس؟

نص الإجابة :

تواصل توافد الأفارقة من الولايات الحدودية في اتجاه ولاية صفاقس بأعداد متفاوتة ونقلهم من الولايات المجاورة علاوة على تواصل توافد الأفارقة في شكل مجموعات سواء سيرا على الأقدام من جهة القصرين، سيدي بوزيد وقفصة أو بواسطة حافلات النقل الحضري والقطارات وسيارات اللواج .

تعمل حاليا وزارة الداخلية على الحد من انتشارهم عبر الولايات وذلك بتركيز مكتب بمقر ولاية المكان يُخصص لتسجيل هويات الأفارقة الراغبين في العودة طوعيا إلى بلدانهم الأصلية مع تكليف معتمدة مركز الولاية بالإشراف على هذه المهمة ومتابعة سيرها على أن يقع قبول القائمات الإسمية للمعنيين حال إنجازها بغية الشروع في الإجراءات المستوجبة .

ملخص السؤال رقم 3:

"هل تملك الوزارة معطيات بيومترية واحصائيات حول عدد المهاجرين غير النظاميين بولاية صفاقس؟ ."

نص الإجابة :

-يبلغ عدد الأفارقة جنوب الصحراء بولاية صفاقس حوالي 40 ألف نفر (من مختلف الجنسيات والشرائح الاجتماعية والفئات العمرية موزعين على مختلف معتمدياتها وخاصة معتمدية طينة، العامرة، جبنيانة بغابات الزيتون) مع انتشارهم اللافت بجميع الأحياء والتجمعات السكنية وهو ما يزيد في تكريس وتنامي الرفض الشعبي الواسع لهذه الظاهرة خلال الفترة القادمة بتعلّة وأنّهم يمثلون تهديدا كبيرا للسلم الاجتماعي بالجهة اعتبارا لسلوكياتهم العنيفة وانخراطهم في جملة من القضايا الإجرامية.

-تمكنت الوحدات الأمنية خلال سنة 2023 إلى حدود 30 سبتمبر من ضبط عدد 52776 مجتاز أجنبي مع العلم وأنه سُجلت صعوبات في تحديد هوياتهم باعتبار أن المعنيين يتعمدون إتلاف وثائق هوياتهم ويدلون بهويات مزيفة أثناء التعامل معهم .

-ويجري التعامل معهم في إطار القانون وفرض السيادة الوطنية مع مراعاة كونية حقوق الإنسان وفقا للمعاهدات والمواثيق الدولية المصادق عليها من قبل الدولة التونسية .

ملخص السؤال رقم 4:

"هل أن النصوص القانونية الموجودة (مثل قانون عدد 6 لسنة 2004) مطبق؟

نص الإجابة :

تتولى القوات الأمنية مهامها وفق ما ينص عليه التشريع الوطني النافذ بما في ذلك قانون أساسي عدد 6 لسنة 2004 مؤرخ في 3 فيفري 2004 يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 40 لسنة 1975 المؤرخ في 14ماي 1975 المتعلق بجوازات السفر ووثائق السفر بالرغم مما يعتريه من ثغرات ونقائص وهو ما يحتم ضرورة تطويره لمجاراة نسق تطور ظاهرة الاجتياز غير الشرعية ومزيد تطويقها .

ملخص السؤال رقم 5:

"ماهي خطة الوزارة على المستوى القانوني والاجرائي للحد من استقرارهم خاصة بولاية صفاقس؟

نص الإجابة :

-في إطار التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية وبعد دراسة هذه الظاهرة عبر تحليل الاحصائيات والوقوف على الأسباب والصعوبات فإن الحلول المقترحة للحد من هذه الظاهرة ترتكز على ثلاثة مستويات رئيسية وهي :

*على المستوى التشريعي :إصدار نص قانوني متكامل يتعلق بمجابهة هذه الظاهرة، تقنين التشريع البحري فيما يخص استعمال القوة في البحر ...

*على المستوى الإجرائي :ضبط السياسات العامة بمنهج تشاركي مع مجلس نواب الشعب عبر ضبط الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية ووضع الإطار القانوني الملائم ....

*على مستوى التعاون الدولي :ابرام اتفاقيات ثنائية لترحيل مواطني الدول الافريقية جنوب الصحراء بطريقة غير شرعية، مراجعة الاتفاقيات مع دول الأجوار في خصوص إرجاع المجتازين الذين تم ضبطهم على مستوى الحدود، مراجعة الاتفاقيات المتعلقة بالتأشيرات مع الدول الافريقية جنوب الصحراء...

السؤال الكتابي الأول

للنائب مليك كمون

الموضوع: سؤال كتابي حول الوضعية الامنية والمؤسساتية بجهة صفاقس

- ما السبب وراء عدم تعيين وال على جهة صفاقس منذ أشهر ؟

-ماهي الأسباب وراء عدم التدخل في ملف الأفارقة من جنوب الصحراء المقيمين بجهة صفاقس بصفة غير شرعية وأية إجراءات تأخذونها لحلحلة هذه الأزمة؟

-ماهي القرارات المستعجلة التي تنوون اتخاذها أمام الاحتقان الاجتماعي جراء الوضع الامني الحرج بجهة صفاقس وأحداث الشغب والعنف والاجرام الحاصلة منذ فترة؟

السؤال الكتابي الثاني

للنائب مليك كمون

الموضوع :سؤال كتابي حول وضعية المهاجرين الغير نظاميين من أفريقيا جنوب الصحراء بجهة صفاقس

-ماهي حقيقة الوضع بصفاقس وماهي الأرقام الحقيقية للمهاجرين الغير نظاميين من إفريقيا جنوب الصحراء؟

-لماذا يتم غض النظر عن الزحف الداخلي من مختلف الجهات نحو جهة صفاقس من قبل المهاجرين غير النظاميين من إفريقيا جنوب الصحراء؟

- ماهي الاستراتيجيات الوطنية التي سيتم وضعها لحل هذه الأزمة على المدى القصير والبعيد؟

-لماذا لا يتم إخراج هؤلاء المهاجرين الغير نظاميين ووضعهم في ملجأ خاص يتم تأسيسه بالتعاون مع المنظمات الوطنية والاقليمية والدولية؟

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للسيد النائب " مليك كمون"

عن دائرة ساقية الزيت

ملخص السؤال رقم 1:

حول الوضعية الأمنية والمؤسساتية بجهة صفاقس

نص الإجابة:

-ينص الفصل 106 من الدستور على أن إسناد الوظائف العليا المدنية والعسكرية من اختصاص رئيس الجمهورية باقتراح من رئيس الحكومة، وباعتبار أن خطة الوالي تعتبر من الوظائف العليا المدنية فإن تعيين الولاة ونقلتهم وإنهاء مهامهم يعد من اختصاصات السيد رئيس الجمهورية

-إن الوضع الأمني العام بصفاقس تحت السيطرة وممسوك بجدية وحرفية وخاصة ملف الهجرة السرية وأفارقة جنوب الصحراء وكذلك الجالية السودانية التي برزت ظاهرة توافدها على الجهة منذ مستهل شهر جوان الفارط، حيث يتم التعامل معهم وكذلك مع أهالي الجهة طبقا للقانون بالتنسيق مع النيابة العمومية بالمحكمتين الابتدائيتين 01 و02 بخصوص كل جريمة أو مخالفة للقانون يتم تسجيلها في ذات الإطار .

ملخص السؤال رقم 2:

حول وضعية المهاجرين غير النظاميين من افريقيا جنوب الصحراء بجبة بصفاقس

نص الإجابة :

-يبلغ عدد الأفارقة جنوب الصحراء بولاية صفاقس حوالي 40 ألف نفر (من مختلف الجنسيات والشرائح الاجتماعية والفئات العمرية موزعين على مختلف معتمدياتها وخاصة معتمدية طينة العامرة جبنيانة بغابات الزيتون) مع انتشارهم اللافت بجميع الأحياء والتجمعات السكنية وهو ما يزيد في تكريس وتنامي الرفض الشعبي الواسع لهذه الظاهرة خلال الفترة القادمة بتعلة وأنهم يمثلون تهديدا كبيرا للسلم الاجتماعي بالجهة اعتبارا لسلوكياتهم العنيفة وانخراطهم في جملة القضايا الإجرامية .

-تواصل توافد الأفارقة من الولايات الحدودية في اتجاه ولاية صفاقس بأعداد متفاوتة ونقلهم من الولايات المجاورة علاوة على تواصل توافد الأفارقة في شكل مجموعات سواء سيرا على الأقدام من جهة القصرين سيدي بوزيد وقفصة أو بواسطة حافلات النقل الحضري والقطارات وسيارات اللواج .

تولى المعتمد الأول المكلّف بتسيير شؤون ولاية صفاقس بتاريخ 22 جويلية 2023 تركيز مكتب بمقر ولاية المكان يخصص لتسجيل هويات الأفارقة الراغبين في العودة طوعيا إلى بلدانهم الأصلية مع تكليف معتمدة مركز الولاية بالإشراف على هذه المهمة ومتابعة سيرها على أن يقع توجيه القائمات الإسمية للمعنيين إلى وزارة الإشراف حال إنجازها بغية الشروع في الإجراءات المستوجبة

-تولى معتمد ولاية صفاقس بداية من يوم 24 جويلية 2023 تكليف عدد من الناشطين صلب الكشافة التونسية والهلال الأحمر التونسي بمهمة الاتصال المباشر بالأفارقة المعنيين بغية بيان الراغبين منهم في المغادرة طوعيا إلى أوطانهم، على أن تقع إحالة القائمة الإسمية للمعنيين بعد ضبطها إلى السلط المركزية لمباشرة الإجراءات المستوجبة في الصدد .

-تم تحفيز السلط الجهوية للمنظمات الدولية المختصة في الشأن على إيجاد حلول قريبة ومتوسطة المدى لمعالجة الظاهرة مع مراعاة الجانب الإنساني والحقوقي للمهاجرين غير الشرعيين بمختلف أصنافهم .

-شرع عدد من الناشطين صلب الكشافة التونسية والهلال الأحمر التونسي في الاتصال المباشر بالأفارقة المنتصبين بحديقة رباط المدينة بباب الجبلي بداية من يوم 2023/07/26 ، حيث تمكنوا من تسجيل عدد 47 منهم ممن عبروا عن رغبتهم في المغادرة طوعيا إلى أوطانهم ، إلا أن عملية التسجيل الطوعي توقفت بتاريخ 2023/07/27 لتوفر معلومات مفادها أنّ المنظمات الدولية للهجرة حذرت الأفارقة المعنيين من مغبة الإدلاء بالمعطيات الخاصة بهم والإحجام عن تسجيل هوياتهم ضمن الراغبين في العودة إلى أوطانهم وهو ما يفسر عدم نجاح المضطلعين بهذه المهمة وبالتوازي لبروز خلاف بين المعتمد الأول المكلف بتسيير شؤون الولاية ومعتمدة مركز الولاية صاحبة المبادرة المتعلقة بتسجيل الأفارقة الراغبين في العودة بتعمده سحب الملف منها بعلة وأنها مع السلط الأمنية دون مراجعته في الغرض الأمر الذي أفضى إلى مزيد تعطيل الإجراءات ذات الصلة والحيلولة دون التوصل إلى حلحلته .

-انعقدت بتاريخ 27 و 28 جويلية 2023 جلستي عمل بمقر الإدارة الجهوية للصحة بصفاقس بحضور كل من المدير الجهوي للصحة بصفاقس، المنظمة العالمية للصحة، فريق طبي تابع لمنظمة أطباء بلا حدود، ممثل عن المنظمة العالمية للصحة، وقد أفضت إلى مطالبة وفد منظمة أطباء بلا حدود وممثل المنظمة العالمية للصحة بتمكينهم من عيادة خارجية تخصص لأفارقة جنوب الصحراء بعد تفشي بعض الأمراض في صفوفهم خصوصا الجلدية منها بهدف تفادي العدوى وتخفيف الضغط على قسم الاستعجالي بالمستشفى الجامعي الحبيب بورقيبة صفاقس، تجهيز العيادة الخارجية بالمواد الطبية وشبه الطبية وكل مستلزمات الصحة الأساسية من قبل الإدارة الجهوية للصحة بصفاقس، تمكينهم من سيارة تنظيم حملة

تلقيح تشمل أفارقة جنوب الصحراء، التعهد بالتكفل بجميع المصاريف المترتبة عن مجمل النفقات الناتجة عن كل تلك الطلبات، صياغة مجمل هذه النقاط ضمن محضر اتفاق يكون له أثر كتابي لاعتماده في عملية خلاص المصاريف والمحاسبة، تعهد المدير الجهوي للصحة بصفاقس في المقابل برفع طلباتهم لوزارة الإشراف.

-بتاريخ 31 أوت 2023 وبعد الانتهاء من توزيع وجبة العشاء من قبل منظمة الهلال الأحمر التونسي تم إعلام الأفارقة المتواجدين بحديقة مركب رباط المدينة عن انتهاء مهمتهم إثر انتهاء العقد المبرم بينهم وبين المزود الذي يتولى توفير الوجبات، وأشاروا عليهم وأنه لمواصلة التمتع بالإعاشة وجب عليهم التوجه إلى معتمدية جبنيانة والعامرة، إلا أن أغلبهم عبروا عن رفضهم لهذا المقترح متمسكين بالمكوث بالمكان فيما أبدى عدد منهم الموافقة للتحول إلى مدينة جبنيانة شريطة نقلهم عبر وسائل نقل، وبالتوازي توجه الوفد التابع لمنظمة الهلال الأحمر التونسي بصفاقس إلى حديقة الأم والطفل وحديقة وهران وتولوا إعلام السودانيين والذين لم يقوموا بتسجيل أسمائهم ضمن الراغبين في التحول إلى تونس العاصمة بنفس المقترحات.

-بتاريخ 03 سبتمبر2023، تحول كل من معتمد صفاقس المدينة ورئيس الفرع الجهوي لجمعية الهلال الأحمر التونسي بصفاقس إلى حديقة رباط المدينة مع توفير حافلتين تابعتين للشركة الجهوية للنقل بصفاقس بالمكان بغاية الشروع في عملية نقل الأفارقة إلى مدينة جبنيانة والعامرة إلا أنه سُجل تراجع الأفارقة في رأيهم مبدين رغبتهم بتحول مجموعة صغيرة منهم لمعاينة الفضاء المبرمج لإيوائهم به ونوعية الإعاشة هناك وتحديد الموقع عبر تطبيقة Google Earth ، معبرين عن رفضهم مغادرة وسط المدينة لقربه من المرافق الحياتية وشعورهم بالأمان به .

-التأمت بتاريخ 05 سبتمبر 2023 جلسة عمل بمقر إقليم الحرس الوطني بصفاقس تم خلالها استعراض مختلف الحيثيات والبيانات المتعلقة بالموضوع ومناقشة الأعمال المستوجبة بغاية تنفيذ التعليمات الوزارية القاضية بإخلاء الساحات والحدائق العمومية وذلك ببلورة خطة أمنية فاعلة وناجعة أساسها اعتماد الحرفية في التدخل لضمان حسن المعاملة وتطبيق معايير حقوق الإنسان مع التأكيد على أن تكون البداية بإخلاء حديقة رباط المدينة أين يتجمع أفارقة دول جنوب الصحراء ثم في مرحلة ثانية إخلاء حديقتي الأم والطفل ووهران أين يكمن السودانيون (يتواجد حوالي 500 سودانيا بحديقة الأم والطفل، 120سودانيا بحديقة وهران 900 إفريقيا بحديقة رباط المدينة، 80 افريقيا بمفترق الأروقة- نزل الأندلس).

-انعقد بتاريخ 05 سبتمبر 2023 بمقر ولاية صفاقس المجلس الجهوي للأمن تحت إشراف المعتمد الأول المكلف بتسيير شؤون الولاية، حيث تم التعريج على مخرجات جلسة صباحية عقدت بين معتمدة مركز الولاية ورئيس فرع منظمة الهلال الأحمر التونسي بصفاقس مع ممثلين عن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة والتي تمثلت في مطالبة هذه الأخيرة بتمكينها من مقر قريب من رباط المدينة لاستغلاله لتسجيل الراغبين من دول جنوب الصحراء في العودة إلى بلدانهم، في حين دعت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين للتنسيق مع وزارة الداخلية بغاية نقل طالبي اللجوء "السودانيين "سواء إلى تونس العاصمة أو مدنين، إلا أنه بتحليل وعود المنظمتين الدوليتين المذكورتين وقع الإجماع من قبل كل الحضور على عدم مصداقيتهما خاصة وأنه سبق طرح الموضوع في أكثر من مناسبة ليتجه الرأي إلى البحث عن حل جذري لإخلاء الساحات والحدائق في أقرب وقت ممكن سواء بالتدخل الأمني وتفريقهم في اتجاهات مختلفة أو إحضار حافلات وترحيلهم إلى ولايات الجنوب على غرار مدنين وقبلي .

-بادرت الوحدات الأمنية يوم 05 سبتمبر 2023 بالتنقل إلى رباط المدينة أين يتواجد حوالي 700 إفريقي والتحاور معهم وحثهم على مغادرة المكان في ظرف 24 ساعة نظرا وأن تواجدهم غير قانوني بالساحات العامة، حيث أن القانون يمنع ذلك على المواطنين التونسيين أو الأجانب على حد سواء (أبدوا استعدادهم لمغادرة المكان إلا أنهم عبروا عن تخوفهم من ردود افعال متساكني الأحياء بالجهة أين تمت طمأنتهم بأن حقوقهم محفوظة طبقا للقانون وفي نطاق حقوق الإنسان).

-تم الشروع يوم 16 سبتمبر 2023 في إخلاء الساحات والحدائق العمومية، حيث تحولت تشكيلات من المسؤولين الأمنيين إلى حديقة رباط المدينة وبعد التحاور مع أفارقة جنوب الصحراء وإقناعهم بمغادرة المكان امتثلوا لذلك وتحولوا في شكل مجموعات في اتجاهات مختلفة، وبتاريخ 17 سبتمبر 2023 باشر أعوان المصالح البلدية والصحة العمومية بتنظيف وتعقيم الحديقة، وبالتوازي تواصل فريق تابع لمنظمة الهلال الأحمر التونسي بصفاقس مع السودانيين بحديقة الأم والطفل وإقناعهم بإخلاء المكان ونقلهم إلى معتمدية العامرة (تم تسخير حافلة ونقل 25 نفرا)، وعلى الإثر بادرت مختلف الإطارات الأمنية بمشاركة مختلف الأطراف المعنية بإقناع بقية السودانيين بضرورة الامتثال لإخلاء المكان لنقلهم لجهة العامرة أين ستتولى منظمة الهلال الأحمر التكفل بوضعيتهم فامتثلوا لذلك (تم تسخير عدد 08 حافلات نقلتهم إلى معتمدية العامرة) إلى أن تم إخلاء الحديقة بالكامل والشروع في تنظيفها وتعقيمها على امتداد 03 أيام(قوبلت عملية الإخلاء بإشادة لإعادة جمالية ونظافة تلك الفضاءات وتنويه بالمصالح الأمنية التي سيرت ونفذت عملية الإخلاء بحرفية عالية دون مشاحنات أو صدامات مع احترامها لمعايير حقوق الإنسان) .

-تسجيل تفاعل إيجابي من قبل الهلال الأحمر التونسي في باب تقديم المساعدات والإعانات المادية واللوجستية، وبدرجة أقل الكشافة التونسية التي ساهمت بدورها في تقديم الإعاشة خاصة على أفارقة جنوب الصحراء المتواجدين بحديقة رباط المدينة وامتثالهم لتوجهات المصالح الأمنية.

-تم كذلك تسجيل مساهمة إيجابية لمنظمتي أطباء بلا حدود وأطباء العالم اللتان تعاقدتا مع طبيب وعدد 02 ممرضين وصيدلية من الخواص لتقديم الخدمات الصحية للمعنيين بالتنسيق مع منظمة الهلال الأحمر التونسي وبالتوازي أبرمتا اتفاقية مع المدير الجهوي للصحة بصفاقس تقضي بتوفير الرعاية الطبية وتوفير الأدوية لفائدة الأفارقة على كفالتهما وتسديد المعاليم المترتبة عن ذلك .

-غير أن هذا لم يمنع تسجيل سلبية مطلقة تتعلق أساسا بما تم التماسه سواء من قبل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أو كذلك من قبل المنظمة الدولية للهجرة في التعامل مع هذا الملف حيث تميز

موقفهم بالتسويف والمماطلة من ذلك إقدام المنظمة الدولية للهجرة على تحذير الأفارقة الراغبين في العودة طوعيا إلى بلدانهم من مغبة الإدلاء بالمعطيات الخاصة بهم والإحجام عن تسجيل هوياتهم وهو ما يفسر عدم نجاح هذه العملية .

هذا ولا تزال هياكل وزارة الداخلية الأمنية منها والإدارية تعاضد المجهود الوطني وتدرس عن كثب وضعية الأفارقة المتواجدين بصفاقس وباقي مناطق الجمهورية عموما في إطار حلحلة هذا الإشكال في إطار علوية القانون واحترام المبادئ الكونية لحقوق الإنسان.

السؤال الكتابي

للنائبة فاطمة المسدي

الموضوع: سؤال كتابي

تحية طيبة وبعد،

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن احيل إليكم سؤالا كتابيا:

تبعا لبلاغ وزارة الداخلية يوم الأحد 20 أوت 2023 حول إحداث مشروع تصرف في النفايات في صفاقس وذلك عبر وحدة تثمين وفي غياب الاستراتيجية الوطنية للتصرف في النفايات المنزلية عبر تثمينها

ما هو تصور الحكومة لهذا المشروع؟ وماهي آليات انجاز هذا المشروع؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للسيدة "فاطمة المسدي"

عن دائرة صفاقس الجنوبية

<u>ملخص السؤال:</u>

<u>حول إحداث مشروع تصرف في النفايات في صفاقس وذلك عبر وحدة تثمين وفي غياب الاستراتيجية الوطنية للتصرف في النفايات المنزلية عبر تثمينها؟ ما هو تصور الحكومة لهذا المشروع؟ وماهي آليات انجاز هذا المشروع؟</u>

<u>نص الإجابة:</u>

-انطلقت الأزمة البيئية بولاية صفاقس منذ سبتمبر 2021 مع إغلاق مصب القنة بعقارب، وقد تم في أكتوبر –نوفمبر 2021 إعادة فتحه مما أدى إلى اندلاع الاحتجاجات الاجتماعية رفضا لاستئناف نشاطه.

-تم على إثر ذلك عقد عدة جلسات عمل بوزارة البيئة في إطار السعي لحلحلة الإشكال والنظر في الإجراءات اللازمة لإحداث مشروع تصرف في النفايات بصفاقس وبدء الاستغلال من قبل الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات والتباحث في كيفية التقليص من الآجال وتحديد مصادر التمويل وكلفة الاستغلال كدعم استثنائي للمجلس الجهوي لمواصلة رفع وردم النفايات بصفة استثنائية.

-في إطار استحثاث الإجراءات، تم بتاريخ 20 أوت 2023 عقد جلسة بوزارة الداخلية خصصت لتحديد آليات معالجة إشكالية التصرف في النفايات بالولاية باعتماد حلول جذرية تمكن من الحد من ظاهرة الرفض الاجتماعي لمنشآت التصرف في النفايات.

-تم الاتفاق خلال الجلسة الإجراءات التالية:

1-تطبيق التراتيب القانونية الكفيلة بحماية منشآت التصرف في النفايات المنزلية والشبيهة على غرار إصدار قرار لتحجير البناء بالمناطق القريبة لحماية هذا الصنف من المشاريع من تداعيات الرفض الاجتماعي مع ضرورة الانطلاق في إجراءات التسجيل العقاري وإفراد القطعة المخصصة برسم عقاري منفرد.

2.ضبط خارطة طريق ملزمة لكل الهياكل وفقا لمنهجية الالتزام بتحقيق من مختلف المتدخلين، تتضمن مرحلتين جوهرتين:

أ)مرحلة انتقالية:

*الاستغلال المباشر لموقع تنيور من طرف الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات بالتنسيق مع السلط الجهوية والاعلام المسبق للمصالح الأمنية لإحداث خانة للقبول الوقتي للنفايات لمدة سنة إلى حين تركيز بقية مكونات مشروع تثمين النفايات،

*تكليف المجلس الجهوي لمواصلة أشغال ردم النفايات خلال الفترة إثر التنسيق مع مصالح وزارتي البيئة والمالية لتحديد الحاجيات الحقيقية والآجال لتوفير التمويلات الضرورية على أن يتم اتخاذ كافة الإجراءات للتقليص من المدة،

*تكوين لجنة فنية جهوية تحت إشراف السيد المعتمد الأول المكلف بتسيير ولاية صفاقس يعهد لها متابعة تنفيذ خارطة الطريق على المستوى الجهوي وتدارس كلفة أشغال التهيئة الضرورية لمدخل الموقع باعتباره أولوية في الوقت الحالي مع الحرص على استكمال إجراءات الربط بالشبكات العمومية،

*اعتماد مقاربة أمنية تدعم مجهود الدولة وتعاضد خارطة الطريق المبنية على الشفافية والتجسيم الفعلي للبرامج وتحقيق التعهدات لكسب ثقة المواطن باعتباره شريك فاعل في إرساء المنظومة الجديدة للتصرف في النفايات المنزلية والشبيهة.

ب)مرحلة نهائية:

-إنجاز مشروع لتثمين النفايات باعتماد تقنيات متطورة تقطع من الردم وما ينجر عنه من ازعاجات ويساهم في خلق حركية اقتصادية وفقا لمبادئ الاقتصاد الدائري، كما تم خلال مجلس وزاري بتاريخ 03 فيري 2023 المصادقة على "الاستراتيجية الوطنية للانتقال الإيكولوجي" والتي من ضمن مجالات تدخلها تفعيل الاستراتيجية الوطنية للتصرف المندمج في النفايات المنزلية والمشابهة المرتكزة على الاقتصاد الدائري.

-فيما يخص تصور الحكومة لهذا المشروع وآليات إنجازه: تتكفل الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات بإعداد مكونات المشروع المتمثل في إحداث وحدة لتسميد النفايات العضوية على المدى المتوسط، وذلك في إطار معاضدة ودعم بلديات الولاية في مجال التصرف في النفايات (إنجاز محطات تسميد، تنفيذ برنامج التسميد الفردي، رسكلة النفايات...) تجسيما لمقتضيات الفصل 2 من الأمر عدد 2317 لسنة 2005 المؤرخ في 22 أوت 2005.

-يتم حاليا تهيئة موقع تنيور من خلال إعداد خانة لتجميع النفايات لمدة سنة لاستغلالها لاحقا كمادة أولية للتثمين (gisement des déchets) وقد تم الشروع من قبل وزارة البيئة في الإجراءات الخاصة بالانتزاع من أجل المصلحة العمومية لانتزاع العقارات الواجب توفيرها لإنجاز المشروع.

السؤال الكتابي

للنائب سامي السيد

الموضوع :أسئلة كتابية حول النشاط المحلي بالجهة .

تحية طيبة وبعد،

عملاً بالفصلين 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بالتوجه إلى سيادتكم بالأسئلة التالية :

1)متى يقع توفير اعتمادات لترميم معتمدية بنزرت الشمالية .

2)ما هي استراتيجية الوزارة في تسوية ملف الحظائر والاعتمادات المفوضة.

3)متى يقع إصدار قانون أساسي للسادة العمد .

4)دعم المقرات الأمنيّة بالتجهيزات الضرورية بجهة بنزرت .

5)متى يقع إعادة فتح مركز أمن صلاح الدين بوشوشة ببنزرت (لمجابهة الانتصاب الفوضى ومراقبة الأسعار) ومركز الأمن بسكمة .

6)ما هي استراتيجية الوزارة في رقمنة الإدارات البلدية .

وفي الختام تقبلوا سيدي الوزير فائق عبارات الشكر والتقدير .

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب " سامي السيد"

عن دائرة بنزرت الشمالية

ملخص السؤال رقم 1:

حول إمكانية توفير اعتمادات لترميم معتمدية بنزرت الشمالية .

نص الإجابة :

-تجدر الإفادة بأنه تم بعنوان السنة المالية 2019 ترسيم اعتماد تعهد بقيمة 450 ألف دينارا بعنوان مشروع تهيئة وتوسيع مقر معتمدية بنزرت الشمالية واعتماد إضافي بقيمة 171 ألف دينارا ليصبح الاعتماد الجملي المتعهد به بعنوان المشروع المذكور قدره 621 ألف دينارا وتتمثل الأشغال في تهيئة وصيانة عامة لمقر المعتمدية (المتكونة من طابق أرضي وطابق أول لتشمل القاعة الكبرى للجلسات والمكاتب وصيانة مختلف الشبكات (كهرباء وسوائل)

-تم إبرام الصفقة مع مقاولة "STAG" بتاريخ 26 جانفي 2021 على أن تنطلق الأشغال يوم 15 فيفري 2021 وتنتهي في موفى شهر أوت 2021.

-بلغت نسبة تقدم إنجاز المشروع 15 % بتاريخ 01 مارس 2021، غير أن الأشغال توقفت بإذن إداري بتاريخ 29 مارس 2021 بداية من 10مارس 2021 إلى حين مراجعة الدراسة من طرف المهندسين المصممين ومد الإدارة بالأمثلة مصادق عليا من طرف مكتب المراقبة .

-تم استصدار قرار تنبيه عدد 1 الموجه لوكيل شركة "STAG" بتاريخ 07 ديسمبر 2021 يتعلق بطلب استئناف الأشغال فورا مع وضع الإمكانيات البشرية والمادية على ذمة الحضيرة .

-تولت الإدارة بتاريخ 12 جانفي 2022 مراسلة وكيل شركة "STAG"وطلبت منه استئناف الأشغال فورا مع تدعيم الحضيرة بالموارد البشرية ومواد البناء اللازمة .

-تمت زيارة ميدانية إلى حضيرة المشروع بتاريخ 29 أوت 2022 حيث تبين من خلالها توقف الأشغال تماما بدون موجب وهو ما دفع لاستصدار قرار تنبيه عدد 2 الموجه لوكيل شركة "STAG" بتاريخ 02سبتمبر 2022 المتعلق بطلب استئناف الأشغال فورا .

-تقرر باقتراح من السيد المدير الجهوي للتجهيز فسخ الصفقة مع وكيل شركة STAG بتاريخ 02 ديسمبر 2022 تاريخ امضاء السيد والي الجهة لهذا القرار .

-تم الشروع في إعادة طلب العروض للمشروع المذكور مرة ثانية وبعد المرور بكامل المراحل المتعلقة، بالإجراءات، وقد تم بناء على ذلك اسناد الصفقة حسب قاعدة الأقل سعرا إلى شركة " Sté STBG ، غير أنه تم تسجيل عجز في فارق الاعتماد المرصود مما حتم لتجاوز الإشكال اصدار السيد والي بنزرت طلبا بتاريخ 16 أوت 2023 يتعلق بطلب اعتماد إضافي بقيمة الفارق وتم إبداء الرأي بالموافقة على الطلب المذكور بصفة استثنائية على حساب فواضل ميزانية سنة 2023، وفي حالة التعذر يتم برمجة الاعتمادات المطلوبة ضمن ميزانية السنة المالية 2024 وذلك نظرا لصبغة التأكد على أن يتم استحثاث نسق تنفيذ الأشغال والانتهاء منها في أقرب الآجال الممكنة باعتبار أن المشروع شهد تأخرا ملحوظا في الإنجاز .

ملخص السؤال رقم 2:

استراتيجية الوزارة في تسوية ملف الحضائر والاعتمادات المفوضة .

نص الإجابة :

-تجدر الإفادة بأن استراتيجية تسوية ملف الحضائر والاعتمادات المفوضة تعتبر من مشمولات مصالح رئاسة الحكومة وفي هذا الصدد تحرص وزارة الداخلية على تسوية هذين الملفين وجاري التنسيق مع مصالح رئاسة الحكومة في الغرض وتم تلقي الموافقة المبدئية لضبط لجنة تضم الأطراف المتداخلة متمثلة في وزارتي الداخلية والمالية ومصالح الوظيفة العمومية

- ونحيطكم علما أنه فيما يخص استراتيجية الوزارة في تسوية ملف الحضائر، فإنه تم إلى حد التاريخ ما يلي :

*الدفعة الأولى :تم الانتهاء من إجراءات تعيين العملة المنتمين إلى الدفعة الأولى وقاموا بمباشرة عملهم بالمراكز الجديدة وبصدد استكمال وعرض مشاريع قرارات انتداب بعض العملة على تأشيرة مصالح رئاسة الحكومة مصحوبة بجميع الوثائق المؤيدة طبقا للتراتيب والإجراءات الجاري بها العمل .

*الدفعة الثانية:

- ✓ المرحلة الأولى :حيث يتم تحيين المعطيات الشخصية لعملة الحضائر :تم استكمال هذه المرحلة :تولى المسؤولون الجهويون المكلفون بمتابعة تسوية وضعية عملة الحضائر ومنظوريهم الولوج إلى المنصة الرقمية hadhaer.cni.gov.tn عبر صفحة تحيين

المعطيات لمرافقة عملة الحضائر في تحيين معطياتهم الشخصية خاصة وذلك إما بالموافقة أو رفض التحيينات المدخلة من قبل العملة

المنتمين للدفعة الأولى أو بتحيين المعطيات الخاصة بعملة الدفعة المذكورة عند الاقتضاء وخاصة منها المتعلقة بتاريخ الاقدمية .

✓ المرحلة الثانية والتي تُعنى بتحديد حاجيات الوزارة من الموارد البشرية في إطار تسوية الدفعة الثانية من عملة الحضائر وإدراجها على المنصة الرقمية https://www.hadhaer.gov.tn

-تم تعيين ممثل للوزارة لدى اللجنة المحدثة بمقتضى الفصل 4 من القرار الوزاري المؤرخ في 16 جويلية 2021 لحضور أشغالها بمناسبة النظر في مقترحات الشغورات الراجعة للوزارة على أن يتم تكليفه بالولوج إلى الفضاء المخصص لإدراج مقترحات الشغورات على المنصة الرقمية ومتابعة كافة الإجراءات التي يستوجبها الملف وتم تعيين ممثل دائم صلب اللجنة وهي الآن بصدد تجميع الحاجيات الضرورية لمصالح وزارة الداخلية وحال الانتهاء من ذلك يتم إدراجها بالمنصة الرقمية .

-وفي هذا السياق، تحرص وزارة الداخلية على العمل على حلحلة هذا الإشكال وتسوية الوضعيات الشائكة في أقرب الآجال الممكنة .

ملخص السؤال رقم 3:

آجال إصدار قانون أساسي للعمد .

نص الإجابة :

في إطار مواصلة العمل على تنفيذ بنود الاتفاق المبرم بين وزارة الداخلية والاتحاد العام التونسي للشغل بخصوص العمد بتاريخ 20 مارس 2019 ، وعملا بمخرجات جلستي العمل المنعقدتين برئاسة الحكومة(الهيئة العامة للوظيفة العمومية) بتاريخ 04 و 15 مارس 2021والتي حضرها ممثلو الطرف الإداري بوزارة الداخلية والكاتب العام لجامعة موظفي وأعوان وزارة الداخلية والشؤون المحلية والعمد تم تكوين فريق عمل على مستوى وزارة الداخلية عُهدت له مهمة إعداد وصياغة مشروع الأمر الحكومي المتعلق بالعمد على ضوء مخرجات جلستي العمل المذكورتين وجلسات العمل التي تلها بمقر الوزارة، حيث وقع إثر ذلك عرض مشروع الأمر المذكور لإبداء الرأي على مختلف الإدارات العامة المعنية بوزارة الداخلية وموافاة الهيئة العامة للوظيفة العمومية (الإدارة العامة للإصلاح الإداري في القطاع العمومي) بنسخة من مشروع الأمر حيث تولت دراسته وأبدت ملاحظاتها في شأنه .

-هذا وقد تمت إحالة مشروع الأمر المتعلق بالعمد على مصالح رئاسة الحكومة (الهيئة العامة للوظيفة العمومية) بتاريخ 28 أوت 2023لعرضه على مجلس وزراء في أقرب الآجال .

-ولا تزال وزارة الداخلية تعمل على متابعة آخر تطورات مشروع الأمر المذكور بما يراعي كافة الشروط التي تتطلبها خطة العمدة على عدة مستويات على غرار المستوى اللوجستي والتكويني.

ملخص السؤال رقم 4:

آجال إصدار قانون أساسي للولاة ومعينهم .

نص الإجابة :

-تم خلال 2019 الشروع في إعداد مشروع نظام أساسي للولاة ومساعديهم في إطار فريق عمل أُحدث لغرض إعداد ومراجعة بعض النصوص القانونية على غرار قانون الإدارة الترابية للدولة وذلك بالتنسيق مع الهياكل المختصة بالوزارة، حيث عقدت عديد الجلسات في الغرض تم خلالها النظر في بعض جوانبه .

-تجدر الإفادة بأن مصالح وزارة الداخلية لا تزال تواصل العمل في سبيل بلورة مسودة أولية لمشروع القانون الأساسي المذكور لغاية تأقلم وضعية الإطارات العليا للإدارة الجهوية بما يحفظ هيبة الدولة وحياد مؤسساتها .

ملخص السؤال رقم 5:

حول دعم المقرات الأمنية بالتجهيزات الضرورية بجهة بنزرت .

نص الإجابة :

-حسب المعاينات التي أنجزتها الأسلاك الأمنية بوزارة الداخلية فإنه لم يسجل بها أية نقائص في التجهيزات الإدارية بالمقرات الأمنية بجهة بنزرت على أنه تحرص الوزارة على توفير جميع التجهيزات الضرورية من أسلحة فردية وجماعية ووسائل الدفاع والتدخل اللازمة لاستغلالها عند الاقتضاء .

-كما تتابع وزارة الداخلية بصفة دورية ومنتظمة مدى جاهزية قوات الأمن بمختلف تشكيلاتها بالجهة ضمانا لفرض احترام النظام العام والحد من مظاهر الجريمة في كنف احترام حقوق الإنسان .

ملخص السؤال رقم 6:

آجال إعادة فتح مركز أمن صلاح الدين بوشوشة ببنزرت ومركز الأمن بسمكة .

نص الإجابة :

-بخصوص مركز الأمن العمومي بـ"سوق صلاح الدين" بوشوشة ببنزرت، فإنه محدث منذ تاريخ 2021/04/06 ويعمل بصفة عادية حيث يتوفر به التجهيزات اللازمة وتتمثل مهامه في حفظ الأمن والنظام العام بالسوق المذكور والتصدي لظاهرة الانتصاب الفوضوي وغيرها من المظاهر المخلة بالأمن العام بالمنطقة .

-بخصوص مركز الأمن الوطني بجي حشاد، فقد تم حرقه بالكامل أثناء التحركات الاجتماعية سنة 2011 واتلاف جميع محتوياته وهو مستغل حاليا كمدرسة ابتدائية بناء على قرار من السيد المدير الجهوي لأملاك الدولة والشؤون العقارية ببنزرت.

-وقد تم في الغرض تخصيص عقار حاليا كائن بنهج 08 جانفي بنزرت واستغلاله كمقر لمركز الأمن حشاد (بالتنسيق مع ولاية بنزرت قصد توفير مقر بجي حشاد أكدت أنه سيتم توفير عقار لاستغاله كمركز أمن وطني بالمكان حال إتمام التعاقد مع مالك المحل وتحيين عقد الكراء وتغيير المتسوغ)، هذا وتقوم الوحدة الأمنية المذكورة بالمهام المناطة بعهدتها من خلال تقديم جميع الخدمات الأمنية على الوجه الأكمل ولم نسجل في شأنه أي تقصير حيث قام بإنجاح عديد القضايا العدلية وإلقاء القبض على العديد من المنحرفين وساهم إلى حد كبير في استقرار الوضع الأمني بالجهة .

ملخص السؤال رقم 7:

حول استراتيجية الوزارة في رقمنة الإدارات البلدية .

نص الإجابة :

-تجدر الإفادة بأن انخراط وزارة الداخلية في التحول الرقمي يعد خيارا وضرورة ملحة أمام ما توفره الحلول الرقمية من تسهيلات في التعامل مع تقديم الخدمات بجودة أفضل .

-وفي هذا الإطار وتماشيا مع الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2025، وضعت وزارة الداخلية استراتيجية ترمي إلى تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة ترتكز على 4 محاور كبرى:

- تعميم الخدمات المسداة للمواطن،

- رقمنة التصرف الإداري،

-تعميم آليات النفاذ إلى المعلومة،

-التكنولوجيا الرقمية في خدمة المدينة الذكية .

-تندرج مشاريع الرقمنة في الإدارات البلدية في إطار الاستراتيجية الوطنية لتحسين مناخ الأعمال ودعم الاستثمار وذلك باعتماد نهج تشاركي، وقد تم لمعاضدة البلديات في تحسين خدماتها في الغرض تنفيذ عدد من المشاريع تتمثل أساسا في:

*تطوير البنية التحتية بالبلديات من خلال إعادة تأهيل الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة،

*إحداث فضاء خاص بالإدارة عبر بوابة الجماعات المحلية يوفر خدمات نظام التصرف في عدة مجالات،

*إعادة تأهيل منظومة مدنية تكنولوجيا ووظيفيا قصد ربط خدمات جديدة على غرار الربط بالهياكل الصحية والمحاكم،

*إرساء منظومة المعرف الوحيد للمواطن،

*إرساء خدمة الخلاص الالكتروني للأداءات البلدية،

*رقمنة التصرف في رخص البناء.

السؤال الكتابي

للنائب عصام البحري جابري

تحية طيبة،

أود في البداية كل الشكر على الإجابة على الأسئلة الكتابية التي تم مراسلتكم بها بتاريخ 2023/07/31 وهذا لا لشيء إلا التعاون بين مؤسسات الدولة إلا لمصلحة العليا للوطن والتعاون من أجل خدمة البلاد والعباد

لكن سيدي الكريم أود أن أمدكم بأكثر إيضاحات ومعطيات ولكم سديد النظر في اتخاذ الإجراءات اللازمة والعاجلة

بالنسبة للسؤال الثاني حول سوق جارة أنه تمت جلسة في الولاية بتاريخ 2023/05/05 وكان خارطة عمل واتفاق بين السلطة الجهوية والمحلية والتجهيز والتراث والتضامن الاجتماعي والشرطة البلدية والمجتمع المدني وتجار السوق والنواب وانبثاق لجنة فنية كما تم ذكرها في الإجابة إلا أن مع بداية الأشغال تم اعلام السلطات الجهوية والمحلية بالتجاوزات على الملك العمومي وعدم الالتزام بكراس الشروط ورغم المراسلات من المجتمع المدني واتصالات النواب بالسيد المعتمد الأول وكاتب عام البلدية (الذي تم اعفاءه) لخروج اللجنة الفنية إلا انهم لم يستجب للنداءات المتكررة وهو ما شكل استغراب كبيرا وما زاد الأمر أنه لم يقع مد كل الحاضرين بمحضر تلك الجلسة للحاضرين رغم الطلب المتكرر وتواصلت التجاوزات وكانت كل المساعي لإيقاف كل التجاوزات وتطبيق القانون واحالة تقرير اللجنة للشرطة البلدية لكن دون جدوى وبعد مدة خرجت اللجنة في جويلية بعد غض البصر على الاعتداء على الملك العمومي والبلدي وقامت اللجنة بتقرير إلى حد هذه الساعة لم يطبق وفي رفوف الولاية

1-لماذا لم يتم إلى حد الآن لم يتم تطبيق القانون وإحالة تقرير لجنة التراث والبلدية للشرطة البلدية وخاصة أن الرأي العام في قابس يطالب بالمحافظة على المعلم الأثري بتونس وولاية قابس بالعكس مازالت إلى حد الآن التجاوزات والأشغال تقام ليلا أو في عطلة آخر الأسبوع

2-بالنسبة لموضوع النظافة رغم اعتمادات من طرف مصالحكم بمبلغ 80 ألف دينار إلا أنه لم يتغير شيء بل الأمر ازداد سوء ولم تتخذ السلط الجهوية القرارات اللازمة واستراتيجية واضحة لموضوع النظافة هذا بالإضافة لماذا تم كراء شاحنة والة قالبة مع أن هذه المعدات موجودة في المستودع البلدي أو خاصة في مستودع الولاية لمعاضدة الولاية لمعاضدة المجهود البلدي والمحافظة على المال العام؟

3-بالنسبة للقرارات لتنفيذ المشاريع يؤسفني سيدي الوزير اعلامكم ان تعطيل المشاريع على مستوى الولاية ليس مرتبطة لا بجائحة كورونا أو غلاء الأسعار بل هي مرتبطة بعقد جلسات بين الإدارات المعنية للتنسيق والإسراع بتنفيذ المشاريع المعطلة أو اتخاذ قرارات من باب تحمل المسؤولية وعلى سبيل الذكر وليس الحصر.

-استئناف الأشغال بالمستشفى الجهوى بقابس (قرار مجلس جهوي) لم تعقد جلسة لاستئناف الأشغال بل تم إحالة استشارة للمرصد الوطني العمومي وهذا تعطيل اداري

-الأشغال بملعب بوشمة منذ 12 جويلية الملف ينتظر مراسلة من الولاية لوزارة الشباب لتحويل الاعتمادات

-تأخير في طلب تحويل الاعتمادات من وكالة الشريط الساحلي لتنظيف الكرنيش مما تسبب في موسم صيفي كارثي واحتقان لدى المصطافين على مستوى النظافة

-قرارات بالحملات على مقاومة الانتصاب الفوضوي لم نر أي قرار

-قرارات على الاعتداء الملك العمومي.

-عدم إحالة قرارات الهدم بدون رخصة للشرطة البلدية مما أعطى انطباع سيء وشبهات فساد لغض.

-تعبيد حي 2 مارس بوشمة وهو مشروع بلدي اعتمادات مرصودة لم نرى أي اجتهاد من السلطة الجهوية لحلحلة الإشكاليات وأسباب سقوط الصفقة بلجنة الصفقات وهو مشروع يمس شريحة واسعة من المواطنين.

-عدم التواصل مع المواطنين أو الإعلامي الجهوي لإنارة الرأي مما تسبب قطيعة بين الشعب والمسؤول وهذا مخالف لسياسة العامة لرئيس الجمهورية أن المسؤول يجب أن يخدم شعبه.

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة للسؤال الكتابي للنائب "عصام البحري جابري"

عن دائرة قابس المدينة-قابس الغربية

<u>ملخص السؤال رقم 1:</u>

<u>"حول فتح تحقيق شامل في شبهات تجاوزات ببلدية قابس"</u>

<u>نص الإجابة:</u>

بعد التنسيق في الغرض مع التفقدية المركزية لمصالح وزارة الداخلية، تجدر الإفادة بأنه تم برمجة مهمة تفقد وتحقق بالبلدية حول شبهة تجاوزات طالت عديد المجالات على غرار المجال العمراني والمالي والتراثي .

وتعمل وزارة الداخلية حاليا على متابعة المر أولا بأول للتصدي لكل ما من شأنه ان يشكل إخلالا بالتنفيذ العادي للقانون خدمة للصالح العام وضمانا لحسن أداء المرفق العام لمهامه الموجهة للعموم.

ملخص السؤال رقم 2:

"حول تردي الوضع البيئي بقابس ومآل تخصيص اعتمادات مالية بقيمة 80 أ.د للمساهمة في الرفع من مؤشرات النظافة ببلدية المكان"

نص الإجابة:

اعتبارا لتضاعف كمية الفضلات خلال الموسم الصيفي والسياحي بالمنطقة البلدية وتهرم أسطول النظافة، تم خلال شهري جوان وجويلية 2023 القيام بحملات استثنائية يومية من خلال كراء معدات نظافة (80 أ.د من ميزانية البلدية) حيث مكنت **من رفع حوالي 1800 طن من الفضلات.**

وفي إطار معاضدة المجهود البلدي، تم برمجة حملات نظافة جهوية تحت اشراف مصالح الولاية وبمشاركة كل الإدارات الجهوية وبلديات الجهة وتم التدخل بالمنطقة البلدية على النحو التالي:

- يومي 05 و06 أكتوبر 2023 لرفع مخلفات الهدم والبناء على أن تتواصل برمجة هذه الحملات بصفة أسبوعية أيام الخميس والجمعة.
- يومي 09 و10 أكتوبر 2023 لرفع الفضلات المنزلية المتكدسة وتنظيف حواشي الطرقات.

وتجدر الإشارة أنه تم استيفاء الإجراءات الضرورية للصفقة المتعلقة بالكنس المدوي إضافة إلى تركيز عدد 97 حاوية التي تم اقتنائها بمحيط النقاط السوداء موضوع التدخل وتعويض الحاويات المهترئة ببعض مسالك الجمع.

تجدر الإشارة إلى أنه تم الشروع من قبل البلدية في إعداد دراسة لتهيئة فضاء خاص بر الهدم والبناء باعتبار انتشار هذه الظاهرة بكامل المنطقة البلدية.

ويبقي الموضوع محل متابعة من طرف المصالح المركزية لوزارة الداخلية بالتنسيق مع السلطة الجهوية والسلطة المحلية.

ملخص السؤال رقم 3:

"حول تعطل تنفيذ بعض المشاريع على مستوى ولاية قابس "

نص الإجابة:

تجدر الإشارة إلى أن بعض المشاريع على مستوى ولاية قابس تشهد نوعا من التعطل من قبل المجلس الجهوي على مستوى تقدم الإنجاز وخاصة منها المستشفى الجهوي بقابس، حيث شهد مشروع استصلاح وتقوية أسس وهياكل المستشفى الجهوي بقابس تعطيلات عدة تعود إلى طبيعة المرفق الذي هو في طور الاستغلال حيث استحال الإخلاء الكلي للفضاءات طبقا للجدول الزمني المتفق عليه وذلك لضرورة مواصلة تقديم الخدمات الصحية لفائدة أبناء الجهة.

علما بأنه تم إمضاء اتفاقية صلح بالتراضي بين المجلس الجهوي والشركة العامة للمقاولات والأشغال والمعدات إلا ان هذه الأخيرة تمسكت بالحصول على مبلغ التعويض قبل استئناف الأشغال مما أدى إلى استصدار قرار فسخ الصفقة بتاريخ 20 سبتمبر 2022 مما ترتب عنه تفعيل حجز الضمانات البنكية.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه تم استناد إلى دعوة اللجنة الاستشارية لفض النزاعات بالحسني خلال جلستها المنعقدة بتاريخ 02 فيفري 2023 لتسوية الخلاف، الاتفاق على سحي قرار الفسخ وارجاع الضمانات البنكية في أقرب الآجال وذلك خلال الجلسة المنعقدة بمقر ولاية قابس بتاريخ 02 مارس 2023.

وقد وافقت وزارة الداخلية على المقترح بإرجاع الضمانات البنكية بتاريخ 10 جويلية 2023 وللغرض تم عقد جلسة بإشراف المصالح المركزية بوزارة الداخلية (الشؤون المحلية) بتاريخ 20 جويلية 2023 وتم خلالها التوصية بأخذ رأي الهيئة العليا للطلب العمومي حول مدى سلامة الإجراءات المتخذة والتي تمت مراسلتها في العرض بتاريخ 31 جويلية 2023 ولم تتلق الوزارة إجابة منها في الغرض إلى حد هذا التاريخ.

وفي ذات السياق، أشار السيد المعتمد الأول المكلف بتسيير شؤون ولاية قابس بأن بعض المشاريع شهدت تعطيلا في الانطلاق بشبب التأخير الحاصل في فتح الاعتمادات والذي يعتبر شرطا أساسيا لعرض هاته المشاريع على أنظار اللجنة الجهوية لمراقبة المصاريف العمومية قصد المصادقة.

وسيتم تلافي هذا التأخير من قبل الأطراف المتداخلة في أقرب الآجال الممكنة.

السؤال الكتابي

للنائبة سنياء بن المبروك

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

تحية طيبة وبعد،

1متى يتم توفير خط رابط بين منطقة حلق الوادي والكرم ومنطقة عين زغوان والعوينة؟

2.متى يتم تركيز السياج الحديدي للجزء المنهار بالسور الخارجي للمنبت وذلك بالتعهد بالصيانة والدهن والتنظيف ؟

.3متى يتم النظر في تجديد أو تعويض محطة الحافلة على مستوى شارع الحبيب بورقيبة الكرم بجانب المركب الرياضي لكونها مخلة بالمظهر الجمالي للمكان مع صيانة جميع المحطات؟

4.متى يتم انجاز خط المترو الذي يربط بين محطة خير الدين بحلق الوادي والبحر الأزرق بالمرسى مرورا بالتوازي مع شارع الطريق الجهوية33 م2 عبر مشروع بوخاطر ؟

كما أرجو من سيادتكم الإذن للمصالح المختصة بمزيد العناية بخط السكة الحديدية قطار (الضاحية الشمالية) من حيث النظافة ورفع الفواضل المختلف لتجنب اندلاع الحرائق.

وشكرا على تفهمكم

إجابة السيد وزير النقل

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال	نائب مجلس نواب الشعب السيدة سنياء بن المبروك عن دائرة الكرم
مرجع الإحالة	-صادرة تحت عدد 2023-26-3000-1549 بتاريخ 06 أكتوبر 2023 -مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2023-15-1852 بتاريخ 09 أكتوبر 2023
نص السؤال	1.متى يتم توفير خط رابط بين منطقة حلق الوادي والكرم ومنطقة عين زغوان والعوينة؟ 2.متى يتم تركيز السياج الحديدي للجزء المنهار بالسور الخارجي للمنبت وذلك بالتعهد بالصيانة والدهن والتنظيف ؟ .3.متى يتم النظر في تجديد أو تعويض محطة الحافلة على مستوى شارع الحبيب بورقيبة الكرم بجانب المركب الرياضي لكونها مخلة بالمظهر الجمالي للمكان مع صيانة جميع المحطات؟ 4.متى يتم انجاز خط المترو الذي يربط بين محطة خير الدين بحلق الوادي والبحر الأزرق بالمرسى مرورا بالتوازي مع شارع الطريق الجهوية 33 م2 عبر مشروع بوخاطر؟ كما أرجو من سيادتكم الإذن للمصالح المختصة بمزيد العناية بخط السكة الحديدية قطار (الضاحية الشمالية) من حيث النظافة ورفع الفواضل المختلف لتجنب اندلاع الحرائق. وشكرا على تفهمكم

رد وزارة النقل

إجابة على تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيدة سنياء بن المبروك عن دائرة الكرم

1-بخصوص توفير خط رابط بين منطقة حلق الوادي والكرم ومنطقة عين زغوان والعوينة : تجدر الإشارة إلى أنّ الخط رقم 147 كان في وضع استغلال وتم إيقافه نظرا للنقص الحاصل في المعدات، وسيتم إعادة استغلاله في القريب العاجل .

2-فيما يتعلق بتركيز السياج الحديدي المنهار بالسور الخارجي للمنبت و ذلك بالتعهد بالصيانة والدهن والتنظيف، فإنّ السياج المنهار تم هدمه من طرف مصالح بلدية الكرم بدون علم أو إذن من شركة النقل بتونس، وهو الآن محل نزاع قضائي لدى المحكمة و ستتدخل شركة النقل بتونس لإصلاح الجزء المنهار من الحائط وذلك بعد استيفاء كل الإجراءات القانونية .

3- بالنسبة لتجديد أو تعويض محطة الحافلة على مستوى شارع الحبيب بورقيبة -الكرم بجانب المركب الرياضي لكونها مخلّة بالمنظر الجمالي للمكان مع صيانة جميع المحطات، ستتم برمجة إعادة تركيز الواقية بالمحطة نهاية شهر أكتوبر2023 .

4- بخصوص إنجاز خط المترو الذي يربط بين محطة خير الدين بحلق الوادي والبحر الأزرق بالمرسى مرورا بالتوازي مع شارع الطريق الجهوية 33 م 2 عبر مشروع بوخاطر ، نفيدكم علما بأن هذا المسلك تم إقراره خلال مجلس وزاري مضيق بتاريخ 10 أفريل 2006 وأنّ إقرار هذا المسلك والبت فيه يستوجب تحيين الدراسات وتقديم مقترحات لمسار الخط والأخذ بعين الاعتبار بأمثلة التهيئة العمرانية .

وبخصوص طلب مزيد العناية بخط السكة الحديدية لقطار الضاحية الشمالية من حيث النظافة ورفع الفواضل المختلفة لتجنّب اندلاع الحرائق، فإنّ مصالح شركة نقل تونس تتولّى بصفة دوريّة القيام بأشغال تنظيف حوزة السكة الحديدية لخط- تونس -حلق الوادي - المرسى كتقليم الأشجار وتقليع الأعشاب ورفع الفضلات من حوزة السكة بالإمكانيات البشرية والمادية المتاحة، علما وأنّ الشركة قامت بعمليات تحسسية للبلديات المعنية قصد تشريكها بالتدخل وبتوعية المتساكنين للحرص على النظافة والمحافظة على البيئة بمسلك السكة الحديدية .

أفدناكم بما تقدم، وتبقى مصالح وزارة النقل والهياكل الراجعة إليها بالنظر على ذمتكم للإجابة على أسئلتكم واستفساراتكم والاستجابة لمقترحاتكم في حدود الإمكانيات المتاحة .

السؤال الكتابي

للنائب إبراهيم حسين

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

1) هل من برنامج لدعم النقل المدرسي الذي يعاني نقص فادح مما أثر سلبا على تنقل التلاميذ والتأخيرات اليومية الحاصلة بكامل عمادات معتمديات : المحرس - الصخيرة الغربية ؟

2) هل من برنامج لتجديد أسطول النقل المدرسي للوضعية السيئة جدا للحافلات داخل معتمدية المحرس - الصخيرة الغربية ؟

3) هل من برنامج لإسناد رخص تاكسي جماعي داخل معتمديات : المحرس - الصخيرة الغربية؟

4) هل من برنامج لإصلاح وتغيير قطار قابس تونس نظرا للوضعية السيئة ؟

5) هل من برنامج شامل يخص تنظيم وتقنين رخص النقل الجماعي (لواج)؟

إجابة السيد وزير النقل

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال	نائب مجلس نواب الشعب السيدابراهيم حسين عن دائرة الصخيرة الغربية-المحرس
مرجع الإحالة	-صادرة تحت عدد 2023-26-3000-1549 بتاريخ 06 أكتوبر 2023 -مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2023-15-1852 بتاريخ 09 أكتوبر 2023
نص السؤال	أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية: 1) هل من برنامج لدعم النقل المدرسي الذي يعاني نقص فادح مما أثر سلبا على تنقل التلاميذ والتأخيرات اليومية الحاصلة بكامل عمادات معتمديات : المحرس - الصخيرة الغربية ؟ 2)هل من برنامج لتجديد أسطول النقل المدرسي للوضعية السيئة جدا للحافلات داخل معتمدية المحرس - الصخيرة الغربية ؟ 3)هل من برنامج لإسناد رخص تاكسي جماعي داخل معتمديات : المحرس - الصخيرة الغربية؟ 4)هل من برنامج لإصلاح وتغيير قطار قابس تونس نظرا للوضعية السيئة ؟ 5)هل من برنامج شامل يخص تنظيم وتقنين رخص النقل الجماعي (لواج)؟

رد وزارة النقل

جوابا على تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب، السيد إبراهيم حسين، عن دائرة الصخيرة الغربية المحرس

1-بخصوص دعم النقل المدرسي : لقد بلغ معدّل أعمار أسطول الشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس في 15 سبتمبر 2023 حوالي 15 سنة، وهو ما ينجر عنه ارتفاع في نسبة احتمال الأعطاب على الطريق .هذا، وتسعى المصالح الفنية للشركة إلى إصلاح الحافلات المعطبة وإعادة استغلالها في أسرع وقت ممكن بالإضافة إلى التنسيق اليومي بين الإدارة الفنية ودائرة التزويد لتحديد وتوفير قطع الغيار ذات الأولوية في أقرب الآجال والعمل على وضع أكبر عدد ممكن من الحافلات على ذمّة مصالح الاستغلال، وبالتالي تدعيم النقل المدرسي الذي يعتبر أولوية قصوى .

2-بالنّسبة لتجديد الأسطول، فإنّ الشركة الجهوية للنقل بولاية صفاقس تعمل على استكمال إنجاز صفقتي اقتناء حافلات جديدة تعزّز بها أسطولها، وهو ما من شأنه تحسين جودة الخدمات المقدمة من طرفها استجابة لانتظارات أهالي الصخيرة الغربية والمحرس وأهالي كل معتمديات الجهة عموما .

3-بخصوص برنامج إسناد رخص تاكسي جماعي داخل معتمديات : المحرس - الصخيرة الغربية، تجدر الإفادة بأن تراخيص التاكسي الجماعي داخل حدود الولاية يتم اسنادها من طرف السيد الوالي وذلك بناء على الحاجيات التي يتم تحديدها من طرف لجنة فنية جهوية .

4-حول برنامج إصلاح وتغيير قطار قابس- تونس، تم حاليا وعلى المدى القريب برمجة ثلاث رحلات ذهاب وإياب على خط تونس-قابس وتحرص مصالح الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية على توفير خدمات ذات جودة مع ضمان السلامة اللازمة على الرّغم من تقادم معدّات القطارات في هذا الخط البالغ عمرها أكثر من 35 عاما .

وعلى المدى المتوسط، سيتم تغيير القطارات الحالية بعد تنفيذ مشروع اقتناء 110 عربة لنقل المسافرين على الخطوط البعيدة وتحديث قاطرات الجر .

5- وفيما يتعلّق ببرنامج تنظيم وتقنين رخص النقل الجماعي (لواج)، تجدر الإشارة إلى أنّه بمقتضى أحكام القانون عدد 33 لسنة 2004 المؤرخ في 19 أفريل 2004 المتعلّق بتنظيم النقل البري، تم تعريف النقل غير المنتظم للأشخاص وضبط أصنافه وتحديد إجراءات الإسناد للسلطة المختصة سواء الوالي أو وزير النقل، كما تم تنظيم عمليّة الاسناد من حيث الشروط والإجراءات التي تخضع للأمر عدد 581 المؤرّخ في 7 سبتمبر 2023 المتعلّق بتنظيم النقل غير المنتظم للأشخاص الذي ألغي وعوّض الأمر 2202 لسنة 2007 المؤرّخ في 3 سبتمبر 2007.

أفدناكم بما تقدّم، وتبقى مصالح وزارة النقل والهياكل الراجعة إليها بالنظر على ذمتكم للإجابة على أسئلتكم واستفساراتكم والاستجابة لمقترحاتكم في حدود الإمكانيات المتاحة .

السؤال الكتابي

للنائب فوزي دعاس

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

في إطار متابعتنا للوضع العام بمعتمديتي الحامة والحامة الغربية على صعيد الخدمات المسداة للمواطن في قطاع النقل فرغم أهمية كل من عمادات بشيمة القلب، بشيمة البرج والشارب من ناحية الكثافة السكانية والمساحة الجغرافية الشاسعة ودورهم الفلاحي من معتمدية الحامة الغربية إلا أنهم يفتقدون لخط نقل عمومي يلبي حاجيات المواطنين ويساهم في مزيد تقريب الخدمات إليهم .

إن مراجعة توقيت خط الحامة تونس وضرورة إحداث خط مباشر الحامة جربة مطلب شعبي ملح نرجو أخذه بعين الاعتبار .

لذا ولهذه الأسباب أتوجه للسيد الوزير بالسؤال التالي :

حول إحداث خط للنقل العمومي بكل من " بشيمة القلب " "بشيمة البرج "و" الشارب "من معتمدية الحامة الغربية وإحداث خط مباشر للنقل بين المدن الحامة جربة؟

هل سيتم إعادة النظر في توقيت خط النقل الحامة تونس لتكون السفرات ليلية بما يتيح للمواطنين التنقل بأكثر أريحية؟

وتقبلوا سيدي الوزير فائق الاحترام والتقدير

إجابة السيد وزير النقل

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال	نائب مجلس نواب الشعب السيد فوزي دعّاس عن دائرة الحامة-الحامة الغربية
مرجع الإحالة	-صادرة تحت عدد 2023-26-3000-1549 بتاريخ 06 أكتوبر 2023 -مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2023-15-1852 بتاريخ 09 أكتوبر 2023
نص السؤال	في إطار متابعتنا للوضع العام بمعتمديتي الحامة والحامة الغربية على صعيد الخدمات المسداة للمواطن في قطاع النقل فرغم أهمية كل من عمادات بشيمة القلب، بشيمة البرج والشارب من ناحية الكثافة السكانية والمساحة الجغرافية الشاسعة ودورهم الفلاحي من معتمدية الحامة الغربية إلا أنهم يفتقدون لخط نقل عمومي يلبي حاجيات المواطنين ويساهم في مزيد تقريب الخدمات إليهم . إن مراجعة توقيت خط الحامة تونس وضرورة أحداث خط مباشر الحامة جربة مطلب شعبي ملح نرجو أخذه بعين الاعتبار . لذا ولهذه الأسباب أتوجه للسيد الوزير بالسؤال التالي : حول إحداث خط للنقل العمومي بكل من " بشيمة القلب" " بشيمة البرج "و" الشارب "من معتمدية الحامة الغربية وإحداث خط مباشر للنقل بين المدن الحامة جربة؟ هل سيتم إعادة النظر في توقيت خط النقل الحامة تونس لتكون السفرات ليلية بما يتيح للمواطنين التنقل بأكثر أريحية؟

رد وزارة النقل

جوابا على تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيد فوزي دعاس

بخصوص إحداث خط للنقل العمومي بكل من " بشيمة القلب"،" بشيمة البرج " و " الشارب "من معتمدية الحامة الغربية، فإنّ الشركة الجهوية للنقل بولاية قابس تغطّي الخطوط المذكورة من خلال توفير حافلات لنقل المسافرين باعتبار النقل المدرسي في تلك المناطق وذلك طوال السنة الدراسية والتي تضم 1360 تلميذا، وطالبا، غير أنها تنقطع خلال العطل .

وستقوم الشركة بدراسة مواصلة تغطية هذه الخطوط خلال العطل لضمان نقل المسافرين طوال السنة وذلك بعد تدعيم الأسطول الحالي بالاقتناءات الضرورية .

وبالنّسبة لإحداث خط مباشر للنقل بين المدن يربط بين الحامة وتونس، تجدر الإشارة إلى أنّ الشركة الوطنية للنقل بين المدن تؤمن حاليا سفرة نهارية منتظمة بصفة يومية انطلاقا من تونس العاصمة إلى مدينة الحامة ذهابا وإيابا .وستعمل الشركة الوطنية للنقل بين المدن على القيام بالدراسات اللازمة للنظر في توقيت سفرة الحامة تونس وذلك حسب مردودية الخطّ وطلبات المتساكنين وامكانيات الشركة .

أما بخصوص إحداث خط مباشر للنقل بين الحامة- جربة، فقد لاحظت الشركة الجهوية للنقل بولاية قابس الطلب المتزايد على هذا الخط وأثبتت الدراسات مردوديته الفعلية على مدار السنة، وبما أنّ الأسطول الحالي للشركة لا يسمح لتوسيع شبكة الخطوط الحالية والاكتفاء بالخطوط المنطلقة من قابس في اتجاه جربة، فسيتم الأخذ بعين الاعتبار بهذا المقترح عند برمجة الاقتناءات الجديدة للشركة في إطار تعزيز الأسطول والعتاد .

أفدناكم بما تقدم، وتبقى مصالح وزارة النقل والهياكل الراجعة إليها بالنظر على ذمتكم للإجابة على أسئلتكم واستفساراتكم والاستجابة لمقترحاتكم في حدود الإمكانيات المتاحة .

السؤال الكتابي

للنائب عبد الجليل الهاني

الموضوع :سؤال كتابي حول مشكل النقل الحضري والمدرسي بمعتمدية بو عرقوب من ولاية نابل .

تحية وبعد،

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

1- هل وضعت الشركة الجهوية للنقل بولاية نابل خطة للاستجابة للمطالب المتكررة لأهالي منطقة المقطع من معتمدية بو عرقوب أمام عدم توفر حافلة نقل مدرسي وحضري منذ نقل سنوات مما يضطر التلاميذ لقطع مسافات تفوق السبعة (07) كلم للالتحاق بالمدرسة الإعدادية والمعهد الثانوي ويجعل المتساكنين عرضة لابتزاز أصحاب سيارات النقل الموازي الغير مرخص؟

2-هل وضعت الشركة الجهوية للنقل بولاية نابل خطة للاستجابة للمطالب المتكررة لأهالي عمادة الخروبة وخاصة منطقة الولجة الجنوبية من معتمدية بو عرقوب لغياب كلي للنقل المدرسي والحضري والريفي الذي يربطها بمركز المعتمدية منذ سنوات؟

إجابة السيد وزير النقل

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال	نائب مجلس نواب الشعب السيد عبد الجلي الهاني عن دائرة بوعرقوب-بني خلاّد
مرجع الإحالة	-صادرة تحت عدد 2023-26-3000-1549 بتاريخ 06 أكتوبر 2023 -مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2023-15-1852 بتاريخ 09 أكتوبر 2023
نص السؤال	أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية : 1- هل وضعت الشركة الجهوية للنقل بولاية نابل خطة للاستجابة للمطالب المتكررة لأهالي منطقة المقطع من معتمدية بو عرقوب أمام عدم توفر حافلة نقل مدرسي ونقل حضري منذ سنوات مما يضطر التلاميذ لقطع مسافات تفوق السبعة (07) كلم للالتحاق بالمدرسة الإعدادية والمعهد الثانوي ويجعل المتساكنين عرضة لابتزاز أصحاب سيارات النقل الموازي الغير مرخص؟ 2-هل وضعت الشركة الجهوية للنقل بولاية نابل خطة للاستجابة للمطالب المتكررة لأهالي عمادة الخروبة و خاصة منطقة الولجة الجنوبية من معتمدية بو عرقوب لغياب كلي للنقل المدرسي والحضري والريفي الذي يربطها بمركز المعتمدية منذ سنوات؟

رد وزارة النقل

جوابا على السؤالين اللذان تقدّم بهما السيد النائب بمجلس نواب الشعب عبد الجليل الهاني عن دائرة بوعرقوب - بني خلاد بخصوص مشاغل النقل الحضري والمدرسي بمعتمدية بوعرقوب وخاصة طلب أهالي منطقتي المقطع والولجة المتعلّق بتأمين النقل المدرسي والحضري، تجدر الإشارة إلى أنّ الشركة الجهوية للنقل بولاية نابل تواصل التنسيق في الغرض مع السلط الجهوية المعنية لإيجاد حل لأسباب هذه المعضلة والمتمثلة أساسا في ما يلي :

-الطريق التي تؤدّي إلى هذه المناطق وعرة وتتطلب نوعيّة وسائل نقل تستجيب لخصائصها،

-النظر في المقترح الذي تقدّمت به الشركة لتنظيم وتغيير مواقيت التحاق التلاميذ بمدارسهم حتى تتمكن الشركة من تجاوز الصعوبات المتعلقة بالاكتظاظ من ناحية والاستجابة لبعض طلبات النقل المدرسي من ناحية أخرى مثل منطقتي" المقطع "و" الولجة "في سفرات على الساعة 09:00 صباحاً على سبيل المثال بنفس معدات النقل المدرسي عند انتهائها من السفرات الصباحية فى حدود الساعة 08:00صباحا.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ نسبة جاهزية الأسطول شهدت تراجعا في الفترة الأخيرة للسنة الدراسية 2024/2023 نتيجة كثرة الأعطاب وفقدان قطع الغيار من الأسواق الداخلية وتقادم الأسطول وعدم إيفاء المزود بتعهداته بخصوص الاقتناءات الجديدة للحافلات رغم إبرام العقود مع المزود" **شركة إيكار**" (23 حافلة مكيفة، 20 حافلة عادية نقل حضري و29 حافلة نقل بين المدن).

وأمام هذه الوضعية قامت الشركة بعدة إجراءات من أهمها طلب عروض جديد لاقتناء 37 حافلة (قسطين تم إمضاؤهما 8 : حافلات مكيفة نقل بين المدن و 11 حافلة عادية نقل بين المدن وإعادة نشر للمرة الثانية طلب عروض في قسطين 10 حافلات مزدوجة نقل حضري و8 حافلات عادية نقل حضري) ، كما تحرص على إنجاز هذه الصفقة التي ستعطي نفسا جديدا للشركة لتحسين النقل الحضري والمدرسي بالجهة عموما، كما قامت الشركة بانتداب أعوان فنيين وقتيين لتعزيز العنصر البشري وإصلاح المحركات وعلب السرعة عن طريق المناولة وتخصيص ميزانية لاقتناء محركات وعلب سرعة جديدة مع وضع استراتيجية جديدة في العمل على مستوى الدائرة الفنية بهدف تحسين نسبة جاهزية الأسطول والتي ستظهر نتائجها على المدى القصير والمتوسط .

وفي مقابل ذلك شهدت ولايتي نابل وزغوان تطوّرا ملحوظا في عدد التلاميذ، حيث تم تدعيم العديد من الخطوط المدرسية بحافلات أخرى حسب الإمكانية المتوفّرة، غير أنّ ذلك يبقى غير كافي لمجابهة الاكتظاظ الحاصل في جل الخطوط .

وبالتالي، وفي انتظار استكمال عملية الاقتناءات الجديدة لتعزيز الأسطول، فإنّ الشركة الجهوية للنقل بولاية نابل تسعى إلى إيجاد الحلول الملائمة بالتنسيق مع السيد معتمد بوعرقوب ومع الهياكل الجهوية المعنية من أجل تفعيل مقترح التباعد الزمني لالتحاق التلاميذ بمدارسهم كحل وقتي واستثنائي والقيام بالإصلاحات اللازمة على مستوى الطريق المؤدية إلى هذه المناطق، هذا بالإضافة إلى تفعيل آلية النقل الريفي المدرسي .

أفدناكم بما تقدّم، وتبقى مصالح وزارة النقل والهياكل الراجعة إليها بالنظر على ذمتكم للإجابة على أسئلتكم واستفساراتكم، والاستجابة لمقترحاتكم في حدود الإمكانيات المتاحة .

السؤال الكتابي

للنائب المنصف المعلول

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا .

الموضوع :حول التدخل بتوريد الحافلات المستعملة ألمانية الصنع .

سيدي الوزير،

اعتبارا للصعوبات الكبيرة التي يعاني منها قطاع النقل المدرسي والجامعي والجهوي والنقص الكبير في الأسطول والقدم والعطب مما سبب في إلغاء العديد من الخطوط والسفرات وأمام استحالة تأمين السنة الدراسية نتيجة عدم التمكن من تنفيذ برنامج الاستثمار في الحافلات الجديدة بسبب الصعوبات المالية.

فهل بالإمكان من حضرتكم سيدي الوزير التدخل لفائدة الشركة الجهوية للنقل بمدنين للتمكن من توريد حافلات مستعملة ألمانية الصنع لحل مشكلة الشركة الجهوية والوكالات التابعة علما وأن البنوك أبدت موافقتها لتمويل هذا البرنامج في حدود 60 حافلة، علما بأن هذا البرنامج حظي بموافقة مجلس الإدارة بتاريخ 27 أفريل 2023 حتى يتسنى إتمام الاجراءات اللازمة في أقرب الآجال قبل؟

إجابة السيد وزير النقل

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال	نائب مجلس نواب الشعب السيد المنصف المعلول عن دائرة تطاوين الشمالية-بني مهيرة-الصمار
مرجع الإحالة	-صادرة تحت عدد 2023-26-3000-1549 بتاريخ 06 أكتوبر 2023 -مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2023-15-1852 بتاريخ 09 أكتوبر 2023
نص السؤال	اعتبارا للصعوبات الكبيرة التي يعاني منها قطاع النقل المدرسي والجامعي والجهوي والنقص الكبير في الأسطول والقدم والعطب مما سبب في إلغاء العديد من الخطوط والسفرات وأمام استحالة تأمين السنة الدراسية نتيجة عدم التمكن من تنفيذ برنامج الاستثمار في الحافلات الجديدة بسبب الصعوبات المالية .فهل بالإمكان من حضرتكم سيدي الوزير التدخل لفائدة الشركة الجهوية للنقل بمدنين للتمكن من توريد حافلات مستعملة ألمانية الصنع لحل مشكلة الشركة الجهوية والوكالات التابعة علما وأن البنوك أبدت موافقتها لتمويل هذا البرنامج في حدود 60حافلة، علما بأن هذا البرنامج حضي بموافقة مجلس الإدارة بتاريخ 27 أفريل 2023 حتى يتسنى إتمام الاجراءات اللازمة في أقرب الآجال قبل؟

رد وزارة النقل

إنّ القوانين والتراتيب الجاري بها العمل في مجال اقتناء المعدّات المستعملة يخضع لترخيص استثنائي من رئاسة الحكومة بعد تقديم المؤيّدات الضرورية في الغرض، تطبيقا لمقتضيات منشور الوزير الأول عدد 43 بتاريخ 21 سبتمبر 1971 المتعلّق باقتناء المعدات المستعملة .

علاوة على ذلك، فإن القوانين والتّراتيب الجاري بها العمل تقتضي تحديد الأسباب القانونية للجوء الشركات إلى التعامل مع مزوّدين معينين دون الإعلان عن طلبات عروض لتفعيل المنافسة وذلك طبقا لأحكام الفقرة الأولى من الفصل 49 للأمر المنظم للصفقات العمومية .

من ناحية أخرى تتسم السوق الدولية في هذا المجال بتعدد الوسطاء، مما يجعل العملية معقدة من الناحية الإجرائية والأسعار مشطة، بالإضافة إلى عدم وجود مزوّدين يتوفّر لديهم العدد الكافي لتلبية الحاجيات المعبّر عنها لكل الشركات الجهوية للنقل .

إنّ وزارة النقل تسعى لتدعيم أسطول كل الشركات الجهوية للنقل نظرا للنقص الحاصل منذ سنوات والذي تسبب في تدنّي نسبة جاهزية الأسطول، نظرا لتعثر الصفقات في مجال الإقتناءات الجديدة من الحافلات لعدة اعتبارات، حيث أن عددا هاما من طلبات العروض كانت نتائجها غير مثمرة في عديد الشركات الجهوية، بالإضافة إلى طول أجال الإجراءات المستوجبة وأجال التصنيع والوضعية المالية الصعبة للشركات الجهوية .

ويتمثل التمشي المقترح في اقتناء الحافلات المستعملة من طرف مزوّد واحد بإمكانه توفير العدد الكافي من ويعتبر من الناحية الفنية الخيار الأنسب حيث أنّه يمكن من توفير حافلات من نفس النوع ونفس الخصائص الفنية وبالتالي تفادي مزيد تنوّع الحاجيات من قطع الغيار، حيث أنّ الالتجاء إلى مزودين مختلفين يؤدّي إلى استلام أنواع مختلفة من الحافلات ذات خاصيات فنّية متعدّدة وهو ما يمكن أن يطرح إشكالا فنيا على مستوى توفير قطع الغيار والصيانة .

لهذه الاعتبارات، فقد قامت وزارة النقل بتقديم ملف متكامل على أنظار جلسة عمل وزارية بتاريخ 6 سبتمبر 2022 تم خلالها تقديم المقترحات الكفيلة بتذليل العقبات وتلبية جزء من الحاجيات لتلافي النقص الحاصل على مستوى الأسطول طبقا للقوانين المذكورة آنفا ولإجراءات السلامة المستوجبة، وقد حظي المقترح المتمثل في اقتناء حافلات مستعملة لفائدة الشركات الجهوية للنقل بصفة استثنائية بالموافقة .

كما يتم حاليا على مستوى الوزارة، وفي إطار لجنة أحدثت للغرض المساندة لتجسيم هذه الصفقة بصفة موحدة وتشمل حاجيات كل الشركات، وترتكز الجهود حاليا على استكمال كل الإجراءات المستوجبة بهدف تجسيم هذا المشروع خلال السنة المقبلة حيث شهد المشروع بعض التأخير لاعتبارات تخص المزوّد، وستكون للشركة الجهوية للنقل بمدنين حصة من هذه الحافلات حسب التوزيع الذي ستعتمده اللجنة وفي حدود العدد المتوفّر .

هذا ويبقى اللجوء إلى الحافلات المستعملة حلاً ظرفيّا واستثنائيا سيساهم في مساندة الشركات لتأمين هذا المرفق العام والحيوي وخاصة تأمين الموسم الدراسي في ظروف حسنة، وبالتّوازي مع هذا البرنامج فإن الشركات الجهوية للنقل تسعى جاهدة لتجسيم مختلف البرامج التي بصدد الإنجاز والمتعلقة بالصيانات الكبرى للعتاد والإقتناءات الجديدة إلى حين مزيد معاضدة هذه المجهودات ودعم الأسطول بالحافلات المستعملة .

وسعيا منها إلى توفير ظروف النجاح للموسم الدراسي والجامعي 2024/2023 ومع افتتاح السنة الدراسية والجامعية تولت السلط الجهوية والمحليّة عقد جلسات عمل بحضور الأطراف المعنية، للاطلاع ولتدارس مدى استعداد كل المتدخلين للعودة المدرسية والجامعية على مستوى ولايتي مدنين وتطاوين .وفي هذا الإطار تولّت مصالح الشركة الجهوية للنقل بمدنين حضور كل هذه الاجتماعات وقدمت حوصلة لما تم القيام به استعدادا لتأمين العودة المدرسية بالتنسيق مع جميع الأطراف .

وقامت الشركة الجهوية للنقل بمدنين بكل الاستعدادات اللازمة لإنجاز مهامها وتأمين هذه العودة المدرسية الاستثنائية للتلاميذ والطلبة في ظروف مقبولة بجهتي مدنين وتطاوين وذلك رغم الصعوبات العديدة تقادم الأسطول والنقص في الموارد البشرية والعجز المتواصل في عتاد النقل، حيث بادرت الشركة منذ شهر جوان 2023 بالاستعدادات اللازمة لتأمين أحسن الظروف لبيع اشتراكات النقل المدرسي والجامعي، فتمت برمجة اقتناء عدد 90.000 بطاقة اشتراك مدرسي و عدد 90.000 غلاف اشتراك، هذا إضافة إلى الحملات الإعلامية من خلال المعلقات والبلاغات التي أذيعت عن طريق إذاعة تطاوين و الإذاعات الخاصة بالجهة عند انطلاق بيع اشتراكات النقل المدرسي والجامعي و ذلك بداية من 01 سبتمبر 2023 و لتقريب هذه الخدمة من التلاميذ والطلبة، تم فتح عدد هام من الشبابيك للغرض بكل المناطق ذات الكثافة السكانية العالية (البئر لحمر وسيدي مخلوف...)

كما تجدر الإشارة إلى أنّ أسطول الشركة الجهوية للنقل بولاية مدنين يتكوّن من 220 حافلة من مختلف الأنواع والأحجام فاق معدّل عمرها 15 سنة في موفّى شهر سبتمبر2023، منها 160 حافلة خاصة بالنقل المدرسي والجامعي .ونظرا لتأجيل عملية تسليم الحافلات المستعملة التي كانت مبرمجة قبل انطلاق الموسم الدراسي2024/2023 ، قامت الشركة بتركيز كل مجهوداتها البشرية والمالية لإصلاح عدد من محرّكات الحافلات المعطّبة وتمت برمجة إصلاح عدد 25 محرّك حافلة، حيث تم انجاز عدد 18 محرّكا دخل حيز الاستغلال منذ يوم 2023/09/15 في انتظار استكمال عدد 07 محركات في طور الإنجاز .

أفدناكم بما تقدّم، وتبقى مصالح وزارة النقل والهياكل الراجعة إليها بالنّظر على ذمتكم للإجابة على أسئلتكم واستفساراتكم والاستجابة لمقترحاتكم في حدود الإمكانيات المتاحة .

السؤال الكتابي

للنائبة نور الهدى سبائطي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي.

في إطار الحرص على مزيد تجويد الخدمات والارتقاء بها إلى المستوى المطلوب ونظرا لخصوصية الميناء التجاري بقابس من حيث الموقع والعمق وللدفع نحو تعزيز دور الميناء لدعم الصناعات المحلية وتطويرها، أتوجه إليكم بالسؤال التالي :

ماهي الأسباب التي حالت دون قيام الوزارة بأشغال الجهر بحوض ميناء قابس التجاري منذ 2010 مما أدى إلى تراجع عمق الغاطس المائي (DRAUGHT) المسموح به للسفن لدخول أو مغادرة الميناء من 13متر إلى 10.5 متر في الأرصفة 8-9 و10 وإلى 10 متر فقط بالنسبة لبقية أرصفة الميناء عند الرسو أو المغادرة وذلك حسب آخر تحيين بتاريخ 7 مارس 2023 من طرف ديوان البحرية التجارية والموانئ مما أثر سلبا على توافد البواخر الكبيرة؟

إجابة السيد وزير النقل

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال	نائب مجلس نواب الشعب السيد نور الهدي سبائطي عن دائرة غنّوش المطوية-وذرف-منزل الحبيب من ولاية قابس
مرجع الإحالة	-صادرة تحت عدد 2023-26-3000-1633 بتاريخ 13 أكتوبر 2023 -مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2023-15-1940 بتاريخ 13 أكتوبر 2023
نص السؤال	في إطار الحرص على مزيد تجويد الخدمات والارتقاء بها إلى المستوى المطلوب ونظرا لخصوصية الميناء التجاري بقابس من حيث الموقع والعمق وللدفع نحو تعزيز دور الميناء لدعم الصناعات المحلية وتطويرها، أتوجه إليكم بالسؤال التالي : ماهي الأسباب التي حالت دون قيام الوزارة بأشغال الجهر بحوض ميناء قابس التجاري منذ 2010 مما أدى إلى تراجع عمق الغاطس المائي (DRAUGHT) المسموح به للسفن لدخول أو مغادرة الميناء من 13 متر إلى 10.5 متر في الأرصفة 8-9 و10 وإلى 10 متر فقط بالنسبة لبقية أرصفة الميناء عند الرسو أو المغادرة وذلك حسب آخر تحيين بتاريخ 7 مارس 2023من طرف ديوان البحرية التجارية والموانئ مما أثر سلبا على توافد البواخر الكبيرة؟
رد وزارة النقل	
جوابا على سؤال النائب بمجلس نواب الشعب السيدة نور الهدى سبائطي ، عن دائرة غنّوش - المطوية وذرف - منزل الحبيب من ولاية قابس حول وضعيّة الميناء التجاري بقابس أتشرف بإفادتكم بما يلي :	

-قام ديوان البحرية التجارية والموانئ بأشغال جهر الميناء التجاري بقابس خلال سنة 2009، وقد تم احتساب كمية المواد المجهورة بـ 2.400.000 متر مكعب بمبلغ 22 مليون دينار في ذلك الوقت .

-برمج ديوان البحرية التجارية والموانئ بميزانيته لسنة 2021 إنجاز دراسة المؤثرات على المحيط الأشغال جهر الميناء التجاري بقابس وتمّ الإعلان عن طلب عروض في الغرض خلال شهر أكتوبر2021 ، ونظرا لمحدودية المنافسة باعتبار وأن العرض الوحيد غير مطابق لشروط طلب العروض، تمّت المصادقة على إعلانه" غير مثمر" خلال شهر جويلية 2022 بعد اتباع الإجراءات والتراتيب المعمول بها .

-قام ديوان البحرية التجارية والموانئ بإعادة الإعلان عن طلب عروض لإنجاز دراسة المؤثرات على المحيط خلال شهر أوت 2022 أنه وعلى إثر ورود عريضة بعد نشر نتائج طلب العروض، طلبت هيئة متابعة ومراجعة الصفقات العمومية إعلان طلب العروض" غير مثمر" وذلك بمقتضى مراسلتها بتاريخ 5 سبتمبر2023 ، وتمت إحالة رأي الهيئة على أنظار اللجنة العليا للصفقات قصد إعلانه "غير مثمر" بتاريخ 7سبتمبر2023 ، والديوان حاليا بصدد انتظار إجابة الهيئة المذكورة لإتمام إجراءات إعلانه" غير مثمر".

هذا وسيتم إثر ذلك الإعلان على طلب العروض من جديد لاختيار مكتب دراسات قصد القيام بدراسة التأثيرات البيئية مع العلم أن وتيرة إنجاز اشغال الجهر بالميناء التجاري بقابس حسب كميات المواد المترسبة، تقدّر دوريا من 15 إلى 20 سنة ويسبق إصدار طلب العروض لأشغال الجهر الحصول على مصادقة الوكالة الوطنية لحماية المحيط على دراسة المؤثرات على المحيط وكذلك على التراخيص من طرف وزارة البيئة قبل إنجاز الأشغال .

كما تجدر الإشارة إلى أنّ ديوان البحرية التجارية والموانئ قام ببرمجة اعتمادات أشغال جهر الميناء التجاري بقابس بميزانيته لسنة 2024، حيث أن الكميات المترسبة تم احتسابها طبقا للمسح الهيدروغرافي المنجز من قبل المصالح المختصة بالبحرية الوطنية خلال سنة 2023والتي قدرت ب 1.300.000 متر مكعب وبمبلغ تقديري للأشغال يساوي 60 مليون دينار .

هذا ورغم أن الديوان قام بالتقليص من الغاطس المائي المسموح به بالميناء التجاري بقابس إلى 10.5 متر بالنسبة للأرصفة عدد 8 ، 9 و 10لضمان سلامة حركة السفن فإنّ التأثير على الميناء يعتبر جزئيّا، حيث واصل الميناء قبول أغلب السفن المعتاد رسوها به وذلك نظرا لأنّ الأرصفة 6/5/4/3 و 7 لم تسجل تحديدا في غاطسها المائي باعتبار وأن غاطسها المائي الأصلي هو 10.5 متر.

أفدناكم بما تقدّم وتبقى مصالح وزارة النقل والهياكل الراجعة إليها بالنظر على ذمتكم للإجابة على أسئلتكم واستفساراتكم، والاستجابة لمقترحاتكم قدر الإمكان .

السؤال الكتابي

للنائب إبراهيم حسين

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

1)متى سيتم تغليف القاعة (قاعة العروض بدار الثقافة الصخيرة) وتأثيثها بالكراسي وتجهيزها بوحدة صوتية - عرض سينمائي =وحدة صوتية متكاملة ؟

2)متى سيتم إعادة تهيئة دار الثقافة بالمحرس التي تعاني من رداءة البنية التحتية والتي تشكل خطرا على الموظفين والرواد والإسراع بإنجاز مشروع التهيئة الذي تم برمجته منذ سنة 2015 والذي لم ير النور إلى اليوم (دار الثقافة بالمحرس) ؟

3)هل الوزارة لها الدعم المادي للجمعيات الثقافية المهرجان الدولي للفنون التشكلية بالمحرس مهرجان سيدي مهذب بالصخيرة، مهرجان الكنائس بالغربية - مهرجان تفاح بالغربية ؟

4)الإسراع برصد بقية منحنة سنة 2022 (المهرجان الدولي للفنون التشكيلية بالمحرس) ؟

5)احداث مهرجان صيفي (الهواء الطلق) لكلّ من الصخيرة المحرس ؟

6)ضرورة والزامية تعميم الأنشطة الثقافية بالمدارس الابتدائية والإعدادية والمعاهد الثانوية خلال مدار السنة وفي العطل المدرسية بكامل المعتمديات(المحرس – الصخيرة-الغربية)بالتنسيق مع المندوبيات الجهوية للثقافة والدعم المادي لدور الثقافة المحلية ؟

7)تأثيث المكتبة بكتب الجديدة والوسائط الرقمية ؟

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

تقرير يتضمن إجابة عن الأسئلة الكتابية التي توجه بها

السيد النائب إبراهيم حسين

1.حول تغليف قاعة العروض بدار الثقافة الصخيرة وتجهيزها بالكراسي الثابتة بوحدة صوتية متكاملة :

-تمت برمجة أشغال التجهيزات الثابتة (إزالة الصدى، التغليف الخشبي للركح، تركيب الستائر الركحية وشاشات العرض، التغليف البلاستيكي للأرضيّة وصنع وتركيب الكراسي الثابتة) ضمن ميزانية 2023-2024، وتشمل 26 مؤسسة ثقافيّة من بينهم دار الثقافة الصخيرة .

-تم تنزيل أوّل طلب عروض بمنظومة TUNEPS بتاريخ 21 سبتمبر 2023ويتعلّق بأشغال إزالة الصدى بقاعات العروض بدور الثقافة مع العلم أنه سبق وأن تمت برمجة تغليف قاعة العروض بدار الثقافة الصخيرة ضمن صفقات 2015 ولكن تم تأجيلها بسبب التأخير في أشغال التهيئة على مستوى الجهة .

2.حول موعد تهيئة دار الثقافة بالمحرس

تعطل المشروع إلى أنّ التصور الهندسي لتوسعة العقار المقترح من طرف المهندس المعماري لم يحترم التراتيب العمرانية للمنطقة ومسافات الارتداد القانونية لأرض العقار وبالتالي إمكانية عدم الحصول على رخصة بناء للمشروع أو وقوع شكايات أخرى .

صادقت المصالح الفنية لوزارة الشؤون الثقافية بتاريخ 06 جويلية 2023 على ملف الدراسات التمهيدية المفصلة شريطة ضمان عدم حصول إشكالات عند طلب رخصة البناء أو عند انطلاق الأشغال والمشروع حاليا في مرحلة إعداد ملف طلب العروض .

3.حول الدعم المادي لعدد من المهرجانات بجهة صفاقس :

***المهرجان الدولي للفنون التشكيلية بالمحرس (الدورة 35):**

تحصل المهرجان الدولي للفنون التشكيلية بالمحرس في دورته 35 لسنة 2023 على دعم قدره 22.900.750 د مفصل كما يلي :

-منحة مالية من المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بولاية صفاقس بقيمة 7000 د .

-3عروض فنية مدعومة من المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بولاية صفاقس بقيمة قدرها 9100 د .

-عرض مدعوم من الوزارة بقيمة مالية قدرها 6.800.750 د .

***مهرجان سيدي مهذب بالصخيرة :**

تحصل مهرجان سيدي مهذب بالصخيرة خلال سنة 2023 على دعم قدره 32.473.500 د مفصل كما يلي :

-منحة مالية من المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بولاية صفاقس بقيمة 4000 د .

-عرض فني مدعوم من المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بولاية صفاقس بقيمة قدرها 12000 د .

- 3عروض فنية مدعومة من الوزارة بقيمة مالية قدرها 16.473.500د .

***مهرجان التفاح بالغريبة:**

تم تنظيم المهرجان سنة 2022 بالتنسيق بين بلدية الغريبة والمندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بصفاقس في ظل غياب جمعيات ثقافية بمعتمدية الغريبة وقد تكفّلت المندوبية برصد عروض بقيمة 7500د، ولم تعبّر أيّة جهة خلال سنة 2023 عن استعدادها لتنظيم مهرجان التفاح بالغريبة.

***مهرجان الكنائس بالغريبة:**

لم يُنتظم المهرجان منذ سنوات .

4.حول صرف بقية منحة سنة 2022 لفائدة المهرجان الدولي للفنون التشكيلية بالمحرس :

تولت المؤسسة الوطنية لتنمية المهرجانات والتظاهرات الفنية والثقافية سنة 2022 إسناد جمعية المهرجان الدولي للفنون التشكيلية بالمحرس في دورته 34 دعما ماليا قدره 50 ألف دينار، وقد تم صرف القسط الأول من المنحة وقدره 30 أ د بتاريخ 22 أوت 2022، ويبقى صرف القسط الثاني مرتبطا بتقديم تقرير مالي وأدبي للمهرجان مرفقا بمؤيدات الصرف مستوفاة الشروط كما تنص على ذلك التراتيب الجاري بها العمل .

مع العلم أنه تم عقد جلسة مع ممثل الجمعية لتوضيح سبب عدم صرف القسط الثاني وتعهد باستكمال ملفه في أقرب الآجال حتى يتسنى للمؤسسة إتمام إجراءات الصرف .

5.حول إحداث مسارح هواء طلق بكل من الصخيرة والمحرس :

من مشمولات البلديات

6.حول التنسيق بين المؤسسات الثقافية والمؤسسات التربوية :

تطويرا للتعاون الثنائي الذي تتضافر فيه جهود المؤسسة الثقافية والمؤسسة التربوية قصد إعداد الناشئة إعداد تربويا وثقافيا متينا يؤمن لها فرص الاستثمار الأمثل لأوقاتها الحرّة من خلال ممارسة أنشطة ثقافية وإبداعية واستنادا إلى الاتفاقية الإطارية المبرمة بين وزارة الشؤون الثقافية ووزارة التربية بتاريخ 23 ماي 2019 ، يتم التنسيق دوريا بين المؤسسات الثقافية والمؤسسات التربوية بكل من معتمديات الصخيرة والغريبة والمحرس في مجمل الأنشطة الثقافية المنتظمة، إلا أنّ بعض المؤسسات التربوية لا تلتزم بتفعيل الاتفاقية الإطارية المبرمة بين الوزارتين وخاصة تفعيل نوادي الاختصاص بها .

مع العلم أن آخر الأنشطة الثقافية المنتظمة بالشراكة بين دار الثقافة الغريبة والمؤسسات التربوية بمعتمدية الغريبة هو ملتقى الناشئة للإبداع الفني بالغريبة من 13 إلى 15 أكتوبر 2023.

كما تجدر الإشارة أن وزارة الشؤون الثقافية تحرص في إطار رؤيتها الاستراتيجية على مزيد دعم مؤسسات العمل الثقافي وتجهيزها بأحدث التجهيزات لتحسين جاذبيتها وتعزيز نجاعتها .

7.حول تأثيث المكتبات العمومية (الحرس، الصخيرة، الغريبة) بالكتب الجديدة والوسائط الرقمية:

تم خلال بداية شهر أكتوبر 2023 تزويد المكتبة الجهوية بولاية صفاقس بأرصدة جديدة لتتولى توزيعها على المكتبات العمومية المذكورة كما يلي :

-المكتبة العمومية بالغريبة 2684 نسخة (1019 أطفال، 1665 شباب وكهول)

-المكتبة العمومية بالمحرس 999 نسخة (610 أطفال، 389 شباب وكهول)

-المكتبة العمومية بالصخيرة 528نسخة (269 أطفال 259 شباب وكهول)

السؤال الكتابي

للنائب أنور المرزوقي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف أن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع: حول تعطل مشروع الخارطة الأثرية .

مشروع الخارطة الأثرية، هو مشروع أثري انطلق منذ جانفي 1987، وكان مفخرة لتونس حيث نجح بنسبة كبيرة في رصد المواقع الأثرية الرومانية، وبالنسبة للتراث التاريخي في المدن، فقد تم إحصاؤه وأنجزت أكثر من 20 خريطة وطبعت بحوالي ألفي نسخة والمفروض أن توزع هذه الخرائط على أصحاب القرار المحلي والجهوي إلّا أنّها ضلت حبيسة المخازن بسبب عدم إنجاز النصوص الوضعية les notices مع العلم أن معظم الذين قاموا بالعمل الميداني أحيلوا على التقاعد منذ ما لا يقل عن العشر سنوات .

لهذا الغرض أرجو من سيادتكم إنجاز هذه النصوص، إما بإحالتها على مكتب دراسات أو تكليف متعاقدين ذوي خبرة وفي مجال إحصاء التراث الإسلامي.

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

تقرير يتضمن إجابة عن السؤال الكتابي الذي توجه به السيد النائب أنور المرزوقي

حول تعطل مشروع الخارطة الأثرية

في إطار إحصاء ومسح المعالم التاريخية والأنسجة العمرانية التقليدية، تم نشر 19 مثال بمقياس 2000/1 يتضمن تحديد المعالم والأنسجة العمرانية بكل من :منزل بولفة بني خيار نابل قرمبالية رأس الجبل بالشاطر، سلقطة قفصة، أم العرائس، سوسة القلعة الكبرى، النفيضة المنستير المهدية(مرفق1) وقد تم توزيع جزء هام من هذه الأمثلة على كلّ تمثيليات المعهد الوطني للتراث بالجهات قصد تسهيل عملية التنسيق مع أصحاب القرار المحلي والجهوي .كما قامت مصالح الخارطة بمد الجامعات والمدارس العليا بنسخ من نشرياتها لتسهيل وتقريب عملية الاطلاع عليها .

وفي خصوص إعداد فهارس وصف المعالم التقليدية فإنّ جلّ هذه النصوص مازالت قيد التحيين وذلك بالتعاون مع باحثي ومحافظي التراث بالجهات المعنية وقد وصلت عملية التحيين إلى حد الآن، 13 تجمّع تاريخي شمله المسح وتمت معالجة قاعدة بياناته و32 تجمّع تاريخي شمله المسح الميداني وجاري تحيين ومعالجة بياناته مع فريق الخارطة الوطنية للمواقع الأثرية والمعالم التاريخية (مرفق 2)

هذا ويبقى المعهد الوطني للتراث مفتوحا على أيّ مقترح للتعاون سواء مع خبراء من الجامعة التونسية في إطار اتفاقيات إطارية، ولما لا تكليف متعاقدين في مجال التراث الإسلامي وذلك في حدود ما يسمح به القانون لمثل هذه التعاقدات .

Liste des ensembles historiques publiés sans leurs fascicules

(1988-1995)

29 plans au 1/2000 publiés qui concerne 19 ensembles historiques :

N° plan	Nom plan	Nom carte	Référence carte	Type	Gouvernorat	Echelle	Date de publication
01	Manzel BouZelfa	Manzel BouZelfa	31 Grombalia N.E., Flle 49	Plan ville historique	Nabeul	1/2000	1995
02	Beni Khiar	Beni Khiar	40 Nabeul N.O., Flle 80	Plan ville historique	Nabeul	1/2000	1995
		Beni Khiar	40 Nabeul N.O., Flle 90	Plan ville historique	Nabeul	1/2000	1995
03	Nabeul	Nabeul	40 Nabeul S.O., Flle 6	Plan ville historique	Nabeul	1/2000	1988
		Nabeul	40 Nabeul S.O., Flle 16	Plan ville historique	Nabeul	1/2000	1988
04	Nabeul	Nabeul	40 Nabeul N.O., Flle 86	Plan ville historique	Nabeul	1/2000	1988
		Nabeul	40 Nabeul N.O., Flle 96	Plan ville historique	Nabeul	1/2000	1988

05	Maamoura	Maamoura	40 Nabeul N.E., Flle 81	Plan ville historique	Nabeul	1/2000	1988
06	Slimane	Slimane	31 Grombalia N.E., Flle 23	Plan ville historique	Nabeul	1/2000	1988
07	Raf Raf	Raf Raf	6 Ras Jebel N.E., Flle unique	Plan ville historique	Bizerte	1/2000	1988
08	Ghar El Melh	Ghar El Melh	6 Rass Jebel S.E., Flle 6	Plan ville historique	Bizerte	1/2000	1988
		Ghar El Melh	6 Rass Jebel S.E., Flle 7	Plan ville historique	Bizerte	1/2000	1988
09	Bizerte	Bizerte	2 Bechater S.E., Flle 89	Plan ville historique	Bizerte	1/2000	-
10	Ksour Essef	Ksour Essef	89 Rass Salakta N.O., Flle 42	Plan ville historique	Mahdia	1/2000	1995
		Ksour Essef	89 Rass Salakta N.O., Flle 43	Plan ville historique	Mahdia	1/2000	1995
11	Gafsa	Gafsa	128 Gafsa S.E., Flle 46	Plan ville historique	Gafsa	1/2000	1988
		Gafsa	128 Gafsa S.E., Flle 47	Plan ville historique	Gafsa	1/2000	1988
		Gafsa	128 Gafsa S.E., Flle 56	Plan ville historique	Gafsa	1/2000	1988
12	Gafsa	Gafsa	128 Gafsa S.E., Flle 67	Plan ville historique	Gafsa	1/2000	1988
		Gafsa	128 Gafsa S.E., Flle 79	Plan ville historique	Gafsa	1/2000	1988

13	Gafsa	Gafsa	128 Gafsa S.E., Flle 89	Plan ville historique	Gafsa	1/2000	1988
14	Oum El Araies	Oum El Araies	127 Oum El Araies Flle 67	Plan ville historique	Gafsa	1/2000	1995
15	Sousse	Sousse	62 Sousse S.O.,Flle 92	Plan ville historique	Sousse	1/2000	1988
16	Kalaa Kebira	Kalaa Kebira	61 kalaa Kebira, Flle 47	Plan ville historique	Sousse	1/2000	1995
17	Hergla	Hergla	54 Enfida ville S.E., Flle 65	Plan ville historique	Sousse	1/2000	1988
18	Monastir	Monastir	70 Monastir N.F., Flle 43	Plan ville historique	Monastir	1/2000	1995
		Monastir	70 Monastir N.O., Flle 53	Plan ville historique	Monastir	1/2000	1995
		Monastir	70 Monastir N.F., Flle 54	Plan ville historique	Monastir	1/2000	1995
19	Mahdia	Mahdia	80 Mahdia S.O., Flle 47	Plan ville historique	Mahdia	1/2000	1995

الخارطة الوطنية للمواقع الأثرية والمعالم التّاريخية

جرد المعالم التّاريخية

مدى تقدّم الأعمال في موفى أكتوبر 2023

القائمة الاسمية للتّجمعّات التاريخية التي تمّ جردها: مثال قياس 2000/1

1- المجموعات التاريخية التي شملها المسح الميداني وتمت معالجة قاعدة بياناتها:

1- نابل	6- بنزرت	10- تستور
2- الحمامات	7- غار الملح	11- تبرسق
3- قليبية	8- رأس الجبل	12- سوسة
4- سليمان	9- باجة	13- القيروان
5- منزل جميل		

2 - التجمعات التّاريخية التي شملها المسح الميداني:

1- تونس	12- الرديف	23- توزر
2- قابس	13- منزل بورقيبة	24- القيطنة
3- السلوقية	14- جربة	25- شواط
4- قفصة	15- المهدية	26- الحبيبية
5- صفاقس	16- تالة	27- البطان
6- العالية	17- رفراف	28- برج العامري
7- القطار	18- منزل عبد الرحمان	29- المسعدين
8- السند	19- ماطر	30- ماجورة
9- المتلوي	20- حيدرة	31- لالة
10- المضيلة	21- مطماطة	32- القصر
11- أم العرايس	22- زغوان	

3- المجموعات التاريخية بصدد القيام بالمسح الميداني:

1- منوبة	5- الجديدة	9- حمام الانف
2- باردو	6- وادي اللّيل	10- رادس
3- المسعدين	7- الدندان	11- الزهراء
4- المرناقية	8- بن عروس	

السؤال الكتابي

للنائبة نجلاء اللحياني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية

الموضوع: حول مشروع مركب ثقافي في مدينة النصر أريانة

تحية طيبة أما بعد

يشرفني إحاطة سيادتكم علما أن مدينة النصر تتميز بكثافة سكانية هام من العمارات (أكثر من170 حاليا) والمنازل وهي تأوي ما يقارب الخمسين ألف ساكن (2020) جلهم من إطارات الدولة والقطاع الخاص، ويشهد التوسع العمراني في المنطقة نمو مطردا بعد إقرار مثال التهيئة العمرانية، المنقح أخيرا تخصيص أكثر من 150 هكتار لتوسيع المساحة السكنية مما سيسمح بإنجاز المزيد من العمارات والمنازل ومن المنتظر أن يفوق عدد سكان النصر المأة ألف ساكن في حدود سنة 2030.

ومن مفارقات مدينة النصر تكاثر المقاهي والمطاعم والمحلات التجارية والتعليمية والاستشفائية مع غياب شبه كلي لمؤسسات ثقافية ورياضية عدى مكتبة صغيرة لا تستجيب إلى تطلعات المتساكنين الذين يتوقون إلى قطب ثقافي متعدد الاختصاص ولكل الأجيال.

لقد أدرج المخطط الخماسي للتنمية (2016/2020) ضمن ميزانية وزارة الثقافة 5 مليون دينار لبعث مشروع مركب ثقافي في أريانة كذلك خصص مثال التهيئة العمرانية لأريانة قطعة أرض بالنصر 7906 وهي على ملك الدولة الخاص علما أن بلدية أريانة تملك قطعة (EC) متر مربع لأنشاء مركب ثقافي أرض محاذية لموقع المركب الثقافي المشار إليه أعلاه وهي منطقة خضراء مساحتها 59032 متر مربع.

وتبعا لما سبق المقترح عليكم وبالشراكة مع بلدية أريانة الإذن بالشروع في الدراسات الضرورية لتجسيم مركب ذو صبغة ثقافية وبيئية وترفيهية يربط بين الثقافة والطبيعة وحماية البيئة وذلك بتهيئة القطعتين المتجاورتين والموجودتان في وسط مدينة النصر .وسيمكن هذا المشروع الريادي من ملئ الفراغ الثقافي الحالي وترسيخ حب الثقافة والخلق والإبداع لدى الشباب وصقل مواهبهم في اهتماماتهم ويساهم فى النأي بهم عن الانحراف والتطرف.

وإذ نتطلع إلى دعمكم لتجسيم هذا المشروع التشاركي النموذجي فإنا نؤكد لكم استعداد وعزم متساكني مدينة النصر لتوفير كل حظوظ النجاح له.

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

تقرير يتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للسيدة النائب نجلاء اللحياني

حول مشروع مركب ثقافي بمدينة النصر أريانة مشروع المركب الثقافي بحي النصر أريانة

<u>مشروع المركب الثقافي بحي النصر أريانة:</u>

-تولت إدارة البناءات والشؤون العقارية بوزارة الشؤون الثقافية إعداد البرنامج الوظيفي للمشروع المذكور بكلفة إنجاز تقدّر بـ 5300 أ د وتمت إحالته إلى المجلس الجهوي بولاية أريانة منذ ديسمبر 2022 للانطلاق في الدراسات الفنية للمشروع.

-تعهدت الإدارة الجهوية للتجهيز بأريانة بالمشروع كصاحب مشروع مفوض وهي بصدد القيام بالدراسات اللازمة (الرفع الطبوغرافي والدراسات الجيوتقنية).

السؤال الكتابي

للنائب أيمن البوغديري

عملا بأحكام الفصلين 114 من الدستور و 129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية على معتمدية رواد من ولاية اريانة في المجال الاجتماعي.

أتساءل على مشاغل معتمدية رواد في المجال الاجتماعي التي أصبحت تمثل عدة نقائص وهنا نؤكد على التعرف على مختلف البرامج الاجتماعية وتذليل جميع المشاكل والصعوبات وتجاوزها خدمة لمصلحة الوطن:

1- فلماذا لم يتم إحداث وحدة محلية ثانية بمنطقة رواد نظرا للكثافة السكانية لتقريب الخدمات للمواطن ؟؟

2- لماذا لم يتم تعميم التغطية الاجتماعية (الأمان الاجتماعي) نظرا للحالات الاجتماعية الصعبة و تفاقم نسبة الفقر ؟؟

3- لماذا التعطيل الحاصل في دراسة الملفات لطالبي بطاقة العلاج المجانية فالتعطيل الحاصل عاد بالضرر للفئات الاجتماعية الصعبة

والتي تحتاجها للعلاج؟؟

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

<u>الموضوع</u> :حول الإجابة عن سؤال كتابي لنائب الشعب أيمن البوغديري

<u>المرجع</u>: مراسلتكم تحت عدد ص2023-26-3000-0001440 بتاريخ 22 سبتمبر 2023.

وبعد، تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بطلب الإجابة على أسئلة كتابية متعلقة بالمجال الاجتماعي في معتمدية رواد تقدم بها نائب الشعب أيمن البوغديري، أتشرف بإعلامكم أنه في إطار تقريب الخدمات الاجتماعية لمنظوري وزارة الشؤون الاجتماعية يتم إحداث وحدة محلية للنهوض الاجتماعي بكل معتمدية حسب التقسيم الترابي وبمقتضى قرار مشترك بين وزير الشؤون الاجتماعية ووزير المالية، وبالنسبة لمعتمدية رواد يوجد بها حاليا وحدة محلية للنهوض الاجتماعي مقرها كائن بحي المنتزه نخيلات الغزالة، يؤمن إسداء الخدمات الاجتماعية بها 3 أخصائيين اجتماعيين .ونظرا لعدم توفر الموارد البشرية المختصة في التدخل الاجتماعي لا يمكن في الوقت الحالي إحداث وحدة محلية ثانية للنهوض الاجتماعي .

بخصوص تعميم التغطية الاجتماعية في إطار برنامج الأمان الاجتماعي "فإن الانتفاع بمنافع البرنامج سواء المنح المالية أو التغطية الصحية فهو مضبوط بنصوص قانونية حيث يتقدم المواطن بطلب الترشح للانتفاع ببرنامج" الأمان الاجتماعي "لدى الوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي المختصة ترابيا .

وتتولى المصالح المختصة بوزارة الشؤون الاجتماعية التثبت من شروط الانتفاع المضبوطة بمقتضى **الأمر عدد 317 لسنة 2020 المؤرخ في 19 ماي 2020 والمتعلق بضبط شروط وإجراءات الانتفاع ببرنامج الأمان الاجتماعي وسحبه والاعتراض عليه**، حيث يتولى

الأخصائي الاجتماعي إنجاز البحوث الاجتماعية بمختلف مراحلها المكتبية والزيارات الميدانية والقيام بجميع عمليات التقاطع الضرورية مع قواعد المعطيات العمومية التابعة للصناديق الاجتماعية والوكالة الفنية للنقل البري ومنظومة مدنية بالإضافة على التثبت مع مصالح الجبائية الراجعة بالنظر لوزارة المالية، كما يتم اعتماد أنموذج التنقيط المنصوص عليه بالفصل الثاني **من القانون الأساسي عدد 10لسنة 2019 المؤرخ في 30 جانفي 2019 المتعلق بإحداث برنامج الأمان الاجتماعي والمضبوط بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية مؤرخ في 19 ماي 2020 بغاية تحديد المنتفعين وتصنيفهم حسب درجة الفقر .**

وتتولى اللجنة الفنية الجهوية لبرنامج" الأمان الاجتماعي النظر في جميع مطالب الانتفاع بالبرنامج وتحديد المنتفعين ويتم إعلام طالب الانتفاع أجل أقصاه 07 أيام من تاريخ صدور قرار اللجنة الفنية الجهوية .ولئن نص الفصل 20 من الأمر 317 المذكور أعلاه على أن تجتمع اللجنة كل 15 يوما وكلما دعت الضرورة الى ذلك إلا أن ولتفادي تعطيل مصالح منظوري الإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية بأريانة فإن اللجنة الجهوية الفنية للأمان الاجتماعي تجتمع مرة أو مرتين في الأسبوع وذلك لدراسة الملفات المعروضة عليها والمستوفية لشروط الانتفاع بالبرنامج وفي كل الحالات يتم البت في طلبات الخدمة في أجل لا يتجاوز 45 يوما من تاريخ إيداع الملف .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب أيمن البوغديري

عملا بأحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي يتعلق بعدم توفير الماء الصالح للشراب لعدة أحياء من معتمدية رواد بولاية أريانة حفاظا على حق المواطن في العيش الكريم وحقه في الماء الصالح للشراب أعلمكم أن عدة أحياء من معتمدية رواد على غرار منطقة جعفر وعيشوشة من سيدي عمر ورواد لم يتمكنوا من ربط الماء الصالح للشراب لمنازلهم لعدم قدرتهم دفع معلوم الربط الذي تراوح في دفعته بين 3 و5 ألاف دينار وللوضعية الاجتماعية الصعبة لم يتمكنوا إلى هذه اللحظة من حقهم في الماء.

فلماذا لا يمكن جدولة معاليم الربط عبر أقساط وتمكينهم من الماء الصالح للشراب؟؟

في انتظار تفاعلكم تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام.

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: بخصوص توفير الماء الصالح للشراب لمساكن بمعتمدية رواد من ولاية أريانة

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 19 سبتمبر 2023.

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص توفير الماء الصالح للشرب لمساكن بعدد من الأحياء السكنية بمعتمدية رواد من ولاية أريانة، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

إن عدم تزويد بعض المساكن بالماء الصالح للشرب بعدد من الأحياء السكنية بمناطق جعفر وعيشوشة وسيدي عمر بمعتمدية رواد من ولاية أريانة سببه تواجدها بأماكن غير مهيأة حيث يتطلب تزويدها تمديد شبكات التوزيع بالمناطق المذكورة بكلفة تتراوح بين 3 و5 آلاف دينار.

كما تفيد الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه أن إنجاز هذه الأشغال يبقي رهين خلاص المبلغ المذكور، سواء من طرف المتساكنين أو من طرف السلط الجهوية المعنية، طبقا للفصل 32 من نظام الاشتراكات في الماء الصالح للشرب المصادف عليه بالأمر عدد 157 لسنة 2017 المؤرخ في 19 جانفي 2017، والذي ينص على أنه:" **تعد مصالح الشركة بالنسبة لكل مطلب اشتراك قائمة تقديرية في الأشغال المزمع إنجازها ولا يتم الشروع في الإنجاز إلا بعد خلاص المشترك للمصاريف التقديرية المذكورة آنفا ونفقات ترميم الطريق والرصيف وبعد الحصول على رخص العبور من المصالح المختصة وتخصيص الارتفاقات الضرورية لوضع القنوات والتجهيزات".**

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب حسن جربوعي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية .

الموضوع : مشاكل البنية التحتية ونقص التجهيزات لمعظم المدارس .

تحية طيبة،

تعاني عديد المدارس من عدم توفّر فضاء تحضيري عصري ووظيفي، فالفضاء إن وجد فهو سكن وظيفي قديم ولا يستجيب لأدنى شروط السلامة .

إلى جانب أن عديد المدارس في معتمدية مزل شاكر من ولاية صفاقس تشكو من عدم توفر إطارات تربية بدنية مما كان سببا في حرمان أبنائنا من دراسة هذه المادة مقارنة بأترابهم في المدينة .

-غياب مكتبة مدرسية في أغلب المؤسسات وعدم توفر كتب مطالعة،

-غياب فضاءات إعلامية مواكبة للعولمة،

-غياب كلي للتمويلات المباشرة للمدارس مما جعلها تقف عاجزة أمام المتطلبات اليومية .

الأسئلة :

1.ماهي الحلول التي ترونها لتحسين فضاءات التحضيري حتى تتلاءم ومعايير الجودة؟

2ماهي الحلول الممكنة لإثراء المكتبة المدرسية وتجهيز قاعات إعلامية ؟

3.ماهي الحلول الممكنة لسدّ هذا الشغور في مادة التربية البدنية؟

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن أسئلة كتابية .

المرجع: مراسلتكم عدد ص-2023-26-3000-0001624 بتاريخ 13أكتوبر .2023

وبعد، تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نواب الشعب، بتوجيه سؤالين (02) كتابيين من قبل نائبي مجلس نواب الشعب السيد حسن جربوعي (1) والسيدة منال بديدة،(01) ، إلى عناية السيد وزير التربية

يشرفني إفادتكم بما يلي :

1/ في خصوص السؤال الموجه من قبل نائب الشعب السيد حسن جربوعي: حول مشاكل البنية التحتية ونقص التجهيزات لمعظم المدارس .

السؤال الأوّل :متعلق بفضاء القسم التحضيري ومعايير الجودة .

-في إطار عمل وزارة التربية على تعميم فضاء القسم التحضيري استعدادا لإجباريته تم منذ جانفي 2018 تكوين لجنة قيادة بهدف إعداد تصور جديد لفضاء القسم التحضيري

-تم بالتعاون مع منظمة اليونيسيف، العمل في إطار ورشات عمل تضم خبراء في المجالات البيداغوجية والنفسية والبنية التحتية والتجهيزات من تونس ومن دول أخرى وممثلين عن وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة المرأة لتحديد المعايير الفنية الخاصة بإحداث أو تهيئة فضاء القسم التحضيري.

- تم البحث من خلال الورشات المذكورة في كل مكونات الفضاء المتمثلة في :فضاء قاعة التحضيري -المنظر العام للقاعة- عنصر الرفاهة بالقاعة- التجهيزات والأثاث- المجموعات الصحية- فضاء الألعاب الخارجي .

-صادقت لجنة القيادة على كراس المعايير الفنية والأمثلة النموذجية في سبتمبر 2018 .

-تم إدراج المعايير الفنية الجديدة في كل برامج تدخل الوزارة لتأهيل البنية التحتية، وسيتم تعميم الأمثلة النموذجية تدريجيا وحسب الاعتمادات المتاحة في جميع المدارس الابتدائية العمومية وفي كل مستويات التدخل:

* إحداثات جديدة
* توسيعات .
* تهيئة المدارس الابتدائية .

السؤال الثاني حول إثراء المكتبة المدرسية وتجهيز قاعات الإعلامية .

-بالنسبة إلى إثراء المكتبة المدرسية تم في إطار مشروع دعم جودة أساسيات التعلم المدرسي تخصيص اعتماد بـ 6 مليون دينار لاقتناء كتب و 1.7مليون دينار لاقتناء رفوف وتجهيزات لفائدة المكتبات المدرسية .هذا، علاوة على تدخلات المجتمع المدني والمنظمات والفاعلين الاقتصاديين المساهمين بقسط كبير في تأثيث المكتبات المدرسية .

-وبالنسبة إلى قاعات الإعلامية تعمل الوزارة على دعم التجهيزات الإعلامية بالمؤسسات التربوية، حيث تم بعنوان سنة 2023، تخصيص اعتماد قدره 6 مليون دينار لفائدة المدارس الابتدائية .علاوة على ذلك، يتم العمل على تعميم مشروع المدرسة الرقمية .

-تم إلى حد الآن تجهيز 420 مدرسة ابتدائية بمخابر إعلامية متنقلة يشمل كل مخبر متنقل 12 حاسوب محمول بمتمماتها و 12 لوحة رقمية ويجري العمل على تعبئة الموارد المالية اللازمة لتجهيز حوالي 4100 مدرسة بكلفة جملية قدرت بـ 180 مليون دينار .

-أما فيما يتعلّق بسد الشغور في مادة التربية البدنية بما يضمن عدم حرمان التلاميذ من دراسة هذه المادة فإنّ حصص التربية البدنية يؤمنها أساتذة المدارس الابتدائية بواقع 01 ساعة أسبوعيا وهي مدرجة ضمن موازنات المدرسين في عدد من المدارس الابتدائية.

السؤال الكتابي

للنائب حسن جربوعي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و 129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم لسيادتكم بسؤالين كتابي.

الموضوع :مشاكل الإطارات المسجدية .

تعاني فئة من إطارات الشؤون الدينية من عدم توفر التغطية الاجتماعية والحق من جراية التقاعد في حالة العجز عن أداء مهامهم ومن غياب الحلقات التكوينية للسادة الأئمة والخطباء في سبيل التجديد والخروج من النمط التقليدي والمتوارث.

1. فماهي الحلول الممكنة لتحسين ظروف عمل هذه الفئة المهمشة وسبل تحقيق جراية تقاعد تضمن لهم العيش الكريم؟

2. فماهي الحلول الممكنة لتحسين مستوى الخطابة والتكوين المستمر للأئمة والخطباء في سبيل تجديد الخطاب الديني والخروج من إطار القوالب الجاهزة؟

إجابة السيد وزير الشؤون الدينية

الموضوع :بخصوص سؤال كتابي تقدم به السيد نائب الشعب "حسن جربوعي".

المرجع :مكتوبكم عدد ص-2023-26-3000-001628 المؤرخ في 2023/10/13مكتب الضبط المركزي

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتعلق بسؤال كتابي توجه به السيد نائب الشعب" حسن جربوعي"، يشرفني إعلامكم بأنّ الغالبية العظمى من الإطارات المسجدية(أئمة صلوات خمس وأئمة خطباء ومؤذنين وقائمين بشؤون البيت...) يتمتعون بالتغطية الاجتماعية ولا يُستثنى من تلك التغطية إلا حوالي 2 % من هؤلاء الإطارات وذلك طبقا للتراتيب الجاري بها العمل في المجال، حيث أن القوانين السارية المعتمدة من قبل الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية لا تسند جراية تقاعد لمن بلغ 62 سنة وتمت إحالته على التقاعد دون أن يكون تم الاقتطاع من جرايته لمدة 15 سنة على الأقل .

في نفس الإطار فقد حرصت الوزارة على تمكين الإطارات المسجدية الذين بلغوا سن التقاعد من مواصلة الخطة المسجدية(كلما كانوا قادرين على ذلك) مع الإبقاء على تمتيعهم بأجرة كاملة قدرها 495،376 دينار طبقا للتراتيب الجاري بها العمل، وذلك بالإضافة إلى مساعدة الإطارات المسجدية من خلال سبق إبرام اتفاقية مع وزارة الشؤون الاجتماعية والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية خلال سنة 2021 يتعلق موضوعها بجدولة اقتطاع المساهمات الاجتماعية المحمولة على هؤلاء الإطارات .

من ناحية أخرى فإنّ الوزارة ما فتئت تقوم بتوعية واستحثاث الإطارات المسجدية الذين تجاوزا سنهم 62 سنة دون أن يكون لهم دفاتر علاج للتواصل مع مصالح وزارة الشؤون الاجتماعية للحصول على بطاقات علاج مجانية .

بالنسبة للجانب المتعلق بالخطاب الديني والتكوين فإن الوزارة ما فتئت تعمل على تجويد وتطوير الخطاب المسجدي والتصدّي لكلّ الظواهر السلبية التي تتعارض مع حياد المساجد ووظيفتها المضبوطة قانونا.

يشار هنا أن حوالي 1000 من الأئمة الخطباء هم من أهل الاختصاص(العلوم الإسلامية) بالإضافة إلى أن أكثر 50 % من مجموع الأئمة الخطباء لهم مستوى جامعي والجزء الهام من بقيتهم لهم مستوى سابعة ثانوي مع نسبة قليلة لهم مستوى أقل من السابعة ثانوي ويحفظون كامل القرآن الكريم ويتم تكليف جميعهم بناء على اختبارات كتابية وشفاهية تُشرف عليها الإدارات الجهوية للشؤون الدينية وتضم في عضويتها مجموعة من أهل الاختصاص .

في نفس الإطار فإنّ المعهد الأعلى للشريعة التابع لإشراف الوزارة ينظم بصفة متواصلة دورات تكوينية في مختلف المجالات المتعلقة بالشأن الديني بمشاركة ثلة من الأساتذة الجامعيين (حسب جدولة مفصلة تضبط بالتنسيق مع المصالح المركزية بالوزارة تنجز على المستوى الوطني والجهوي) والتي يُوجّه جزء هام منها للأئمة والأئمة الخطباء .

من ناحية أخرى فإنّ الإدارات الجهوية للشؤون الدينية تقوم بصفة متواصلة وتحت إشراف ومتابعة التفقدية العامة للشؤون الدينية بالوزارة ببرمجة وإنجاز دورات وندوات تكوينية محلية وجهوية موجّة لكافة الإطارات المسجدية وخاصة منهم الأئمة الخطباء .

هذا ويُشار كذلك إلى أن الوزارة، وفي إطار مواصلة مجهوداتها لتحسين وتطوير مهارات وملكات إطاراتها المسجدية عموما وأئمتها خصوصا، قامت بإنشاء مكتبة ثرية بأمهات الكتب والمصادر والمراجع المتنوعة والنادرة ووضعتها على ذمتهم .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب صابر المصمودي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي.

الموضوع :توقف تنظيف وجهر القنال الحزامية كلم 4 صفاقس وما يخفيه من أسباب

تحية طيبة،

بعد انتهاء أشغال الممرات العلوية الحزامية كلم 4بصفاقس أصبح القنال المتاخم له موضع فضلات ومصدر قلق بيني وصحي للمتساكنين ومكان لتكاثر الباعوض وانبعاث روائح كرهة والكل يعلم مشكل صفاقس والنفايات .هذا وقد أصبح القنال وسط ملائم لظهور شجر الغروع والقصب مما يتسبب في تشكيل خطر حتى على هيكل الإسمنت المسلح لحواشي القنال الذي شيد ليحمي متساكني مدينة صفاقس من الفيضانات .

وبطلب من منظورينا اتصلنا بالعديد من المسؤولين الجهويين وخاصة بدائرة المياه العمرانية مرجع النظر وبعد إلحاحنا على هذه المصالح لجهر القنال وتنظيفه اتضح أن الأجزاء التي وقعت تغطيتها لا يوجد بها فتحات التهوية مما من شأنه أن يتسبب في اختناق الفريق المكلف بتنظيف المكان .هذا ولم يقوموا المقاولون بعد الانتهاء من إنجاز الممرات العلوية بتنظيف وجهر كامل للقنال مما تركوه من فضلات للأشغال تسببت في خلق حواجز صلبة لتسريب المياه والولوج للقنال للقيام بعملية التنظيف على أكمل وجه والسؤال المطروح:

-كيف يتم قبول هذه الأشغال من قبل الشركات المنجزة وبدون التفطن إلى مثل هذا الإخلال؟

- كيف سيتم رفع المعوقات لتنظيف وجهر القنال الحزامية كلم 4 في أقرب الآجال؟

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع :حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد صابر المصمودي .

المرجع :مكتوبكم عدد و-2023-13-0001-2486 الموجه إلينا بتاريخ 13 أكتوبر .2023

المصاحيب: صور فوتوغرافية

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **صابر المصمودي**، أشار من خلاله إلى توقف تنظيف وجهر القنال الحزامية كلم 4 صفاقس.

وجوابا، يشرفني إعلامكم أن عمليات جهر وتنظيف القنال المذكور متواصلة بصفة دورية ولم تتوقف مصالحنا المعنية عن إنجاز المطلوب، مثلما هو مبين بالصور المصاحبة لهذا المكتوب حيث يتم التدخل كما يلي :

-إما عن طريق مصالحنا في إطار صفقة إطارية تم إبرامها مع مقاولة في الغرض على مستوى الأجزاء غير المشمولة بأشغال الممرات العلوية وقد تم في هذا الإطار، التدخل لإنجاز 54000 متر خطي خلال سنة 2023.

- أو عن طريق المقاولات المكلفة بإنجاز أشغال الممرات العلوية، حيث قامت هذه المقاولات بعمليات الجهر والتنظيف في عديد المناسبات وآخرها على مستوى تنيور- القائد محمد- قرمدة وعلى مستوى طريق المهدية.

كما تجدر الإشارة إلى أن تراكم الفضلات وتعمد بعض المتساكنين إلقاء الفضلات داخل الأجزاء المفتوحة من القنال ساهم في تدهور الوضع البيني .وبالتالي فإنه يتجه دعوة بلدية المكان إلى اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد المخالفين طبقا لما تنص عليه أحكام القانون عدد 30 لسنة 2016 المؤرخ في 5 أفريل 2016 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 59 لسنة 2006 المؤرخ في 14 أوت 2006 المتعلق بمخالفة تراتيب حفظ الصحة بالمناطق الراجعة للجماعات المحلية .

والسلام

تقرير مصور حول التدخلات لتنظيف القنال الحزامية كلم 4

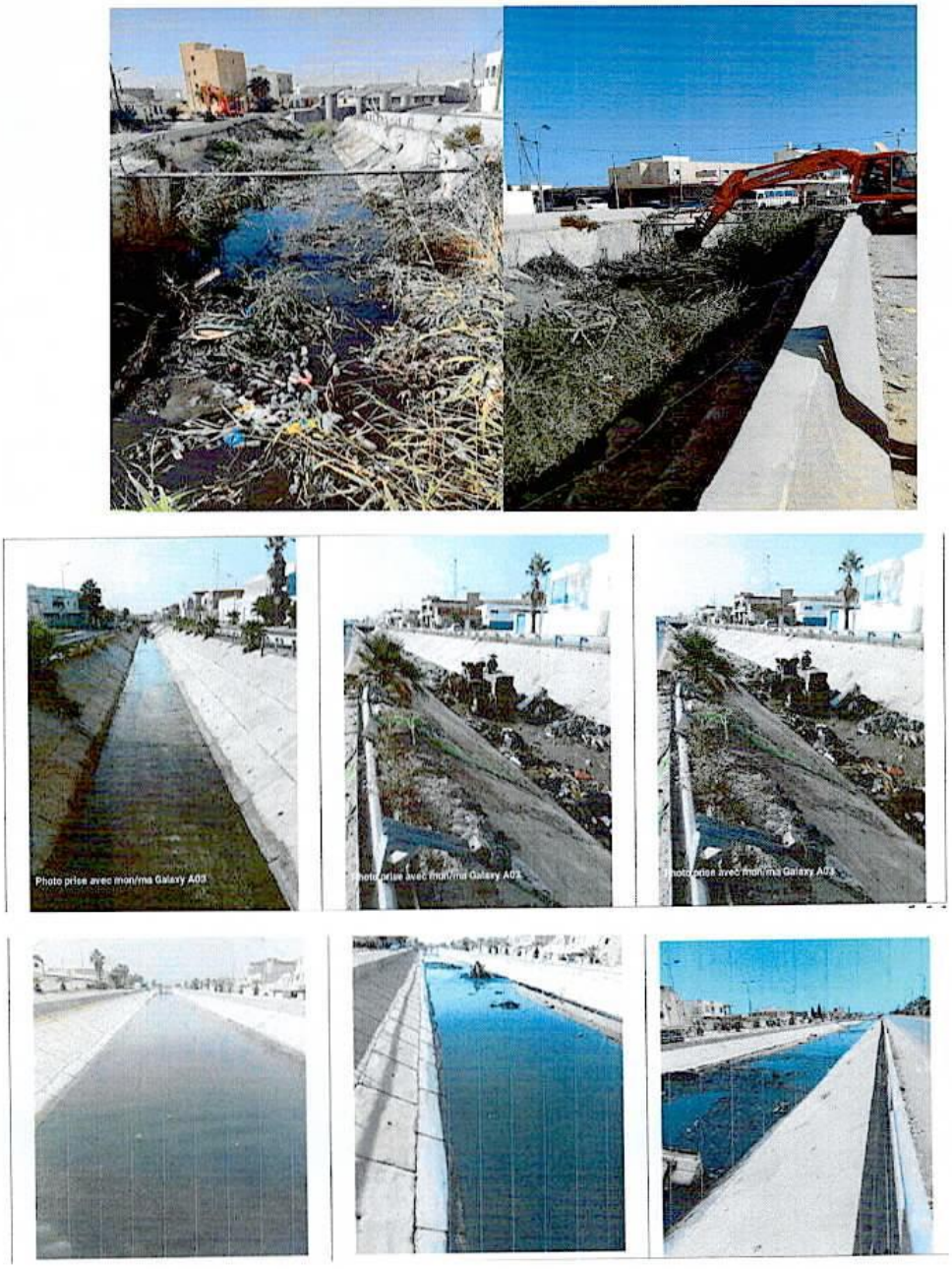
Photo prise avec mon/ma Galaxy A03

السؤال الكتابي

للنائب وليد حاجي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية .

الموضوع :فرع التجهيز والإسكان بالعلا- القيروان .

تحية طيبة،

أتشرف بإعلامكم أنه تم إغلاق فرع التجهيز والإسكان بمعتمدية العلا-ولاية القيروان منذ سنة 2007 الأسباب مجهولة رغم أهميته في الجهة وضرورة تواجده.

هذا وإن امتداد المجال الجغرافي لأرياف المعتمدية وكثرة المسالك الفلاحية يستوجب تدخل وزارتكم الموقرة باستمرار لذلك فإنّ إعادة فتح فرع التجهيز والإسكان بمعتمدية العلا ضرورة ملحة .

1. ماهي أسباب غلق فرع التجهيز والإسكان بمعتمدية العلا؟
2. متى يتم إعادة فتح هذا الفرع؟

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد وليد حاجي

المرجع: مكتوبكم عدد و2023-13-0001-2486 الموجه إلينا بتاريخ 13 أكتوبر 2023

وبعد،

فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **وليد حاجي**، تطرق من خلاله إلى غلق فرع التجهيز والإسكان بمعتمدية العلا من ولاية القيروان، رغم أهميته.

وجوابا، يشرفني إعلامكم أنه تم توقيف العمل بفرع معتمدية العلا منذ سنة 2014 وذلك نتيجة عدم توفر الإمكانات البشرية اللازمة بهذا الفرع، حيث أحيل أعوان هذا الفرع على التقاعد علما أن فرع حفوز يقوم حاليا بتأمين جميع حاجيات ومتطلبات معتمدية العلا من مسح للمسالك وصيانة الطرقات ومعاينات ميدانية في الآجال المطلوبة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة منال بديدة

عملا بالفصلين 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم بالأسئلة الكتابية التالية إلى السيد وزير التربية .

تحية طيبة وبعد،

السؤال الأول :لقد شدّد رئيس الجمهورية في عديد المناسبات على ضمان حق التلميذ في الوصول إلى المدرسة بعد أن ضمنا له حق الذهاب إليها بالدستور في فصله الرابع والأربعين، إلا أن الواقع يعكس خلاف ذلك فالتلميذ في معتمدية بئر علي بن خليفة يجد صعوبة ومشقة في التنقل إلى المدرسة باعتبار عدم توفر وسائل النقل بالعدد الكافي .وقد مكّن ديوان الخدمات المدرسية معتمدية بئر علي بن خليفة خلال بداية هذه السنة الدراسية من حافلة للنقل المدرسي إلا أنّها لا تفي بالحاجة فأبناء العمادات من التلاميذ يتنقل بعضهم لأكثر من سبع كيلومترات يوميًا وهو ما يؤثر سلبا على نتائجهم وهو ما يفتر أيضا ارتفاع نسب الانقطاع المبكر عن الدراسة في الجهة إضافة إلى الصعوبة التي يجدونها في التنقل في مسالك فلاحية غير معبدة تغمرها الرمال بشكل يزيد في مشقة استعمالها، فما هو برنامج الوزارة لضمان حق تلاميذ معتمدية بئر علي بن خليفة في الوصول بكل يسر لمدارسهم؟؟

السؤال الثاني :إن إصلاح منظومة التربية والتعليم في تونس حلم قابل للتحقيق والدليل على ذلك هو إطلاق الاستشارة الوطنية حول إصلاح نظام التربية والتعليم والتي شاركت بدوري في تشجيع المواطنين على الإقبال عليها .إلا أنّ إصلاح منظومة التربية والتعليم يجب أن نجهز له بإصلاح وتحسين البنية التحتية للمؤسسات التربوية التي تعاني في معتمدية بئر علي بن خليفة من تهرّم جعل أغلبها آيلا للسقوط فبعضها يعود لسنوات الخمسين أو الستين ولم تدخل عليه أية عملية تهيئة أو صيانة مثل معهد بئر علي بن خليفة 1 الذي عاينت بنفسي الحالة الكارثية التي هو عليها الأمر الذي صعب على الإطار التربوي والتلاميذ مهمة الدرس والتدريس .كما تحتوي المعتمدية على اثنين وخمسين مدرسة ابتدائية في معظمها لا يليق بأن يكون مؤسسة تربوية الأمر الذي نفّر التلاميذ من الإقبال عليها .فهل لديكم برنامجا لتحسين البنية التحتية للمؤسسات التربوية في المعتمدية حتى نضمن نجاح عملية إصلاح المنظومة التربوية وذلك في إطار تكافؤ الفرص بين تلاميذ مختلف الجهات سواء كانت حضرية أو ريفية؟؟

السؤال الثالث :لقد قامت وزارة التربية بانتداب عدد من القيمين والمرشدين التربويين المتعاقدين، وقد تعهدت الوزارة بتسوية وضعيتهم على أربع دفوعات تبدأ في 2019 وتنتهي في 2022، هذا ويجد هؤلاء المتعاقدون صعوبات كثيرة في الحصول على أجورهم وحقوقهم في الأجر اللائق والصحة والعلاج فما هو مآل هذه العقود وهل اتخذت الوزارة إجراءات جدية لتسوية وضعيتهم القانونية خاصة وأنّهم امتثلوا لطلب الوزارة في المباشرة الفعلية لأعمالهم هذه السنة أيضا؟

السؤال الرابع :إنّ مقاولي أشغال البناءات في الاستشارات التي تطلقها المندوبية الجهوية للتربية بصفاقس 1 لم يعودوا يرغبون في المشاركة في الاستشارات التي تخص معتمدية بئر علي بن خليفة في حين يشاركون بكثرة في الاستشارات المبرمة من قبل التجهيز أو الصحة أو الجماعات المحلية كما يشاركون وبكثرة أيضا في الاستشارات التي تخص التربية في المعتمديات المجاورة وهو أمر يطرح عدة نقاط استفهام وحرم أبناء الجهة من حقهم في صيانة المؤسسات القديمة أو إحداث مؤسسات جديدة، فهل لدى الوزارة خطة لجلب المقاولين و تشجيعهم على المشاركة في الاستشارات و البحث في أسباب عدم إقبالهم على المشاركة في الاستشارات الخاصة بمعتمدية بئر علي بن خليفة دون غيرها ؟؟؟؟

السؤال الخامس :يتعرّض اثني عشر شابا من أبناء المعتمدية إلى مظلمة كبيرة متمثلة في تكليفهم بحراسة المدارس الابتدائية في الجهة من قبل أطراف سياسية وإداريّة سابقة وقد مرت عليهم سنوات عمل فعلي تصل إلى الثمانية في بعض الحالات دون تسوية وضعيتهم، وقد سعيت في عديد المناسبات إلى إيجاد حل قانوني يضمن لهؤلاء الشباب الذين تفانوا في خدمة مدارسنا الانتداب في خطة حارس إلا أن مطلبي كان كل مرة يقابل بالرفض مع العلم أنّ جلّ هؤلاء الشبان يعانون

من وضعيات اجتماعية قاسية وهم يقومون فعليا بالعمل إلى حدّ هذا التاريخ فهل ستقوم الوزارة بتسوية وضعيتهم وانتدابهم بصفة استثنائية كحراس مدارس ابتدائية ؟؟

السؤال السادس :إنّ سنة الباكالوريا سنة مهمة جدا بالنسبة للتلميذ يجب على الوزارة أن تعطيها الأهمية القصوى لضمان نتائج جيدة وهو ما لا يحصل في معتمدية بئر علي بن خليفة الأمر الذي يفسر ضعف نتائجنا على مستوى وطني كل سنة لأن تلاميذ السنوات النهائية يتعرضون لمظالم كثيرة ومنها تدريس بعض المواد عن طريق أساتذة نواب عوضا عن أن يقوم بتدريسها أساتذة قارين لهم خبرة . فمن باب تكافؤ الفرص هل لديكم خطّة لتحسين نتائج سنوات الباكالوريا في كل المعتمديات التي تعاني باستمرار ولأسباب خارجة عن نطاق التلاميذ من ضعف النتائج؟؟؟

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير

والسلام

إجابة السيد وزير التربية

2/ في خصوص الأسئلة الموجهة من قبل نائب الشعب السيدة منال بديدة :

السؤال الأوّل :يتعلق بتوفير النقل المدرسي بمعتمدية بئر علي بن خليفة .

✓ يشمل برنامج النقل المدرسي الريفي 17 ولاية ومنها ولاية صفاقس.

✓ يتم تحديد قائمة التلاميذ المعنيين بالتدخل بالتنسيق بين السلط المحلية والجهوية والمندوبية الجهوية للتربية ومديري المؤسسات التربوية وممثلي ديوان الخدمات المدرسية .

✓ يتدخل المجتمع المدني في بعض الجهات المعاضدة مجهود الدولة وتوفير النقل الريفي المدرسي لمستحقيه .

✓ بالنسبة إلى معتمدية بئر علي بن خليفة، ورغم أنّه لم ترد علينا طلبات من السلط الجهوية قصد التعهد بنقل تلاميذ المنطقة من مقر سكناهم إلى المدارس الابتدائية بالجهة إلا أن ديوان الخدمات المدرسية وضع حافلة مدرسية على ذمة معتمدية بئر علي بن خليفة وتم تمكينهم من الوقود وانطلقت الحافلة في نقل التلاميذ منذ الأسبوع المنقضي وذلك في إطار الدّراسات التي يتكفل بها ديوان الخدمات المدرسية في الغرض .

✓ وتجدر الإشارة في هذا الصدد أنّه تمّت ملاحظة أن بعض الشركات الجهوية للنقل لا تقوم بدورها كاملا لنقل التلاميذ في عديد المناطق الحضرية، وبالتالي فإنّ ديوان الخدمات المدرسية لا يمكن أن يعوّض دور هذه الشركات .

السؤال الثاني :يتعلق بالبنية التحتية التربوية بمعتمدية بئر علي بن خليفة .

✓ تم خلال الخمس سنوات الأخيرة برمجة 58 تدخل لفائدة المؤسسات التربوية بمعتمدية بئر علي بن خليفة باعتمادات جملية بـ 10،215مليون دينار .

✓ تم إلى حد الآن تنفيذ 18 تدخل بكلفة جملية بـ 4،929 مليون دينار أي بنسبة 48،26 بالمائة من الاعتمادات المرصودة.

السؤال الثالث :يتعلق بوضعية أعوان التأطير والمرافقة والمرشدين المتعاقدين .

✓ تم إعداد مشروع أمر لتنقيح الأمر عدد 1046 وهو لدى مصالح رئاسة الحكومة، ويشمل التنقيح تحسين الوضعية المادية للمعنيين بالأمر، أما بالنسبة لتسوية وضعيتهم الإدارية سيتم النظر فيها بعد الانتهاء من المهمة الرقابية الجارية في كيفية انتدابهم .

السؤال الرابع :يتعلق بالاستشارات التي تخص معتمدية بئر علي بن خليفة .

✓ شهدت منظومة البناءات المدنية خلال السنوات الأخيرة جملة من التعثرات ناجمة أساسا على آثار تفشي وباء كوفيد 19 وما تبعها بعد ذلك من تقلب أثمان مواد البناء مما أثر سلبا على قطاع المقاولات وانعكس مباشرة على المشاركة في طلبات العروض عموما .وقد اتخذت الدولة جملة من الإجراءات لتخفيف تلك الآثار وتسريع نسق إنجاز المشاريع العمومية وأهمها المرسوم عدد 68 لسنة 2022.

✓ في هذا السياق عملت مصالح وزارة التربية على تحفيز المقاولات بالجهات والمناطق التي تشكو نقصا أو انعدام المشاركة في طلبات العروض التي تعلن عنها، وذلك بالإذن للمصالح الجهوية لدعوة المقاولين بتلك الجهات لجلسات عمل تهدف للتعريف ببرامج الوزارة في المجال وطرق تمويل المشاريع وللاستماع لمشاغلهم قصد تذليل الصعوبات التي تعترضهم .

بناء على ما تقدّم ورغم أن جهة صفاقس تعتبر من الجهات الرائدة في تنفيذ برامج تأهيل البنية التحتية المدرسية سيتم دعوة مصالح الوزارة الجهوية لتنظيم جلسة عمل يحضرها ممثل عن المصالح المركزية وتدعى لها المقاولات بالجهة وخاصة تلك المنتصبة بمعتمدية بئر علي بن خليفة والمناطق المجاورة قصد الاستماع لمشاغلهم وتحديد مكامن الخلل والأسباب التي قد تكون وراء عزوفهم عن المشاركة في الاستشارات وطلبات العروض المتعلقة بالبنية التحتية المدرسية.

السؤال الخامس :المتعلق بوضعية 12 شابا يقومون بحراسة المدارس الابتدائية تم تكليفهم من قبل أطراف سياسية وإدارية سابقة تطوعا .

✓ فتحت الوزارة مناظرة للتعاقد مع عدد من العملة في مختلف المندوبيات الجهوية للتربية، علما وأنّ عملية انتداب العملة تتم عن طريق مناظرات تفتح في الغرض .

السؤال السادس: يتعلق بالنتائج المدرسية .

✓ فيما يتعلق بظاهرة الانقطاع المبكر عن الدراسة :

-تم الترفيع في سن الإسعاف بالعودة إلى الدراسة لتصبح السن القصوى للإسعاف العمري زائد سنة .

-تمكين التلاميذ المنقطعين الراغبين في التسجيل بالمدارس الإعدادية التقنية من فرصة للعودة للدراسة .

-تسعى الوزارة إلى الحد من هذه الظاهرة من خلال البرنامج الرباعي الأبعاد (MAD) الذي يعمل على الحد من الفشل والانقطاع المدرسيين .

✓ فيما يتعلق بظاهرة تدنّي النتائج:

-حرصت الوزارة من خلال إرساء البرنامج الوطني لتحسين النتائج على إحداث لجان وطنية وجهوية ومحلية لتحسين النتائج والارتقاء بجودة التعليم بمشاركة إطار التفقد وإطار التدريس وتنعقد هذه اللجان بصفة دورية .

-تعمل مصالح المندوبيات الجهوية للتربية على تنظيم دروس دعم موحدة لتلاميذ الأقسام النهائية يشرف عليها إطار التفقد البيداغوجي وإطار التدريس من الأساتذة القارين .

هذا علاوة على مختلف الأنشطة التي تنتظم في إطار النوادي والملتقيات والمهرجانات التي تعنى بالإبداعات التلميذة لترغيب التلاميذ في الدراسة وممارسة هواياتهم على الوجه المطلوب.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة منال بديدة

عملا بالفصلين 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم بالأسئلة الكتابية التالية إلى السيدة وزيرة المالية .

تحية طيبة وبعد،

السؤال الأول :لقد وقع إحداث" بنك الجهات "بموجب الفصل 27من قانون المالية لسنة 2019 والهدف منه تدعيم التنمية الجهوية والمساهمة في إحداث وتطوير المؤسسات الاقتصادية وخاصة منها المؤسسات الصغرى والمتوسطة والتدخل لمواجهة الصعوبات الطارئة على منظومة التمويل العمومي خلال فترات الانكماش المالي، فإذا وقع تفعيل إحداثه على أرض الواقع فالرجاء بدنا بقائمة في تدخلاته وفي كيفية صرف الأموال المرصودة له وإذا لم يقع تفعيل إحداثه فما هو مآل الأموال التي رصدت له بموجب قانون المالية المذكور أعلاه؟ وما هي الأسباب التي حالت دون ذلك؟

السؤال الثاني :لقد أجاز الفصل 43 من قانون المالية لسنة 2019اعتماد الفواتير الالكترونية في مجال النفقات العمومية إلا أنّه لم يقع تفعيلها إلى حدّ تاريخ هذا اليوم بالرغم من أنّ التوجه العام للدولة يعمل على رقمنة الإدارة واعتماد الإدارة الالكترونية فما هو تفسيركم لهذا البطء في تفعيل ما تأتي به قوانين المالية خاصة الأمر الذي يجعل أغلبها حبرا على ورق وغير قابل للتطبيق؟؟

لماذا لا يتم تفعيل هذا الفصل على المقاهي والمطاعم باعتبار أنها الوسيلة الوحيدة لتحديد رقم المعاملات الصحيح بتوفير الآلات الحاسبة التي كان من المفروض أن توفرها وزارة المالية مجانا لهذا الصنف من الأنشطة حتى تتمكن مصالح مراقبة الاداءات من مراقبتها عن بعد؟

السؤال الثالث :أحدثت بموجب الفصل 66 من قانون المالية لسنة 2018 الهيئة العامة للجباية والمحاسبة العمومية والاستخلاص والتي من مهامها تأمين التحكم في النسيج الجبائي ودعم الامتثال الضريبي وتحسين استخلاص الموارد العمومية ومكافحة التحيل والتهرب الضريبي ولكن كغيره من القوانين التي تبقى حبرا على ورق في بلادنا لم يقع تفعيل إحداثها إلى يومنا هذا رغم مطالبة أبناء القطاع بذلك منذ صدور قانون المالية 2018 فماهي الأسباب التي تحول دون تفعيلها؟ وأسباب إقصاء بعض الإدارات المركزية منها؟

السؤال الرابع :لماذا لا يقع التفكير في الخلاص الآلي لمعلوم جولان السيارات لتجنب الاكتظاظ الذي تشهده القباضات عند الآجال ولتسهيل هذه العملية على المواطنين الذي يجدون مشقة في التنقل للقباضات والاصطفاف لخلاص هذا المعلوم؟

ولماذا لم تفكر الوزارة في الحط من مبلغ 100 ألف د لرقم المعاملات لتصبح التصاريح إجبارية عن بعد بداية من 50 ألف د أو 20 ألف د؟

السؤال الخامس: لماذا لم يقع على غرار منظومة "جاد" للتصرف في العقود والكتابات بالإدارة العامة للاداءات العمل بمنظومة مشابهة في المحاسبة العمومية لضمان حسن التصرف في العقود والكتابات؟

السؤال السادس: إنّ أموال الشعب التونسي موجودة ومثقلة في كل القباضات إلا أننا لم نلاحظ مساعي جدية من الوزارة في استخلاص تلك الأموال وهو ما يضر بالمالية العمومية ويضع الدولة أمام ضرورة اللجوء للاقتراض الداخلي والخارجي لترقيع عجز الخزينة، فهل فكرت الوزارة في القيام بحملة وطنية تشرف عليها مصالح التفقد بالإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص لإستخلاص ما تخلّد بذمة المدينين من أموال مثقلة؟؟

ولماذا لم يقع تفعيل إحداث خلايا استخلاص بكل قباضة؟ لماذا لا يتم إدراج محور تنشيط والاستخلاص ضمن البرنامج السنوي لكل أمانة مال جهوية؟ لماذا لا يقع اللجوء إلى العقل العقارية وعقلة العربات والمنقولات قصد استخلاص الديون المستعصية؟ لماذا منظومة صادق غير صادقة ولماذا هي حكر على قباض المالية ويمنع على الأعوان المكلفين بالاستخلاص الولوج عليها؟

لماذا لا يتم ربط تسجيل جميع العقود بخلاص الديون المثقلة لما لهذا الإجراء من فائدة في ادخال أموال طائلة لخزينة الدولة؟ لماذا لا يتم فرض إجبارية تسجيل عقود بيع السيارات بالمعلوم القار لتوفير موارد إضافية لميزانية الدولة وإدخال هذا القطاع في الدورة الاقتصادية؟

السؤال السابع :يعاني المحاسب العمومي من التبعية للمؤسسات العمومية الماسك لحساباتها وهو ما يؤثر سلبا على جودة أعماله فلماذا لا يقع تمتيعهم بمكاتب ومعدات تابعة لوزارة المالية وتطبيقات إعلامية خاصة لضمان الاستقلالية اللازمة لأداء واجبهم على أحسن وجه؟

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير

والسلام

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع :حول سؤال كتابي تقدم به نائب بمجلس نواب الشعب.

المرجع :مكتوبكم الوارد على وزارة المالية بتاريخ 16 أكتوبر .2023

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، حول سؤال كتابي تقدمت به السيدة منال بديدة نائب بمجلس نواب الشعب بخصوص مشروع إحداث بنك الجهات، أتشرف بإفادتكم بالتوضيحات التالية :

-تم في هذه المرحلة، إقرار التوجه نحو تصحيح الوضعية المالية لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وايجاد حلول للصعوبات المالية التي يمر بها من خلال وضع خطة لإعادة هيكلته على المدى القصير تمت المصادقة عليها خلال جلسة العمل الوزارية بتاريخ 05 أفريل 2023 المخصصة لملف بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة ، تتمحور حول :

*تدعيم موارده لمواصلة نشاط التمويل من خلال تخصيص اعتماد بمبلغ 10 مليون دينار على موارد الصندوق الوطني للتشغيل لإسناد قروض استثمار لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة وإعادة

توظيف مبلغ 10 مليون دينار من موارد صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة لإسناد قروض متوسطة وطويلة المدى مع إعطاء الأولوية لتمويل المشاريع ذات القيمة المضافة العالية (مجالات الطاقات المتجددة والاقتصاد الأخضر.)

وكذلك استعمال المبالغ المرسمة لفائدة البنك على موارد ميزانية الدولة بقيمة 10 مليون دينار في إطار إدارته لآلية "اعتماد الانطلاق 2" بتخصيص 5 مليون دينار لإسناد قروض مساهمة و5 مليون دينار لإسناد قروض متوسطة وطويلة .

*تدعيم أسسه المالية من خلال تحويل متخلّدات البنك لفائدة الدولة التونسية بعنوان خط القرض الياباني المعاد إقراضه للبنك والمقدرة بـ59 مليون دينار إلى مساهمة في رأس ذلك بعد مصادقة لجنة تطهير لجنة تطهير وإعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمات العمومية . ومن شأن هذا الإجراء أن يُسهل نفاذه إلى تعبئة اقتراضات خارجية لتمويل نشاطه ومواصلة دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة .

-تم إدراج المقترحات المذكورة في إطار إجراءات مشروع قانون المالية لسنة 2024 والمتعلقة بدعم الإدماج المالي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة ودفع الاستثمار.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب رمزي الشتوي

الموضوع :بعض مشاغل قطاع الصحة بمعتمدية توزر والتي تستوجب قرارات عاجلة.

المرجع :الفصل 114 و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .

تحية طيبة وبعد عملا بالمرجع المذكور أعلاه أتقدم إلى سيادتكم ببعض مشاغل القطاع الصحي لولاية توزر :

1-تجاوز الصعوبات المتعلقة بتوفير الأدوية من مخازن الصيدلية المركزية التي لم تقم بالتزويد رغم المراسلات المتعددة الموجهة إلى سيادتكم،

2 -بناء مركز جديد لرعاية الأم والطفل خاصة وأنه تم تخصيص قطعة أرض من وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية منذ سنة 1995 و قد تم توجيه مراسلة إلى سيادتكم في الغرض،

3-مدنا بقائمة المشاريع (البنية التحتية والاحداثات....) والاقتناءات المبرمجة في قطاع الصحة لولاية توزر و مدنا بمدى تقدم الانجاز للمشاريع و المعوقات التي تحول دون التنفيذ في الآجال،

4-مدنا بنسبة الاصابة بمرض السرطان في توزر موزعة حسب المعتمديات والشرائح العمرية والاذن لمصالحكم المختصة للقيام بدراسة لتبيان العلاقة السببية بين المياه المتأتية من مغاسل الفسفاط ونسبة الإصابة بالسرطان مع الاشارة أنه هناك إحصائيات غير رسمية مفزعة، وفي صورة تأكيد العلاقة السببية فانه من باب المسؤولية المجتمعية الشركة فسفاط قفصة المساهمة الفعلية لتداوي المواطنين وإيجاد حل جذري لمياه المغاسل التي لها تأثيرات صحية وبيئية على الإنسان والحيوان،

5 مدنا بالتوصيات والقرارات المنبثقة عن وزارة الصحة وعن المجالس الوزارية المتعلقة بقطاع الصحة في توزر والوقوف على أسباب عدم التنفيذ.

انتظار تفاعلكم تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيد وزير الصحة

المرجع: مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد 2023-26-0001477-3000

السؤال: موضوع:

"حول بعض مشاغل قطاع الصحة بولاية توزر وما تستوجبه من قرارات عاجلة ".

الاجابة:

وبعد تبعا لمضمون السؤال الكتابي حول بعض مشاغل قطاع الصحة بمعتمدية توزر وما تستوجبه من قرارات عاجلة مدكم بالمعطيات كالآتي :

-1-بالنسبة لتجاوز الصعوبات المتعلقة بتوفير الأدوية من مخازن الصيدلية المركزية التي لم تقم بالتزويد رغم المراسلات الموجهة :

الإجابة :

تسعى مختلف مصالح الوزارة المعنية بملف الدواء وخاصة في المجهودات المبذولة لتوفير الأدوية بالمؤسسات الصحية العمومية والخاصة بالتنسيق مع الأطراف المتدخلة من ضمنها الصناديق الاجتماعية وممثلي وزارة المالية علما أن فقدان عديد من الأدوية متواجد على مستوى عالمي من جراء الأزمات المادية لعديد المصنعين ببلادنا والخارج المتضررين من الانعكاسات السلبية لجائحة كورونا وارتفاع كلفة التصنيع والنقص الحاصل على مستوى المواد الأولية والأساسية المكونة لها .

هذا الى جانب دعم الدولة بصفة استثنائية لتخطي الإشكاليات المرصودة وخاصة المادية منها بتوفير اعتمادات إضافية لتغطية نسبة من الديون المتخلدة لدى المؤسسات العمومية الصحية والصناديق الاجتماعية والصيدلية المركزية التونسية والمرتبطة ببعضها من حيث توفير وتوزيع وتمويل الأدوية والتكفل بها .

مع متابعة استراتيجية وطنية لتوفير المخزون الاستراتيجي للأدوية بمستودعات الصيدلية المركزية مركزيا وجهويا ولدى المزودين بالجملة وتطوير التشريعات والتراتيب المتعلقة بالتصنيع والتوريد والتوزيع والمراقبة والعمل على تعميم تدريجيا الرقمنة بالصيدليات الخارجية والداخلية والأقسام الاستشفائية بالمؤسسات الصحية لمزيد ترشيد الاستهلاك وحصر قائمة المرضى المنتفعين وكذلك قائمة الأدوية المطلوب توفيرها حسب الأولويات.

الى جانب إعطاء الأولوية لتوفير الأدوية الحياتية والعلاجية والأمراض المزمنة والخطرة المستلزمات الطبية الاستشفائية.

-2-مدنا بنسبة الإصابة بمرض السرطان في توزر موزعة حسب المعتمديات والشرائح العمرية والاذن المصالحكم بدراسة لتبيان العلاقة السببية بين المياه المتأتية من مغاسل الفسفاط ونسبة الإصابة بالسرطان مع الإشارة أن هناك احصائيات غير رسمية مفزعة / وفي صورة تأكيد العلاقة السببية فانه من باب المسؤولية المجتمعية لشركة فسفاط قفصة المساهمة الفعلية لتداوي المواطنين وإيجاد حل جذري لمياه المغاسل التي لها تأثيرات صحية وبيئية على الانسان والحيوان.

الإجابة :

تهتم وزارة الصحة بدعم البرامج الوقائية التي تهدف الامراض المتعلقة بصحة البيئة حيث تساهم في التصرف في المخاطر وارساء برامج مراقبة صحية لمكونات البيئة والتنسيق مع الجهات المعنية

لإيجاد الحلول المناسبة للتحكم في التأثيرات السلبية أن وجدت وتبين المؤشرات الصحية المتوفرة لدينا أن المعدل الوطني لأمراض السرطان يشهد ارتفاعا على المستوى الوطني (وفي العالم أيضا) وهو متعلق بالعديد من الأسباب منها الوراثية ومنها ما هو متعلق بصحة البيئة والمكونات الغذائية والقدرة البدنية الشخصية لمقاومة الأزمات الصحية والنفسية وما ينجر عنها من النقص في المناعة .

مع العلم وأن هذا المرض ليس من بين الأمراض المستوجبة التصريح بها في وزارة الصحة لارتباطها بمبدأ المحافظة على السرية للمعطيات الشخصية للمواطن وخاصة المريض منهم ولا تعتبر من الأمراض السارية المعدية مما يجعل الحصول على احصائيات دقيقة عدديا صعبة .

علما وأن مداخيل الدولة من موارد انتاج مناجم الفسفاط وخصوصا منه المتواجدة بجهة قفصة تدرج بميزانية الدولة لتمويل برامجها ومشاريعها وتهم كل القطاعات بصفة تضامنية من ضمنها القطاع الصحي والاجتماعي لفائدة كل المواطنين على مستوى الوطنى.

3+4+5- بالنسبة لمدكم بقائمة المشاريع (البنية التحتية والإحداثيات) والاقتناءات المبرمجة في قطاع الصحة لولاية توزر ومدنا بمدى تقدم الانجاز للمشاريع والمعوقات التي تحول دون تنفيذ الآجال والتوصيات والقرارات المنبثقة عن وزارة الصحة وعن المجالس الوزارية المتعلقة بقطاع الصحة في توزر و الوقوف عن أسباب عدم التنفيذ والدعم بالموارد البشرية المختصة :

الإجابة :

المشاريع التي بصدد الإنجاز والدعم بالموارد البشرية المختصة وسيارات الإسعاف والإدارية =

1)بناء مستشفى جهوي بنفطة (قسط أول) = كلفة المشروع: 5.7مليون دينارا

الكلفة المحينة: 7.7 مليون دينارا. د .نسبة تقدم الانجاز 70% المدة 660يوما

تم الانطلاق في الأشغال بتاريخ 23 ديسمبر 2019.

تمت الموافقة على الملحق الذي يخص أشغال بناء سور للمستشفى و مولد كهرباء من قبل اللجنة الجهوية لمراقبة الصفقات العمومية اثر عقد جلسة بتاريخ 2022/06/08 مع المصالح المركزية للنظر في الزيادة والمقدرة ب 1950 اد .(34.12%) وقد تعهدت مصالح وزارة الصحة بفتح الاعتمادات اللازمة في انتظار مصالح الجهوية لإدارة التجهيز لإعطاء الإذن للمقاول لاستئناف الأشغال.

بصدد إتمام أشغال بناء السور الخارجي والواجهة الخارجية ورفع بعض التحفظات الفنية مع إمكانية نهاية وقبول الأشغال في أفريل2024...

كلفة المشروع : 363أد . نسبة تقدم الانجاز 100%.

مع رفع التحفظات وإتمام المشروع نوفمبر 2023.

2)تهيئة وتوسعة قسم المصالح العامة بالمستشفى المحلي بحزوة =

كلفة المشروع 614 :أ.د نسبة تقدم الإنجاز 98 % مع رفع التحفظات وإتمام المشروع نوفمبر 2023.

3)تجديد مركزيات الهواء ومجمعات تبريد المياه بالمستشفى الجهوي بتوزر =

-تم في جلسة في 24 أوت 2022 النظر ر في الملف المالي للمشروع حسب الكلفة المحينة في الدراسة والتي بلغت 2460,500 أ.د وتم مراسلة التجهيز من طرف الولاية بتاريخ 18 جانفي 2023 لإعادة الاستشارة عن طريق منظومة تونبس لاختيار مكتب المراقبة بتاريخ 09فيفري2023 .

تم فتح اعتمادات الدراسات والمراقبة الفنية وبصدد أخذ رأي مكتب المراقبة بخصوص الملفات الفنية لطلب العروض.

4)تهيئة وتوسعة مقر الإدارة الجهوية للصحة بتوزر =

الكلفة التقديرية: 180 أد . مرحلة الدراسة في مرحلة طلب العروض .

الملاحظات فى مرحلة إعداد ملف طلب العروض .

(5)صيانة شبكة تصريف و توزيع المياه بالمستشفى الجهوي بتوزر "القسط الثاني "

-الكلفة التقديرية: 196 أ.د . مرحلة الدراسة :الدراسة التمهيدية المفصلة .

-الملاحظات بصدد اعداد ملف طلب العروض.

6)بناء مقر لتركيز آلة الكشف بالرنين المغناطيسي بالمستشفى الجهوي بتوزر =

-الكلفة التقديرية: 700أ.د .مرحلة الدراسة في مرحلة طلب العروض .

-الملاحظات تم تخصيص جلسة في 24 أوت 2022 النظر في الملف المالي للمشروع حسب الكلفة المحينة في الدراسة والتي بلغت 1104 أد . في مرحلة التثبت من ملف طلب العروض .

-تم إحالة اعتمادات التعهد إلى السيد الوالي قدرها 1207 أد .

7)تجديد وصيانة الشبكة الكهربائية والحماية من الحرائق بالمستشفى الجهوي بتوزر" القسط الثاني" =

-الملاحظات في مرحلة ملف طلب العروض بعد مرحلة الدراسة

-وبصدد توفير اعتمادات الانجاز قدرها 1.7 م.د .

8)صيانة وتهيئة قسم الجراحة العامة بالمستشفى الجهوي بتوزر =

-الكلفة التقديرية 564 اد . مرحلة الدراسة

-في مرحلة الإنجاز 95 %والإعداد للاستلام الوقتي

9)اقتناء وتركيز مولد كهربائي بالمستشفى الجهوي بتوزر

-الكلفة التقديرية 380 :أد مرحلة الدراسة: في مرحلة تقييم العروض .

-الملاحظات تم إحالة ملف تقييم العروض إلى الولاية .

-تم إلغاؤه .

(10)أشغال توسعة و صيانة بعض الاقسام الاستشفائية بالمستشفى الجهوي بتوزر لمجابهة الموجة الثانية لانتشار فيروس كورونا =

-الكلفة التقديرية : 186أد مرحلة الدراسة في مرحلة تقييم العروض .

-الملاحظات تم إحالة ملف تقييم العروض إلى الولاية .

-تم إلغاؤه بعد مرور المرحلة الوبائية .

11)صيانة وتجديد شبكة التكييف المركزي بقسم العمليات بالمستشفى الجهوي بتوزر =

-الكلفة التقديرية : 1.7 مليون دينارا مرحلة الدراسة في مرحلة تقييم العروض

- .تم إدماجه ضمن مشروع العام لتجديد مركزيات الهواء ومجمعات تبريد المياه بالمستشفى الجهوي بتوزر

12)أشغال توسعة بيت الأموات بالمستشفى الجهوي بتوزر والتعهد بالصيانة لمعداتها =

-بصدد انجاز الملف للتطبيق خلال 2024

13)توفير اعتمادات لتهئة مركز وسيط بدقاش =

-في طور الدراسة من طرف اللجنة المختصة بالوزارة بقيمة تقديرية 100 ألف دينارا .

14)أشغال تهيئة مركز وسيط بحامة الجريد =

-في طور الدراسة من طرف اللجنة المختصة بالوزارة بقيمة تقديرية 100 ألف دينارا

15)أشغال تهيئة قاعة مخصصة الآلة سكانار بقسم الأشعة بالمستشفى الجهوي بتوزر =

-الكلفة التقديرية: 251.300 أد . مرحلة الدراسة في مرحلة طلب العروض .

-تم اسناد الصفقة للشركة المعنية وإحالة الاعتمادات بتاريخ 2023/06/06

16)الدعم بالموارد البشرية المختصة للمؤسسات الصحية بتوزر =

-تسعى الوزارة بصفة متواصلة منذ سنة 2022 لتوفير حاجيات الإدارة الجهوية للصحة بصفة تدريجية وتهم:

18 طبيب صحة عمومية 11 + طبيب اختصاص + 73 فني سامي +50ممرض + 30 عملة حراسة و نظافة +20 سائق سيارة اسعاف .

17) الدعم بالسيارات الإسعاف والسيارات الإدارية للمؤسسات الصحية بتوزر

العمل منذ سنة 2022 على توفير الحاجيات المقدرة ب 4 سيارات إسعاف من نوع "ب" و2 سيارات إسعاف من نوع "أ "و6 سيارات إدارية.

السؤال الكتابي

للنائب محمد علي فنيرة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابي .

الموضوع :اقتراح قطعة أرض لبناء المستشفى الجهوي بقرمبالية .

المرجع :مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد 2023-26-00001169-3000 (سؤال الشفاهي المتعلق بمطلب تفعيل مستشفى جهوي جديد بقرمبالية).

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه أتشرف بإعلامكم أني اتصلت بالمندوبية الجهوية لأملاك الدولة بنابل وتمكنت بالتعرف على الأرض الدولية المرصودة لغرض انجاز المستشفى الجهوي الجديد بقرمبالية (الوثيقة عدد 1) حيث تتكون من قطعتين متباعدتان وموجودتان بين قناة مجردة والسكة الحديدية ويصعب المرور إليهما ولا تتجاوز مساحتهما 2 هكتار بعد التهيئة العمرانية.

وفي إطار سعي بلدية قرمبالية لمراجعة مثال التهيئة العمرانية للمنطقة، أقترح على وزارتكم الموقرة قطعة أرض موجودة بين الطريق الحزامية قرمبالية والطريق السريعة وهي على مدخل مدينة قرمبالية من جهة الطريق السريعة وبجانب المنطقة الصناعية (الوثيقة عدد2)

هل بإمكانكم مراسلة المندوبية الجهوية لأملاك الدولة بنابل قصد تخصيص قطعة من هذا العقار (أرض دولية للرسم العقاري T.F122030) لإدراجه بمثال تهيئة جديد المدينة قرمبالية ؟

وشكرا على تفهمكم

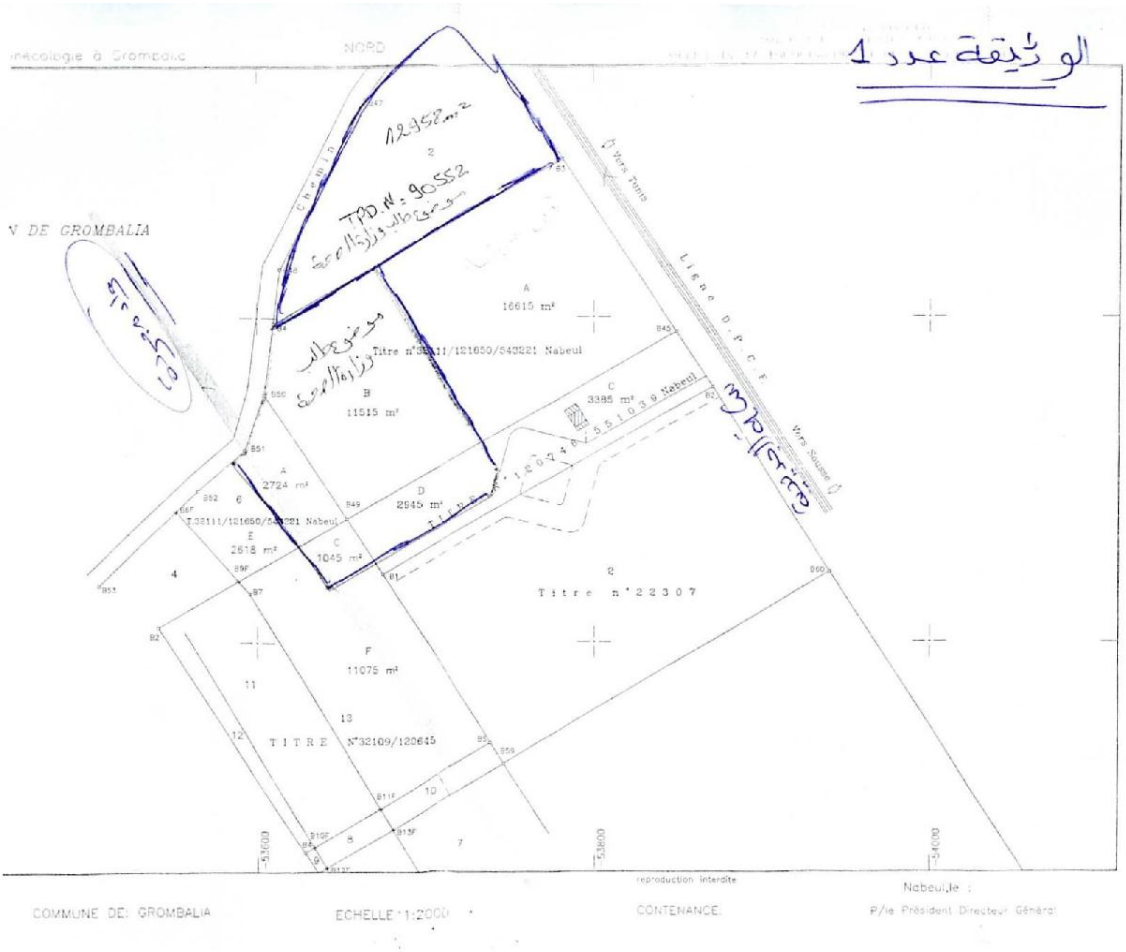
الوثيقة عدد 1
NORD
V DE GROMBALIA
12958m2
TPD.N: 9055
A
16615 m²
Titre n°32111/121650/543221 Nabeul
B
11515 m²
C
3385 m²
A
2724 m²
D
2545 m²
E
2618 m²
C
1045 m²
Titre n°22307
F
11075 m²
TITRE N°32109/120645
reproduction interdite
COMMUNE DE: GROMBALIA
ECHELLE 1:2000
CONTENANCE:
Nabeul,le :
P/le Président Directeur Général

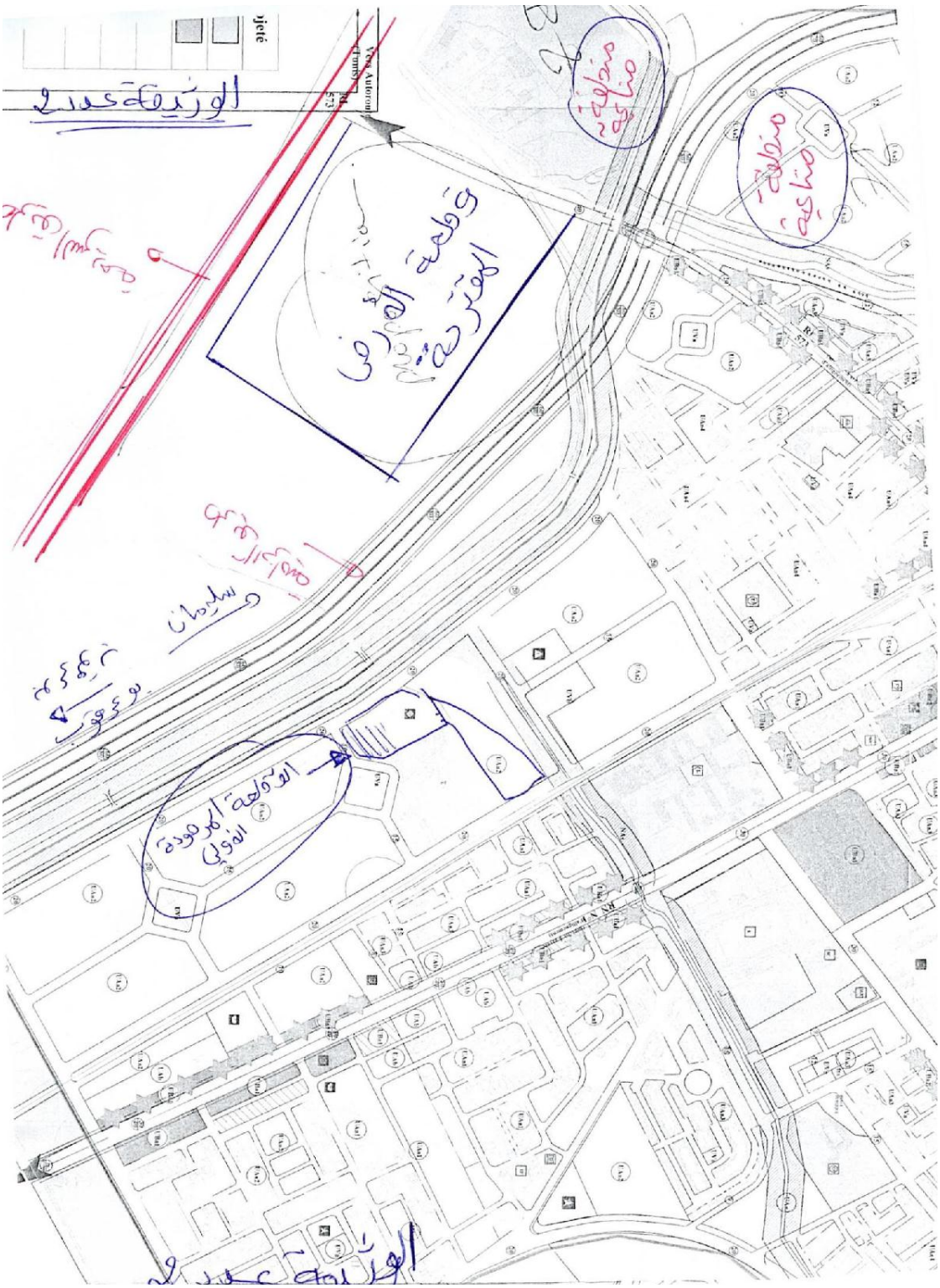
Autoroute
Tunis
Sfax
Ariana
Ben Arous
Manouba
Zaghouan
Nabeul
Sousse
Kairouan
Sidi Bouzid
Gabès
Médenine
Tataouine
Gafsa
Tozeur
Kébili
Kasserine
Jendouba
Le Kef
Siliana
Béja
Bizerte
Monastir
Mahdia
Sfax
Gabès
Médenine
Tataouine
Gafsa
Tozeur
Kébili
Kasserine
Sidi Bouzid
Siliana
Le Kef
Jendouba
Béja
Bizerte
Ariana
Manouba
Ben Arous
Nabeul
Zaghouan
Monastir
Mahdia
Sousse
Kairouan
Tunis
Autoroute
rjeté

إجابة السيد وزير الصحة

المرجع:

مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد 2023-26-3000-0001477

موضوع السؤال :

"حول اقتراح قطعة أرض دولية لبناء المستشفى الجهوي بقرمبالية (الوثيقة عدد 2) الرسم العقاري 122030 موجودة بين الطريق الحزامية والطريق السريعة وهي على مدخل مدينة قرمبالية من جهة الطريق السريعة وبجانب المنطقة الصناعية عوضا عن قطعة أرض دولية التي تم اختيارها (الوثيقة عدد 2) والمتكونة من قطعتين متباعدتان وموجودتان بين قناة مجردة والسكة الحديدية ويصعب المرور اليهما ولا تتجاوز مساحتهما 2 هكتار بعد التهيئة العمرانية "

الإجابة :

أنه بعد أن تم دراسة بالإدارة الجهوية للصحة بنابل ودعم من ناحية المبدأ موضوع تفعيل مطلب انجاز مستشفى جهوي جديد بقرمبالية بالتشارك مع الفاعلين بالمستشفى المحلي بقرمبالية تم توجيه الدراسة للوزارة خلال سنة 2022.

وعليه تم أيضا رصد قطعة أرض دولية لغرض إنجاز مستشفى جهوي جديد بالمنطقة حتى تصبح قرمبالية القطب الصحي الثالث بالجهة ليضم على الأقل ستة معتمديات (قرمبالية، بوعرقوب، بني خلاد، منزل بوزلفة، سليمان وتكلسة) والاستجابة لتطلعات متساكني المنطقة .كما تم التصويت على المشروع بالقبول ضمن المخطط الجهوي للتنمية 2023-2025.

وتبعا لما ورد من مقترح ضمن سؤال النائب لتعويض الأرض الدولية الأولى بثانية (الرسم العقاري 122030) لتكون مقر بناء المشروع فان الوزارة لا ترى مانعا من حيث المبدأ كما أن المقترح سيتم تدارسه بصفة معمقة بصفة تشاركية من طرف المصالح الجهوية للصحة ولوزارتي التجهيز وأملاك الدولة والشؤون العقارية.

السؤال الكتابي

للنائب عمر البرهومي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

الموضوع: ناقلي الأمتعة للتونسيين بالخارج .

المصاحيب :مراسلة الكترونية بتاريخ 6 أكتوبر 2023

سيدي الوزير،

تلقيت عدة تشكيات من ناقلي الأمتعة وتكرّرت هذه التشكيات من المواطنين المتواجدين في دائرتي وفي كل دوائر الخارج بخصوص المضايقات ورفع المعاليم الديوانية إلى أربعة أضعاف ما كان متعامل به .

هذا النشاط يشكل خدمة اجتماعية للقاطنين بالخارج في شكل نقل أمتعة ومواد غذائية في الاتجاهين ينتفع بها العمال والطلبة والعائلات وهذا النشاط أيضا مقنن في الدول الأخرى وخاصة المغرب ويشكل خدمة اجتماعية بالأساس وهم حاليا في اضراب بمساندة من مواطني الخارج .

1ما هو موقفكم من هذا النشاط ؟

2.ما هو موقفكم من ترفيع المعاليم الديوانية المشطة المطبقة عليهم ؟

3.ترفيع المعاليم الديوانية لهذا النشاط هو كلفة إضافية للمواطن وتهديد لتواصل هذه الخدمات هل من الممكن تحديد سلّم واضح وقائمة واضحة لهذه المعاليم ؟

4.هل من توجه لتقنين هذا النشاط ؟

مع فائق عبارات الاحترام والتقدير

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع :حول سؤال كتابي تقدم به نائب بمجلس نواب الشعب .

المرجع :مكتوبكم الوارد على وزارة المالية بتاريخ 09 أكتوبر .2023

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، حول سؤال كتابي تقدم به السيد عمر البرهومي نائب بمجلس نواب الشعب بخصوص وضعيّة ممتهني نشاط نقل الأمتعة لفائدة التونسيين بالخارج باعتماد وسائل نقل خاصة، أتشرف بإفادتكم بالتوضيحات التالية :

-يعتبر هذا النشاط من بين الأنشطة الموازية وغير مستجيب لمقتضيات التشريع والتراتيب المنظمة لقطاعات النقل الدولي للبضائع والبريد وأحكام مجلة الديوانة التي توجب التصريح بالبضائع الشخصيّة من قبل مالكها .

-تجدر الإشارة أنّ هذا النشاط ضل يتنامى منذ أكثر من 10 سنوات ولم يعد يقتصر على البضائع الشخصية للمواطنين بالخارج من أمتعة ومواد غذائية بل تعدى ذلك إلى توريد وتصدير بضائع ذات صبغة تجارية بحتة من حيث طبيعتها وكمياتها .

-يعتبر هذا النشاط وفقا للتصنيف الذي تعتمده الديوانة في سجل المخاطر من بين الأنشطة مرتفعة الخطورة سواء على المستوى الأمني أو الاقتصادي للبلاد، ذلك أنه يسهل على المهربين تمرير مختلف البضائع عن طريق ناقلي الأمتعة للتفصي من المسؤولية .

-تم على مستوى المكتب الحدودي بحلق الوادي الشمالي رفع عديد المخالفات تتعلق بهذا النشاط وتخص توريد أسلحة الصيد والمخدرات وتصدير السجائر والعملة والمواد الغذائية المدعومة .

-تنتهج مصالح الديوانة في الوقت الحاضر أسلوبا مرنا في التعامل مع الناشطين في هذا القطاع حيث يتم إخضاع الواردات من قبيل الأمتعة ذات الصبغة الشخصيّة إلى دفع الأداءات والمعاليم عند الاقتضاء على أساس معلوم جزافي تضبطه الأحكام التمهيدية لتعريفة المعاليم الديوانية عند التوريد، في حين يتم إخضاع الواردات ذات الصبغة التجاريّة إلى وجوب اكتتاب تصريح ديواني مفصل .

-هذا النشاط تتداخل فيه مختلف الهياكل المعنية بقطاع التجارة والنقل والبريد والمالية (الديوانة، الإدارة العامة للأداءات)، ويمكن التنسيق مع هذه الهياكل للتفكير في آليات لتنظيمه .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب رؤوف الفقيري

الموضوع: حول تدعيم القسط الأول من برنامج التنمية المندمجة بكل من معتمديات غار الدماء، فرنانة وعين دراهم .

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .أتشرف بان احيل إليكم سؤالا كتابيا يتعلق بتدعيم القسط الأول من برنامج التنمية المندمجة .

السؤال :هل تم قبول مقترحات تدعيم القسط الأول من برنامج التنمية المندمجة بكل من معتمديات غار الدماء فرنانة وعين دراهم علما وأن اللجنة الجهوية قامت بالمصادقة على جميع المقترحات بتاريخ 21/10/2022؟

في انتظار تفاعلكم تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام

إجابة السيد وزير الاقتصاد والتخطيط

الموضوع: الإجابة عن السؤال الكتابي حول مقترحات تدعيم مشاريع برنامج التنمية المندمجة بولاية جندوبة .

المرجع :مراسلتكم عدد ص 0001072-3000 بتاريخ 2023/07/31

تبعا للمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بسؤال كتابي تقدم به السيد النائب رؤوف الفقيري حول قبول مقترح تدعيم مشاريع القسطين الأول والثاني من برنامج التنمية المندمجة بولاية جندوبة، أتشرف بإعلامكم أن ولاية جندوبة قد حظيت في إطار إنجاز القسطين الأول والثاني من هذا البرنامج بثلاثة مشاريع تنمية مندمجة بمعتمديات عين دراهم وغار الدماء وفرنانة بتكلفة جملية محينة في حدود 17 م.د (استثمارات عمومية 12.6 م د واستثمارات خاصة4.4 م د)، وحيث تم الانتهاء من تنفيذ مختلف مكونات هذه المشاريع بنسبة 100 % ما عدى عنصر إحداث فضاء اقتصادي بمعتمدية عين دراهم الذي هو في مرحلة امضاء الصفقة، وسيتم الإنجاز على فترة 8 أشهر .

أما بخصوص برنامج تدعيم هذه المشاريع (تهيئة وتعبيد مسالك ريفية...) موضوع السؤال، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

انطلق إنجاز برنامج التنمية المندمجة في قسطيه الأول والثاني بداية سنة 2012 ويساهم في تمويله الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي عن طريق قرض وقد تم خلال فترة إنجاز البرنامج تسجيل وفورات على موارد القرض المذكور .

وأقرت لجنة قيادة برنامج التنمية المندمجة في هذا الإطار خلال جلستها المنعقدة بتاريخ 29 جويلية 2019 التوجه نحو استعمال الوفورات المسجلة لتدعيم مشاريع القسطين الأول والثاني من البرنامج .وبناء عليه تم ضبط جملة من المقترحات الأولية من الجهات وتمت المصادقة عليها من قبل لجنة قيادة البرنامج خلال شهر ماي 2020

وبعد استشارة الصندوق العربي بخصوص تمويل برنامج التدعيم، تمت الإفادة بالموافقة من ناحية المبدأ على استعمال الوفورات الحاصلة من قيمة القرض للمساهمة في إنجاز الأشغال الإضافية المقترحة للتدعيم شريطة الانتهاء من إنجاز كامل مكونات مشاريع البرنامج الأصلية والمبرمجة مع نهاية سنة 2024 (حسب اتفاقية التمويل) والنظر في إبرام اتفاقية جديدة في الغرض .

وبناء على ما سبق، سيتم ضبط الوفورات النهائية للبرنامج من قيمة القرض مع نهاية سنة 2024 وتحيين ملفات مشاريع التدعيم المقترحة لتحديد التكلفة المستوجبة ومراسلة الصندوق العربي لإتمام اجراءات تمويل برنامج التدعيم .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب سامي السيد

الموضوع :أسئلة كتابية حول نشاط الوزارة .

تحية طيبة وبعد

عملاً بالفصلين 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .أتشرف بالتوجه إلى سيادتكم بالأسئلة التالية :

1) من المؤكد أن أوليات وواجبات الدولة واهتماماتها هي توفير كل الاحتياجات الأساسية وجميع المواد الاستراتيجية الحساسة كثيرة الاستهلاك أي مهمة الوزارة ضمان حسن التزويد وسير عادي لمسالك التوزيع.

السؤال: المواد المفقودة أو الناقصة بالأسواق فاق عددها العشرة وتزداد الأزمة من فترة لأخرى :كيف الخروج من هذا المأزق ؟؟؟

2) المقدرة الشرائية للمواطنين وخصوصاً ضعاف الحال وذوي الدخل: المحدود أمام الارتفاع المشط في الأسعار وتسارع صعودها يوماً بعد يوم مما أدى إلى تدهور المقدرة الشرائية للمواطن بشكل بلغ حالة العجز التام عن تلبية عدة حاجيات بل حتى ضمان الحد الأدنى من قوت المعيشة اليومية ...

السؤال :إلى متى سيتواصل هذا التدهور والانحدار في المستوى المعيشي؟ وهل من فعل وعمل واضح في المستقبل القريب من الرقابة وإيقاف هذا النزيف المشط للأسعار؟

3) يعلم الجميع ما أصيبت به الإدارة التونسية من وهن وضعف وحالة الارتخاء ... (Relâchement) وهذا ما أصبحت عليه الحالة العامة في مختلف الأجهزة والأسلاك!!

السؤال :ماذا أعدّت الوزارة كي تخفّف من وطأة هذا مع سلك المراقبة الاقتصادية التي يشكو قلة المواد البشرية والمادية وخصوصاً في تحسين وضعيته المالية من منحة وتحفيز ومستحقات إلى حد علمنا متأخرة بسنوات غير ممنوحة؟

4) المتعلقة باستراتيجية الوزارة في مراقبة الأسعار في الفضاءات التجارية الكبرى والتي يتم الزيادة في الأسعار بشكل مفرط .

السؤال :ما هي الخطوات المتبعة للحد من غلاء الأسعار المشط في المساحات الكبرى؟

وفي الختام تقبلوا سيدتي الوزيرة فائق عبارات الشكر والتقدير .

إجابة وزيرة التجارة

وتنمية الصادرات

إجابة على أسئلتكم المتعلقة ببعض أوجه نشاط الوزارة أتشرف بمدكم بالإيضاحات التالية:

السؤال 1: المواد المفقودة أو الناقصة بالأسواق فاق عددها العشرة وتزداد الأزمة من فترة للأخرى كيف الخروج من هذا المأزق؟

سجلت الأسواق بعض الاضطرابات المتواترة في التزود بعدد من المواد المدعمة شملت خاصة بعض أصناف مشتقات الحبوب المدعمة (السميد والفرينة والكسكسي والعجين الغذائي والخبز) والمواد الموردة من قبل الديوان التونسي للتجارة السكر والقهوة والأرز والشاي والزيت النباتي المدعم والحليب نصف الدسم وذلك بصفة متفاوتة حسب الفترات والفضاءات التجارية والمناطق،

وقد عملت مصالح وزارة التجارة وتنمية الصادرات على تعديل وضعية التزويد بهذه المواد وتلافي حالات النقص في أفضل الآجال الممكنة بالتنسيق مع مختلف الوزارات القطاعية والمؤسسات العمومية والمهنيين في القطاعات المعنية .**وتمثلت أهم الإجراءات والأنشطة التي تم إقرارها لهذا الغرض في:**

❖ التنسيق الدوري مع وزارة المالية والمؤسسات البنكية لتوفير التمويلات الضرورية وفتح الاعتمادات المستندية لعمليات التوريد للحبوب ومواد الديوان التونسي للتجارة وتسريح البواخر الواصلة للموانئ التونسية،

❖ التنسيق مع الوزارة المكلفة بالفلاحة وديوان الحبوب للرفع من الكميات الشهرية للقمح الصلب والقمح اللين لمجابهة الطلب الإضافي الذي تم تسجيله خلال الفترة الفارطة بالتزامن مع الموسم الصيفي والسياحي وعودة التونسيين بالخارج وبروز لهفة استهلاكية لدى المهنيين والمواطنين على المواد المعنية،

❖ اتخاذ إجراءات ترتيبية وعملية لتحسين نسق العرض بالمواد المدعمة وخاصة منها الموجهة للاستهلاك العائلي من أهمها :

-إقرار الأولوية في التزويد للفرينة المدعمة استخراج نوعي ps المخصصة لصنع الخبز المدعم وإسناد كميات استثنائية من هذه المادة لفائدة المخابز المصنفة للرفع من طاقة انتاجها وتوفير كميات إضافية من الخبز المدعم على مدار اليوم ،

-تخصيص كمية قارة من حبوب القهوة الخضراء الموردة من الديوان التونسي للتجارة للتحويل حصريا للقهوة الموجهة للاستهلاك العائلي،

-الرفع من كميات الحليب المعقم نصف الدسم الموزعة في السوق من خلال التعليق الكلي لإنتاج نوعيات الحليب الأخرى(Lait valorisé) وترشيد كميات الحليب الطازج المقبولة الموجهة لإنتاج مشتقات الحليب وخاصة مادة الياغرت وتوجيهها لإنتاج الحليب المعقم نصف الدسم المدعم بين (10 و20 بالمائة حسب حجم كل متدخل)،

-وضع برامج خاصة لتوزيع المواد المدعمة تحت الإشراف المباشر لمصالح المراقبة الاقتصادية وتوجيهها نحو المناطق الشعبية والريفية والمناطق التي شهدت نقصا في التزود،

-مواصلة العمل بالقرارات المتعلقة بمنع تصدير مادة الحليب والزبدة وإعطاء الأولوية في التزويد للسوق المحلية،

-تمكين الخواص من توريد كميات من السكر والقهوة في إطار الاستثناءات من احتكار الدولة .

❖ تكثيف تدخلات المراقبة الاقتصادية للتصدي للممارسات الاحتكارية وخاصة الخزن العشوائي والخزن المفرط للمواد المدعمة ومختلف عمليات التلاعب باستعمالاتها وتنفيذ برامج رقابية مشتركة بصفة متواصلة ومسترسلة مع المصالح الأمنية،

❖ مواصلة العمل على رقمنة مسالك توزيع المواد الأساسية المدعمة لتدعيم **شفافيتها** ومزيد التحكم في المعاملات فيها وتوجيهها نحو المسالك والاستعمالات المخصصة لها،

❖ العمل على ترشيد الاستهلاك وتوعية المواطنين والمهنيين لتفادي مختلف مظاهر اللهفة التي تساهم في مزيد إرباك العرض بالمواد موضوع إشكاليات في السوق.

وبالنسبة للإجراءات المستقبلية الخاصة بتفادي هذه الاضطرابات واسترجاع النسق الطبيعي للتزويد بالأسواق، يتطلب ذلك توفير التمويلات الضرورية لتأمين عمليات التوريد في الآجال وتعزيز القدرات المالية للدواوين المكلفة بتزويد السوق بأهم المواد المدعمة بالإضافة إلى مواصلة المجهودات المتعلقة بتنظيم ومتابعة ومراقبة مسالك توزيعها وتدعيم التنسيق بين الوزارات المعنية بهذه المواد .وستواصل مصالح وزارة التجارة وتنمية الصادرات تنفيذ استراتيجية عملها في هذا المجال وتفعيل كل الصلاحيات الترتيبية والرقابية المخولة لها في حدود الاختصاصات التابعة لها .

السؤال الثاني :إلى متى سيتواصل هذا التدهور والانحدار في المستوى المعيشي؟ وهل من فعل وعمل واضح في المستقبل القريب من الرقابة وإيقاف هذا النزيف المشط للأسعار؟

يشكل ملف التحكم في تطور أسعار المواد الاستهلاكية ودعم القدرة الشرائية للمواطن الأولوية المطلقة في عمل مصالح وزارة التجارة وتنمية الصادرات التي حرصت طيلة الفترة الماضية على تفعيل مختلف الصلاحيات المخولة لها في إطار مقاربة تنبني على تحقيق المعادلة بين المصالح المادية للمستهلك من جهة ومتطلبات ديمومة منظومات الإنتاج والتوزيع من جهة أخرى أخذا بعين الاعتبار للصعوبات الناجمة عن تقلبات الأسواق العالمية وسعر صرف الدينار والعوامل المناخية التي كان لها انعكاسات هامة على لكلفة والمردودية . وقد تمثلت تدخلاتها بالأساس في:

❖ تجميد الزيادات في المواد المؤطرة والمستثناة من نظام حرية الأسعار وحصرها في حالات الضرورة القصوى،

❖ تفعيل الصلاحيات المخولة طبقا للفصل الرابع من قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار وتحديد هوامش ربح وأسعار قصوى لعدد من المنتجات الاستهلاكية شملت الخضر والغلال ومنتجات الدواجن والأسماك والمياه المعدنية و،

❖ إقرار تخفيضات تلقائية في الأسعار من طرف المهنيين خلال المناسبات الاستهلاكية الكبرى والمساندة في تركيز نقاط بيع بأسعار تفاضلية خاصة خلال شهر رمضان،

❖ التحكم في أسعار مدخلات الإنتاج الفلاحي بالمحافظة على نفس أسعار بيع الكيميائية والتخفيض في أسعار فيتورة الصوجا المنتجة محليا وفي أسعار الأعلاف المركبة الموجهة للتغذية الحيوانية بداية من شهر مارس 2023،

❖ تكثيف عمليات المراقبة الاقتصادية للتصدي للممارسات الاحتكارية والتجاوزات السعرية وتنفيذ برامج رقابية مشتركة بصفة متواصلة ومسترسلة مع المصالح الأمنية حيث تم خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2023 تنظيم 481 ألف زيارة رقابية ورفع 63569 مخالفة فضلا عن حجز كميات هامة من المواد موزعة كالتالي :

- 21821 مخالفة في التجاوزات السعرية والاحتكارية 31741 مخالفة في شفافية المعاملات 1475 مخالفة في التلاعب بالدعم و 8532مخالفة أخرى في الجودة والميترولوجيا وبقية المجالات .

- 24726 مخالفة في المنتجات الفلاحية والبحرية الطازجة، 24005مخالفة في المواد الغذائية العامة، 6590 مخالفة في المخابز والمطاعم والمقاهي و8248 مخالفة في المواد الصناعية المختلفة .

-أهم المحجوزات: 5848 طن مشتقات حبوب مدعمة (2711 طن فرينة، 2843 طن سميد 294 طن عجين غذائي)، 5064 طن خضر وغلال 370 طن سكر مدعم، 379 ألف لتر زيت نباتي مدعم، 81240 لتر من الحليب، 1,9 مليون لتر من المياه المعدنية، 1615 طن مواد علفية، 612 ألف كراس مدرسي، 112 ألف علبة تبغ

ولئن مكنت هذه الإجراءات من التحكم في تطور نسبة التضخم التي سجلت تراجعا متواصلا منذ شهر مارس 2023 لتنخفض من 10,4بالمائة في فيفري 2023 إلى 9 بالمائة في سبتمبر 2023، فإنه في ظل تواصل الإحساس بغلاء المعيشة وتدهور المقدرة الشرائية تعمل الوزارة على تكثيف مجهوداتها لمزيد دعم القدرة الشرائية للمواطن وتوسيع تدخلاتها للحد من مستويات الأسعار من خلال الانطلاق في تنفيذ خطة مهيكلة تهدف إلى تكثيف الأعمال الرقابية لضبط الأسعار القانونية والقيام بأبحاث قطاعية معمقة لتدقيق هيكلة الأسعار وهوامش الربح لعدد من المواد الاستهلاكية الحرة ذات الوزن في القفة اليومية للمواطن فضلا عن تدعيم قدرات أعوانها للكشف على الممارسات غير القانونية وعمليات الترفيع الاصطناعي في الأسعار .

السؤال الثالث :ماذا أعدت الوزارة كي تخفف من وطأة هذا مع سلك المراقبة الاقتصادية الذي يشكو قلة الموارد البشرية والمادية وخصوصا في تحسين وضعيته المالية من منحة وتحفيز ومستحقات إلى حد علمنا متأخرة بسنوات غير ممنوحة؟

تجدر الإشارة إلى أنه لا توجد مستحقات عالقة فيما يتعلق بمنح المراقبة الاقتصادية التي يتم صرفها بصفة سنوية طبقا للتراتيب الجاري بها العمل وقد تم خلال هذه السنة صرف منحة المراقبة الاقتصادية طبقا للأمر الحكومي عدد 1116 لسنة 2019 المؤرخ في 26 نوفمبر 2019 ويجري العمل حاليا على صرف المنحة الثانية المتعلقة بمنحة التحفيز طبقا لأحكام الأمر عدد 1117 لسنة 2019 المؤرخ في 26نوفمبر.

بالتوازي مع ذلك انطلقت الوزارة في مراجعة شاملة لمنظومة الحوافز الخاصة بهذا السلك لملاءمتها مع حجم المجهودات المبذولة ومخاطر هذه المهنة فضلا على مواكبتها لمتطلبات مزيد تحفيز الأعوان على القيام بمهامهم والرفع من أدائهم بالإضافة على غرار هياكل الرقابة التابعة لوزارة المالي، إلى جانب دعم جهاز المراقبة بـ 200 عون في اطار مشروع ميزانية سنة 2014 ولوجيستيا وفنيا وتنظيميا عبر برنامج إعادة الهيكلة للرفع من عدد الأعوان وتوزيعهم الجغرافي وآليات عملهم .

السؤال الرابع :ما هي الخطوات المتبعة للحد من غلاء الأسعار المشط في المساحات الكبرى؟

تتم مراقبة الأسعار بالمساحات التجارية بصفة دورية في إطار أعمال الرقابة الاقتصادية اليومية وبالتوازي مع ذلك تتم دعوة المساحات المذكورة للقيام بتخفيضات تلقائية في الأسعار خلال المناسبات الاستهلاكية الكبرى (رمضان، العودة المدرسية) ويجري العمل حاليا على دراسة هوامش الربح الأمامية والخلفية المطبقة في هذه المساحات لاتخاذ الإجراءات الضرورية لتعديلها بما يراعي المقدرة الشرائية ومصالح المزودين وبالاستئناس بالتجارب المقارنة .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب سامي السيد

الموضوع: أسئلة كتابية حول الوضعية الفلاحية بجهة بنزرت.

تحية طيبة وبعد،

عملا بالفصلين 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتشرف بالتوجه إلى سيادتكم بالأسئلة التالية:

1) ماهي استراتيجية الدولة في تمويل إعادة تهيئة الشبكات المائية بالمناطق السقوية بالجهة؟

2) تثمين المياه المستعملة المعالجة، وهل هناك تنسيق مع وزارة البيئة لجعل المياه المعالجة في المحطات للاستعمال الفلاحي؟

3) ماهي استراتيجية الدولة في إعانة صغار الفلاحين والبحارة، وخاصة في جهة بنزرت التي لها منتوج بحري وفير؟

4) هل الأسمدة المستعملة للإنتاج الفلاحي متوفرة للسنة الفلاحية المقبلة؟

5) هل هناك استراتيجية لإنتاج الباكورات في جهة بنزرت، نظرا أن في الجهة مساحات شاسعة من الأراضي الفلاحية؟

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: بخصوص الوضعية الفلاحية بولاية بنزرت.

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 20 سبتمبر 2023

وبعد، جوابا على أسئلتكم المضمنة بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص الوضعية الفلاحية بولاية بنزرت، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

الجواب1:

فيما يتعلق باستراتيجية الدولة في تمويل إعادة تهيئة الشبكات المائية بالمناطق السقوية بولاية بنزرت:

تعتمد استراتيجية الدولة في مجال تهيئة واستغلال المناطق السقوية على:

-تثمين المناطق السقوية الموجدة من خلال تحسين الإنتاج والإنتاجية والربط مع مراحل ما بعد الإنتاج،

-تحسين الحوكمة للتصرف المحكم في المنشآت المائية بما في ذلك القيام بأشغال الصيانة الوقائية والمحافظة على ديمومة المشاريع المنجزة،

-تعصير وإعادة تهيئة المناطق السقوية المتقادمة والتي تستوفي شروط الاستدامة.

ويوجد حاليا مشروعان لإعادة التهيئة بصدد الإنجاز وبتكلفة تقدر بـ 18.2 م د على النحو التالي:

1) تهيئة المنطقة السقوية ماطر في إطار مشروع تكثيف الفلاحة السقوية بالشمال الممول من طرف البنك الدولي وتمتد المنطقة السقوية على مساحة 1930 هك ويشمل المشروع تهيئة الشبكة والمنشآت بالإضافة إلى تجفيف 300 هك و45 كم صرف أودية وتهيئة 5 كم من المسالك الفلاحية بكلفة جملية تقدر ب14.5 مليون دينار وتبلغ نسبة تقدم الإنجاز 65%

2) إحداث المنطقة السقوية أولاد الي بمعتمدية غزالة في إطار مشروع PACT على مساحة 188 هكتار بمبلغ جملى قدره 3.7 مليون دينار وتبلغ نسبة الإنجاز 85%

كما يوجد أيضا مشروعان بصدد إعداد الدراسات ويتطلب إنجازهما البحث عن التمويلات اللازمة وهما:

1) إحداث المنطقة السقوية وبميس بمعتمدية بنزرت الجنوبية والتي تمتد على مساحة 471 هكتار وتقدر كلفة المشروع بـ10.5 مليون دينار وتتطلب تهيئة المنطقة تحيين الدراسة والبحث عن مصدر تمويل،

2) تهيئة المنطقة السقوية راس الجبل الت تمتد على مساحة 2063 هكتار وتقدر كلفة المشروع بـ 10 مليون وهو مرحلة إنجاز الدراسة ويتطلب البحث عن مصدر تمويل

الجواب 2:

فيما يتعلق بتثمين المياه المستعملة المعالجة والتنسيق مع وزارة البيئة لجعل المياه المعالجة في المحطات صالحة للاستعمال الفلاحي:

يعد استعمال المياه المستعملة المعالجة من أهم التوجهات المستقبلية لقطاع المياه نظرا لتواتر فترات الجفاف التي تشهدها البلاد منذ سنوات وفي هذا الإطار تم إنجاز دراسة استراتجية لاستعمال المياه المعالجة إلى أفق سنة 2050 أفضت إلى إعداد مخطط مديري يحتوي على إنجاز قرابة 120 مشروعا على المدى المتوسط والقريب والبعيد بتكلفة جملية تناهز 3 مليار دينار وتتمثل المشاريع الراجعة بالنظر لولاية بنزرت في :

-إعادة تهيئة المنطقة السقوية المرورية بالمياه المعالجة بسيد أحمد على مساحة 180 هك

- إحداث منطقة سقوية بالمياه المعالجة بعوسجة على مساحة 200 هك

-إعادة استخدام المياه المعالجة بالقطاع الصناعي (معمل الفولاذ)

ويتطلب إنجاز هذه المشاريع تحسين نوعية المياه عند الاقتضاء وتحويل المياه إلى مناطق الاستغلال إذا اقتضي الأمر ذلك.

وتجدر الإشارة إلى أنه، في إطار الترفيع في إنتاج الحبوب والأعلاف تم التوجه نحو التوسيع في المساحات المروية واستعمال جميع الموارد المائية المتاحة من مياه تقليدية وغير تقليدية في جميع الولايات المنتجة بما فيها ولاية بنزرت وتوجد بهذه الولاية أربع (04) محطات تطهير لا تستجيب للمواصفات التونسية نتيجة الأعطاب المسجلة ومن بينها محطة التطهير سيدي أحمد 1997 بطاقة إنتاج يومي تتجاوز 18000 م^3 يوميا لتزويد منطقة سقوية تم إنجازها سنة 2005 على مساحة 174 هك ونظرا لنسبة الملوحة العالية (أكثر من 5غ) نتيجة تسرب مياه البحر لقنوات تجميع المياه المستعملة التابعة للديوان الوطني للتطهير فقد توقف استغلال هذه المنطقة السقوية.

وبالإضافة إلى ذلك يتم التنسيق حاليا بين مختلف الأطراف بالوزارات المكلفة بالبيئة والصحة والفلاحة لإنجاز دراسة فنية لاستغلال المياه المنتجة على مستوى محطة التطهير بعوسجة والمقدرة بحوالي 4000 م^3 يوميا.

الجواب 3:

فيما يتعلق باستراتيجية الدولة في إعانة صغار الفلاحين والبحارة فبالإضافة إلى منح الاستثمار في إطار قانون الاستثمار عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 تتمثل أهم البرامج فيما يلي:

❖ **بالنسبة لإعانة صغار الفلاحين:**

تتمثل البرامج التي وضعتها الدولة لمساعدة صغار الفلاحين فيما يلي:

-مساعدة صغار الفلاحين المتعاطين للزراعات الكبرى: حيث تم بموجب الفصل 15 من قانون المالية لسنة 2023 إقرار إجراء لفائدة صغار الفلاحين الناشطين في قطاع الحبوب وذلك بتكفل الدولة بالفارق بين نسبة الفائدة الموظفة على القروض الموسمية لزراعة الحبوب ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية في حدود ثلاث نقاط بالنسبة للقروض المسندة من قبل البنوك على مواردها الذاتية لصغار الفلاحين وقد صدر الأمر عدد 545 لسنة 2023 المؤرخ في 20 جويلية 2023 المتعلق بضبط شروط وإجراءات الانتفاع بالإجراء.

-وضع خط تمويل لصغار الفلاحين الناشطين في قطاع الزراعات الكبرى عن طريق الصندوق الخاص للنهوض بالفلاحة والصيد البحري بنسبة فائدة 5%

-تمويل صغار الفلاحين عن طريق البنك التونسي للتضامن بشروط ميسرة (تبسيط افجراءات وعدم طلب شهائد إثبات الملكية)

-جدولة القروض الموسمية المسندة للزراعات الكبرى المجاحة جراء الجفاف، حيث تتم جدولة القروض البنكية المسندة للفلاحين المتضررين لمدة تصل إلى خمس سنوات ويتم تحميل أعباء الجدولة على الصندوق الوطني للضمان.

-إحداث صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعة لمعاضدة مجهود الفلاح ولضمان حد أدنى لدخله من خلال تعويض الفلاحين المتضررين والمنخرطين بالصندوق المذكور في صورة إقرار حصول جائحة طبيعية معنية بتدخلات الصندوق.

❖ **بالنسبة للبحارة:**

تعد ولاية بنزرت من أهم المناطق الساحلية التي تساهم بإنتاج صيد بحري وتربية أسماك يقدر. بـ 6924138 كغ سنة 2021، أي بنسبة 4.69% من الإنتاج الوطني للصيد البحري وتربية الأسماك من بينها 1273127 كغ متأتية من الصيد الساحلي.

ويضم أسطول مراكب الصيد البحري بالجهة حوالي 1456 مركبا من بينها 473 مركب صيد ساحلي مجهز بمحرك و872 مركبا بدون محرك.

ويساهم القطاع في تشغيل 4907 من اليد العاملة كما يكتسي قطاع تربية الأسماك والقوقعيات بعرض البحر أهمية بالغة بالجهة إضافة إلى تربية الأسماك بالسدود والمسطحات المائية.

وحرصا على استدامة نشاط الصيد البحري وتربية الأسماك وإعانة صغار البحارة بالجهة وبالإضافة إلى المنح والقروض الموجهة لصيانة أو شراء معدات صيد بحري، توجه اهتمام الدولة إلى العناية بالبنية التحتية وذلك لتوفير أحسن الظروف للبحارة

العاملين بالقطاع وتحسين جودة المنتجات المنزلة وبالتالي الترفيع في القيمة التسويقية لهذه المنتجات وتحسين دخل البحار.

ومن المشاريع المبرمجة في الغرض:

-دراسة توسعة وحماية ميناء منزل عبد الرحمان التي بلغت مرحلة متقدمة من حيث آلإنجاز (بصدد إعداد ملف طلب العروض)

-القيام بترسيم دراسة حماية الحاجز الحجري بميناء سيدي مشرق خلال السنة الحالية 2023.

-إرساء سوق رقمية في السوق المركزية لمنتجات الصيد التقليدي بولاية بنزرت في إطار مشروع نموذجي تحت إشراف المجمع المهني المشترك لمنتوجات الصيد البحري ضمن برنامج التعاون التونسي الإيطالي عبر الحدود.

الجواب 4:

فيما يتعلق بتوفر الأسمدة المستعملة في الإنتاج الفلاحي للسنة الفلاحية المقبلة:

في إطار الحرص على توفير حاجيات الموسم الفلاحي 2024/2023 من الأسمدة الكيميائية الأساسية وهي ثلاثي الفوسفاط الرفيع والدأب والأمونيتر قامت مصالح وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بتحديد الحاجيات الفلاحية من هذه الأسمدة على المستوى الوطني وهي في حدود 30 ألف طن من ثلاثي الفوسفاط الرفيع و150 ألف طن من الدأب و250 ألف طن من الأمونيتر.

ويقوم حاليا المجمع الكيميائي التونسي بتزويد شركات الجملة بالأسمدة الكيميائية الأساسية من ثلاثي الفوسفاط الرفيع والدأب والأمونيتر لتأمين الحاجيات الفلاحية بمختلف الولايات المنتجة بالأساس للزراعات الكبرى بما فيها ولاية بنزرت حيث بلغت الكميات الموضوعة على المستوى الوطني إلى غاية 26 أكتوبر 2023:

النوع	الكمية بحساب الطن	النسبة من البرنامج
دأب (DAP)	25174	%17
ثلاثي الفسفاط الرفيع	13000	%43
أمونيتر	32319	%13

وتتواصل عملية التزويد حسب حاجيات مختلف الولايات وفي حدود الطاقة الإنتاجية للمجمع الكيميائي التونسي:

الجواب 5:

فيما يتعلق باستراتيجية إنتاج الباكورات بوالية بنزرت:

بالنسبة لقطاع الزراعات المحمية بولاية بنزرت، توجد تشجيعات لبعث المشاريع من خلال إسناد قروض صغرى لإنتاج الباكورات كما تسند منح في إطار قانون الاستثمار من خلال الحكومي عدد 389 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس 2017 والمتعلق بالحوافز المالية لفائدة الاستثمارات المنجزة في إطار قانون الاستثمار لفائدة الاستثمارات المادية للتحكم في التكنولوجيات الحديثة وتحسين الإنتاجية والتي من بينها المسندة عل التجهيزات والمعدات الخاصة بالبيوت الحامية المتعددة الأقبية أو من صنف كاناري والتي تصل إلى 50% من كلفة الاستثمار.

ويوجد حاليا بولاية بنزرت (تحديدا بنزرت الشمالية) حوالي 38 هك الزراعات المحمية تحت البيوت الحامية والأنفاق الصغيرة حيث أن المناخ بهذه الجهة ملائم لإنتاج الباكورات غير أن هذا المجال يتطلب خبرة فنية للتحكم في تقينات الإنتاج. وبالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع كلفة هذه المشاريع (من تركيز هياكل وبلاستيك ومدخلات فلاحية ...) يمثل السبب الرئيسي لعزوف الفلاحين عن الاستثمار في هذا المجال.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة نورة الشيراك

الموضوع :سؤال كتابي حول وضعية نادي الأطفال بقربة .

تحية وبعد

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل على سيادتكم الأسئلة الكتابية التالية :

1حيث أن نادي الأطفال بقربة النموذجي يعتبر من المؤسسات الهامة بالمنطقة لما يقدمه من خدمات واحاطة للناشئة وما يحتويه من نوادي فنون وبراعات يدوية واعدة في مختلف التخصصات الى جانب قدرة إطاراته على احتواء التلاميذ من مختلف المؤسسات التربوية خلال أوقات الفراغ نظرا لموقعه الهام بالقرب من العديد من المؤسسات التروبية مما لاقى اقبالا وترحابا من طرف الأولياء .الى جانب برامجه الهادفة في سبيل النهوض بقطاع الطفولة لما يوفره من فرص التربصات والتدريب .

إلا أن النادي اليوم يشكو من معضلة تتمثل في انقطاع الماء الصالح للشراب لأسباب تقنية وإدارية، وقد تم مطالبة المؤسسة بتسديد معلوم مقابل مشط بلغ حدود 6 آلاف دينار في سبيل الربط بشبكة التطهير والتي لم تتم بصفة فعلية الا في سنة 2012 وقد تم توظيفها خطأ باسم المؤسسة عوضا عن بلدية قربة وقد تولت السيدة مديرة النادي توجيه مراسلات عديدة في الغرض لبلدية قربة لإيجاد حل في الغرض وخلاص المعلوم وإيجاد حل جذري لهذا الإشكال .حيث أن المؤسسة غير قادرة على استقطاب الأطفال والتلاميذ بسبب انقطاع الماء .فهل من إمكانية للتدخل قصد إيجاد حل جذري لهذا الإشكال في سبيل استئناف المؤسسة لسالف نشاطها .

2-إيجاد حل لإشكالية مشروع إعادة تهذيب الشبكة الكهربائية بالمؤسسة حيث تم رصد اعتمادات قدرها 200 أ.د منذ 2019 ولم ينطلق المشروع بعد .

3-كما أتساءل سيدتي الوزيرة حول إمكانية برمجة مشروع تهيئة الساحات الثلاثة التابعة للنادي لاستغلالها لفائدة الأنشطة الرياضية .

تقبلوا فائق التقدير والسلام

إجابة السيدة وزيرة الأسرة والمرأة

والطفولة وكبار السن

الموضوع: حول وضعية نادي الأطفال قربة .

المرجع: مكتوبكم المؤرخ في 2023/10/06

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع المرفق بالسؤال الكتابي الصادر عن نائب الشعب السيدة نورة الشبراك بخصوص انقطاع الماء الصالح للشراب عن نادي الأطفال بقربة ما أعاقه عن استقطاب الأطفال رغم ما يميزه من تنوع في الخدمات والأنشطة الموجهة للأطفال، وكفاءة إطاراته، وكذلك تعطل مشروع إعادة تهذيب الشبكة الكهربائية بالنادي المذكور والتساؤل حول إمكان برمجة مشروع تهيئة الساحات الثلاث التابعة له لاستغلالها لفائدة الأنشطة الرياضية، أتشرف بإفادتكم بالآتي :

1- <u>فيما يتعلق بانقطاع الماء الصالح للشراب :</u>

التأمت في الغرض جلسة عمل بتاريخ2023/04/27 ، بإشراف السيد معتمد قربة، وحضور السيدات والسادة المندوبة الجهوية لشؤون الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن رئيس فرع الديوان الوطني للتطهير بقربة، رئيس فرع الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بقربة ممثل عن بلدية قربة، مديرة نادي أطفال قربة وعمدة الجهة وبعد التداول، تم الاتفاق واتخاذ الإجراءات التالية :

*مكاتبة السيد المدير الجهوي للديوان الوطني للتطهير بنابل من طرف المكلف بتسيير بلدية قربة، بخصوص حذف الدين غير المستحق وقدره 2.885.920 د ، بعنوان معاليم ربط النادي بشبكة التطهير منذ سنة 2006، مع العلم أن هذا الربط لم يتم إلا سنة 2017، وتم فعلا إلغاء النفقة من طرف مصالح الديوان وإخطار الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه بذلك .

*مكاتبة السيد رئيس فرع الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه بقربة من طرف السيدة المندوبة الجهوية لشؤون الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن قصد طلب إعادة ربط نادي الأطفال بقربة بالماء الصالح للشراب بتاريخ 2023/06/01.

بتاريخ 2023/10/17 تمت تسوية إشكالية انقطاع الماء الصالح للشراب بنادي أطفال قربة وذلك بإعادة الربط بالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه فرع نابل مع تركيز عداد خاص به .

2-<u>فيما يتعلق بتهذيب الشبكة الكهربائية بالنادي :</u>

خصصت مصالح الوزارة اعتمادات قدرها 200 ألف دينار بعنوان سنة 2020 لفائدة المجلس الجهوي بنابل بعنوان تهيئة المؤسسة، وهي موضع طلب عروض حاليا، على أن يتم انطلاق الأشغال خلال شهر ديسمبر بعد إتمام الإجراءات اللازمة من قبل المجلس الجهوي بنابل .

3-<u>فيما يتعلق بتهيئة الساحات الثلاث التابعة للنادي لاستغلالها في الأنشطة الرياضية :</u>

تعتزم الوزارة برمجة المشروع ضمن ميزانية 2025.

هذا ما أمكن إفادتكم به،

والسلام

مداولات مجلس نواب الشعب

شراء أعداد الرائد الرسمي للجمهورية التونسية : **"مداولات مجلس نواب الشعب"** يقع :

بمصلحة وكالة المقابيض
مجلس نواب الشعب (باردو)
الهاتف 71.157.000

ثمن العدد الواحد : دينار واحد

.الاشتراك بالنسبة لدورة عادية :
بالجمهورية التونسية ..... : 17 دينارا
بالخارج ..... : 20 دينارا

يمكن دفع مبلغ الاشتراك مباشرة بالمجلس (المكتبة)
لدى وكيلة المقابيض
أو بحساب أموال المشاركة عدد 1 المفتوح بميزانية الدولة الجزء الخامس القسم الثاني عشر الباب الأول مجلس نواب الشعب والمسمى " حساب دعم النشاط الفكري مجلس نواب الشعب"